

محمد الانتطاكي

المحيط

فحج، أصوات العربية
ونحوها وحرفها

دار الشرق العربي
بيروت - شارع السجيرة - بناية درويش

نوع المبتدأ والخبر

تدخل على المبتدأ والخبر كلمات ، بعضها حروف ، وبعضها أفعال ، فتنسخ - أي تبدل - حكم المبتدأ في كونه صدر جملة ، وتنسخ - أي تبدل - حكم المبتدأ والخبر في وجوب رفعها ، فتسمى لذلك بالنواسخ .

وهي على ثلاثة أنواع : نوع يترك للمبتدأ رفعه ، ويكتفي بنصب الخبر ، مثل : « صار زيد عالماً » ، ويدخل في هذا النوع كل الأفعال الناقصة ، وما شبهه ببعضها من الحروف ؛ ونوع يبقی للخبر رفعه ، ويكتفي بنصب المبتدأ ، مثل : « إن زيداً عالم » ، ويدخل في هذا النوع الحروف المشبهة بالفعل ، و « لا » النافية للجنس ؛ ونوع ينصب الاثنين على أنها مفعولان له ، وهي أفعال الظن واليقين ، مثل : « رأيت العلم نافماً » .

١ - الرُفْعُمال الناقصة

ما الفعل الناقص ؟ لم سمي ناقصاً ؟ ما وظيفته في الجملة ؟

تلك اسئلة لا تمكن الاجابة عنها إلا بعد الرجوع إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، ودراسة طبيعة كل منها ، وبيان الفرق الاساسي بينها :

تتألف الجملة الفعلية ، كما رأينا ، من فعل اسند إلى مرفوع ، فاعلاً كان هذا المرفوع ام نائب فاعل ، مثل : « كبر زيد » - عوقب المذنب ، .

وتتألف الجملة الاسمية ، كما رأينا ، من مبتدأ اسند اليه خبر ، مثل : « زيد كبير - المذنب معاقب » .

والآن . ما الفرق بين جملتي : « كبر زيد » و « زيد كبير » ؟ ستقول لي : إن الأولى مؤلفة من فعل واسم ، وإن الثانية مؤلفة من اسمين . وهذا صحيح . ولكنه ليس الفرق الجوهرى بينهما . انما الفرق الجوهرى هو ان الأولى تتضمن فكرة الزمن ، وإن الثانية لا تحمل فكرة عن الزمن مطلقاً . فاذا قلت : « كبر زيد » ، فهم السامع ان زيدا اتصف بالكبر في الزمن الماضي ، واذا قلت له : « يكبر زيد » ، فهم ان هذا الاتصاف يجري الآن ، واذا قلت له : « سيكبر زيد » ، فهم ان هذا الاتصاف سيجري في المستقبل . أما اذا قلت له : « زيد كبير » ، فلن يعرف في اي وقت جرى هذا الاتصاف . سيعرف فقط مجرد اتصاف زيد بالكبر .

تتمتع الفعلية إذن بميزة لا تتمتع بها الاسمية ، هي ميزة التعبير عن الزمن ، أي تقييد الاسناد بزمن معين : الماضي ، أو الحاضر ، أو المستقبل .

ولكن من اين جاءت هذه الميزة ؟

لقد جاءت من فعلها الذي له ثلاث صيغ ، تحمل كل واحدة منها فكرة زمن من الازمنة الثلاثة . أما الاسمية ، فلكونها مؤلفة من اسماء فقط ، ولأن الأسماء لا تتصرف تصرف الأفعال - فقد افترقت الى فكرة الزمن .

الجملة الاسمية اذن ناقصة ، ونقصها نقص جوهري . فماذا تفعل اللغة ؟ أتسكت على هذا النقص وتصبر عليه ؟ ام تحاول سدّه ؟

اللغة لا تسكت على نقص أبداً . وليس شيء ابرع منها في الاحتيال لسد ما تراه في نفسها من نقص . فبماذا احتالت العربية في هذا الشأن ؟

لقد كان الأمر عندها في غاية البساطة : أتت إلى الفعل « كان » الذي معناه « وجد » ، ثم فرغته من معناه هذا ، لأنها ليست في حاجة إلى هذا المعنى اللغوي ، إنها فقط في حاجة إلى لفظه القابل للتصرف ، والذي يحمل بتصرفه فكرة الزمن ، ثم ضمته إلى الجملة الاسمية قائلة له : إن عملك هنا يقتصر على التصرف ، لتعطي هذه الجملة فكرة الزمن التي كانت محتاجة إليها . أما معنك اللغوي فقد افقدناك إياه . لقد أصبحت الآن مجرد لفظ يتصرف وليس له معنى .

وهكذا ، أصبحت جملة « كان زيد كبيراً » تساوي تماماً جملة « كبر زيد » ، وجملة « يكون زيد كبيراً » تساوي « يكبر زيد » ،

وجملة « سيكون زيد كبيراً » تساوي « سيكون زيد » .

بهذا نكون قد أجبنا عن الاسئلة الثلاثة المطروحة في أول الفصل .
انعد الآن إلى هذه الاسئلة مع أجوبتها مختصرة :

١ - ما الفعل الناقص ؟ .

هو فعل فرغته اللغة من معناه اللغوي ، واستعملته مجرد لفظ قابل للتصرف .

٢ - لم سمي ناقصاً ؟

لانه فقد معناه اللغوي . لقد أصبح لفظاً لا معنى له ، وليس فيه شيء إلا فكرة الزمن الناتجة عن ميكانيكته المتحركة . ولم يعد في قدرته أن يؤلف مع مرفوعه جملة مفيدة . لقد أصبح مجرد اداة نحوية لا تختلف في شيء عن بقية الأدوات ، إنه ملحق بالجملة الاسمية ، وليس طرفاً اسامياً فيها (١) .

٣ - ما وظيفة الفعل الناقص ؟

(١) لقد ظلمنا الفعل الناقص بهذا الحكم ظالماً كبيراً ، فالواقع ان الفعل الناقص لا يفقد شخصيته الفعلية تماماً . اذ نراه يتخذ من المبتدأ ما يشبه الفاعل الذي كان له في حال تمامه ، من حيث التطابق في الجنس وعدم التطابق في العدد ، ومن حيث الترتيب ... الخ . ولهذا الأسباب ، أو قل لهذه العلاقات التي قامت بين الفعل الناقص الوافد على الجملة الاسمية ، وبين المبتدأ ، دعي المبتدأ اسماً للفعل الناقص . ولم يسم فاعلاً له ، لأنه ، كما نعلم ، لم يعد فعلاً بالمعنى الصحيح للكلمة .
وشيء آخر . وهو أن الجملة الاسمية تصير معدودة في الجمل انفعالية بعد دخول الفعل الناقص عليها .

وظيفته ان يعطي الجملة الاسمية فكرة الزمن التي كانت تحتاج اليها .
وبعد . فهل فعلت اللغة بكل الافعال الناقصة ما فعلته بفعل « كان » ؟

الجواب : لا . لأن اللغة وجدت الفرصة سانحة لاستغلال عملية تحويل الافعال التامة الى ناقصة ، إلى ابعد حدود الاستغلال . فعندما جاءت الى الفعل « ارتد » مثلاً ، لم تفرغه تمام التفرغ من معناه اللغوي الذي هو الرجوع إلى الوراء ، بل حولت هذا المعنى اللغوي ببراعة فائقة الى معنى نحوي هو معنى الصيرورة ، وغدت عبارة « ارتد الاعمى بصيراً » تعني اتصاف الاعمى بالابصار في الزمن الماضي بعد ان لم تكن له هذه الصفة من قبل .

وهكذا نرى ان بعض الافعال الناقصة ، لا يحمل فكرة الزمن فقط الى الجملة الاسمية ، كما يفعل الفعل « كان » ، بل تحمل ، بالاضافة الى ذلك ، معنىً نحوياً تضيفه الى الاسناد ، كمعنى الصيرورة ، والاستمرار ، وغيرها مما سنراه قريباً .

وعلى العكس من ذلك ، نرى اللغة أحياناً تأتي الى أفعال جامدة لا تقبل التصرف ، فتستعملها أفعالاً ناقصة ، وذلك مثل « ليس - عسى - ما دام » . وهنا نسأل : لم فعلت ذلك وهذه الافعال لا تحمل فكرة الزمن بسبب جمودها ؟ فجملة « ليس زيد قائماً » تساوي تماماً الجملة الاسمية « زيد غير قائم » في خلو كل منها من فكرة الزمن .

والجواب : ان اللغة لا تريد من هذه الافعال فكرة الزمن ، فهي تعرف أنها خالية منها بسبب جمودها ، ولكنها تريد منها فقط المعنى النحوي ، فالفعل « ليس » يحمل معنى النفي : « ليس زيد قائماً » = « ما زيد قائم » ، و « ما دام » يحمل معنى المدة التي تغدو مقياساً لمدة فعل آخر ، مثل :

« سأشتاق اليك مادمت غائبا عني » ، حيث تصبح مدة الاشتياق محددة
بمدة غيابك عني .

وهكذا يمكن ان نقسم الافعال الناقصة من حيث وظيفتها إلى ثلاثة
أقسام :

١ - ناقص لا يحمل الى الجملة الا فكرة الزمن : وليس في هذا
القسم الا الفعل « كان » .

٢ - ناقص لا يحمل الى الجملة إلا معنىً نحويًا : مثل « ليس »
الحامل لمعنى النفي ، و « عسى » الحامل لمعنى الرجاء . وافعال هذا القسم
كلها جامدة ، ومن هنا خسرت فكرة الزمن ، والجملة معها - من حيث
الزمن - تظل كما كانت في حالتها الاسمية : اسناداً يخلو من القيد الزمني .

٣ - ناقص يحمل الى الجملة فكرة الزمن مع معنىً نحوي ، كالاستمرار
والصيرورة ، والنفي ، والمقاربة ، والرجاء ، والشروع : ويدخل في هذا
القسم سائر الافعال الناقصة (١) .

والخلاصة : ان الأفعال الناقصة افعال تدخل على المبتدأ والخبر فترفع
الأول ، ويسمى اسمها ، وتنصب الثاني ويسمى خبرها . وتصبح الجملة
فعلية بعد ان كانت اسمية ، وذلك بسبب تصدرها بالفعل .

وتنقسم الافعال الناقصة بسبب شروط معينة في أخبارها إلى طائفتين:

(١) نعتذر عن هذا الاسهاب الذي ناقشنا فيه فكرة الفعل الناقص ، لانه
ضروري جداً من أجل فهم كثير من أحكام هذا الفصل ومصطلحات النحاة فيه .

آ - كان وأضواؤها

١ - (كان) : فعل ناقص لا يحمل الى الجملة سوى فكرة الزمن، وهذا ما عبر عنه النحاة بقولهم : إنه مجرد اتصاف المسند اليه بالمسند . والجملة معه ذات زمن ماضٍ إن كان هو بصيغة الماضي « كان زيد كريماً » ، وذات زمن يصلح للحاضر والمستقبل إن كان هو بصيغة المضارع : « يكون زيد كريماً » ، وذات زمن مستقبل إن كان هو بصيغة الأمر : « كن يا زيد كريماً (١) » .

وتختص « كان » من بين سائر أخواتها بثانية اشياء :

(١) - أنها قد تأتي زائدة لا عمل لها : ولا يكون ذلك إلا اذا كانت بلفظ الماضي ، وكانت بين شيئين متلازمين ، كالفعل ومرفوعه ، والمبتدأ وخبره ، والصفة وموصوفها ... الخ ، مثل قولهم : « ولدت فاطمة بنت الخرشب » الانبارية ' الكملة من بني عبس ، لم يوجد - كان - أفضل منهم ، واكثر ما تزداد بين « ما » التعجبية وفعل التعجب ، نحو : « ما - كان - أحلى أيام المدرسة ! » .

(٢) - أنها قد تحذف هي واسمها ويبقى خبرها ، وكثير ذلك بعد « إن » ، ولو « الشرطيتين » ، نحو : « سر مسرعاً ، إن راكباً » ، وإن ماشياً . التقدير : إن كنت راكباً ، وإن كنت ماشياً ، وكالحديث الشريف « إلتمس ولو خاتماً من حديد » . التقدير : ولو كان الملتمس خاتماً من حديد .

(١) يقول النحاة ان « كان » قد تأتي لمعنى « صار » ، كما في قوله تعالى : « فكان من المغرقين » ، ونحن نخالفهم ونرى انها لا تحمل غير الزمن، وأن « كان من المغرقين » تساوي « غرق » لا اكثر ولا أقل .

(٣) أنها قد تحذف وحدها ، ويبقى اسمها وخبرها ، ويعوض منها « ما » الزائدة . ولا يكون ذلك إلا بعد « أَنْ » المصدرية ، نحو : « أمّا أنت ذا سلطان تهددني ؟ » . والأصل : أَنْ كُنتَ ذا سلطان تهددني ؟ أي : ألأنك كنت ذا سلطان تهددني ؟ .

ومن ذلك قول العباس بن مرداس يتحدى خصمه الشاعر أبا خراشة :

٢٣ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ
فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

(اللغة : ذا نفر : كثير الرجال . المعنى : أتهددني يا ابا خراشة لأنك كنت كثير الرجال والاعوان ؟ ألا فاعلم أن قومي ليسوا ضعافاً تعيث فيهم الضباع . الاعراب : « أبا » منادى باداة نداء محذوفة ، منصوب بالالف لانه من الاسماء الحنسة . « خراشة » مضاف اليه مجرور بالفتحة لانه ممنوع من الصرف . « أمّا » اصلها : أن ما : « أن » ، حرف مصدرية ، « ما » زائدة عوضاً من « كان » المحذوفة . « أنت » ضمير منفصل في محل رفع اسم « كان » المحذوفة . « ذا » خبرها منصوب بالالف لانه من الاسماء الحنسة . « نفر » مضاف اليه . « أن » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر في محل جر بلام محذوفة . والجار والمجرور متعلقان بفعل تفخر المفهوم من الكلام . التقدير : أففتخر علي لكونك ذا نفر ؟ « فان » حرف استئناف مع حرف مشبه بالفعل . « قومي » اسم « أن » والضمير المتصل مضاف اليه . « لم تأكلهم » جازم ومجزوم ومفعول به . « الضبع » فاعل مرفوع . « جملة النداء » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كنت ذا نفر » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : فان قومي مع الخبر » استثنائية لا محل لها . « جملة : لم تأكلهم الضبع » خبر « ان » محلها الرفع . الشاهد : « أمّا أنت » : حذفت « كان » وعوض عنها بـ « ما » الزائدة () .

(٤) - أنها قد تحذف هي واسمها وخبرها معاً ، ويعوض من الجميع « ما » الزائدة ، وذلك بعد « إن » الشرطية في مثل قولهم : « إفعل هذا إمّا لا » ، والأصل : إفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، فحذفت

« كان » واسمها والفعل الذي هو خبرها ، وبقي من الفعل « لا » النافية ، ثم عوض من المحذوفات « ما » الزائدة ، فانقلبت نون « إن » ميماً وادغمت في « ما » ، فصارت : « إمّا » .

(٥) - أنها قد تحذف هي واسمها وخبرها بلا عوض ، أقول لك : اقرأ هذا الكتاب فإنه مفيد . فتجيب : « لن أقرأه وإن » التقدير : وإن كان الكتاب مفيداً .

(٦) - أنها اذا كانت بصيغة المضارع ، وكانت مجزومة ، وكانت علامة جزمها السكون^(١) ، ولم يكن بعدها ساكن ، ولا ضمير متصل - فيجوز حذف نونها للتخفيف ، مثل قوله تعالى : « ولم أكُ بغياً^(٢) » . ومن النحاة من اجاز هذا الحذف ولو كان بعدها ساكن ، وقد قرئ : « لم يكُ الذين كفروا . . . » .

(٧) - أن خبرها صالح للجر بالباء الزائدة للتوكيد إن كان مفرداً وكانت هي مسبوقه بنفي ، مثل : « لم يكن زيد بعالم » ، أما إن كان خبرها جملة مضارعية ، فالتوكيد حينئذٍ بلام الجحود ، مثل : « لم يكن زيد ليخون العهد » . وقد مر ذلك في نصب المضارع .

(٨) - أن خبرها اذا جاء جملة ماضوية لم يحتاج إلى اقترانه بـ « قد » ، مثل : « كان المطر انقطع عندما خرجت » .

٢ - (صار - أصبح - أضحى - أمسى - بات - وما في

(١) خرج بذلك ما كانت علامة جزمه حذف النون ، وذلك اذا كانت بصيغة فعل من الافعال الخمسة ، مثل : لم يكونوا ، لم تكوني ...
(٢) وعند ذلك يقال في اعرابها : مجزومة ، وعلامة جزمها السكون الظاهر على النون المحذوفة للتخفيف .

معانيها) : وتفيد - إلى جانب فكرة الزمن - معنى التحوّل والضرورة ،
مثل : « أصبح الولد رجلاً » (١) .

٣ - (ظل - مازال - ما قىء - ما برح - ما انفك) : وتفيد
معنى الاستمرار ، وملازمة السند للسند إليه ، مثل : « مازال الطفل
صغيراً » . أي : هو مستمر في صفره وصفره ملازم له .

ويشترط في الاربعة الاخيرة منها أن تكون مسبوقة بنفي أو شبهه ،
فأما النفي فكالذي مثلنا به ، وأما شبهه فهو النهي والدعاء ، مثل : « لا
تزل مثاراً على دروسك » و « لا زال جنابك محروساً » .

٤ - (ما دام) : ويفيد تحديد طول مدة ما قبله بطول مدة ما
بعده وبعبارة نحوية : يفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ بمدة ، كقوله
تعالى : « وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً » . أي : أوصاني أن
تكون مدة قيامي على أداء الصلاة والزكاة معادلة لمدة حياتي .
ويشترط في هذا الفعل أن يكون مسبوقاً بـ « ما » الظرفية
الزمانية ، كما مثلنا . ويكون المصدر المؤول في محل نصب على نيابة الظرفية
الزمانية :

(١) يقول النحاة إن « أصبح واضحى وظل وامسى وبات » تفيد اتصاف
السند إليه بالسند في أزمنة الصباح والظهر و... الخ . ونحن نخالفهم في ذلك
لسببين : أولهما : أن هذه الافعال لم ترد في أفصح النصوص إلا لمعنى الضرورة
والتحول ، الثاني : أنها لو قصد منها معانيها اللغوية هذه لما كانت مفرغة ، أي ناقصة
وبالتالي : لكان مرفوعها فاعلاً لها ، ولـ كان منصوبها حالاً من الفاعل . اذ لو قلت
« بات زيد مهموماً » وأنا أقصد اتصافه بالهم في وقت الليالي ، لكان معنى كلامي :
أنه دخل في وقت الليالي مهموماً . ولا شك عندئذ أن الفعل تام ، وإن مرفوعه
فاعل ، وإن منصوبه حال ، ولبطلت عندئذ فكرة التفرغ التي شرحناها في صدر
هذا الفصل .

(اعراب الآية : « أوصاني » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « بالصلاة » متعلقان بأوصاني . « والزكاة » معطوف على الصلاة . « ما » حرف مصدري زماني (بمعنى أن المصدر المؤول منه وما بعده يقوم بهمة الظرف الزماني) . « دمت » فعل ماض ناقص والتاء اسمه . « حيا » خبره . « ما » وما بعدها بتأويل مصدر في محل نصب على نيابة الظرفية الزمانية ، متعلق بالصلاة والزكاة . التقدير : وأوصاني بالصلاة والزكاة دوام حياتي . أي : مدة دوام حياتي . على تقدير حذف المضاف وإثابة المضاف إليه منابه) .

٥ - (ليس) : ويفيد النفي فقط ، وليس فيه فكرة الزمن بسبب جوده وعدم قدرته على التصرف ، فالجمله معه كالجمله الاسمية : خالية من الزمن . وذلك مثل : « ليس زيد كريماً » . فهي تساوي تماماً الجمله الاسمية : « زيد غير كريم » .

وتدخل الباء كثيراً في خبر ليس لتوكيد النفي ، مثل : « ليس زيد بكريم » . وهي حرف جر زائد ومجرورها مجرور اللفظ فقط ، منصوب المحل على الخبرية وليس .

ب - صلاحيات وأحكام عامة :

١ - بعض أخوات « كان » جامد لا يأتي منه إلا الماضي ، وهما فعلان : ليس ، وما دام . وبعضها ناقص التصرف ، أي يأتي منه الماضي والمضارع فقط ، وهي : ما زال - ما انفك - ما فتى - ما برح . وبعضها تام التصرف ، وهو سائر الأفعال الناقصة من أخوات كان .

٢ - أحكام اسم كان وأخواتها ، من حيث أشكاله ، وترتيبه ، وذكره وحذفه - كأحكام الفاعل تماماً .

٣ - العلاقات التي بين الأفعال الناقصة واسمائها ، من حيث المطابقة

في الجنس والعدد ، هي كالعلاقات بين الفعل والفاعل تماماً .

٤ - أشكال خبر الفعل الناقص وأحكامه ، هي نفسها أشكال وأحكام خبر المبتدأ .

٥ - إذا وقع خبر « كان » واخواتها جملة فعلية ، فلا كثر أن يكون فعلها مضارعاً . وقد يجيء ماضياً بعد « كان - أمسى - أضحى - ظل - بات - صار » ، وحينئذ يجب اقترانه بـ « قد » إلا مع « كان » فيجوز عدم الاقتران . فمثال اقترانه : « أمسى زيد قد عرف واجبه » ، ومثال عدم الاقتران مع « كان » خاصة قوله تعالى : « إن كنت قلته (١) فقد علمته » ، وقوله « إن كان كبر عليكم مقامي » ، وقوله : « وإن كان كبر عليك إعراضهم » .

٦ - إذا وقع خبر كان واخواتها جملة مضارعية ، وكان الفعل الناقص بصيغة الماضي ، فالمضارع الذي في الخبر زمنه ماض كزمن الفعل الناقص ، نحو : « كانت السماء تمطر » (٢) .

٧ - قواعد الترتيب بين أسماء « كان » واخواتها ، وبين أخبارها ، هي كقواعد الترتيب بين المبتدأ والخبر تماماً .

٨ - أجمع النحاة على جواز تقديم الأخبار على الأفعال الناقصة ، مثل : « نائماً كان زيد » ، ما عدا الأفعال المسبوقة بالنفي « ما زال - ما فتىء - ما برح - ما انفك - ليس » . فهذه الأفعال قد اختلفوا فيها ، فاجاز بعضهم تقديم أخبارها عليها ، ومنعه آخرون . أما « ما دام » فقد اتفقوا على منع تقدم خبره عليه .

(١) يقابل هذا التركيب ما يسمى في الفرنسية بالماضي البعيد Plus - que - parfait

(٢) يقابل هذا التركيب ما يسمى في الفرنسية بالماضي الناقص « Imparfait »

٩ - اختلف البصريون والكوفيون في تقديم معمول الخبر على الاسم ، فأجاز الكوفيون أن يقال : « كان طعامك زيداً أكلاً » ، ومنعه البصريون .

١٠ - أجاز الجميع تقدم معمول الخبر على الفعل الناقص ، كقوله تعالى : « وأنفسهم كانوا يظلمون » .

١١ - كل ما تصرف من الافعال الناقصة ، وكل ما اشتق منها ، وكل مصادرها - تعمل عملها : فترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها ، مثل : « أنت صائرٌ بطلاً » ، ومثل : « يسرني كونك ناجحاً » .

(اعراب المثاليين : « انت » مبتدأ . « صائرٌ » خبر . وهو اسم فاعل ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه تقديره أنت . « بطلاً » خبر اسم الفاعل الناقص . « يسرني » مضارع ونون وقاية ومفعول به . « كون » فاعل يسرني . وهو مصدر ناقص . « ك » ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، وفي محل رفع على انه اسم للمصدر الناقص . « ناجحاً » خبر المصدر الناقص منصوب) .

١٢ - إذا عادت لهذه الافعال الناقصة معانيها اللغوية التي فُريغت منها ، رجعت أفعالاً تامة ؛ فمرفوعها عندئذ فاعل . وإن كان لها منصوب فهو حال لا خبر ، مثل قوله تعالى : « وإن كان ذو عسرةٍ فنظيرةٌ إلى ميسرةٍ » ، اي : إن وُجِدَ ذو عسرة ، وقوله تعالى : « فسبحان الله حين تُمسُونَ وحين تُصبحون » ، اي : حين تدخلون في المساء ، وحين تدخلون في الصباح ، وقوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض » ، اي : ما بقيت السماوات والأرض .

ج - الأعراف المشبهة بليس :

هناك أربعة حروف نافية تعمل عمل ليس ، فترفع المبتدأ ويسمى

اسمها ، وتنصب الخبر ، ويسمى خبرها . إلا أن الجملة تظل معها اسمية ، لأنها حروف وليست أفعالاً . وهي :

١ - (ما) الحجازية : وسميت حجازية لأن أهل الحجاز هم وخدم الذين يعملونها عمل ليس ، أما بنو تميم فيعملونها ، فتسمى وهي مهمة بالتميمية . ومثال الحجازية العاملة قوله تعالى : « ما هذا بشراً » .

لكنها لا تعمل إلا بالشروط الآتية :

(١) ألاّ تراد بعدها « إن » ، فان زيدت بطل عملها ، نحو : « ما إن زيد قائم » .

(٢) ألاّ ينتقض نفيها بـ « إلا » ، فان انتقض بطل عملها ، نحو : « ما زيد إلا قائم » .

(٣) ألاّ يتقدم خبرها على اسمها ، فان تقدم بطل عملها ، نحو : « ما قائم زيد » .

(٤) ألاّ يتقدم معمول الخبر على الاسم ، فان تقدم بطل عملها ، نحو : « ما طعامك زيد آكل » .

(٥) الاّ يبدل من خبرها موجب ، فان أبدل بطل عملها ، نحو : « ما زيد شيء إلا شيء لا يعبا به » . فشيء الأولى مجرورة لفظاً بحرف الجر الزائد مرفوعة محلاً على أنها خبر للمبتدأ .

وقد أجاز بعض النحاة إعمالها بلا قيد ولا شرط .

٢ - (لا) : وخلاف الحجازيين والتميميين في إعمالها وإهمالها كخلافهم في « ما » . وشروطها للعمل عند الحجازيين هي الآتية :

(١) ألا تكون لنفي الجنس نصاً ، فان كانت له ، عملت . عمل
« إن » ، نحو : « لا رجل في الدار » .

(٢) ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، وإلا بطل عملها ، نحو :
« لا عندك رجلٌ مقيم ولا امرأة » .

(٣) أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، فان كان أحدهما معرفة بطل
عملها ، نحو : « لا أنت مسافر ولا خالداً » . ومن النحاة من لم يشترط
ذلك . (٤) ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فان تقدم بطل عملها ، نحو :
« لا قائم رجلٌ » .

(٥) ألا ينتقض نفيها بـ « إلا » فان انتقض بطل عملها ، نحو :
« لا رجلٌ إلا أفضل من زيد » .

ومثال ما توفرت فيها الشروط قول شاعر مجهول :

٢٤ - تَعَزَّ ، فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا
وَلَا وَزَرٌ مِّمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

(اللغة : تعز : كن ذا عزاء . الوزر : الملجأ . الواقي : الحافظ . المعنى :
واضح . الاعراب : « تعز » أمر فاعله مستتر . « فلا » الفاء استثنائية ، و
« لا » حرف نفي يعمل عمل ليس . « شيء » اسمها مرفوع . « على الأرض »
متعلقان بالخبر « باقيا » أو بصفة محذوفة للاسم . التقدير : فلا شيء موجود على
الأرض باقياً . « باقياً » خبر لا منصوب . « ولا » حرف عطف مع حرف نافي
يعمل عمل ليس . « وزر » اسم لا . « مما » متعلقان بالخبر « واقيا » .
« قضى الله » فعل وفاعل . « واقياً » خبر لا منصوب . « جملة : تعز »
ابتدائية لا محل لها . « جملة : لا شيء باقيا » استثنائية لا محل لها . « جملة :
ولا وزر واقيا » معطوفة على الاستثنائية لا محل لها . « جملة : قضى الله » صلة

الموصول لا محل لها . الشاهد : « لا شيء باقيا » : عملت « لا » عمل ليس بعد توفر الشروط فيها) .

٣ - (لات) : وهي « لا » النافية نفسها زيدت عليها تاء التانيث المبسوطة وشروطها هي شروط « لا » مضافاً إليها أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ، كالحين والساعة ، وما أشبهها ، وأنه لا بد من حذف أحد معموليها ، ويكثر أن يكون الاسم محذوفاً ، كقوله تعالى : « ولات حين مناص » . التقدير : ولات الحين حين مناص .

ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً . فاما الحين المنصوب في الآية فعلى تقدير فعل مضمر : « لات أرى حين مناص » . أما ان ارتفع الحين بعدها ، كما في قراءة : « ولات حين مناص » ، فالرفع على الابتداء ، والخبر محذوف تقديره : « لات حين مناص كائن لهم » .

٤ - (إن) : حرف نفي اختلف النحاة كثيراً في أمر إعماله . فأكثر البصريين على أنه مهمل ، وأكثر الكوفيين على أنه عامل . وشروط إعماله كشروط « لا » ما عدا شرط تنكير الاسم والخبر ، فتقول : « إن رجل قائماً - وإن زيد قائماً » .

د - أفعال الشروع :

وهي : بدأ - شرع - طفق - جعل - أخذ - وما كان في معناها مما يدل على الانشاء والشروع ، مثل : « بدأ المطر يهطل » و « أخذ الطالب يقرأ » و « جعل الفنان يرسم » ... الخ .

وهي أفعال ناقصة فرّغت من معانيها اللغوية ، كما ترى ، واصبحت تدل جميعاً على معنى نحوي واحد هو معنى شروع المبتدأ بالاتصاف بالخبر .

ولا تختلف أفعال الشروع عن « كان » واخواتها إلا في شيء واحد ، وهو وجوب أن تكون أخبارها جملاً فعلية مضارعية ، كما رأيت في الأمثلة أعلاه . وشيء آخر هو أن هذه الافعال ، بعد نقصها وتفريغها من معانيها اللغوية ، أصبحت كلها جامدة على صيغة الماضي ، فلا يأتي منها المضارع ولا فعل الأمر ، كما ليست لها مصادر ولا مشتقات .

هـ - أفعال المقاربة :

وهي ثلاثة فقط : « كاد - أوشك - كرب » . وجميعها تفيد معنى نحويّاً واحداً ، هو مقاربة المبتدأ لاتصافه بالخبر ، مثل : « كاد الولد يسقط » ، أي : اقترب الولد من اتصافه بالسقوط . ولا تختلف أفعال المقاربة عن أفعال الشروع إلا في أمرين : أولهما : أن « كاد وأوشك » ليسا جامدين ، بل هما ناقصا التصرف ، فيأتي منها الماضي والمضارع : « كاد - يكاد ، أوشك - يوشك » ، كما يأتي منها اسم الفاعل « كائد - موشك » . الثاني : أن أخبارها يجوز اقترانها بـ « أن » المصدرية الناصبة ، كقول شاعر مجهول :

٢٥ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَاوْشَكُوا
- إِذَا قِيلَ : هَاتُوا - أَنْ يَمْلَكُوا وَيَمْنَعُوا

(المعنى : طبع الناس على البخل ، فلو طلب منهم انسان قليلاً من التراب لاوشكوا ان يبخلوا به عليه . الاعراب : « ولو » حرف امتناع لامتناع . « سئل الناس » ماض ونائب فاعل . « التراب » مفعول ثانٍ ، اما المفعول الأول فقد غدا نائب فاعل . « لأوشكوا » اللام واقعة في جواب « لو » . « أوشكوا » فعل ماض ، والواو اسمه . « اذا » ظرف لما يستقبل من الزمن متعلق بجوابه المحذوف الذي دل عليه الكلام السابق . « قيل » ماض مبني للمجهول . « هاتوا » فعل وفاعل . « أن » حرف مصدرية ونصب . « يملوا » مضارع منصوب بأن وعلامة

نصبه حذف النون لانه من الأفعال الخمسة ، والواو فاعل . « أن » وما بعدها بتأويل مصدر في محل نصب خبراً لأوشكوا . « وينعوا » معطوف على « يملوا » . « جملة : سئل الناس » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أوشكوا مع الخبر » جواب « لو » لا محل لها . « جملة : قيل » مضاف إليها محلها الجبر . « جملة : هاتوا » نائب الفاعل لفعل « قيل » محلها الرفع . « جملة جواب اذا » محذوفة لا محل لها . « مجموع جملتي اذا » اعتراض بين اسم اوشك وخبره ولا محل له من الاعراب . « جملة : يملوا » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : ينعوا » معطوفة على جملة الصلة لا محل لها . الشاهد : « ان يملوا » : افترن خبر « اوشك » ب « أن » جوازاً .

و - افعال الرجاء :

وهي ثلاثة فقط : « عسى - حرى - إخلولق » . وكلها تفيد معنى الرجاء .

وينحصر الخلاف بينها وبين الزمرتين السابقتين من الافعال الناقصة في النقاط الآتية :

١ - يجب اقتران الخبر ب « أن » مع « حرى - وإخلولق » . أما مع « عسى » فلاقتران وعدمه جائز ، فهي في ذلك كأفعال المقاربة .

٢ - يجوز في « عسى » وحدها أن تنصب الاسم وترفع الخبر ، فتغدو عندئذ حرفاً مشبهاً بالفعل مثل « لعل » معنىً وعملاً . قال صخر بن جعد يتغزل بحبيبه « نار كأس » :

٢٦ - فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَيْهَا

تَشْكِي فَأَتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

(الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « عساها » حرف مشبه بالفعل والضمير اسمه . « نار » خبر عسى مرفوع . « كأس » مضاف إليه . « وعليها » حرف عطف مع حرف مشبه بالفعل مع اسمه . « تشكى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « فآتي » حرف عطف ومضارع مرفوع وفاعل مستتر . « نحوها » نائب عن ظرف المكان منصوب متعلق بفعل « آتي » ، والضمير المتصل في محل جر بالاضافة . « فأعودها » حرف عطف ، ومضارع مرفوع ، وفاعل مستتر ، ومفعول به . « جملة : فقلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عساها نار كأس » ابتداء القول لا محل لها . جملة : « وعليها تشكى » معطوفة على ابتداء القول لا محل لها . « جملة : تشكى » خبر على محلها الرفع . « جملة : فآتي » معطوفة على الخبر محلها الرفع . « جملة : فأعودها » معطوفة على السابقة لا محل لها . « مجموع الجمل التي بعد القول » مقول القول محله النصب . الشاهد : « عساها نار » : استعملت « عسى » حرفاً مشبهاً بالفعل) .

٣ - اذا ولي « عسى واخلاق » المصدر المؤول ، مثل : « عسى أن يسافر زيد » أو « زيد عسى أن يسافر » ، فالجمهور على انها تامتان ، وان المصدر المؤول فاعل لهما . وتشترك « أوشك » معها في هذه الخصيصة ، فتقول : « أوشك أن يسقط المطر (١) » .

(١) - اضطربت أقوال النحاة اضطراباً كبيراً في اعراب امثال هذه التراكيب ، فمنهم من أصر على بقاء النقص في هذه الافعال ، ومنهم من قال بتمامها . كذلك اختلفت آراؤهم في « عسى » فن قائل إنها حرف لا غير ، ومن قائل انها فعل لا غير ، ومن قائل بالرأين معاً . ولا تتسع هذه الخلاصة التي نكتبها للتفصيل في كل ذلك . وانما ذكرنا لك فوق ، اشهر الآراء وما سار عليه الجمهور .

٢ - الأحرف المشبهة بالفعل

هي ستة أحرف (إنَّ - أنَّ - كأنَّ - لكنَّ - لعل - ليت) .
تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصب الأول ويسمى اسمها ، وترفع الثاني
ويسمى خبرها ، مثل : « إن العلم نور » .

وقد سميت مشبهة بالفعل لأسباب : لأنها جميعاً مفتوحة الآخر
كالفعل الماضي ، ولأنها تنصب الأسماء بعدها كما تنصبها الأفعال ، ولأن
نون الوقاية قد تتوسط بينها وبين ياء المتكلم : « إني - لكني - ليتني -
ألمني » ، ولأن معانيها مما يؤدي بالأفعال ، فإن التأكيد والتشبيه والاستدراك
والتمني والترجي ، هي من معاني الأفعال .

أ - معانيها :

١ - (إنَّ) : للتوكيد ، نحو : « إن زيدا مسافر » .

٢ - (أنَّ) : للمصدرية ، نحو : « يسرني أن تنجح » التقدير :
يسرني نجاحك (١) .

(١) أجمع قدماء النحاة على أن « إن وأن » حرف واحد للتوكيد ،
تكسر همزته حيناً ، وتفتح حيناً آخر ، وتقصوا فواضع الفتح ومواضع الكسر بغير
كلل ولا ملل . والذي نراه أنها حرفان مختلفان كل الاختلاف ، أولهما للتوكيد لا غير
وثانيهما للمصدرية لا غير ، وإذا كان لا بد من قرابة ، فهي « أن » و « أن »
الناصبة للمضارع ، وليست بين « إن وأن » ، فالناصبة للمضارع مصدرية ، ومدخولها ←

٣ - (كَانٌ) : للتشبيه ، وذلك اذا كان خبرها جامداً ، نحو : « كَانْ زيداً أسدً » . فان كان الخبر مشتقاً فهي للشك ، نحو : « كَانْكَ فاهم » .

٤ - (لَكِنْ) : للاستدراك ، وهو استثناء ما يتوهم السامع انه داخل في العموم ، أي ان تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها ، نحو : « زيد كريم لكنه جبان » ، فقبل الاستدراك كان السامع يتوهم ان صفة الشجاعة داخلية في عموم كرم زيد ، فاستثنيتها ببيان ضدها ، فقلت : « لكنه جبان » .

٥ - (لَيْتَ) : للتمني ، وهو طلب المتعذر ، أو ما فيه صعوبة كبيرة بحيث لا مطمع فيه ، نحو : « ليتني مليونير » .

٦ - (لَعَلَّ) : للترجي ، وهو طلب الأمر الممكن المحبوب ، نحو : « لعلك تزورنا » ، أو للاشفاق ، وهو الخوف من وقوع مكروه ، نحو : « مرض زيد فلعله هالك » ، أي : فأخشى أن يهلك ، أو للتعليل ،

→ هو الجملة الفعلية ، و « أن » مصدرية ايضاً ، ولكن مدخولها هو الجملة الاسمية .

وهناك فرق آخر بين « إن وأن » يؤكد كونهما حرفين مختلفين ، وهو أن المكسورة تصحبا لام الابتداء خلافاً للمفتوحة ، تقول : « إن زيداً مسافر » ، ولانستطيع ان تقول : « علمت أن زيداً مسافر » . أما قولهم : إن المفتوحة للتوكيد ايضاً ، فمخالف للمفهوم من أفصح النصوص العربية ، إذ لم تفرق هذه النصوص - من حيث درجة التوكيد - بين عبارتي : « علمت بانك مسافر » ، و « علمت بسفرك » . وإلا لوجب علينا أن نقول : إن عبارة « أريد أن أسافر » آكد من عبارة « أريد السفر » . وما علمنا احدى قال بهذا .

لهذه الاسباب جميعاً ، لن نعقد فقرة لبيان مواضع (إن) المكسورة ، ومواضع (أن) المفتوحة ، لانهما حرفان مختلفان ، واللغة كلما أرادت المصدر استعملت المفتوحة ، وكلما أرادت الجملة استعملت المكسورة . ففقد فصل لبيان موضع كل منهما ، فيه ارهان للطلاب لا لزوم له .

نحو : « لعلكم تتقون ، لعلكم تذكرون ... » ، أو للظن ، نحو :
« لعلني ازورك غداً » ، أي : أظن انني ازورك .

ب - خصائص لبعضها :

١ - تختص « لعل » من بين سائر أخواتها بجواز دخول « أن »
الناصبة على خبرها تشبيهاً لها بعسى ، كقول متمم بن نويرة يخاطب الشامت
بهلاك أخيه مالك :

٢٧ - لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلَمَّةٌ
عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعًا

(اللفظة : ملمة : مصيبة ، يدعنك : يجعلنك ، اجدعا : مقطوع الانف .
الاعراب : « لعلك » حرف مشبه بالفعل مع اسمه . « يوماً » ظرف متعلق
بالفعل « تلم » . « أن تلم ملمة » ناصب ومنصوب وفاعل . والمصدر المؤول في
محل رفع خبر لعل . « عليك » متعلقان بالفعل « تلم » على تضمينه معنى « تنزل » .
« من اللائي » متعلقان بصفة محذوفة للملة . « يدعنك » مضارع مبني على السكون
في محل رفع ، والنون فاعل ، والكاف مفعول به أول . « اجدعا » مفعول به
ثان . « جملة : لعل واسمها وخبرها » ابتدائية ، لا محل لها . « جملة : تلم ملمة »
صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : يدعنك » صلة الاسم الموصول لا محل
لها . الشاهد : « أن تلم » : دخلت « أن » الناصبة على خبر « لعل » تشبيهاً
لها بـ « عسى ») .

هذا ، واستعملت « لعل » حرف جر شبيهاً بالزائد في لغة عقيل ،
ومن ذلك قول الشاعر :

فقلت : ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرةً لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبٌ (١)

(١) سبق اعراب هذا البيت في فصل المبتدأ . فارجع إليه .

٢ - وتختص « إن » المكسورة الهمزة ، دون سائر أخواتها ، بجواز مصاحبة لام التوكيد لها .

ولام التوكيد هذه هي لام مهملة معناها التوكيد . ولها أسماء عديدة : فان تصدرت الكلام سميت لام الابتداء ، نحو : « لأنت رجل عظيم » و « لخير لك أن تجتهد » و « لقد جاء زيد » ... الخ . وإن صحت « إن » سميت بالزحاقة ، لترحلها الى عجز الجملة ، نحو : « إن زيداً لفي الدار » و « إن في الدار لزيداً » . فاذا خفت « إن » وجبت مصاحبتهما لها للتفريق بينها وبين « إن » النافية . وتسمى عند ذلك بالفارقة ، نحو « إن زيداً لمتجد » .

وهذه اللام لتوكيد مثبت فقط ، فهذا لا تصحب « إن » إذا كان خبرها منفيّاً أو مقترناً بأداة شرط ، لان الشرط كالنفي في امتناعه اذا كان بـ « لو » ، وفي الشك فيه إن كان بـ « إن » .

كذلك يشترط لها - إذا كان الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً - ان يقرن بقد . نحو : « إن زيداً لقد جاء » .

وهذه اللام المزحلقة تدخل ، كما قلنا ، على عجز الجملة التي فيها « إن » : فان تصدر الاسم دخلت على أول كلمة في حيز الخبر ، نحو : « إن زيداً لقدام » و « إن زيداً هو العالم » و « إن ربك ليحكم بينهم » و « إن زيداً لفي الدار جالس » ... الخ . وان تقدم شيء من الخبر على الاسم (١) ، باشرت الاسم ، نحو : « إن في الدار لزيداً » و « إن عندي لكتاباً » ... الخ .

(١) قول ذلك لان الخبر نفسه لا يتقدم الاسم في باب إن وأخواتها ، كما ←

٣ - يجوز في « ليت » أن يليها المصدر المؤول من « أن » واسمها وخبرها ، فيسده مسدّ معموليها ، نحو : « ليت أن السماء مصحية » (١)

(الاعراب : « ليت » حرف مشبه بالفعل . « أن السماء مصحية » أن واسمها وخبرها ، والمصدر المؤول من جميعها سد مسد اسم ليت وخبرها) .

ج - خبرها :

١ - أشكال خبر الحرف المشبه بالفعل كإشكال خبر المبتدأ ، فارجع إليها .

٢ - أحكامه في الذكر والحذف كأحكام خبر المبتدأ . يضاف إليها وجوب حذفه في عبارة « ليت شعري » إذا وليها استفهام ، كقول شاعر مجهول :

٢٨ - يَا لَيْتَ شِعْرِي - وَالْمَنَى لَا تَنْفَعُ -
هَلْ أَغْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعُ ؟

(الاعراب : « يا » للتنبيه . ويجوز : هي حرف نداء والنادى محذوف تقديره : يا قومي . « ليت » حرف مشبه بالفعل . « شعري » اسمها ، والياء مضاف إليه . والخبر محذوف وجوباً . التقدير : ياليت شعري حاصل . « والمنى »

→ ستعلم بعد قليل . أما تقدم شيء من الخبر على الاسم فجائز ، كما ترى في الأمثلة أعلاه . وحين يتقدم الجار والظرف المتعلقان بالخبر على الاسم ، ويكون الخبر محذوفاً ، يقدر محله بعد الاسم لا قبله .

(١) وقد أجاز الأخفش قياس « لعل » على « ليت » في هذه الخبيصة ، فتقول : « لعل أن زيدا قائم » .

الواو اعتراضية ، والمني مبتدأ . « لا تنفع » حرف نفي ، ومضارع مرفوع ، وفاعل مستتر . « هل » حرف استفهام . « أغيدون » مضارع مبني على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الحقيقية ، في محل رفع ، والفاعل مستتر ، والنون نون التوكيد لا عمل لها . « يوماً » ظرف متعلق بأغيدون . « وأمرى » الواو خالية ، والأمر مبتدأ ، والياء مضاف إليه . « جمع » خبر المبتدأ . « جملة : ليت واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : والمني لا تنفع » اعتراضية بين شعري ومفعوله لا محل لها . « جملة : لا تنفع » خبر للمني محلها الرفع . « جملة : هل اغيدون » مفعول به للمصدر شعري ، لأن شعري هنا بمعنى علمي . والتقدير : ليت علمي بغدوي حاصل . « جملة : وأمرى جمع » حاله محلها النصب . الشاهد : « ليت شعري » : حذف الخبر وجوباً بعد ليت شعري (١) .

٣ - الخبر في باب إن واخواتها لا يتقدم على الاسم مطلقاً ، فلا يقال : « إن قائمٌ زيداً » . أما معمول الخبر فيجوز تقدمه إن كان ظرفاً أو جاراً ، نحو : « إن في الدار زيداً جالس ، وإن عندك عمراً مقيمٌ » . كما يجب أن يتقدم هذا المعمول بالشروط المذكورة له في الخبر ووجوب تقدمه . فراجع ذلك .

د - العطف على اسمها :

إذا عطف على اسم الحرف المشبهة بالفعل ، فالعطف منصوب ، سواءً أ جاء قبل الخبر ، نحو : « إن زيداً وعمراً قادمان » ، أم جاء بعده ، نحو : « إن زيداً قادم وعمراً » .

وتختص « إن » و « أن » و « لكن » بجواز رفع ما بعد حرف العطف إذا كان ذلك بعد استيفاء الخبر ، نحو : « إن زيداً قادمٌ وعمرو » .

(١) هذا هو المشهور في اعراب مثل هذا التركيب ، وهناك من يقول بأن ليت ههنا لا خبر لها ، ومن يقول : أن جملة الاستفهام هي الخبر . (انظر : المعني - الباب الثاني - الجملة الاعتراضية) .

واختلف النحاة في أمر هذا المرفوع : فقال بعضهم : هو معطوف على محل إسم « إن » . لأن اسمها في حكم المبتدأ ، وذلك لأنها لم تغير معناه ، فقولك : « إن زيداً قائم » يساوي قولك : « زيد قائم » ، ولا فرق بينهما إلا في درجة القوة ، وهي التوكيد . وقال آخرون: بل المرفوع بعد الواو مبتدأ خبره محذوف دل عليه خبر « إن » . التقدير : إن زيداً قائم وعمرو قائم كذلك . ويكون المطف ، على هذا ، عطف جمل لا عطف مفردات .

أما « كأن و ليت ولعل » فلا يجوز فيها المطف بالرفع ، لأن هذه الأحرف تبدل معاني الجمل التي تدخل عليها ، فقولك : « زيد قائم » معناه ثبوت القدوم لزيد ، فإذا ادخلت « ليت » على هذه الجملة وقلت : « ليت زيداً قائم » فهم منها أن القدوم غير واقع من زيد ، ولكنك تتمنى أن يقع منه . وعلى هذا ، فلو عطف على هذه الجملة بالرفع وقلت : « ليت زيداً قائم وعمرو » ، وقدرت لعمرو خبراً بدلالة خبر ليت ، لأصبح الكلام على هذه الشاكلة : « ليت زيداً قائم ، وعمرو قائم » . وهو ممتنع ، لأنه عطف قدوم قد وقع من عمرو ، على قدوم لم يقع من زيد ، ولكنه متمنى الوقوع .

وقد يعطف بالرفع مع « إن وأن ولكن » قبل استيفاء الخبر ، ولا يكون ذلك إلا لغرض بلاغي . والمرفوع حينئذ مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة اعتراضية . ومنه قول ضائب بن الحارث البرجي وهو محبوس بالمدينة :

٢٩ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

فاني - وقيارٌ - بها لغريبٌ

(اللغة : قيار : اسم جملة أو فرسه . الاعراب : « من » اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . « يك » مضارع ناقص مجزوم لانه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون الظاهر على نونه المحذوفة للتخفيف . واسمه مستتر تقديره هو يعود على « من » . « أمسى » ماض ناقص . « في المدينة » متعلقات بخبر أمسى المقدم المحذوف . « رحله » اسم أمسى المؤخر ، والهاء مضاف إليه . « فاني » الفاء رابطة لجواب الشرط ، « اني » إن واسمها . « وقيار » الواو اعتراضية ، قيار مبتدأ خبره محذوف بدلالة خبر « إن » . التقدير : وقيار غريب بها ايضاً . « بها » متعلقان بحال محذوفة من اسم « ان » . التقدير : اني حالة كوني بها لغريب . ولا يجوز التعليق بالخبر لامرئ : لأن الباء لا تتعلق بفعل التغرب ، ولانها لو كانتا متعلقين بالخبر لزم ان تتصل اللام المرحلة بهما لانها عندئذ صدر خبر الخبر . « لغريب » اللام مرحلة ، وغريب خبر « إن » . « جملة : من » خبرها « ابتدائية لا محل لها . « جملة : يك مع اسمه وخبره » خبر « من » محلها الرفع . « جملة : أمسى رحله في المدينة » خبر « يك » محلها النصب . « جملة : إن واسمها وخبرها » جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم . « جملة : وقيار مع خبره المحذوف » اعتراضية بين اسم « ان » وخبرها لا محل لها . الشاهد : « اني - وقيار - » : عطف بالرفع قبل استيفاء خبر « ان » لغرض مضوي هو بيان شدة وطأة الغربة حتى على الحيوان الاعجم) .

هـ - تخفيف بعضها :

١ - تخفيف (إن) : اذا خففت « إن » جاز دخولها على الجملة الفعلية وعلى الجملة الاسمية .

فان دخلت على الفعلية وجب أمران : اهمالها ، وأن يكون الفعل بعدها فعلاً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله » وقوله : « وإن نظنك لمن الكاذبين » . وشذ دخولها على غير الناسخ ، كقولهم : « إن يزينك لنفسك » .

وان دخلت على الاسمية ، فالغالب اهمالها ، مثل : « إن زيداً لقادم » . ويجوز بقاء عملها ، نحو : « إن زيداً لقادم » .

وفي كل احوال تخفيفها يجب ان تصحبها اللام المرحلة لتفريق بينها وبين « أن » النافية ، كما رأيت في الامثلة اعلاه . وتسمى هذه اللام عند ذلك باللام الفارقة .

٢ - تخفيف « أن » : اذا خففت « أن » جاز دخولها على الجملة الفعلية وعلى الجملة الاسمية .

فاذا دخلت على الفعلية خيف ان تلبس بـ « أن » الناصبة للمضارع ، فدفعا لهذا اللبس فصلوا بينها وبين الفعل باحد الفواصل الآتية : (قد) ، كقوله تعالى : « ونعلم أن قد صدقتنا » ، (س - سوف) ، كقوله تعالى : « علم أن سيكون منكم مرضى » ، (لم - لن - ما) ، كقوله تعالى : « أيجب الانسان أن لن نجمع عظامه ؟ » و « أيجب أن لم يرَ أحد ؟ » و « أفلا يرَوْن أن لا يرجع إليهم قولا ؟ » . (اداة الشرط) ، كقوله تعالى : « وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا » . (رب) ، كقولك : « آمنت أن رب كسولٍ مرزوق » .

ويجوز ترك الفاصل اعتماداً على كاشف آخر يكشف عن شخصية « أن » المخففة ، ويميزها من « أن » الناصبة للمضارع . هذا الكاشف هو أن المخففة لا تأتي إلا بعد فعل يقيني مثل المشددة ، أما الناصبة فلا تأتي إلا بعد فعل دال على الرغبة ، فمثال الأولى : « علمت أن تسافرون » ، ومثال الثانية : « أريد أن تسافروا » .

فان دخلت على الجملة الاسمية ، مثل : « علمت أن زيد مسافر » ، أو على الفعلية التي فعلها جامد ، مثل : « علمت أن ليس زيد قادماً » ، لم تحتج الى الفاصل مطلقاً ، لعدم الالتباس بينها وبين الناصبة ، لأن الناصبة لا تدخل هذه المدخولات .

ومتى خفت « أن » ، فسيبويه والكوفيون يعدونها مهملة ، لا عمل لها سوى سبك الجملة التي بعدها بمصدر . أما سائر البصريين فيعتبرونها عاملة ويقدرّون اسمها ضميرَ شأنٍ محذوفاً ، والجملة التي بعدها خبر لها .

وقد اجمع النحاة على أن الخففة لا تنصب - ان كانت عاملة - إلا ضمير الشأن المحذوف ، واعتبروا نصبها للضمير البارز شذوذاً ، كقول الشاعر المجهول :

٣٠ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

(الاعراب : « لو » حرف شرط غير جازم . « أنك » أن الخففة واسمها . « في يوم » متعلقان بفعل سألتني . « الرخاء » مضاف إليه . « سألتني » فعل وفاعل ونون وقاية ومفعول به أول . « فراقك » مفعول به ثانٍ والكاف مضاف إليه . « لم أبخل » جازم ومجزوم وفاعل مستتر . « وانت صديق » واو حالية ومبتدأ وخبر . المصدر المؤول من « ان » الخففة واسمها وخبرها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره « ثبت » . « جملة : ثبت مع فاعله » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة أن لا محل لها من الاعراب . « جملة : سألتني » خبر أن محلها الرفع . « جملة : لم أبخل » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « جملة : وانت صديق » حالية محلها النصب . الشاهد : « أنك » : نصبت أن الخففة ضميراً بارزاً على الشذوذ) .

٣ - تخفيف « كأن » : اذا خفت « كأن » دخلت على الفعلية والاسمية .

فان دخلت على الفعلية وجب الفاصل بينها وبين مدخولها ، لكيلا تلتبس بـ « كأن » المؤلفة من كاف التشبيه و « ان » الناصبة للمضارع . والفاصل مع « كأن » هو واحد من اثنين : (قد) ، نحو : « كأن »

قد جاء زيد ، (لم) ، كقوله تعالى : « كأن لم تفن بالأمس » .
وان دخلت على الاسمية لم تحتج الى الفاصل لعدم احتمال الالتباس ،
نحو : « كأن زيداً أسد » .

واكثر النحاة على أنها إذا خفت بقيت عاملة ، واسمها ضمير شأن
محذوف ، والجملة التي بعدها خبر لها .

٤ - تخفيف « لكن » : اذا خفت « لكن » دخلت على الاسمية ،
نحو : « جاء زيد لكن أخوه غائب » ، وعلى الفعلية ، نحو : جاء زيد .
لكن غاب أخوه . وهي عند الجميع مهملة في حال التخفيف .

و - كفها :

اذا لحقت « ما » الزائدة الأحراف المشبهة بالفعل ، كفها عن العمل
فيرجع ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » ،
و كقولك : « كأنما النجوم لآلئ » ، وكقول الفرزدق :

٣١ - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما
أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارُ الْمُقَيَّدَا

(الاعراب : « اعد » أمر فاعله مستتر . « نظراً » مفعول به .
« يا » أداة نداء . « عبد قيس » منادى منصوب ، ومضاف إليه مجرور .
« لعلما » مكشوفة وكافة لا عمل لها . « أضاءت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث .
« لك » متعلقان بأضاءت . « النار » فاعل . « الحمار » مفعول به . « المقيدا »
صفة . « جملة : اعد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا عبد قيس » استثنائية
لا محل لها . « جملة : أضاءت النار » استثنائية لا محل لها . الشاهد : « لعلما » :
دخلت « ما » الزائدة على « لعل » فكفتها عن العمل) .

واذا كفت الاحرف المشبهة بالفعل عن العمل ألغى اختصاصها بالجملة الاسمية ، وصارت صالحة للجملتين ، كما تلاحظ ذلك من الآية والشاهد أعلاه

وقد استثنيت لبت دون سائر اخواتها ، فاجازوا ابقاء عملها واختصاصها ، تقول : « ابنتها زيدا قادم » و « لبتنا زيدا قادم » (١) .

(١) قال ابن يعيش (٥٦/٨) : ويجوز ان تجعل « ما » زائدة مؤكدة.... فلا يبطل عمل [الحروف المشبهة] ، فتقول : انما زيدا قائم ، كما تقول : ان زيدا قائم .

٣ - (لا) النافية للجنس

يلحق بالحروف المشبهة بالفعل - من حيث نصبها للاسم ورفعها للخبر - حرف نفي يدعي (لا) النافية للجنس ، أو (لا) التبرئة ، وذلك لأنها تنفي الخبر عن جميع أفراد جنس المبتدأ ، أو تبرئ جنس المبتدأ بجميع أفراد عن الاتصاف بالخبر . فإذا قلت : « لا طالب كسول » فانت تنفي الكسل ، لا عن طالب واحد ، بل تنفيه عن جميع أفراد جنس الطالب ، وبعبارة أخرى : انت تبرئ الطلاب جميعاً من صفة الكسل .

هذه الـ « لا » اذا دخلت - وبمعناها الذي شرحناه - على المبتدأ والخبر عملت فيها عمل الحروف المشبهة بالفعل ، فنصب الأول على أنه اسمها ، وترفع الثاني على أنه خبرها . ولكنها تحتاج في ذلك الى توفر بعض الشروط ، كما أن لاسمها وخبرها أحكاماً خاصة . وفيما يلي بيان ذلك كله :

أ - شروط اعمالها :

لا تعمل « لا » النافية للجنس عمل الحروف المشبهة إلا بتوفر أربعة شروط :

١ - أن تكون نصاً على نفي الجنس ، كأن تقول : « لا رجل مسافر » مريداً نفي السفر عن جميع الرجال . فان أردت نفيه عن رجل واحد ، واثباته لرجلين أو أكثر ، قلت : « لا رجل مسافر » ، بل رجلاً ، أو تعاملها معاملة « ليس » فتقول : « لا رجل »

مسافراً . وكل ذلك يعود الى ارادة المتكلم ، والى المعنى الذي يريد التعبير عنه ، أما السامع ، فانه ان سمعها عاملة عمل الحروف المشبهة ، فعليه أن يفهم منها نفي الجنس كله ، وان سمعها عاملة عمل « ليس » أو مهملة ، فله أن يفهم منها نفي الجنس كله أو نفي الواحد .

٢ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، نحو « لا عامل مهملة » . وهذا الشرط نتيجة للشرط السابق ، ذلك لأن اسمها يعني جنسه كله ، فيجب لذلك أن يكون نكرة ، لأن التعريف تحديد ، والحدديد يتنافى مع ارادة الجنس كله .

فاذا قلت : « لا سعيد في الدار » فانت لا تنفي الوجود في الدار عن جميع الرجال ، بل تنفيه عن سعيد فقط ، واذن تكون « لا » غير نافية للجنس كله ، وبالتالي فهي مهملة ويجب تكرارها ، تقول : « لا سعيد في الدار ولا خالد » .

٣ - أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل . فاذا فصل - ولو بالخبر - اهملت ، ووجب تكرارها ، مثل : « لا في الدار رجل » ، ولا امرأة » .

٤ - أن لا يدخل عليها حرف جر ، فان دخل عليها ، اهملت ، وكان ما بعدها مجروراً به ، نحو : « سافرت بلا زاد » .

ب - اسمها :

١ - اذا كان اسم « لا » النافية للجنس مفرداً ، أي ليس مضافاً ولا مهيأً بالمضاف ، وجب بناؤه على الفتح ، أو على ما ينوب عن الفتح

من الحركات والحروف ، ويكون في محل نصب ، مثل : « لا رجلَ مسافرٌ - لا رجلين مسافرين - لا معلمين مسافرون ، لا طالباتٍ عندنا » . ويجوز في الجمع المؤنث السالم وحده أن يبنى على الكسرة ، لأن الكسرة فيه في مقابل الفتحة في غيره ، وإن يبنى على الفتحة نفسها ، فتقول : « لا طالباتٍ عندنا » . قال سلامة بن جندل السعدي :

٣٢ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدُ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلَذُّ ، وَلَا لَذَاتَ لِشَيْبِ

(الاعراب : « ان الشباب » ان مع اسمها . « الذي » اسم موصول في محل نصب نعتاً للشباب . « مجد عواقبه » خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومضاف اليه . « فيه » متعلقان بنلذ . « نلذ » مضارع مرفوع والفاعل مستتر . « الواو » عاطفة . « لا » نافية للجنس تعمل عمل « ان » . « لذات » اسم « لا » مبني على الكسرة ، أو مبني على الفتحة (روي بالوجهين) في محل نصب . « للشيب » متعلقان بنجر « لا » المحذوف . « جملة : ان الشباب مع الخبر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : مجد عواقبه » صلة الذي لا محل لها . « جملة : نلذ » خبر « ان » محلها الرفع . « جملة : ولا لذات للشيب » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ولا لذات » : جاز للجمع المؤنث السالم الواقع اسماً لا النافية للجنس ان يبنى على الكسرة أو على الفتحة (١) .

٢ - إذا كان اسمها مضافاً فهو معرب منصوب ، نحو : « لا رجلَ كذبٍ عندنا - لا أخا جهلٍ عندنا - لا معلمي رياضةٍ عندنا ... الخ » .

(١) اختلف النحاة في هذا الشأن فكانوا على أربعة مذاهب : ١ - أنه مبني على الفتح لا غير ، ٢ - أنه مبني على الكسرة لا غير ، ٣ - أنه مبني على الكسرة لا غير مع بقاء التنوين : لا لذاتٍ - ٤ - أنه يجوز فيه البناء على الكسرة والبناء على الفتحة . وهذا ما رجحناه هنا .

٣ - إذا كان اسمها شبيهاً بالمضاف ، فهو معرب منصوب أيضاً .
والشبيه بالمضاف هو كل اسم اتصل به شيء يتمم معناه ، كجبار ومجرور
مثلاً ، نحو : « لا رغباً في الشر بيننا » ، أو ظرف ، نحو : « لا
مسافراً اليوم حاضر » ، أو تمييز ، نحو : « لا عشرين درهماً معك » ،
أو مفعول به ، مثل : « لا كاتباً رسالةً عندنا » ، أو فاعل ، نحو :
« لا قبيحاً خلُقه حاضر » ، أو نائب فاعل ، نحو : « لا مذموماً
فعله بيننا » . وضابطه أن يكون عاملاً فيما بعده كما رأيت من الأمثلة .

٤ - قد يحذف اسم « لا » إذا فهم ، مثل : « لا عليك » ،
والأصل : لا بأسَ عليك ، أو : لا جناحَ عليك . وذلك نادر .

هذا ، وتعتبر « لا » مع اسمها كلمة واحدة مركبة تركيب « خمسة
عشر » ، فتعامل وكأنها كلمة واحدة مثل كلمة « لاسلكي » ، ويقال في
الاعراب : « لا رجل » كلها كلمة واحدة في محل رفع مبتدأ . و (حاضر)
خبر لـ (لا رجل) .

ولهذا أجازوا للتابع أن يتبع محل الابتداء ، فتقول في العطف :
« لا رجلَ وامرأةٌ في الدار » ، كما تقول في النعت : « لا رجلَ
كسولٌ عندنا » .

ج - خبرها :

١ - أشكال خبر « لا » كالأشكال خبر المبتدأ : يأتي مفرداً : « لا
طالبَ مهمل » ، ويأتي جملة فعلية : « لا مسرحية تمتع قراءتها في كتاب » ،
ويأتي جملة اسمية : « لا مسرحية قراءتها امتع من مشاهدتها » ، ويأتي شبه جملة :
« لا رجلَ عندك - لا رجل في الحديقة » .

٢ - يكثر حذف الخبر ، مثل : « لا ريب - لا شك - لا غرو - لا مفرو - لا عجب - لا بدء - لا محالة - لا بأس - لا ضرر - ... الخ » .

د - نكرارها :

إذا تكررت « لا » ، مثل : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، جاز لك ما يأتي :

١ - إعمال الاثنتين عمل « إن » ، : لا حول ولا قوة إلا بالله .

٢ - إعمال الاثنتين عمل « ليس » ، : لا حول ولا قوة إلا بالله .
وتقدير الخبر (موجوداً) .

٣ - إعمال الاثنتين : لا حول ولا قوة إلا بالله . وتقدير الخبر عندئذٍ (موجودٌ) .

٤ - إعمال إحداها عمل « ان » أو « ليس » وإعمال الأخرى :
لا حول ولا قوة إلا بالله - لا حول ولا قوة إلا بالله (فيقدر الخبر
للأولى : موجوداً ، وللثانية : موجودةٌ) - لا حول ولا قوة إلا بالله -
لا حول ولا قوة إلا بالله (فيقدر الخبر للأولى : موجود - وللثانية :
موجودةٌ) .

٥ - إعمال الأولى عمل « ان » ، وعطف الثانية على محل اسم
الأولى : لا حول ولا قوة إلا بالله .

٥ - نعت اسمها والعطف عليه :

١ - اذا عطفت على اسم لا النافية للجنس جاز في المطفوف الرفع على أنه معطوف على محل « لا » مع اسمها ، لأنها مع اسمها - كما علمت - تعتبر كلمة واحدة في محل رفع على الابتداء ، فتقول : « لا رجلَ وامرأةٌ في الدار » . وجاز النصب على أنه معطوف على اسمها تابع له في المحل ، لأن محله كما علمت - النصب ، فتقول : « لا رجلَ وامرأةً في الدار » .

٢ - اذا نعت اسم « لا » النافية للجنس جاز في النعت ما جاز في العطف ، تقول : « لا رجلَ خائنٌ عندنا » و « لا رجلَ خائنٌ عندنا » . وهناك حالة ثالثة جائزة أيضاً وهي أن يبنى النعت على الفتح كما يبنى منعوته ، نحو : « لا رجلَ خائنٌ عندنا » . ويشترط لهذه الحالة أن يكون اسمها مبنياً لا معرباً ، وأن يكون نفعه مفرداً ، أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، لأن هذين النوعين لا يبنيان ، ثم أن يكون متصلاً بمنعوته ، كما رأيت في المثال . فان اختلف شرط من هذه الشروط ، لم يجز إلا الرفع والنصب .

٤ - ظن واخواتها

وهذه طائفة أخرى من الأفعال الناسخة للابتداء . وهي ليست ناقصة مثل كان وأخواتها ، أو مثل أفعال المقاربة والشرع والرجاء ، بل هي أفعال تامة كسائر الأفعال ، لكن خصيصتها الوحيدة أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبها على أنها مفعولان لها . وتسهيلاً للدراسة منقسمها الى الزمر الآتية :

آ - أفعال القلوب :

وهي مجموعة أفعال ، منها ما يدل على اليقين ، ومنها ما يدل على الرجحان والظن ، وقد يستعمل الواحد منها في كلا المعنيين : وهذه أشهرها :

- ١ - (رأى) : رأيت العلمَ نافعاً .
- ٢ - (علمَ) : علمت زيداً مسافراً .
- ٣ - (وجد) : وإنَّ وجَدْنَا أكثرَهُمْ لفاسقين .
- ٤ - (درى) : دريت زيداً ناجحاً .
- ٥ - (تعلَّمْ) : وهذا فعل جامد بمعنى « اعلم » : تعلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوها .
- ٦ - (خال) : خلت زيداً أخاك .

- ٧ - (ظن) : وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه .
- ٨ - (حسب) : حسبت التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ .
- ٩ - (زعم) : زعمت زيداً صديقك .
- ١٠ - (عدَّ) : عددت زيداً صديقي .
- ١١ - (حجا) : قد كنت أحجوك رفيقاً لي .
- ١٢ - (جَعَلَ) : وهي التي بمعنى « اعتقد » ، كقوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً » . وهي غير « جعل » التي بمعنى « صيّر » .
- ١٣ - (هَبَّ) : وهي فعل جامد بمعنى « إفرض » . كقول ابن همام السلولي :

٣٣ - فَقُلْتُ : أَجْرِنِي أَبَا مَالِكٍ
وَالَا ، فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً

(الأعراب : « قلت » فعل وفاعل . « أجرنى » فعل أمر وفاعل مستر ونون وقاية ومفعول به . « أبا » منادى باداة نداء محذوفة منصوب بالالف لانه من الاسماء الخمسة . « مالك » مضاف إليه . « والا » الواو استئنافية . الا : مؤلفة من « ان » حرف شرط ، ولا نافية ، وفعل الشرط محذوف تقديره : وان لا تجرنى . « فهبنى » الفاء رابطة لجواب الشرط . هبنى : فعل أمر وفاعله مستر والنون للوقاية والياء مفعول به أول . « امراً » مفعول به ثانٍ . « هالكاً » نعت للمفعول الثاني . « جملة : قلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أجرنى » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : أبا مالك » استئنافية لا محل لها . « جملة الشرط المحذوفة » استئنافية لا محل لها . « جملة : فهبنى » جواب شرط جازم

محليها الجزم . « مجموع الجمل التي بعد القول » في محل نصب مفعول به للقول .
الشاهد : « فهنيئاً » : جاءت « هب » بمعنى « افرض أو احسب » ،
فنصببت المبتدأ والخبر مفعولين لها .

ويحسن التنبيه على أن هذه الأفعال لا تكون ناسخة للابتداء ، أي
لا تنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها ، إلا اذا جاءت لمعنى العلم والظن ،
فان استعملت في معانٍ أخرى ، كانت أفعالاً عادية لها الأحكام التي لكل
الأفعال العادية . فاذا استعملت فعل « رأى » بمعنى « أبصر وشاهد » ،
فهو فعل عادي له مفعول واحد ، مثل : « رأيت الهلال » ، فان كان له
منصوب ثانٍ فهو حال وليس مفعولاً ثانياً ، مثل : « رأيت زيدا مقبلاً » .
وكذا الأمر اذا استعملت فعل « علم » بمعنى « عرف » ، مثل : « علمت
المسألة » ، وفعل « وجد » بمعنى « عثر على » ، مثل : « وجدت الكتابَ
المفقود » ، وفعل « عد » بمعنى العد والحساب ، مثل : « عدت
الدرهم » .. الخ .

كما يحسن التنبيه على أن كل فعل جاء لمعنى الظن واليقين فله حكم
أفعال القلوب التي ذكرنا أكثرها أعلاه .

هذا ، ولأفعال القلوب مع المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع من السلوك :

١ - الأعمال : وهو أن تنصبها لفظاً كما رأينا في الأمثلة .

٢ - الالفاء : وهو أن لا تنصبها ، لا لفظاً ، ولا محلاً ، مثل :
« ظننت زيدا مسافراً » ، فيعودان مبتدأ وخبراً يؤلفان جملة مستأنفة لا
محل لها من الاعراب .

وحالة الالفاء هذه جائزة مهما يكن وضع الفعل القلي وترتيبه .
لكنها تفضل اذا كان الفعل القلي متأخراً عن المبتدأ والخبر ، مثل :

« زيد مسافرٌ ظننت » ، ولا أفضلية إذا كان متوسطاً ، مثل : « زيد - ظننت - مسافرٌ » ، وتستكره إذا كان متقدماً عليها ، كقول كعب بن زهير :

٣٤ - أَرْجُو وَآمِلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتِهَا
وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

(الاعراب : « أرجو » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وآمل » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أن » حرف مصدرية ونصب « تدنو » مضارع منصوب ، وسكن آخره للضرورة . « مودتها » فاعل ومضاف إليه « أن » وما بعدها في تأويل مصدر مفعول به لفعل « آمل » . « وما إخال » حرف عطف وحرف نفي ومضارع مرفوع فاعله مستتر . « لدينا » ظرف مكان متعلق بخبر مقدم محذوف ، والضمير المتصل مضاف إليه . « منك » متعلقان بحال محذوفة مقدمة للبند . « تنويل » مبتدأ مؤخر . « جملة : أرجو » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وآمل » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : تدنو مودتها » صلة الحرف الصدري لا محل لها « جملة : وما إخال » معطوفة على جملة « آمل » لا محل لها . « جملة : لدينا تنويل » استثنائية لا محل لها . الشاهد : « وما إخال لدينا منك تنويل » : النفي الشاعر الفعل القلي رغم تقدمه على المبتدأ والخبر . وهو قليل (١) .

٣ - التعليق : وهو منع الفعل القلي من التسلط على المبتدأ والخبر ، ومن نصبه لها لفظاً على أنها مفعولان له ، فيتسلط على محل جملتها ، ويجعلها سادة مَصَدَّ مفعوليه ، نحو : « علمتُ لزيدُ مسافرٌ » .

(١) يمنع البصريون الالفاء في حال تقدم الفعل . فان جاء في النصوص ما يوم الالفاء ، أول على اضمار ضمير الشأن : « وما إخاله لدينا منك تنويل » أي : وما إخال الأمر . أو على تقدير لام الابتداء : « وما إخال لدينا منك تنويل » . فعلى التأويل الأول ، يكون ضمير الشأن المحذوف مفعولاً أول ، وجملة المبتدأ والخبر مفعولاً ثانياً . وتكون الحالة حالة افعال . وعلى التأويل الثاني ، تكون جملة المبتدأ والخبر سادة مسد المفعولين ، وتكون الحالة حالة تعليق . ومذهب الكوفيين الذي سرنا عليه أقل سلفة كما ترى .

ولا تكون حالة التعليق إلا اذا فصل بين الفعل القلبي ومعموليه فاصل يسمى المعلق ، وهو « ما » النافية ، مثل : « علمت ما زيدٌ مسافرٌ » ، أو « إن » النافية في جواب القسم ، مثل : « علمت - والله - إن زيدٌ مسافرٌ » ، أو « لا » النافية في جواب القسم ، مثل : « ظننت - والله - لا زيدٌ مسافرٌ ولا عمروٌ » ، أو لام الابتداء ، مثل : « علمت لزيدٌ مسافرٌ » ، أو وجود استفهام في جملة المبتدأ والخبر ، مثل : « علمت أيُّهم أبوك ؟ - علمت ديوانُ أيِّ الشعراء عندك ؟ - علمت أزيدٌ عندك أم عمروٌ ؟ » .

وتلاحظ أن أكثر هذه المعلقات مما له الصدارة في الكلام ، فلا يسمح لما قبله أن يعمل فيما بعده .

وتختلف حالة التعليق عن حالة الالغاء في أمرين : أولهما : أن الالغاء جائز لا واجب ، فتستطيع أن تلغي فتقول : « زيدٌ ظننتُ مسافرٌ » كما تستطيع أن تعمل فتقول : « زيداً ظننت مسافراً » . أما التعليق فواجب متى وجد المعلق ، فلا تستطيع أن تقول : « ظننت لزيداً مسافراً » الثاني : أن الفعل القلبي في حالة الالغاء هو الذي لا يريد أن يعمل في المبتدأ والخبر ، لا لفظاً ولا محلاً ، لذا فالجملة بعده مستأنفة لا محل لها ، أما في حالة التعليق ، فالفعل يريد العمل لفظاً ، ولكن المعلق يمنعه من ذلك ، فيتسلط الفعل عندئذ على المحل . وتظهر فائدة هذا الخلاف في المطف : فلو عطفت مبتدأ وخبراً على مبتدأ وخبر بعد فعل ملغى ، لعطفها مرفوعين ، ، فتقول : « ظننت زيد مسافرٌ وعمروٌ حاضرٌ » ، لأن الفعل الملغى لم يعمل في المبتدأ والخبر الأولين لا لفظاً ولا محلاً ، أما لو عطفت مبتدأ وخبراً ليس فيها معلق ، على مبتدأ وخبر فيها معلق ، اعطفتهما منصوبين ، فتقول : « ظننت لزيد مسافرٌ وعمراً حاضراً » ، لأن الفعل القلبي هنا يريد العمل ، ولكن المعلق في المبتدأ والخبر الأولين منعه من ذلك لفظاً ، ولم يكن في المبتدأ والخبر الثانيين ما يمنعه من ذلك .

ملاحظات :

١ - كل ما مضى من الأحكام يسري على مصادر أفعال القلوب وما اشتق منها . تقول : « زَعَمْتُك زيداً مسافراً غير صحيح » ، حيث « الزعم » مبتدأ ، والكاف فاعله في المعنى ، مضاف اليه في اللفظ ، وحيث « زيداً مسافراً » مفعولان للمصدر « الزعم » .

٢ - قد تدخل « أن » الحرف المشبه بالفعل على معمولي الفعل القلبي ، مثل : « ظننت أن زيداً مسافراً » ، فيكون المبتدأ والخبر عندئذ معمولين للحرف ، الأول اسمه والثاني خبره ، أما الفعل القلبي فينصب المصدر المؤول من « أن » واسمها وخبرها ساداً مسدداً مفعوليه .

٣ - أحكام الالغاء والتعليق تسري على جميع أفعال القلوب ، ما عدا ما كان منها جامداً ، وهما فعلاان فقط : « تَعَلَّمْتُ » بمعنى « أعلم » ، و « هَبْ » ؛ بمعنى « إفرض » .

٤ - يجوز سقوط أحد المفعولين ، أو سقوط كليهما ، بشرط وجود دليل يدل على الساقط . فمن سقط أحد المفعولين قول عنزة :

وَلَقَدْ نَزَلْتُ - فَلَا تَطْمِئِنِّي غَيْرُهُ - مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ .

أي : فلا تطمني غيره واقماً .

ومن حذف المفعولين معاً قول الكمي :

٣٥ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ

تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

أي : وتحسب حبه عاراً عليّ .

(الاعراب : « بأي » متعلقان بفعل « ترى » . « / كتاب » مضاف اليه « أم » حرف عطف . « بأية » معطوفان على « بأي » . « سنة » مضاف اليه . « ترى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « حبه » مفعول به أول ، والضمير مضاف اليه . « عاراً » مفعول به ثانٍ . « علي » متعلقان بصفة محذوفة للمفعول الثاني . التقدير : عاراً كائناً علي . « وتحسب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . والمفعولان محذوفان بدليل مفعولي « ترى » . والتقدير : وتحسب حبه عاراً علي . « جملة : ترى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وتحسب » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « وتحسب » : حذف المفعولان بدليل) .

ب - القول بمعنى الظن :

قلنا مراراً إن كل فعل استعملته اللغة بمعنى « ظن » أو « علم » ، فهو واحد من أفعال القلوب ، يسري عليه ما يسري على جميعها .

ومن هذه الأفعال التي تستعمل بمعنى « ظن » فعل « قال » . إلا أن اللغة لا تستعمله بهذا المعنى إلا في حالة مخصوصة وبشروط مخصوصة . وهذا ما حملنا على أن نفرده له هذه الفقرة .

وهذه الشروط هي :

١ - أن يكون بصيغة المضارع .

٢ - أن يكون للمخاطب فقط .

٣ - أن يسبق بالاستفهام .

٤ - أن لا يفصل بينه وبين الاستفهام فاصل ، إلا أن يكون

ظرفاً أو جاراً ، أو أحد معمولي الفعل « قال » .

ومثال ما توفرت فيه الشروط قول هذبة بن خشرم العذري يتنزل :

٣٦ - مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا
يَحْمِلْنَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا ؟

أي : متى تظنها تحملها ؟

(اللغة : متى تقول : متى تظن . القلوص : جمع قلووس ، وهي الناقة الشابة الضامرة . الرواسم : السرعات . الاعراب : « متى » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية . متعلق بالفعل « تقول » . « تقول » مضارع مرفوع فاعله مستتر « القلوص » مفعول به أول لفعل تقول . « الرواسما » صفة القلوص . « يحملن » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل رفع . ونون النسوة فاعل . « ام » مفعول به لفعل يحملن . « قاسم » مضاف اليه . « وقاسما » معطوف على أم . « جملة : متى تقول » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يحملن » مفعول به ثانٍ لفعل تقول . الشاهد : « متى تقول » : استعمل « تقول » بمعنى « تظن » فعومل معاملة افعال القلوب (١) .

ج - (أَعْلِمَ) وَأُضْوَانُهَا :

(أعلم) هي نفسها « عَلِمَ » القلبية المتعدية لمفعولين أصلها المبتدأ

(١) من العرب من يجري القول مجرى الظن بلا شرط من الشروط المذكورة أعلاه . وهم بنو سليم . فيقولون : قال زيد خالداً مسافراً . وهو هنا ليس على تضمينه معنى الظن ، بل على معنى الزعم . هذا ، واجراء القول مجرى الظن ليس ضرورياً في حال توفر الشروط ، بل يمكن رفع المبتدأ والخبر على الحكاية ، فتقول : « أتقول : زيد مسافر ؟ » فتكون جملة المبتدأ والخبر مفعولاً واحداً لتقول .

والخبر ، ولكنها الآن صارت على وزن (أفعل) ، أي زيادة همزة التعدية .
وقد عرفنا فيما مضى أن همزة التعدية تجعل الفعل اللازم متعدياً الى مفعول
واحد ، مثل : « دخل زيدٌ إلى الغرفة » — أدخل عمرٌو زيداً إلى
الغرفة » ، وانها تجعل المتعدي الى واحد متعدياً الى اثنين ، مثل : « لبس
زيد ثوباً » — ألبس عمرٌو زيداً ثوباً » ، وهما هي الآن تجعل « علم »
المتعدي الى اثنين متعدياً الى ثلاثة ، مثل : « علم زيدٌ خالداً مسافراً » —
أعلم عمرٌو زيداً خالداً مسافراً .

وعلى هذا تكون (أعلم) فعلاً قلبياً لا يختلف عن أفعال القلوب
إلا بكونه ذا ثلاثة مفعولات ، ويأتي ترتيب مفعوله الجديد الناتج عن زيادة
همزة التعدية أولاً ، أما مفعولاه السابقان فهما الثاني والثالث من مفعولاته .

والنتيجة المنطقية لكل ذلك ، أن مفعولي (أعلم) الثاني والثالث
لهما كل أحكام المفعولين لـ (علم) ، من حيث الاعمال والالغاء والتعليق
وغير ذلك ، تقول معملاً : « أعلم زيدٌ عمرأ خالدأ مسافراً » ، وتقول
ملغياً : « أعلم زيدٌ عمرأ خالدٌ مسافرٌ » ، وتقول معلقاً : « أعلم زيدٌ
عمرأ لخالدٌ مسافرٌ » . وتقول مدخلاً « أن » : « أعلم زيدٌ عمرأ أن
خالدأ مسافرٌ » ، فيكون المصدر المؤول ساداً مسدداً المفعولين الثاني
والثالث ، وتقول معملاً المصدر : « إعلامك عمرأ خالدأ مسافراً غيرُ
صحيح » ، فتكون الكاف فاعلاً في المعنى للاعلام ، وتكون « عمرأ خالدأ
مسافراً » مفعولات ثلاثة المصدر « اعلام » .

هذه (أعلم) ، وهذه أحكامها . أما أخواتها فهي كل فعل جاء
بمعناها ، مثل : أرى (التي مضارعها يرى) ، وأخبر ، وأنبأ ، وخبر
ونبأ ، وحدث ، وما في معناها .

ويغلب في هذه الأفعال أن يحذف الفاعل وينوب المفعول الأول عنه ، كقول رجل من بني كلاب :

٣٧ - وَمَا عَلَيْكَ - إِذَا أُخْبِرْتَنِي دَنَفًا
وَوَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا - أَنْ تَعُودِيَنِي ؟

(اللغة : الدنف : من لازمه مرض العشق . البعل : الزوج . تعوديني : تزوريني في مرضي . الاعراب : « وما » اسم استفهام في محل رفع مبتدأ . « عليك » متعلقان بالخبر المحذوف . « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بـ « وما » المحذوف المدلول عليه بالكلام السابق . « أخبرتني » فعل ماض مجهول . والتاء نائب فاعل (وكانت هي المفعول الأول) . والنون للوقاية . والياء مفعول به ثانٍ . « دنفًا » مفعول به ثالث . « وغاب بعلك » فعل وفاعل ومضاف إليه . « يومًا » ظرف متعلق بفعل « غاب » ، ويجوز تعليقه بفعل « أخبرت » . « أن » حرف مصدرية ونصب . « تعوديني » مضارع منصوب بحذف النون لانه من الأفعال الخمسة . والياء الأولى فاعل . والنون للوقاية . والياء الثانية مفعول به . والمصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف الذي هو لـ « ما » . التقدير : وما عليك من عيادتي ، أو بعيادتي ، أو في عيادتي ، أي : وأي شيء يجري عليك بسبب عيادتي ؟ « جملة : وما عليك » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أخبرتني » مضاف إليها محلها الجر . « جملة جواب الشرط المحذوفة » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع جاتي الشرط » إعتراض بين الخبر والجار المتعلق به لا محل له من الاعراب . « جملة : وغاب بعلك » معطوفة على الجملة المضاف إليها محلها الجر . ويجوز اعتبارها حالية على تقدير « قد » : وقد غاب بعلك . ويكون محلها عندئذ النص . « جملة : تعوديني » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « أخبرتني دنفًا » : بني « أخبر » للمجهول فتاب المفعول الأول عن فاعله ، وظل الثاني والثالث مفعولين .)

د - أفعال التحويل :

وأما أفعال التحويل فهي كل فعل بمعنى « صير » . وقد عد النحاة

منها سبعة : « صَيَّرَ » ، نحو « صَيَّرْتُ الطينَ خزفاً » ، و « جعل » ،
نحو قوله تعالى : « وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً
مَّنْثُوراً » ، و « وهب » ، كقولهم : « وَهَبِي اللهُ فِداكَ » ، أي :
جعلني فداك ، و « اتخذ » ، كقراءة : « لَتَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِ أَجْراً »
و « اتَّخَذَ » ، كقوله تعالى : « وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً » ، و
« تَرَكَ » ، كقوله تعالى : « وَتَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَ مَثِذٍ يَمُوجُ فِي
بَعْضٍ » ، و « ردَّ » ، كقول عبد الله بن الزبير الأُمَدي :

٣٨ - رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ
بِمِقْدَارٍ سَمَدْنٍ لَهُ سُمُودَا

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيَضًا
وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُدَا

(اللغة : الحدثان : نوازل الدهر ومصائبه . بمقدار : بكية من المصائب .
سمدن : حزن . الاعراب : « رمى الحدثان » فعل وفاعل . « نسوة آل
حرب » مفعول به ومضاف اليه ثم مضاف اليه . « بمقدار » متعلقان بالفعل رمى .
« سمدن » فعل وفاعل . « له » متعلقان بفعل سمدن . « سموداً » مطلق .
« فرد » فعل وفاعل مستتر . « شعورهن » مفعول به أول . والهاء مضاف
اليه . « السود » صفة للشعور . « بيضاً » مفعول به ثانٍ . « ورد وجوههن
البيض سوداً » اعرابه كاعراب الشطر الأول . « جملة : رمى الحدثان » ابتدائية
لا محل لها . « جملة : سمدن » صفة للمقدار محلها الجر . « جملة : فرد » يجوز
عطفها على الابتدائية وعلى الوصفية . الشاهد : « رد شعورهن بيضاً » : نصب
الفعل « رد » مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر لانه من افعال التحويل .)

هذا ، ولا يسري على أفعال التحويل ما سرى على أفعال القلوب من الغاء وتعليق ، فليس في هذا الباب شيء من ذلك .

أما مشتقات هذه الأفعال ومصادرهما فتعمل عملها أيضاً ، فتنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها ، تقول : « جَعَلْتُكَ الْكِتَابَ رَفِيقاً لَكَ حَسَنٌ » .

ولا تدخل « أَنْ » على معمولي هذه الأفعال ، فلا تقول : « جعلت أَنْ الْكِتَابَ رَفِيقاً لِي » .

الجملة

بمبحثنا حتى الآن في الجملة بقسميها الفعلية والاسمية ، فدرسنا عمدها (الفعل ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ والخبر) ، وبيّنا ما يعرض لكل عمدة من رفع ، ونصب ، وجزم ، وتقديم ، وتأخير ، وحذف ... الخ . وبقي علينا أن نتساءل : هل الجملة الواحدة بطرفيها ، المسند والمسند اليه ، كافية لتكوّن كلاماً تاماً يعطي السامع فائدة يحسن السكوت عليها ؟ الواقع أن أكثر الكلام كذلك . إلا أن هناك حالات لا يتم فيها الكلام إلا بجمليتين اثنتين . وذلك كالشرط والقسم . وهذا الباب مخصص للبحث فيها .

١ - الشرط

الشرط هو كلام يقتضي وجود جمليتين ، لا يتم المعنى إلا بهما معاً ، فكأن أولاهما مبتدأ ، وكأن ثانيتهما خبر ، وذلك كقولك : « إن جاء زيدٌ أكرمته » ، فأنت ترى أن الفائدة لا تتم بالأولى وحدها « إن جاء زيد » ، ولا بالثانية وحدها « أكرمته » ، بل لا بد من الجملتين مجتمعتين حتى تتم الفائدة . وتسمى الجملة الأولى جملة الشرط ، وتسمى الثانية جواب الشرط وجزاءه .

وقبل أن نبحث في جمليتي الشرط ، وفيما يجب لكل منهما ، أو

يجوز ، أو يمتنع ، نرى من الضروري أن نعرف أشياء كافية عن معنى الشرط وأنواعه .

أ - معنى الشرط :

الشرط هو تعليق حدث على حدث ، وبعبارة أخرى ، هو : ربط حدثين برابط السببية ، بحيث يكون الأول سبباً للثاني ، ويكون الثاني مسبباً عن الأول ، وذلك كربطك نجاح زيد باجتهاده في قولك : « إن يجتهد زيد ينجح » . حيث نجد الاجتهاد سبباً للنجاح ، كما نجد النجاح مسبباً عن الاجتهاد .

وهذه الرابطة السببية تستلزم ، عقلاً ، أن يوجد الثاني في حال وجود الأول ، وأن يمتنع الثاني في حال امتناع الأول .

ولكن هل تنقيد العربية بما قلناه فلا تتركب تركيباً شرطياً إلا إذا كان مبنياً على السببية وحدها ؟

الواقع اللغوي يشير الى عكس ذلك ، إذ نجد التركيب الشرطي في العربية يقوم تارة على بيان السببية بين الحدثين ، وتارة أخرى يقوم على نفي السببية بينها ، وتارة ثالثة يقوم على ربطها بغير رابط السببية . يضاف الى ذلك أن العربية تقيم رابطة السببية وحدها على أشكال مختلفة . وكل ذلك أدى الى أن يكون التركيب الشرطي في العربية على أنواع كثيرة منفصلها لك فيما يأتي :

١ - الشرط الازمالي :

هو شرط سببي ، بمعنى أنه يقوم على ربط حدثين برابط السببية ، بحيث يكون الأول سبباً للثاني ، ويكون الثاني مسبباً عن الأول . أما تسميته بالاحتمالي فنتيجة عن أن الحدث الأول ، وهو حدث السبب ، محتمل

للوجود وللعدم على حدٍ سواء . وذلك كقواك : « إن هطل المطر نبت الزرع » . حيث هطول المطر هو الحدث الأول ، حدث السبب ، وحيث نبت الزرع هو الحدث الثاني ، الحدث المسبَّب ، وحيث نجد هطول المطر حدثاً احتمالياً ، فقد يقع ، وقد لا يقع ، وبعبارة أخرى : قد يتحقق على شكل وجود ، وقد يتحقق على شكل عدم . ولما كان الحدث المسبب ، وهو نبت الزرع ، تابعاً للحدث الذي هو السبب ، أي هطول المطر ، كان نبت الزرع نفسه احتمالياً أيضاً .

وإذا جاز لنا أن نستعمل الرموز الرياضية لبيان العلاقة بين حدثي الشرط الاحتمالي ، كانت العلاقة على الشكل التالي :

$$\pm \text{ ب } \Leftarrow \pm \text{ ج } : \text{ شرط احتمالي }$$

حيث (ب) ترمز الى السبب ، و (ج) ترمز الى المسبب ، وحيث السهم يرمز الى أن السبب يؤدي الى المسبب ، وحيث إشارة انزائد ترمز الى التحقق على شكل إيجابي وجودي ، وإشارة الناقص ترمز الى التحقق على شكل سلبي عديم : امتناعي .

ففي كل شرط احتمالي ، مثل : « إن جئتني أكرمك - إن هطل المطر نبت الزرع - إن جاء زيد فسلم عليه ... الخ الخ » - نفهم الأشياء الآتية :

١ - هناك حدث محتمل للوقوع وللعدم . فله وجهان من التحقق .

٢ - هناك حدث ثانٍ مربوط بالأول برابط السببية ، وله وجهان من التحقق تبعاً لسببه الذي هو الحدث الأول .

أما الأدوات الشرطية التي تقوم بهذا النوع من الربط ، وتعطي هذه الصورة من العلاقة السببية ، فهي : إن - إذما - إذا .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هذا :

« في أي الأزمنة يجب أن يكون الحدث حتى يغدو حدثاً احتمالياً ؟
أفي الزمن الماضي ، أم في الزمن المستقبل ؟ » .

لعلك - أيها القارئ - أجبت بسرعة قائلاً : إنه الزمن المستقبل . وهذا صحيح إلى حد ما ، فنحن بالتجربة نرى أن الأحداث المستقبلية محتملة للوقوع ولمدمه . ولا يتعين أحد الوجهين إلا بعد أن يصير المستقبل ماضياً .

من هنا جاءت قاعدة النحويين الصارمة ، والقائلة : ليس هناك شرط احتمالي إلا والزمن فيه مستقبل ، سواء أعبّرنا عن الأحداث بصيغ المضارع ، مثل : « إن ينزل المطر ينبت الزرع » ، أم عـبّرنا عنها بصيغ الماضي ، مثل : « إن نزل المطر نبت الزرع » .

ولكن مهلاً . فالأمر لم ينته بعد . ولن ينتهي بمثل هذه السهولة . فقبل أن تقرر شيئاً يجب أن نطرح هذا السؤال على أنفسنا : هل احتمالية الحدث نابعة من كونه في المستقبل ؟ أم هي نتيجة شيء آخر ؟ لانه اذا تقرر الأول ، كنا مع النحويين في قاعدتهم الصارمة ، أما إن ظهر خلاف ذلك ، فقد وجب علينا أن نفتش لأنفسنا عن قاعدة أخرى .

وللاجابة عن هذا السؤال نلجأ الى الفرضية الآتية :

لنتصور إنساناً آتاه الله علم الأولين والآخرين ، فهو يعلم ما مضى وما سيأتي بكل دقة وتفصيل . فهل تكون الأحداث المستقبلية بالنسبة لهذا

الرجل احتمالية ؟ هل تكون بالنسبة اليه صالحة للوجود وللعدم على حد سواء ؟ أم هي متعينة التحقق على وجه واحد ، اما العدم ، واما الوجود ؟ لا يشك أحد في أن الأحداث بالنسبة لهذا الرجل ليست احتمالية ، لأنه يعرف سلفاً الوجه الوحيد الذي سيتحقق عليه كل حدث في المستقبل ، فهو إما أن يتحقق على صورة وجود فقط ، وإما أن يتحقق على صورة عدم فقط ، وليس عنده للحدث المستقبلي وجهان محتملان .

فأين ذهبت الاحتمالية إذن ؟ وما سبب ذهابها ؟

لقد ذهبت الاحتمالية لأن الرجل عالم بالمستقبل كعلمنا نحن بالماضي ، فلا مكان للاحتمال عنده . لأن الاحتمال لا يوجد إلا حيث يوجد الجهل . واذن ، فالاحتمالية التي كانت عندنا بالنسبة للأحداث المستقبلية ، ليست ناتجة عن كون هذه الأحداث في المستقبل بل هي ناتجة عن جهلنا نحن بهذا المستقبل وبما يأتي به من أحداث .

فاذا تقرر هذا لديك ، تبين لك فساد القاعدة النحوية السابقة التي تنزم أن يكون الشرط الاحتمالي مستقبلي الزمن في كل الأحوال . فالشرط الاحتمالي جائز في الزمن الماضي اذا كانت صورة تحقق الحدث الماضي مجهولة للمتكلم . مثال ذلك أن تقول لرفيقتك عن زيد الذاهب في سفر : « إن كان زيد قد عاد البارحة من سفره ، فسنلقاه اليوم في المدرسة » . ذلك لأن عودة زيد البارحة محتملة للوجهين بالنسبة اليك ، فأنت تجهل الصورة التي تحققت عليها ، أتتحققت على شكل وجود ، أم على شكل عدم ؟ .

غير أن النحويين يتأولون هذا المثال الذي أسلفناه تأولاً لا يكسر قاعدتهم ، فيقولون : مثل هذه العبارة تؤول على الشكل التالي : إن ثبت أن زيدا قد عاد البارحة ، فسنلقاه غداً في المدرسة . فيصبح ثبوت عودته

هو الشرط ، والثبوت مستقبل معنى وصيغة ، وليس ماضياً . وعلى ذلك تبقى القاعدة مطردة .

وهذا تأويل فاسد فوق ما فيه من التكاف ، ذلك لأن ثبوت عودته والاستيثاق منها ليس شرطاً للقائنا له ، ففي حال تحقق عودته على صورة الوجود ، سنلقاه حتماً ، أستوثقنا من هذه العودة أم لم نستوثق ، أما في حال تحقق عودته على صورة الامتناع ، فلن نلقاه ، سواء أستوثقنا من ذلك أم لم نستوثق أيضاً .

وعلى ما قررناه من صحة مجيء الشرط الاحتمالي ماضياً عند جهل المتكلم بالوجه الذي تحقق عليه الحدث ، لا نكون في حاجة الى تقدير شيء في الآية المشهورة : « وَإِذْ قَالَ اللَّهُ : يَا عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِهْلِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ قَالَ : مَسْجَانُكَ !! مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ . إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُهُ . تَعَلَّمْتُ مَا فِي نَفْسِي ، وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ؛ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ...) . ذلك أن عيسى - عليه السلام - لما توجه اليه ربه بهذا الاستفهام التقريري - والاستفهام التقريري كما نعلم يقتضي ثبوت الحدث عند المقرر - شك في نفسه ولم يعد واثقاً من أنه قال هذا الكلام أم لم يقله ، فلما دخله الشك ، أصبح الحدث بالنسبة اليه احتمالياً على الرغم من كونه في الماضي ، فقال : « إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُهُ » .

فاذا تقرر لدينا أن الشرط الاحتمالي صالح لأن يكون في الماضي وفي المستقبل ، فأين يقع زمن جوابه ؟

إن زمن الجواب يلي زمن الشرط دائماً ، لأن الشرط سبب ، وجوابه جزاؤه مسبب . والسبب سابق للمسبب دائماً . فاذا كان الشرط

في المستقبل ، كان جوابه في المستقبل قطعاً ، بل وفي مستقبل يلي مستقبل شرطه . أما إن كان الشرط في الماضي ، فجوابه ، إما في ماضٍ يلي ماضي شرطه ، كآلية : « إن كنتُ قُلْتُه فقد عَلِمْتَهُ » ، وإما في الحال ، وإما في الاستقبال ، كالثال : « إن كان زيد عاد البارحة فسنلقاه غداً في المدرسة » .

أما أن يكون الشرط في الحال أو الاستقبال ، ويكون جوابه في الماضي ، فهذا لا يجوز قطعاً ، وإلا لزم منه أن يكون السبب قبل السبب ، وهو باطل عقلاً . لكن اللغة كثيراً ما تتلاعب بعباراتها ، فتحذف أو تقفز ، فتأتي بتراكيب يخيل اليك أنها جارية على غير ما قررناه ، وعندئذ يجب رد ما حذف حتى يستقيم الكلام على قواعد العقل . فمن ذلك مثلاً قوله تعالى : « إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ » . فهذا على تقدير : « إن يسرق يكن ممثلاً لآخر كان قد سرق من قبل » .

يمكن الآن أن نخلص الى ما يأتي :

١ - الشرط الاحتمالي شرط سببي ، السبب فيه محتمل ، فالسبب تابع له في الاحتمال .

٢ - الشرط الاحتمالي جائز الوقوع في كل الازمنة ، ولا يلزمه إلا أن يكون المتكلم غير عالم بصورة معينة لتحقق الحدث .

٣ - زمن الجواب متأخر عن زمن الشرط ، ولا يجوز أن يتقدم عليه .

٤ - أدوات الشرط الاحتمالي هي : إن - إذما - إذا .

٢ - الشرط الامتناعي :

هو شرط سببي ، أي يقوم على عقد السببية والمسببية بين حدثين ، فيجعل أولهما سبباً لثانيهما ، ويجعل ثانيهما مسبباً عن أولهما . والفرق الوحيد بين هذا النوع والنوع السابق ، هو أن السبب هنا ليس له وجهان محتملان في التحقق ، بل له وجه واحد فقط ، هو وجه الامتناع . ولما كان المسبب تابعاً للسبب عدماً ووجوداً ، كان السبب هنا ممتنعاً أيضاً لامتناع سببه . وذلك نحو : « لو جاء زيد لأكرمته » . حيث نفهم أن السبب ، وهو مجيء زيد ، ممتنع ، وأن السبب ، وهو اكرامه ، ممتنع أيضاً لامتناع سببه .

وهنا أيضاً قال النحاة : إن الشرط الامتناعي لا يكون إلا في الماضي سواء أعبر عنه بصيغة المضي ، مثل : « لو جاء زيد اكرمته » ، أم عبر عنه بصيغة الحال والاستقبال مثل : « لو يجيء زيد لاكرمته » ، محتجين بأن علمك بامتناع الحدث لا يتهيأ لك إلا بعد أن يدخل هذا الحدث في الزمن الماضي من غير أن يحدث .

وهنا زرد أيضاً قائلين : إن الامتناع أو ضده ليس له علاقة بالزمن ، فالزمن نسبي ، وما هو مستقبل بالنسبة لي ، سيكون ماضياً بالنسبة لآخفادي ، إنما الامتناع وغيره تابع لعلم التكلم أو جهله ، فإذاتهياً لأمريء أن يعلم امتناع أمر في المستقبل ، جاز له أن يجعله شرطاً في تركيب امتناعي ونضرب لك على ذلك أمثلة :

يحيثك أحدهم فيقول لك : مات زيد . فتقول له : « لو مات بعد خمسين سنة لشهد صعود الانسان الى المريح » . فموت زيد بعد خمسين سنة حدث مستقبلي قطعاً ، ولكنك ، وقد علمت امتناعه في المستقبل ، لأنه

يُمتنع على الانسان أن يموت مرتين ، أمكنك أن تصب هذا الحدث المستقبلي في قالب شرط امتناعي .

مثال آخر : يحيثك أحدهم فيقول لك : حفظت الفية ابن مالك قبل أن أقرأ شروحها . فتقول له : « لو حفظتها بعد قراءة الشروح لكان ذلك أسهل عليك » . فحفظه لها بعد قراءة الشروح حدث مستقبلي ، ولكنك تعلم منذ الآن أن هذا الحفظ ممتنع الوقوع في المستقبل ، بسبب وقوعه الآن ، إذ لا يمكن الانسان أن يحفظ شيئاً هو حافظ له ، وإلا كان ذلك من تحصيل الحاصل ، وهو أمر باطل ، فلهذا كله أمكنك أن تصب هذا الحدث المستقبلي في تركيب امتناعي .

فاذا تقرر عندك ذلك فاعلم أن الشرط الامتناعي ليس له إلا أداة واحدة ، هي : « لو » . وان العلاقة فيه بين الحدين يمكن التعبير عنها بالرموز الرياضية على الشكل التالي :

- ب \Rightarrow - ج : شرط امتناعي

حيث (- ب) يرمز الى امتناع السبب ، و (- ج) يرمز الى امتناع المسبب الناتج عن امتناع سببه .

وقد اختلف النحاة في أمر « لو » وإفادتها الامتناع اختلافاً كبيراً . فزعم الشلوين أنها لا تدل على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق في الماضي . وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي .

وقد رد ابن هشام الانصاري عليها في معنيها قائلاً : « وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات ، إذ فهم الامتناع منها كالبديهي ، فان كل من سمع « لو أفعل » فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح في

كل موضع استعملت فيه ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيًا لفظاً أو معنى ، تقول : « لو جاءني اكرمته ، لكنه لم ينجى » ... ومنه قوله تعالى : « ولو شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ، ولكنْ حَقُّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ » أي : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني .

وذهب آخرون الى أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً . وهذا هو معنى عبارة المعريين : « حرف امتناع لامتناع » . وقد أبطله ابن هشام محتجاً بقوله تعالى : « ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة ، وكلمهم الموتى ، وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا » . إذ المفهوم من الآية أن عدم إيمانهم ثابت ، سواء أنزلت إليهم الملائكة أم لم تنزل . وليس ابطال ابن هشام لهذا الرأي بشيء ، لأن شاهده ليس من الشرط الامتناعي الذي نحن بصدده ، بل هو من نوع آخر من أنواع الشرط سيأتي بيانه بعد قليل . أما قول المعريين « لو : حرف امتناع لامتناع » ، فهو صحيح كل الصحة إذا كان لا يقال إلا في الشرط الامتناعي . وسندافع عن هذا القول في حينه .

وقال ابن الحاجب في أماليه : « ظاهر كلامهم (أي المعريين) أن الجواب امتنع لامتناع الشرط ، لأنهم يذكرونها مع « لو لا » فيقولون : لو لا حرف امتناع لوجود ، والممتنع مع « لو لا » هو الثاني قطعاً ، فكذا يكون قولهم في « لو » . وغير هذا القول أولى ، لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه (!!) ؛ لجواز أن يكون ثم أسباب آخر . ويدل على هذا « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا » ، فانها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد ، لا أن امتناع الفساد لامتناع [تعدد] الآلهة . ا هـ .

وهذه مغالطة ظاهرة . ولست أدري كيف خفيت على ابن هشام

الأنصاري ، فسكت عنها مكتفياً بالقول : ان رأي ابن الحاجب اذا صح في هذه الآية ، فلا يصح في كل تركيب فيه « لو » الامتناعية .

ومغالطة ابن الحاجب تقوم على الخلط بين إفادتين تعطيهما الجملة الامتناعية : الأولى هي افادة السببية والمسببية بين شيئين ، والثانية هي افادة الاستدلال بأحد الشئيين اذا عُلِمَ ، على الآخر اذا جُهِل . ذلك أن العقل - بعد أن يربط بين شيئين برابط السببية - يصبح من السهل عايه أن يستدل على وجود أحدهما أو على امتناعه بوجود الآخر أو امتناعه . ولنوضح ذلك بمثال :

كلنا يعلم أن مولد الكهرباء الذي في معمل شركة الكهرباء خارج المدينة ، هو الذي يمد مصابيح شوارع المدينة بالقوة الكهربائية ، وانه في حال عمله تكون المصابيح منيرة ، وفي حال توقفه تكون المصابيح مطفأة ، فعمله إذن هو سبب الانارة ، وتوقفه هو سبب الانطفاء .

لنمبر الآن عن هذه العلاقة السببية بالجملة الامتناعية الآتية : « لو توقف المولد لانطفأت الأنوار » . ولنقل هذه الجملة لانسان يقف في شوارع المدينة والمصابيح مشتعلة ، فهو - عندما يرى أن « الانطفاء » ممتنع بالمشاهدة - سيستدل على امتناع « توقف المولد » ولو كان لا يراه . ثم لنقل الجملة نفسها لانسان يقف في معمل الشركة والمولد أمامه يعمل ، فهو حين يرى امتناع « توقف المولد » بالمشاهدة ، سيستدل على امتناع « انطفاء الأنوار » في المدينة ، ولو لم يكن يراها .

ولكن الجملة في الحالين لم تتبدل فيها العلاقة السببية ، فقد ظل عمل المولد هو السبب ، وظل اشتعال الأنوار هو المسبب . وكل ما في الأمر أننا - في مقام الاستدلال - إذا رأينا السبب موجوداً أو ممتنعاً ، استدللنا به على وجود المسبب أو امتناعه ، وإذا رأينا المسبب موجوداً أو

ممتنعاً ، استدللنا به على وجود السبب أو على امتناعه .

والآية الكريمة التي احتج بها ابن الحاجب مسوقة للاستدلال ، إذ لما كنا ، بالمشاهدة ، نرى امتناع الجواب ، وهو فساد الكون ، لزمننا الحكم بامتناع الشرط ، وهو تمدد الآلهة . ولكن ليس معنى ذلك أن امتناع الجواب سبب امتناع الشرط ، إنما يقال : إن امتناع الجواب دل على امتناع الشرط . أما العلاقات فهي هي : الشرط هو السبب ، والجواب هو المسبب ، وامتناع الشرط هو سبب امتناع الجواب . وعلى ذلك تظل عبارة « لو حرف امتناع الجواب لامتناع الشرط » صحيحة لا غبار عليها .

٣ - الشرط الوجودي :

هو شرط سببي أيضاً ، أي يقوم على ربط الشرط بالجواب برابط السببية ، فيكون الشرط هو السبب ، ويكون الجواب هو المسبب . إنما الأمر هنا على عكس الأمر في الشرط الامتناعي : السبب هنا متحقق على صورة الوجود ، لا على صورة الامتناع ، ولما كان الجواب يتبع الشرط امتناعاً ووجوداً ، فهو هنا موجود أيضاً . وذلك مثل : « لما رأيت الجبن عاراً تشجعت » حيث نفهم أن الحدث الثاني ، وهو التشجع ، موجود لوجود الحدث الأول ، وهو رؤيتي الجبن عاراً .

ويقرر النحاة هنا أيضاً أن الشرط الوجودي لا يكون إلا في الماضي ، محتجين بأن الحدث لا يمكن الحكم عليه بالوجود إلا إذا دخل في الماضي وتحقق وجوده . وردنا عليهم هنا كردنا عليهم في الشرط الامتناعي ، فنقول : إذا ثبت للمتكلم تحقق حدث مستقبلي على صورة وجود ، فلا مانع يمنع من صبه في قالب شرط وجودي ، مثل : « لما كنت متسافراً غداً فاني أحملك هذه الرسالة الى زيد » .

هذا ، والاداة الوحيدة للشرط الوجودي هي « لَمَّا » التي يقال فيها : حرف وجود لوجود ، أو حرف وجوب لوجوب (١) . أي وجود الثاني لوجود الأول . ويمكن التعبير عن علاقة الشرط الوجودي بالصورة الآتية :

+ ب = + ج : شرط وجودي

٤ - الشرط الامتناعي الوجودي :

وهو شرط سببي أيضاً ، أي يقوم على ربط الشرط بالجواب برابط السببية ، اكن الشرط ههنا موجود ، ووجوده سبب امتناع الجواب ، وذلك مثل : « لولا المطر لهلك الزرع - ولوما رحمة الله لهلك الناس » . حيث نفهم أن هلاك الزرع والناس ممتنعان بسبب وجود المطر ورحمة الله .

وهذا النوع من الشرط يمكن رده بسهولة الى الشرط الامتناعي الذي يكون فيه الشرط والجواب ممتنعين . أما سبب وجود الشرط هنا وعدم امتناعه ، فهو أنه كان ممتنعاً مع « لو » ، فلما جاءته « لا ، وما » مركبتين مع « لو » على شكل « لولا ولوما » ، انتفى امتناعه ، فانقلب الى وجود ، لان نفي النفي اثبات ، كما نعلم .

(١) وزعم ابن السراج - وتبعه الفارسي ثم ابن جني ثم جماعة - انها ظرف بمعنى « حين » ، وانها مضافة الى الجملة التي بعدها ، وانها متعلقة بجوابها . والواقع خلاف ذلك ؛ لان الظرف لا يقيم علاقة سببية بين الحدين . فاذا قلت : سافرت حين طلعت الشمس ، لم يكن طلوع الشمس سبباً لسفري ، بل كانت محدداً لوقت سفري فقط . أما « لما » فهي تقيم سببية بين الحدين ، ألا ترى كيف ان تشجعي كان بسبب رؤيتي الجبن عاراً ، كما في المثال اعلاه ؟ فلهذا كانت حرفاً مثل سائر حروف الشرط بما فيها « إذا » التي نعتبرها حرفاً لهذا السبب نفسه . وسيكون لنا كلام على « اذا » هذه فيما بعد .

وعلى هذا تكون « لولا » هي « لو » نفسها ، أضيف إليها حرف نفي من أجل نفي امتناع شرطها ، لينقلب الامتناع إلى وجود . وكذا الأمر مع « لوما » .

هذا ، والشرط الامتناعي الوجودي له أداتان هما : لولا - ولوما ، اللتان يقال في كل منها : حرف امتناع لوجود . أي : امتناع الجواب لوجود الشرط . ويمكن التعبير عن علاقة هذا النوع من الشرط بالصورة التالية :

+ ب ⇐ - ج : شرط امتناعي وجودي

٥ - الشرط السببي :

وهذا النوع يختلف عن الأنواع السابقة اختلافاً جوهرياً ، فهو لا يرمي إلى إقامة علاقة سببية بين الحدثين ، بل على العكس تماماً ، يرمي إلى نفي العلاقة السببية المتهمة بينها ، ولهذا سميناه بالشرط اللاسببي ، كما يمكن تسميته بالشرط الوصلي ، لأن المرين جروا على اعراب أداته في بعض الأحيان بقولهم « وصلية » . ويتضح كل ذلك بالمثال الآتي :

كلنا يعلم أن الموت لا علاقة سببية تربطه بالحذر أو بعكس الحذر ، أي الغفلة . لكن قد يتوهم أحدهنا ، عن جهل منه ، أن الغفلة سبب للموت ، وإن الحذر سبب للخلود . فإذا أردنا أن ننفي هذه العلاقات الوهمية القائمة في ذهنه ، لجأنا إلى حيلة بارعة ، وهي أن نأخذ الحذر الذي ارتبط في ذهن صاحبنا بالخلود ، فنربطه له بالموت ، قائلين : « ستموت ولو كنت حذراً » . فإذا قبل حكمنا هذا ، انقطعت الرابطة التي كان يقيمها بين الحذر والخلود ، لكنه في الوقت نفسه ، لا يستطيع أن يؤمن بأن الحذر سبب للموت ، فينتهي به الأمر إلى رفض كلتا العلاقات ، والاعتقاد

بأن الموت وعكسه ، لا ارتباط له بالغلظة وعكسها . وهذا هو المطلوب .

الشرط اللاسبي هو إذن شرط لفظي فقط ، وهو ، بدلاً من أن يقيم بين الحدثين علاقة سببية كانت مجهولة لدى السامع ، ينفي علاقة سببية كان يتوهمها السامع بين الحدثين .

ويكثر مجيء الشرط اللاسبي على النظام الظاهر في المثال السابق . وهو أن يكون جواب الشرط محذوفاً ، مدلولاً عليه بالكلام السابق . ولكن هذا ليس لازماً دائماً ، فقد يأتي على النظام الطبيعي لكل شرط ، مثل قوله تعالى : « ولو رُدُّوا لعادوا لما نَهَوْا عنه » . حيث نفهم أن عودة الكفار إلى كفرهم لا علاقة لها بردهم إلى الحياة الدنيا ، وأنها ستقع سواء أُرِدُّوا أم لم يردوا ، ومثل قوله تعالى : « ولو أننا نَزَّلْنَا إِلَهُمُ الْمَلَائِكَةَ ، وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى ، وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا » ، حيث نفهم أن عدم إيمانهم لا علاقة له بتلك الأشياء ، وأنه واقع سواء أوقعت هي أم لم تقع ، ومثل قولهم تعالى : « ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلامٌ ، والبحرُ بِمُدَّةٍ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ، مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ » ، حيث نفهم أن كلمات الله لن تنفذ سواء أكان البحر مداداً والشجر أقلاماً ، أم لم يكونا كذلك .

وكثيراً ما يلتبس الشرط الامتناعي بالشرط اللاسبي ، فالذي يميز أحدهما من الآخر أن الأول يصح أن يعقبه حرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً ، مثل : « لو جِئْتِي لا كَرَمَتِكَ ، لكنك لم تجي » ، وإن الثاني يصح أن يعقبه اسم الاستفهام « كيف » داخلاً على فعل الشرط منفياً ، مثل : « لو حلفت بالله ما صدقتك ، فكيف إذا لم تحلف ؟ » .

وأداة الشرط اللاسبي التي رأيناها في جميع الشواهد والأمثلة السابقة هي « لو » . ولكنها ليست الوحيدة ، بل تشاركها في ذلك « إن » ،

أيضاً ، تقول : « يعمل زيدٌ وإن كان متعباً » ، فعمله ثابت سواءً أكان متعباً أم لا . ومنه قوله تعالى : « إن تستغفرَ لهم سبعين مرةً فلن يغفرَ اللهُ لهم » . فعدم المغفرة ثابت سواء استغفر الرسول لهم أم لم يستغفر .

إن النجاة لم يفرقوا بين الشرط السببي والشرط اللاسببي ، بل عدوها شيئاً واحداً . فمن هنا - على ما نقصد - جاء اضطراب قواعدهم واختلافهم الكبير ، إذ من غير الممكن أن تطرد القواعد نفسها في نوعين من الشرط يختلف أحدهما عن الآخر اختلافاً جوهرياً . فاذا علمنا هذا ، فهمنا لماذا يزعم الشلويين أن « لو » لا تفيد امتناعاً مطلقاً ، ذلك لأنه ينظر في شواهد من الشرط اللاسببي فلا يجد امتناعاً من نوع ما ، وهو في قوله على حق ، ولكنه يمثل نصف الحقيقة ، أما النصف الثاني فيمثله العربون عندما يقولون : لو حرف امتناع لامتناع . ناظرين الى شواهد من الشرط السببي الامتناعي .

وأخيراً ، يمكننا التعبير عن الشرط اللاسببي بالرموز الرياضية على الصورة التالية :

$$\overline{+} \text{ ب } \Leftarrow + \text{ ج }$$

ولنلخص ما مر معنا بما يلي :

١ - الشرط السببي الاحتمالي : $(\text{ب} \pm \Leftarrow \text{ج})$. وأدواته : إن - إذما - إذا .

٢ - الشرط السببي الامتناعي : $(\text{ب} - \Leftarrow \text{ج})$. وأداته : لو

٣ - الشرط السببي الوجودي : $(\text{ب} + \Leftarrow \text{ج})$. وأداته : لما

٤ - الشرط السببي الوجودي الامتناعي : $(\text{ب} + \Leftarrow \text{ج})$. وأداته : لولا - لوما .

٥ - الشرط اللاسبي : (\pm ب \Leftarrow + ج) وأداته : إن - لو

٦ - شبه الشرط :

شبه الشرط هو ربط بين حدثين ، ولكن لا برابط السببية كما رأينا في الشرط ، بل برابط آخر من الروابط الآتية : الذات العاقلة - الذات غير العاقلة - الزمان - المكان - الكيفية .

١ - فمثال الربط بالذات العاقلة : « من يجتهد ينجح » . وأداته : مَنْ

٢ - « » « غير العاقلة : « ما تزرع تحصد » . وأداته : ما - مهما .

٣ - « » « بالزمان : « متى تجلس أجلس » . وأداته : متى - أيان

٤ - « » « بالمكان : « أين تجلس أجلس » . وأداته : أين - أنى - حيث .

٥ - « » « بالكيفية : « كيفها تجلس أجلس » . وأداته : كيف

وأما (أي) فهي تصلح لأنواع الربط الخمسة ، لأنها اسم شديد الابهام ، وانما يأخذ معناه مما يضاف اليه ، فان أضيفت الى عاقل فهي بمنزلة « من » ، مثل : « أي رجل يجتهد ينجح » ، وان أضيفت الى غير عاقل ، كانت بمنزلة « ما ومهما » مثل : « أي شيء تزرع تحصد » .. وهكذا .

لنعمد الآن الى الامثلة الخمسة . سنجد في المثال الأول أن النجاح

والاجتهاد يشتركان في ذات عاقلة واحدة غير محددة ، معبرٍ عنها بكلمة « من » . وسنفهم منه أن المجتهد والناجح شخص واحد ، دون تحديد لهذا الشخص ، فقد يكون زيداً أو عمراً أو خالداً أو غيرهم . ولكننا لن نفهم منه أن الاجتهاد سبب للنجاح .

وسنجد في المثال اثنائي أن الحصاد والزراعة يشتركان في ذات واحدة غير عاقلة وغير محددة ، معبرٍ عنها بكلمة « ما » . وسنفهم منه أن المزرع والمحصول شيء واحد ، دون تحديد لهذا الشيء ، فقد يكون قمحاً أو شعيراً أو ذرة أو غيرها .

وكذا الأمر في بقية الأمثلة ، حيث تجد جلوسي وجلوسك يشتركان في زمن واحد غير معين ، ثم في مكان واحد غير معين ، ثم بكيفية واحدة غير معينة .

غير أن شبه الشرط يعطي - باسمائه البهمة هذه : من - ما - مها أين ... الخ - يعطي معنى آخر فوق معنى الربط ، هو معنى العمومية ، وتصبح الجمل السابقة مساوية في معانيها للعبارات الآتية بهذا الشكل :

١ - من يجتهد ينجح = كل مجتهد ناجح . لا ينجح إلا المجتهد .

٢ - ما تزرع تحصد = كل شيء تزرعه تحصده . لا تحصد إلا ما تزرعه .

٣ - متى تجلس أجلس = كل زمن تجلس فيه أجلس فيه . لا أجلس إلا في زمن جلوسك .

٤ - أين تجلس أجلس = كل مكان تجلس فيه أجلس فيه . لا أجلس إلا في مكان جلوسك .

٥ - كيفما تجلس أجلس = كل كيفية تجلس عليها أجلس عليها .
لا أجلس إلا على كيفية جلوسك .

واضح مما تقدم أننا نختلف مع النحاة في مسألة واحدة ، هي :
هل في التراكيب التي تستعمل فيها أسماء الشرط (من - منها - أين ...
الخ) - علاقة سببية بين الحدثين بالإضافة الى الربط بالذات أو بالمكان
أو بالزمان ... الخ - أم لا ؟

أما نحن فقلنا : لا . ولهذا سمينا هذا النوع من التراكيب بشبه
الشرط ولم نسمه شرطاً حقيقياً .

وأما النحاة فقالوا : بل توجد علاقة سببية بين الحدثين . وانما
استعملوا الاسماء في هذه التراكيب بدل الحروف لغاية التعميم . فبدلاً من
أن نقول : « إن يجتهد زيد أو عمر أو بكر أو خالد ، ينجحوا » قلنا
« من يجتهد ينجح » . فأغنت « من » بابها عن ذكر ما لا يعد ولا
يحصى من الاسماء .

وفي اعتقادنا أن الذي حملهم على توهم علاقة السببية بين الحدثين في
هذا الذي نسميه بشبه الشرط ، هو معنى التعميم من جهة ، والتلازم
الشديد بين الحدثين لارتباطهما بذات واحدة ، أو مكان واحد ، أو زمان
واحد ، من جهة ثانية . غير أن هذين يجب ألا يندعانا عن حقيقة هذا
النوع من الربط ، فهو ربط خالٍ من معنى السببية قطعاً . وسنبرهن على
ذلك بمثالين اثنين فقط خوف الإطالة :

١ - قال الله تعالى : « أينما تكونوا يدرككم الموت ، ولو كنتم
في بروج مشيدة » .

فماذا نفهم من هذه الآية ؟

نفهم منها شيئين فقط : أولهما ربط الحديثين - وجودنا وإدراك الموت لنا - بمكان واحد ، والثاني عمومية هذا المكان . وعلى هذا ، نفهم الآية على الشكل الآتي : كل مكان توجدون فيه ، يتربص بكم الموت فيه أيضاً .

هل هناك رابط سببي بين الحديثين بالإضافة إلى ما ذكرت ؟ لا . والدليل على ذلك من جهتين :

الأولى : أنه ليس هناك عاقل يرى أن وجود الكائن الحي في مكان ما سبب لإدراك الموت له ، فلو كان التحيز في المكان سبباً للموت ، لكان كل حي ميتاً بمجرد أن يخلق ويأخذ حيزه من المكان . وهذا باطل عقلاً ، كما أنه باطل بالملاحظة .

الثانية : أنه لو كان بين الشرط وجوابه علاقة سببية ، لما عطف الله عليه شرطاً لا سببياً بقوله : « ولو كنتم في بروج مشيدة » . فهذا الشرط اللامبني يشير بوضوح إلى عدم وجود علاقة سببية بين التحيز في المكان وبين إدراك الموت لنا .

٢ - وقال تعالى : « وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره » .

فواضح من هذه الآية أيضاً أن وجودنا في كل مكان ليس سبباً لتولية وجوهنا شطر المسجد الحرام . بل السبب المعروف لهذا الحدث هو إرادة الصلاة ، وليس الوجود في كل مكان ، وإلا لكان علينا أن نتجه بوجوهنا شطر الكعبة في كل تنقلاتنا . ولم يقل بهذا عاقل .

وأخيراً ، فلنا دليل على صحة ما نذهب إليه مستمد مما قرره النحاة أنفسهم فيما سموه هم بشبه الشرط . وذلك أنهم قالوا : كل تركيب يفهم منه الموم فهو شبه بالشرط ، ويصح أن تلحق الفاء خبره ، كما

ضميراً مستتراً يعود على « من » . فأما قول سعد بن مالك :

مَنْ صدَّ عن نيرانِها فأنا ابن قيس لا براحُ

فعلی تقدیر : « فأقول له أنا ابن قيس » فيكون الضمير في « له » عائداً على « من » . وهذه الظاهرة شيء طبيعي ، لأننا قلنا إن هذه الاسماء لا تقيم علاقة سببية بين الحدين ، بل تجعل الحدين يشتركان في الذات أو في المكان أو في الزمان ، فكان طبيعياً أن يوجد في جملة الشرط اسم المكان ... ظاهراً ، وإن يوجد في جملة الجواب ضميره العائد عليه ، فبغير هذا لا يتم اشتراك ولا ارتباط .

فاذا تقرر هذا لديك ، فاعلم أن « إذا » ليس لها في الجواب ضمير يعود عليها . وهذا دليل واضح على حرفيتها .

ولا أعلم أحداً من النحاة - في حدود ما قرأت - أشار إلى مثل ما نذهب إليه ، إلا ابن يعيش . ولكنه اشترط لحرفيتها أن تكون متلوة بـ « ما » الزائدة . قال في شرحه على المفصل (١) : فأما « إذا ما » ، فإن سيبويه لم يذكرها في الحروف . والقياس أن تكون حرفاً كـ « إذما » ولذلك لا يعود إليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها مما يجازي به من نحو « من - وما - ومها » . فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى . . اهـ .



وبعد هذا الحديث الطويل عن الشرط وأنواعه وأدواته ، نرى أن الوقت قد حان للكلام على جملي الشرط وأحكامها :

ب - أمطام حمدة الشرط :

تلتحق الفاء جواب الشرط ، وذلك مثل : « كل مجتهد فهو ناجح ، والذي يأتيه فله درهم » . ولست أدري أي فرق بين هذا وبين أن تقول : « من يجتهد ينجح ، ومن يأتيه فله درهم » . فإذا كانوا لا يقولون بوجود رابط سببي بين المبتدأ وخبره فيما سموه بشبه الشرط ، فإن ذلك يلزمهم أيضاً فيما سميناه نحن بشبه الشرط ، لأن شبه شرطنا مثل شبه شرطهم في المعنى ، بلا زيادة ولا نقصان .

بقي شيء أخير لا بد من إيضاحه . وهو قضية « إذا » . فلمل القارئ لاحظ أننا لم نذكرها بين أدوات شبه الشرط . بل ضمناها إلى أدوات الشرط السببي الاحتمالي . ذلك لأننا غميل إلى اعتبارها حرفاً مثل « إن » ، لا ظرفاً للزمان مثل « متى » ، وأيان . وذلك للأسباب الآتية :

١ - إن « إذا » تربط الحدين برابط السببية . وهذه وظيفة الحروف الشرطية كلها . أما ما يسمى بأسماء الشرط ، فقد رأينا أنه لا سببية بين حديثها .

٢ - إن كل الأحكام التي يختص بها حرف الشرط « إن » ، تسري على « إذا » أيضاً . وذلك مثل جواز إضمار فعل الشرط على شريطة التفسير ، نحو : « إن أحد جاءك فسلمه هذا الكتاب - إذا أحد جاءك فسلمه هذا الكتاب » . وغير ذلك مما لا ينطبق إلا على « إن » و « إذا » . فلو كانت « إذا » اسم زمان ، لكانت معاملتها معاملة اسمي الزمان « متى - أيان » ، لا معاملة حرف الشرط « إن » .

٣ - إن كل ما يسمى بأسماء الشرط لا بد معه من ضمير في جوابه يعود عليه ، مثل : « من يجتهد ينجح » ، حيث نجد فاعل « ينجح »

١ - لا بد أن تكون فعلية . (إلا مع لو ولولا كما سنرى) .
فإن تلا أداة الشرط منصوب فهو مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ،
مثل : « إن زيداً رأيتَه فسلمت عليه » ، إذ التقدير : إن رأيتَ زيداً
رأيتَه فسلم عليه . وقد يكون المنصوب خبراً لكان المحذوفة ، مثل :
« التمس ولو خائماً من حديد » ، إذ التقدير : ولو كان اللمس خائماً . أما
إن تلاها مرفوع ، فليس مبتدأ ، وإنما هو فاعل لفعل محذوف يفسره ما
بعده ، مثل : « إن زيدٌ جاء فسلم عليه » ، إذ التقدير : إن جاء زيد
جاء فسلم عليه (١) .

٢ - يجوز أن تكون مضارعية ، مثل : « إن تجتهدَ تنجحَ » ،
أو ماضية ، مثل : « إن اجتهدتَ نجحت » . أما بعد « لما » فلا تكون
إلا ماضية ، مثل : « لما جاءني زيد سلمت عليه » .

٣ - يغلب على جملة الشرط بعد « لولا » أن تكون مؤلفة من
مرفوع فقط ، مثل : « لولا المطر ، لهلك الزرع » . ثم اختلف النحاة

(١) هذا هو المذهب المشهور . وهو مذهب البصريين . أما الكوفيون
فيعتبرون المرفوع بعد أداة الشرط فاعلاً مقدماً للفعل الذي بعده ، لأنهم - كما علمت -
يجيزون تقدم الفاعل على فعله . وهناك فريق يقول بجواز أن يكون المرفوع بعد أداة
الشرط مبتدأ خبره الجملة التي بعده ؛ ولكن أكثر النحاة يضعفونه . ولست أرى وجهاً
للتضعيف . نعم ، إن الشرط لا يكون إلا بربط الأحداث ، لكن هذا لا يلزم منه
أن تباشر أداة الشرط الفعل المعبر عن الحدث ، بل يكفي أن تكون الجملة مشتملة على
فعل حتى تصير صالحة لأن تقع جملة شرطية . ثم إن « زيد جاء » و « جاء زيد »
متساويتان في المعنى كل التساوي ، أما قولنا عن الأولى أنها اسمية وعن الثانية أنها
فعلية ، فهو مجرد اعتبار نحوي لا يغير من واقع العبارتين شيئاً . لهذا ، وما دامت
الشواهد مستفيضة على دخول أداة الشرط على مرفوع ، فلست أرى داعياً للمسك
بهذه القاعدة مع ما تجره من التكلف والتأويلات التي لا لزوم لها . وإذا كنا قد
سألنا أن جملة الشرط بعد « لولا » اسمية ، فما المانع من تجويز الاسمية بعد غيرها
من الأدوات؟

في أمر هذا المرفوع : قال فريق منهم : هو فاعل لفعل محذوف ، جرياً على القاعدة العامة القائلة إن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل . وردّ هذا القول لأنه يتنافى مع قاعدة أخرى تقول : لا يجوز حذف فعل الشرط مع بقاء فاعله إلا شريطة التفسير ، وليس بعد مرفوع « لولا » مفسر . وقال فريق ثانٍ : هو مرفوع بلولا لنيابتها عن الفعل المحذوف ، أو بها أصالة . وردّ هذان أيضاً للسبب المذكور . وقال فريق ثالث ، وقولهم هو المشهور : إنه مبتدأ محذوف الخبر وجوباً . ولا يكون هذا الخبر إلا كوناً عاماً ، فإن كان كوناً خاصاً لم يجز ذكره ، فلا تقول : « لولا زيد مسافر لذهبت إليه » ، بل تقول - إذا أردت هذا المعنى : « لولا سفر زيد لذهبت إليه » جاعلاً من مصدر الكون الخاص مبتدأ محذوف الخبر . وأجاز قوم ظهور الخبر إن كان كوناً خاصاً لا يعلم إلا بذكره ، مستشهدين بالآثر : « لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة » .

ويكثر وقوع « أن » وصلتها بعد « لولا » ، مثل : « لولا أن زيداً مسافر لزرته » . وقد اختلف النحاة في المصدر المؤول من « أن » وصلتها : قال سيويه : هو مبتدأ لا خبر له لاشتغال الصلة على المسند والمسند إليه . وقال غيره : هو مبتدأ محذوف الخبر . وقال آخرون : هو فاعل لفعل محذوف تقديره « ثبت » .

وإذا ولي « لولا » ضمير رفع ، مثل : « لولا أنت لوقعت في ورطة » . فلا خلاف في أنه قائم مقام الاسم المرفوع ، فيعرب اعرابه على اختلاف المذاهب السالفة الذكر . أما إذا وليها ضمير جر ، مثل : « لولاك لوقعت في ورطة » ، فقد اختلفوا : قال سيويه والجمهور : هو مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ ، وتكون « لولا » في هذه الحالة حرف جر شبيهاً بالزائد . وقال الاخفش : « لولا » غير جارة ، والضمير مبتدأ

وقد أنيب الضمير المخفوض عن الضمير المرفوع (١) .

٤ - قد يلي « لو » أن وصلتها ، مثل : « لو أنك مجتهد لكافأتك » . والخلاف في المصدر المؤول كـ « خلاف المذکور في « لولا » » .

وقد تليها الجملة الاسمية شذوذاً ، كقول عدي بن زيد العبادي :

٣٩ - لو بغيرِ الماءِ حلّتي شَرِقُ
كنت كالغَصَّانِ : بالماءِ اعتصاري

(اللغة : الشرق : المحتبس الماء في الحلق . الغصان : من أصابته الغصة . الاعتصار : شرب الماء قليلاً لتزول الغصة . المعنى : لو غصصت بغير الماء لأزلت غصتي به ، ولكن إن شرقت بالماء نفسه ، فبماذا أزيل شرقي ؟ ! الأعراب : « لو » حرف شرط غير جازم . « بغير » متعلقان بشرق . « الماء » مضاف إليه . « حلّتي شرق » مبتدأ ومضاف إليه وخبر . « كنت » كان واسمها . « كالغصان » الكاف اسم في محل نصب خبراً لكان ، وهو مضاف والغصان مضاف إليه . « بالماء » متعلقان بخبر مقدم محذوف . « اعتصاري » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه . « جملة : حلّتي شرق » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كنت كالغصان » جواب شرط لا محل لها . « جملة : بالماء اعتصاري » بدل من خبر « كنت » فمحلها النصب ، أو تفسير له فلا محل لها . الشاهد : « لو حلّتي شرق » : وقعت الجملة الاسمية شرطاً بعد « لو » شذوذاً (٢)) .

(١) وهناك وجه ثالث لم يذكره النحاة ، ولا أرى بأساً به . وهو أن يعتبر الضمير مضافاً إليه تاب عن مضافه المحذوف ، فأصل : « لولاك » : « لولا وجودك » . ثم حذف المضاف ، وهو « وجود » وناب المضاف إليه ، وهو الكاف ، منابه محفظاً بشكاه المخفوض .

(٢) يرفض الفارسي هذا الشذوذ ، ويؤول البيت على تقدير محذوفين : « لو شرق حلّتي هو شرق » . فحذف الفعل « شرق » ، والمبتدأ « هو » . وعلى ذلك يكون « حلّتي » فاعلاً لفعل محذوف . و « شرق » خبراً لمبتدأ محذوف وهذا تكاف ظاهر كما ترى ، سببه الحرص على اطراد القاعدة . ولو أن النحاة سلموا مبدأ الشذوذ - وهو شيء حتم في كل لغة - ثم وسعوا قليلاً من دائرته ، لاستغنوا عن كثير من هذه التأويلات التي لا لزوم لها .

٥ - يجب الترتيب بين أجزاء جملة الشرط ، فلا يتقدم فعلها على أداة الشرط ، ولا شيء من معمولاته ، إلا أن يكون جاراً لأداة الشرط أو مضافاً إليها ، مثل : « في أي مكان تجلس أجلس » و « ديوان من تقرأ أقرأ » .

٦ - لا يكون فعل الشرط طلياً أبداً ، فلا يقال : « إن يضرب الغلام يتأدب » .

٧ - لا يكون فعل الشرط جامداً أبداً ، فلا يقال : « إن ليس زيد مسافراً زرته » .

٨ - لا يجوز اقتران فعل الشرط بحرف استقبال ، أو بقسم ، أو بأداة استفهام ^(١) ، أو « ما » ، أو « لن » ، أو « إن » النافية ، أو « قد » ، أو « إنما » ، أو « ربما » .

٩ - يجوز حذف فعل الشرط مع بقاء مرفوعه ظاهراً يتلوه مفسر للفعل المحذوف ، مثل قوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فآجره » . والتقدير : إن استجارك أحد استجارك . وكقول عمر رضي الله عنه : « لو غيرك قلها يا أبا عبيدة » . والتقدير : لو قلها غيرك قلها . وكقوله تعالى : « إذا السماء انفطرت » ، وإذا الكواكب انتثرت ، وإذا البحار فججرت ، وإذا القبُورُ بُعثِرتْ - عَلِمَتْ نفسٌ ما قَدِمَتْ وأُخِّرَتْ » . والتقدير : إذا انفطرت السماء انفطرت ... الخ . وهذا الحكم خاص بالأدوات الشرطية الثلاث : إن - لو - إذا .

(١) إلا أن تكون أداة الاستفهام همزة ، وإن نأتي قبل أداة الشرط ، نحو : « أين جاء زيد سلمت عليه ؟ » .

١٠ - يجوز حذف فعل الشرط وفاعله مع بقاء مفعوله متلوّاً بالمفسر ، وهذا ما يسمى بالاستغفال ، مثل : « إن زيدا رأيتَه فسلِّمُ عليه » التقدير : إن رأيت زيدا رأيتَه . وهذا الحكم خاص بالأدوات الثلاث : إن - لو - إذا .

١١ - يجوز حذف جملة الشرط كلها استغناء عنها بجملة الجواب مع وجود دليل يدل عليها ، كقول الأحوص يخاطب زوج اخته :

٤٠ - فَطَلَّقَهَا ، فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ
وإلا ، يعلُ مَفْرَقَكَ الحُسَامُ

أي : وإن لا تطلقها يعل مفرقك الحسام .

(الاعراب : « فطلقها » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « فلت » فاء استئنافية ثم ليس واسمها . « لها » متعلقان بكف . « بكف » باء زائدة ، ثم خبر لليس مجرور لفظاً منصوب محلاً . « وإلا » واو عاطفة ، ثم حرف شرط جازم ، ثم لا نافية لا عمل لها . « يعل » مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة . « مفرقك » مفعول به مقدم ، والضمير مضاف إليه . « الحسام » فاعل . « جملة : طلقها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فلت لها بكف » استئنافية لا محل لها . « جملة الشرط المحذوفة » معطوفة على الاستئنافية لا محل لها . « جملة : يعل الحسام » جواب شرط لا محل لها . الشاهد : « وإلا يعل » : حذفت جملة الشرط لدليل دل عليها .)

وهذا الحذف يكثر بعد « إن » ، ويقل بعد غيرها قلة بالغة ، حتى حكم بعضهم بعدم جوازه .

١٢ - يجوز زيادة « ما » بعد أدوات الشرط ، واحكام هذه الزيادة ثلاثة : (١) - لازمة : وذلك في « إذا وحيثما » . (٢) - ممتنعة : وذلك بعد « لو - لولا - لوما - من - مهما - ما - أيان » (٣) -

جائزة : وذلك بعد سائر الأدوات ، مثل « إما - إذا ما - متى ما - أينما كيفما - أيما » .

هذا ويعتبر النحاة « ما » التي في « إنذا وحيثما » كافة لهما عن الإضافة الى الجملة التي بعدها .

ج - أمطام جملة الجواب :

١ - لا يشترط في جملة الجواب شكل معين ، فتأتي فعلية أو اسمية ، متصرفة الفعل أو جامدته ، خبرية أو انشائية . (ما عدا جواب لو ولولا ولوما ولما كما سنرى) .

٢ - يجب حذف جملة الجواب إن سبق الشرط أو اكتنفه ما يدل عليها ، نحو : « انت ظالم إن فعلت » . التقدير : أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم . و « أنت - إن فعلت - ظالم » .

٣ - إذا كانت جملة الجواب ذات شكل من الأشكال الممنوعة في جملة الشرط ، وجب اقترانها بالفاء ، مثل : « إن تجتهد فأنت ناجح - إن تجتهد فعسى أن تنجح - إن كان زيد في الدار فهل تزوره ؟ - من اجتهد فقد ضمن نجاحه - إن جئتني فـأكرمك - إن جئتني فسوف أكرمك - ... »

وقد جاءت جمل جوابية خالية من الفاء رغم توفر الشروط الموجبة لها ، كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث اللقطة : « فان جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها » ، وكقوله تعالى : « وإن أطعتموهم إنكم لمشركون » ، وكقوله : « وإذا رأيك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزوا » .

وعلى عكس ذلك ، جاءت جملة جوابية مقرونة بالفاء وليس فيها

سبب يدعو إلى ذلك ، كقوله تعالى : « فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا » ، وقوله : « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا » ، وقوله : « وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ » .

٤ - تنوب « إذا » الفجائية مناب الفاء الرابطة بشروط : أن تكون الأداة « إن » أو « إذا » ، وأن تكون جملة الجواب اسمية ، وأن لا تدل على طلب ، وأن لا تسبق بنفي ولا بناسخ . فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : « فَاذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ، إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ » ، وقوله : « ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ ، إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ » .

٥ - ورد في المسموع القليل اقتران جواب « إن » الشرطية باللام بدلاً من الفاء ، كقول أبي بكر رضي الله عنه : « يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ، إِنَّ شِئْمَ أَنْ تَقُولُوا إِنَّا آوَيْنَاكُمْ فِي ظِلَالِنَا ، وَشَاطَرْنَاكُمْ فِي أُمُورِنَا ، وَنَصَرْنَاكُمْ بِأَنْفُسِنَا - لَقِئْتُمْ » . ولعل الذي سهل ذلك بُعد ما بين الشرط وجوابه ، حتى ظن المتكلم أنه بدأ بـ « لو » بدل « إن » .

٦ - يشترط في جواب : « لو - لولا - لوما » أن يكون جملة فعلية ذات فعل ماضٍ لفظاً ، مثل : « لو جاء زيدٌ أكرمتُه » ، أو ماضٍ معي - وذلك هو المضارع المنفي بلم - ، مثل : « لولا اجتهد زيدٌ لم ينجح » .

٧ - يجوز في جواب « لو » فقط أن يكون جملة اسمية ، كقوله تعالى « وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ » .

٨ - إذا كانت جواب « لو ولولا » فعلاً ماضياً مثبتاً ، أو منفياً بما ، أو جملة اسمية (وهذا خاص بلو) ، جاز اقترانه باللام ، وعدم

اقتترانه بها . فمن أمثلة اقتترانه بها قوله تعالى : « لو نشاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً » ، ومن أمثلة تجرده منها قوله تعالى : « لو نشاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجاً » .

٩ - يجوز في جواب لما ثلاثة أشكال فقط : فعلية ماضية ، وفعلية مضارعية ، واسمية مقترنة بالفاء أو « إذا » الفجائية ، كقوله تعالى : « فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمُ » . « فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَى ، يَجَادِلُنَا » . « فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ » « فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ » .

د - أمطام المجلتين معاً :

١ - لا يجوز تقدم جملة الجواب على جملة الشرط . فإن وجد قبل الشرط كلام يظن أنه الجواب ، فليس هو بالجواب ، وإغما هو دليل الجواب المحذوف ، وذلك مثل : « أنت ناجحٌ إن اجتهدت » . والتقدير : أنت ناجح ، إن اجتهدت فأنت ناجحٌ .

٢ - يجوز حذف جملي الشرط والجواب معاً إن كان في الكلام ما يدل عليها ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « من فعل فقد أحسن » ، ومن لا فلا » . التقدير : ومن لا يفعل فلا حُسْنَ منه . وكقولهم : « من يسلم عليك فسلم عليه » ، ومن لا فلا » التقدير : ومن لا يسلم فلا تسلم عليه . وكقولهم : « إفعلْ هذا إما لا » . التقدير : إن كنت لا تفعل غيره فافعله . وكقول رؤبة :

٤١ - قالتُ بناتُ العمِّ : يا سلمى وإنْ

كان فقيراً مُعْدِماً ؟ قالت : وإنْ

التقدير : وإن كان فقيراً أتزوجه .

(الاعراب : « قالت بنات العم » فعل وفاعل ومضاف اليه . « يا سلمى » أداة نداء ومنادى . « وإن » واو استثنائية ثم حرف شرط . « كان فقيراً » فعل ماض ناقص اسمه مستتر ، وخبر منصوب . « معدماً » نعت للخبر . « قالت » ماض فاعله مستتر . « وإن » واو استثنائية ثم حرف شرط جازم . « جملة : قالت بنات العم » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا سلمى » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : وإن كان فقيراً » استثنائية لا محل لها . « جملة جواب الشرط المحذوف » لا محل لها . « تنوع جل القول » مقول القول محله النصب . « جملة : قالت » استثنائية لا محل لها . « تنوع جملي الشرط المحذوفين » مقول القول محله النصب . الشاهد : « وإن » : حذفت حملتا الشرط والجواب لدليل دل عليهما .)

٢ - القسم

القَسَمُ من الكلام الذي لا يتم معناه إلا بجملتين . تسمى أولاهما جملة القسم ، وتسمى الثانية جواب القسم ، نحو : « أقسم بالله لأسافرن » ،

١ - أمطام جملة القسم :

١ - إذا كانت جملة القسم فعلية ، ففعلها دائماً دال على القسم ، مثل : « أقسم - أحلف - آليت - أشهد ... الخ » نحو : « آليت لا أترك الدراسة أبداً » .

٢ - يجوز حذف فعل القسم وذكره إن كان المقسم به مجروراً بالباء ، مثل : « أقسم بالله لأدرسن » - بالله لأدرسن » .

٣ - يجب حذف فعل القسم إن كان المقسم به مجروراً بالواو أو التاء ، مثل : « والله لأدرسن » - تالله لقد آثر الله علينا » .

٤ - إذا كانت جملة القسم اسمية ، وكان أحد طرفيها مما لا يستعمل إلا في القسم ، ذكر هذا الطرف ، وحذف الطرف الآخر وجوباً ، فمن ذكر المبتدأ وحذف الخبر قولك : « لعمري لأسافرن » - آمين الله لأجتهدن » ، التقدير : لعمري قسمي - آمين الله قسمي . ومن ذكر الخبر وحذف المبتدأ قولك : « في ذمتي لأكرمك » . التقدير : في ذمتي عهد أو ميثاق .

٥ - إذا لم يكن أحد طرفي الجملة الاسمية مختصاً بالقسم ، جاز

ذكر الطرفين ، وجاز حذف أحدهما ، تقول : « عهدُ الله عليّ لأقولنَّ الحقَّ - عهدُ الله لأقولن الحقَّ » .

٦ - يجوز حذف جملة القسم برمتها إذا كان جوابها دالاً عليها ، مثل : « لأسفرنَّ » . التقدير : أقسم بالله لأسفرنَّ . وإنما دل عليها كون جوابها مقترناً باللام وكونه مؤكداً بالنون .

٧ - إذا حذفت جملة القسم قبل الشرط ، بقي منها لام تسمى اللام الموطئة للقسم ، نحو : « لئن زرتني لأكرمك » . التقدير : أقسم لئن زرتني لأكرمك .

٢ - أعظم جملة جواب القسم :

جملة جواب القسم إما أن تكون مثبتة ، وإما أن تكون منفية :

١ - فإن كانت منفية ، فلا تنفى إلا بأحد النوافي الآتية : ما - لا - إن^(١) . سواء في ذلك الاسمية والفعلية ، مثل : « والله ما جاء زيد - والله ما زيد مسافراً - والله لا أخوئك - والله لا زيد عندنا ولا عمرو - والله إن^(٢) أعرف شيئاً - والله إن^(٣) زيد مسافراً » . ومن ذلك قول امرئ القيس يقسم ألا يذهب دم أبيه باطلاً :

٤٢ - والله لا يذهبُ شيخي باطلاً

حتى أيسرَ مالكاً وكاهلاً

١ - وشذ النبي بلم وبلن ، كقول أبي طالب مخاطباً رسول الله :
والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى «أوسدَ» في التراب دفينا

(اللغة : أير : أيد . ومالك وكاهل : القيلتان الجانيتان على أيه .
الاعراب : « والله » متعلقان بفعل القسم المحذوف . « لا » نافية . « يذهب
شيخي » فعل وفاعل ومضاف اليه . « باطلاً » حال أو مفعول مطلق . « حتى »
حرف جر . « أير » مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى . وفاعله مستتر .
والمصدر المؤول في محل جر بحتى . والجار والمجرور متعلقان بالفعل يذهب . « مالكاً
وكاهلاً » مفعول به ومعتوف عليه . « جملة : والله » ابتدائية لا محل لها .
« جملة : لا يذهب شيخي » جواب القسم لا محل لها . « جملة : أير » صلة
الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « لا يذهب » : نفي الفعل بلا ، لأنه
في جواب قسم .)

هذا ، ولا يجوز تأكيد جملة جواب القسم المنفية بشيء ، إلا أن
يكون الباء أو « من » الزائدتين ، نحو : « والله ما يزيد بمسافر » و « والله ما
جاءنا من أحد » .

٢ - أما ان كانت جملة جواب القسم مثبتة ، فيجب توكيدها
بأحد المؤكدات الآتية :

آ - (باللام والنون معاً) : وذلك إذا كانت فعلية ، مضارعية ،
مصدرة بالمضارع ، دالة على الاستقبال ، نحو : « والله لأسفرن » .

ب - (باللام وحدها) : وذلك إذا كانت فعلية مضارعية ليست
مصدرة بالمضارع ، أو ليست دالة على الاستقبال ، فمثال الأولى : « والله
لسوف أسافر » ، ومثال الثانية : « والله لأسافر الآن » .

ج - (باللام وحدها أيضاً) : وذلك إذا كانت فعلية ماضية ذات
فعل جامد ، نحو : « والله لننعيم الرجل زيد » .

د - (باللام وقاتل) : وذلك إذا كانت فعلية ماضية ذات فعل
متصرف ، نحو : « تالله لقد آثرك الله علينا » .

هـ - (بان واللام أو باحداهما فقط) : وذلك إذا كانت جملة اسمية ، نحو : « والله إن العلم لنافع - والله إن العلم نافع - والله للعلم نافع »

٣ - يجوز حذف جواب القسم إن جاء بعده ما يدل عليه ، كقوله تعالى : « والنازعات غرقاً يومَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ » . التقدير : لتُبْعَثُنَّ يومَ ترجف الراجفة .

٤ - يجب حذف جواب القسم إن سبق القسم أو اكتنفه ما يدل على جوابه ، نحو : « زيد قائم والله ، زيد - والله - قائم » .

٣ - نوعا القسم :

للقسم نوعان : استعطافي ، وغير استعطافي :

١ - فالاستعطافي : قسم يراد به تأكيد معنى جوابه الطلبي . نحو : « ربك لا تؤاخذني - بحياتك هل رأيت أخي ؟ - بعيشك ، يا سلمى ، ارحمني ذا صباة ... الخ » . ويشترط في هذا النوع أن يكون جوابه جملة طلبية كما رأيت من الامثلة .

٢ - وغير الاستعطافي : قسم يراد به تأكيد معنى جوابه الخبري ، نحو : « والله لا اجتهدن ... الخ » . ويشترط في هذا النوع أن يكون جوابه جملة خبرية كما رأيت .

٣ - اجتماع الشرط والقسم

علمنا مما مضى أن الشرط يحتاج الى جواب ، وان القسم يحتاج إلى جواب أيضاً . فاذا اجتمعا في كلام ، فليس لكل واحد منها جواب مستقل ، بل يكون وضعهما على واحد من الأوضاع الآتية :

١ - فاما أن يحذف جواب أحدهما مدلولاً عليه بجواب الآخر .

٢ - وإما أن يكون أحدهما مع جوابه جواباً للآخر .

٣ - وإما أن يكون أحدهما وحده جواباً للآخر .

ثم إن الجواب المذكور في الكلام قد يكون من نصيب الشرط مطلقاً ، أو من نصيب القسم مطلقاً ، أو من نصيب السابق منها .

واليك بيان ذلك :

١ - (الجواب للشرط مطلقاً) : سواء . أتقدم على القسم ، أم تأخر عنه . ويكون ذلك في حالين :

أ - أن يكون الشرط امتناعياً ، مثل : « لولا الخطر - والله (١) -

(١) جواب القسم هنا محذوف دل عليه جواب الشرط .

لهلك الزرع ، و « والله (١) لولا المطر لهلك الزرع » . فالجواب للشرط في كلتا الجملتين .

ب - أن يسبق الشرط والقسم مبتدأ يحتاج إلى الخبر ، مثل : « زيد (٢) إن جاء - والله - فأنا أكرمه » و « زيد (٢) - والله - إن جاء فأنا أكرمه » . فالجواب للشرط في كلتا الجملتين .

٢ - (الجواب للقسم مطلقاً) : وذلك إذا تأخر القسم على الشرط غير الامتناعي واقرن بالفاء ، مثل : « إن جاء زيد (٣) فوالله لأكرمنه » .

٣ - (الجواب للسابق منها) : وذلك في غير ما ذكر من الحالات السابقة ، فمثال ما تقدم فيه القسم فأخذ الجواب : « والله - لئن جئت (٤) - لأكرمنك » . ومثال ما تقدم فيه الشرط فأخذ الجواب : « إن جئتي - والله (٥) - أكرمنك » .

تنبيه :

إذا أعطيت الجواب للشرط ، أو للقسم - بحسب ما تقتضيه القواعد المذكورة أعلاه - فلا يعني الاعطاء أن تقول في الاعراب فقط : هذا

(١) جواب القسم هنا ليس محذوفاً ، وإنما هو الشرط مع جوابه .

(٢) خبر المبتدأ هو مجموع جملي الشرط وجوابه .

(٣) جواب الشرط هنا ليس محذوفاً ، وإنما هو جملة القسم نفسها التي اقرنت بالفاء .

(٤) جواب الشرط هنا محذوف دل عليه جواب القسم .

(٥) جواب القسم هنا محذوف دل عليه جواب الشرط .

الجواب للشرط ، أو هو للقسم ، بل لا بد - من حيث التصميم - أن تجعل الجواب يتزيا بزي ما يعطى له . فان أعطي للشرط ، تزيا بزي جواب الشرط ، كأن يجزم ، أو يقرن بالفاء ، أو غير ذلك مما عرفته من أزياء جواب الشرط ، وان أعطي للقسم ، تزيا بزي جواب القسم ، كأن يؤكد بالنون ، أو باللام ، أو بغير ذلك مما عرفته من أزياء جواب القسم .

٤ - اجتماع الشرط والشرط

إذا توالى في الكلام شرطان أو أكثر ، فليس هناك إلا جواب واحد :

١ - فإن تواليا بغير عاطف ، اعتبر الجواب للأول ، أما الثاني فجوابه محذوف لدلالة جواب الأول عليه ، مثل : « إن تجتهد ، إن تواظب على دراستك ، تنجح » .

٢ - وإن تواليا مع عطف بالواو ، اعتبر الجواب لكليهما ، لأن الواو للجمع ، فيكونان كشرط واحد ، مثل : « إن تدرس ، وإن تجتهد ، تنجح » .

٣ - وإن تواليا والعاطف « أو » ، فالجواب لأيهما شئت ، وما حرمة منه ، فجوابه محذوف دل عليه جواب صاحبه ، وإنما قرروا ذلك لأن « أو » تأتي - في الغالب - لأحد الشيئين .

٤ - وإن تواليا والعاطف « الفاء » ، فالجواب للثاني ، لأن الفاء تفيد الترتيب ، ويكون الثاني مع جوابه جواباً للأول ، مثل : « إن جاء زيد ، فإن رأيتَه فسلم عليه » .

تَمْكِلُ الْفَعْلُ

قلنا فيما سبق إن الكلام يتألف من جمل ، وإن كل جملة تتألف من عمدين لا غنى عن إحداها ، سميها المسند والمسند اليه . إلا أن الكلام لا يتألف في الواقع من عُمَدٍ فقط ، بل قد ينضاف إلى هذه العمد في أكثر الأحيان كلمات نسميها التكملات ، لأنها تكمل المسند أو المسند اليه ، أو يكمل بعضها بعضاً .

وتقسم هذه التكملات إلى قسمين : قسم يكمل الفعل (١) ، نسميها تكملات الفعل ، وقسم يكمل الاسم ، نسميها تكملات الاسم . وتكملات الفعل تخدمه في كثير من النواحي ، فمنها ما يؤكد ، أو يبين نوعه ، أو يشير إلى عدد مرات حدوثه ، أو ينوب عنه في الاستعمال ، وتلك هي وظائف المفعول المطلق ؛ ومنها ما يبين الجهة التي نفَّذ فيها ، وتلك هي وظيفة المفعول به ، ومنها ما يحدد زمانه أو مكانه ، وهذه هي مهمة المفعول فيه ... وهكذا .

وخدمَةُ الفعل خمسة فقط ، تسمى المفعولات . وهي : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه . ويضاف إليها الجرور بالحرف المؤدي خدمة من خدمات المفعولات . وهذا الباب معقود للبحث في هذه المفعولات .

(١) أو ما يعمل عمل الفعل من المصادر والمشتقات .

١ - المفعول المطلق

آ - اسم :

سمي المفعول المطلق مطلقاً لأنه غير مقيد بحرف جر كسائر المفعولات فقولنا « مفعول مطلق » نعني به « مفعول فقط » من دون تقييده بحرف مثل « به ، أو فيه ، أو له ، أو معه » .

ولكن لماذا لم يقيد هذا المفعول بحرف جر كسائر أخوته من المفعولات ؟

والجواب ان المفعول المطلق هو وحده المفعول الحقيقي للفعل ، أما غيره فلا يسمى مفعولاً إلا على سبيل المجاز . ويتضح ذلك بالثال الآتي :

« شربنا الباردة - وخالداً فنجان - قهوة - شرباً سريعاً » .

في هذه الجملة أربعة منصوبات ، هي : الباردة ، وخالداً ، وفنجان القهوة ، والشرب السريع . ولا يستحق الواحد منها أن يسمى مفعولاً إلا إذا استطعنا أن نقول عنه : « اننا فعلناه » . وهذا أمر طبيعي ، إذ لا نسمي الشيء مكسوراً إلا إذا كسرناه ، ولا مضروباً إلا إذا ضربناه ... وهكذا . ولنعد الآن إلى منصوباتنا ، ولنر أيها يمكن أن نقول عنه إننا فعلناه :

فهل فعلنا البارحة ؟ لا . البارحة لا تُفَعَّل . إذن ، فهل فعلنا خالداً ؟ لا . خالد لا يُفَعَّل . إذن ، فهل فعلنا فنجان القهوة ؟ لا . فنجان القهوة لا يُفَعَّل . إذن ، فهل فعلنا الشرب السريع ؟ نعم ، لقد فعلنا الشرب السريع .

إذن ، فالشرب هو الذي فُعِّل . وإذن ، فهو الوحيد المستحق لاسم « المفعول » . ولكن ما شأن « البارحة » و « خالد » و « فنجان القهوة » ، إذا لم تكن هذه الأشياء قد فُعِّلَت ؟ .

والجواب : إن « البارحة » لم تُفَعَّل ، ولكن فُعِّل الشرب فيها ، فالشرب مفعول فيها ، فسميت « مفعولاً فيه » . أما « خالد » فقد فُعِّل الشرب معه ، فالشرب مفعول مع خالد ، فسمي خالد « مفعولاً معه » ، وكذا فنجان القهوة ، فهو لم يُفَعَّل ، ولكن فعل الشرب به ، فالشرب مفعول بالفنجان ، فالفنجان إذن « مفعول به » .

ب - وظائفه :

كل المفعولات لا تخدم أفعالها إلا في ناحية واحدة فقط ، إلا المفعول المطلق ، فإنه يستطيع أن يقدم لفعله واحدة من الخدمات الأربع التالية :

١ - توكيد الفعل : وذلك كقول الطفل لأمه عن أخيه : « ماما حطَّم أخي لعبته تحطيماً » . حيث نرى « تحطيماً » مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله « حطَّم » .

ولكن لماذا استعمل الطفل المفعول المطلق المؤكد في عبارته ؟ ألم تكن أمه تصدقه ؟ بلى ، أمه مصدقة . ولو لم تكن كذلك لاستعمل الطفل في كلامه مؤكدات أخرى غير المفعول المطلق ، كأن يقسم لها ،

فيقول : « والله لقد حطم أخي لعبته » ، أو أن يكرر فيقول : « حطم أخي حطم أخي لعبته » . ولكن الطفل خشي أن تفهم أمه فعل « حطم » فهماً مجازياً ، وأن تظن أن الأخ لم يزد على أن خدش لعبته خدشاً بسيطاً ، فأراد أن يفهم أمه أنه يستعمل فعل « حطم » بمعناه الحقيقي لا المجازي ، فأتى بالمفعول المطلق .

إذن ، فالتوكيد الذي يقدمه المفعول المطلق لفعله توكيد من نوع خاص ، وهو : إفهام السامع أن الفعل مستعمل على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز .

قد تقول لي : ولكننا نستعمل المفعول المطلق أحياناً ويظل فعله مفهوماً فهماً مجازياً ، كأن نقول : « طار زيد إلى المدرسة طيراناً » . فما من سامع يسمع هذه العبارة إلا ويفهم منها أن « طار » مستعملة بمعنى « أسرع » ، لا بمعناها الحقيقي .

هذا صحيح . ولكن المتكلم عندما يستعمل المجاز ، ثم يشعر أن مجازه قد كُشِفَ لسامعه ، يدرك أنه أخفق فيما كان يرجوه من قوة التأثير في نفس سامعه . ذلك لأن المجاز نوع من الكذب اللغوي ، والكذبة تفقد تأثيرها إذا كشفت ، فيأتي المتكلم بالمفعول المطلق محاولاً اقناع السامع بأنه لا يستعمل المجاز ، وإن كانت محاولته محاولة مخففة .

٢ - بيان عدد مرات وقوع الفعل : مثل : « ضربت زيدا ضربتين » .

٣ - بيان نوع الفعل أو هيئته : مثل : « رجعت القهقري » . فالقهقري هي نوع من أنواع الرجوع ، أو هي هيئة خاصة تُقَدَّرُ فعل الرجوع عليها .

٤ - النياحة عن الفعل : وهي أن تحذف الفعل مستغنياً عنه بمفعوله المطلق ، مثل : « سيراً إلى الامام » . أي : سيروا إلى الامام .

هذا ، ولعلك لاحظت من الامثلة السابقة أن المفعول المطلق قد جاء في أكثر الأحيان مصدرأ من لفظ فعله « حطم - تحطيمأ ، طار - طيرانأ ، ضرب - ضربتین ، سيروا - سيراً » . وعلى هذا ، يمكن أن نعرف المفعول المطلق بما يأتي :

ج - تعريفه :

المفعول المطلق مصدر يذكر بعد فعل من لفظه إما لتأكيد الفعل (أي إفهام السامع أنه مستعمل على سبيل الحقيقة ، لا على سبيل المجاز) وإما لبيان عدد مرات حدوثه ، وإما لبيان نوعه أو هيئته ، وإما بدلاً من التلغظ بالفعل نفسه .

فأما التوكيد وبيان النوع والعدد ، فهي متروكة للمتكلم واختياره . إن شاء فعلها ، وإن شاء تركها . ليس عليه في ذلك قيد ولا شرط . أما إنابة المفعول المطلق عن الفعل ، فليست مهينة للمتكلم إلا في الأحوال الآتية :

د - متى يغوب المصدر عن فعه :

١ - (إذا أردت الامر) : فتقول : « رجوعاً إلى الوراء » بدلاً من أن تقول : « إرجع إلى الوراء » .

٢ - (إذا أردت النهي) : فتقول : « صبراً لا جزعاً » بدلاً من أن تقول : « لا تجزع » . ويشترط في هذه الحالة أن يكون المصدر

الستعمل في مقام النهي مسبقاً بمصدر آخر مستعمل في مقام الأمر ، كما رأيت في المثال « صبراً لا جزعاً = إصبر ولا تجزع » .

٣ - (إذا أردت الدعاء) : فتقول : « بعداً للظالمين » بدلاً من أن تقول : « أبعد اللهم الظالمين » . ومن هذا النوع مصادر أهملت أفعالها والاستعمال ، وبقيت - أي هذه المصادر - هي التي تستعمل بدلاً من أفعالها المهملة ، وهي : « ويل » و « ويب » ، وهما كلمتان للتهديد ، تستعملان عند الشتم والتوبيخ ، نحو « ويلك وويلك ! » . ثم « ويح » و « ويس » ، وهما للرحمة ، وتستعملان عند الإنكار الذي لا يراد به توبيخ ولا شتم ، نحو : « ويحك يا زيد ! ماذا فعلت بنفسك ؟ » .

٤ - (إذا أردت التوبيخ أو التعجب أو التوجع) : فتقول لابنك موبخاً : « أتهاوناً وقد سبقك رفاقك ؟ ! » ، وتقول لنفسك متعجباً من سرعة اشتياقك إلى الوطن : « أشوقاً ، ولم يمض على اغترابي غير شهر ؟ ! » ، وتقول متشكياً متوجعاً : « أفقرراً وظالمأ ؟ ! » . وكل هذه المصادر استعملت بدلاً من أفعالها : « أتهاون يا بني ؟ ! - أأشتاق ؟ ! - أفأفقر وأظلم ؟ ! » . ولعلك لاحظت أن كل هذه المصادر قد وردت مسبوقة بالاستفهام وهذا هو شرطها . غير أنه ليس من الضروري أن يكون الاستفهام ظاهراً ، بل يجوز أن يكون مقدرأ ، كقول أحد الشعراء :

٤٣ - خُمُولاً وإِهْمَالاً ؟ وغيرُك مولعٌ

بتثيتِ أركانِ السيادةِ والمجدِ ؟

(الاعراب : « خُمُولاً » مفعول مطلق لفعل محذوف . « وإِهْمَالاً » مفعول مطلق لفعل محذوف . « وغيرُك » واو حالية ، ومبتدأ ومضاف إليه . « مولعٌ » خبر . « بتثيتِ » متعلقان بالخبر . « أركانِ » مضاف إليه . « السيادةِ » مضاف إليه . « والمجدِ » معطوف على المضاف إليه الثاني . « جملة :

خولاً مع فعله المحذوف « ابتدائية لا محل لها . » جملة : وإعمالاً مع فعله المحذوف « معطوفة على الابتدائية لا محل لها . » جملة : وغيرك مولع « حالية محلها النصب . الشاهد : « خولاً ؟ » : ناب المصدر عن فعله في مقام التوبيخ مسبوقاً باستفهام مقدر . تقديره : أخولاً ؟) .

هـ - (إذا أردت التفصيل بعد مجمل) : كقوله تعالى : « فَشُدُّوا
الْوَتَانَ : فامثلاً مناً بعدئ ، وإمثلاً فداءً » . فهذا بدل من أن يقال :
« فاما أن تمنوا على الاسرى فتطلقوا سراحهم ، واما أن يفديهم أهلهم » .
ومن هذا القبيل قول أحد الشعراء :

٤٤ - لأَجْهَدَنَّ ، فامثلاً درءَ مَفْسَدَةٍ

تُخْشَى ، وإما بلوغَ السُّؤْلِ والأَمَلِ

فهذا بدل من أن يقول : فاما ان ادراً المفسدة ، وإما أن أبلغ
السُّؤْلَ والأَمَلِ .

(الاعراب : « لأَجْهَدَنَّ » لام واقعة في جواب قسم محذوف ، وفعل
مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل رفع ، وفاعل مستتر ، ونون توكيد
لا محل لها . « فاما » الفاء استئنافية ، وأما حرف تفصيل لا عمل له . « درءَ »
مفعول مطلق لفعل محذوف . « مفسدة » مضاف اليه . « تخشى » مضارع
مرفوع مجهول نائب فاعله مستتر . « وإما » الواو عاطفة ، وإما تكرر الأولى
« بلوغ » مفعول مطلق لفعل محذوف . « السُّؤْلُ والأَمَلُ » مضاف اليه ومعطوف
« جملة القسم المحذوفة » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لأَجْهَدَنَّ » جواب قسم
لا محل لها . « جملة : درءَ مفسدة مع الفعل المحذوف » استئنافية لا محل لها .
« جملة : تخشى » صفة للمفسدة محلها الجر . « جملة : بلوغ السُّؤْلِ مع الفعل
المحذوف » . معطوفة على الاستئنافية لا محل لها . الشاهد : « فاما درءَ » :
يجوز أن ينوب المصدر عن فعله في مقام التفصيل بعد المجمل .)

٦ - (إذا أردت الاخبار عن المبتدأ) : فتقول : « زيد سيراً سيراً » بدلاً من قولك : « زيد يسير » . ويشترط في هذه الحالة التكرير ، كما رأيت ، أو الحصر كقولك : « ما زيد إلا سيراً » بدلاً من : « ما زيد إلا يسير » .

٧ - (إذا أردت تأكيد معنى جملة) : فتقول : « حقك عليّ » ، اعترافاً ، بدلاً من : « حقك عليّ » ، اعترف . ذلك أن جملة « حقك عليّ » هي نفسها اعتراف ، ثم أردت تأكيد هذا الاعتراف بفعل اعترف ، فجاز لك استعمال المصدر بدل فعله .

٨ - (إذا أردت دفع مجاز متوهم في جملة سابقة) : فتقول : « زيد أخي ، حقاً » بدلاً من « زيد أخي ، أحق » أي : أستعمل جملة « زيد أخي » على سبيل الحقيقة ، لا على سبيل المجاز .

٩ - (إذا أردت تشبيه مصدر مذكور في جملة سابقة) : فتقول : « لزيد صوتٌ صوتَ البلبل » بدلاً من : « يصوت كالبلبل » . ويشترط لذلك أن يكون المصدر المشبه في جملة مستقلة مشتتة على فاعله في المعنى ، كما رأيت في المثال ، حيث « زيد » هو فاعل المصدر المشبه في المعنى .

وفي سوى ما ذكرنا من المقامات ، لا يجوز لك استعمال المفعول المطلق بدلاً من استعمال الفعل ، فلا تقول : « زيد سفيراً » وأنت تريد : « زيد سافر » . اللهم إلا أن يكون ذلك مما ورد به السماع ، فيحفظ ولا يقاس عليه . فمن ذلك قولهم : « حمداً لله وشكراً - عجباً - أفعل ذلك كرامةً ومسرةً » (أي : اكرمك بفعله وأسررك) - لا أفعل ذلك لا كيداً ولا همّاً (أي : لا أكاد أفعله ، ولا أهم بفعله) - لأفعلن ذلك رغماً وهواناً (أي : أرغمك بفعله وأهينك) سبحان الله - معاذ الله

(أي : أصبح الله وأعوذ بالله) - ألييك وسعديك وحنانيك و دواليك و حذاريك (أي : ألييك وأسعدك واسترحمك ويتداول) . وليست التثنية في هذه المصادر الأخيرة مقصودة بمعناها ، بل هي تثنية يراد بها معنى التكرار ، فمعنى « ألييك » : « ألييك تلبية بعد تلبية » . وكذا سائر المصادر التي على شاكلته .

واعلم أنك متى استعملت المفعول المطلق بدلاً من فعله ، وجب عليك ألا تذكر هذا الفعل أبداً .

٥ - ما ينوب عن المصدر :

قلنا إن المصدر إذا خدم فعله إحدى الخدمات الأربع المذكورة ، (وهي توكيده ، وبيان عدده ، وبيان نوعه ، والنيابة عنه) سمي المفعول المطلق . فهل لا يجوز لغير المصدر أن يقوم بهذه الخدمات ؟ الواقع أن كثيراً من الكلمات تستطيع أن تقوم مقام المصدر في هذا الشأن ، فإذا فعلت ذلك سميت هي أيضاً بالمفعول المطلق . ولا يقال لها إنها نائبة عن المفعول المطلق ، بل يقال إنها نائبة عن المصدر في أداء وظيفة المفعول المطلق ، لأن هذه الوظيفة في الأساس هي للمصدر قبل غيره .

وهذه الكلمات هي :

١ - (اسم المصدر) : نحو : « كَلْتِك كلاماً » . والأصل : « تكليماً » .

٢ - (مصدر يلاقيه في الاشتقاق) : كقوله : « وَتَبْتَلُّ إِلَيْهِ تَبْتِلًا » . والأصل : « تبتلاً » .

٣ - (مرادفه) : نحو : « جلست قعوداً » . والأصل : « جلوساً » .

٤ - (صفته) : نحو : « سافرت كثيراً » . والأصل : « سافراً كثيراً » .

٥ - (ضميره) : نحو : « كتبت كتاباً لم يكتبها غيري » .
والأصل : « لم يكتب الكتاب غيري » .

٦ - (آله التي عهدت له) : نحو : « ضربته سوطاً » . لأن السوط هو الآلة الممهودة للضرب ، فإذا قلت : « ضربته مائدة » لم يحجز ، لأن المائدة ليست من الأدوات الممهودة للضرب .

٧ - (ما يدل على نوعه) : نحو : « جلست القرفصاء » .
لأن القرفصاء نوع مخصوص من أنواع الجلوس .

٨ - (ما يدل على عدده) : نحو : « زرتك مرتين ، أنذرتك ثلاثاً ، سافرت عشر مرات ... الخ » .

٩ - (ما ، واي ، الاستفهاميتان) : نحو : « أية كتابه تكتب ؟ » و « ما أكرمت زيدا ؟ » أي : أي إكرام أكرمته ؟

١٠ - (ما ، ومهما ، وأي ، الشرطيات) : نحو : « ما تجلس أجلس » أي : أجلس كل جلوس تجلسه . ومثله : « مهما تجلس أجلس » و « أي جلوس تجلس أجلس » .

١١ - (كل ، وبعض ، وأي الكمالية) مضافات إلى المصدر :
نحو : « اجتهدت كل الاجتهاد ، وسهرت بعض السهر ، واجتهدت أي اجتهد ! » . وهذه الأشياء في الحقيقة من صفة المصدر النائية عنه ، إذ الأصل : « اجتهدت اجتهداً كل الاجتهاد ، أي اجتهداً كلياً ، وسهرت سهرأ بعض السهر ، أي سهرأ جزئياً ، واجتهدت اجتهداً أي اجتهداً ، أي اجتهداً كاملاً » .

- ١٢ - (الإشارة إليه) : نحو : « جلست هذا الجلوس » .
وهذا أيضاً من نوع الصفة النائية عن الموصوف ، إذ الأصل : « جلست
جلوساً هذا » . حيث يكون اسم الإشارة صفة للمصدر ، ثم حذف
المصدر وناب اسم الإشارة الذي هو صفته منابه .
- ١٣ - (الكاف ، ومثل) وما في معناهما من أسماء التشبيه مضافة
الى المصدر الصريح أو المؤول ، نحو : « جلست مثل جلوسك » و
« جلست كما جلست ^(١) » . والتقدير : « جلست كجلوسك » . وهذه
أيضاً من نوع الصفة النائية عن المصدر المحذوف ، إذ الأصل « جلست
جلوساً مثل جلوسك » .

و - حركة آخره وترتيبه :

المفعول المطلق منصوب أبداً .

أما ترتيبه مع عامله ففيه ثلاث حالات :

- ١ - (يجب تأخيره) : وذلك إذا كان يؤدي وظيفة التوكيد ،
نحو : « سرت اليك سيراً » .
- ٢ - (يجب تقديمه) : وذلك إذا كان اسم استفهام أو اسم شرط ،
لأن هذه الأسماء لها الصدارة دائماً في الكلام ، نحو : « أيّ جلوس
تجلس ؟ » .
- ٣ - (يجوز التقديم والتأخير) : وذلك إذا كان لبيان النوع أو
العدد ، فتقول مبنياً نوع فعلك : « القهقري رجعت - ورجعت القهقري »
وتقول مبنياً عدد مرات فعلك : « عشرين مرةً سافرت - وسافرت
عشرين مرة » .

(١) تعتبر الكاف هنا اسماً بمعنى مثل في محل نصب على المفعولية المطلقة .
وهو مضاف ، والمصدر المزيل من « ما » وصلتها في محل جر بالاضافة .

٢ - المفعول به

١ - تعريفه :

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل . نحو : « كُتِبَ زيداً »^(١) .
ولا يكون في الجملة مفعول به ، إلا والفعل متعدٍ بنفسه . فإن
كان الفعل لازماً فلا مفعولاً به ، نحو : « سافر زيد » .

ولما كانت الأفعال المتعدية - من حيث التعدى - على درجات ، جاز
أن تشتمل الجملة على مفعول به واحد ، إذا كان الفعل لا يتعدى إلى أكثر
من واحد ، مثل : « كسر الولد الزجاج » ، وأن تشتمل الجملة على مفعولين
أصلها المبتدأ والخبر ، إذا كان الفعل من أفعال القلوب أو أفعال التحويل^(٢) ،
نحو : « ظننت زيداً قادمًا » ، وأن تشتمل على مفعولين ليس أصلها المبتدأ
والخبر ، إذا كان الفعل يتعدى لمفعولين ، مثل : « أعطيت زيداً كتاباً » ،
وأن تشتمل على ثلاثة مفعولات ، إذا كان الفعل من أخوات « أعلم »^(٣) ،
نحو : « أعلمت زيداً عمرًا مسافرًا » .

٢ - أسطره :

- ١ - يأتي المفعول به اسماً ظاهراً : نحو : « كسر الولد الزجاج » .
- ٢ - « ضميراً متصلاً : نحو : « الكتاب قرأته » .

(١) راجع أول مبحث المفعول المطلق لتعلم سبب تسمية هذا بالمفعول به .
(٢) راجع باب نواسخ الابتداء .

- ٣ - يأتي المفعول به ضميراً منفصلاً : نحو : « إياك نعبد » .
 ٤ - « » « » مصدرأ مؤولاً : نحو : « أرجو أن تزورني » =
 أرجو زيارتك .
 ٥ - « » « » جملة مؤولة بمفرد : نحو : « ظننتك تجتهد » =
 ظننتك مجتهداً .
 ٦ - « » « » جملة غير مؤولة : نحو : « قال : إني عبد الله » .
 ٧ - « » « » مجروراً بحرف جر أصلي : نحو : « أمسكت
 بالقلم (١) » .

٣- حركة آخره :

- ١ - المفعول به منصوب ، نحو : « قرأت الكتاب » .
 ٢ - وقد يحجر لفظاً بالباء الزائدة ، نحو : « علمت بالأمر » ،
 والأصل : علمت الأمر .
 ٣ - وقد يحجر لفظاً بمن الزائدة ، وذلك إذا كان نكرة بعد نفي
 أو استفهام ، نحو : « ما علمت من شيء » ، والأصل : ما علمت شيئاً .
 ٤ - وقد يرفع وينصب فاعله ، نحو قولهم : « خرق الثوب
 الممار » . وهذا لا ينقاس ، بل يقتصر فيه على السماع . ثم إن العرب
 لم تأت به إلا عند ظهور المعنى وعدم الالباس .

٤ - ذكره وحذفه :

(١) سنبحت هذا الشكل بالتفصيل عند الكلام على المجرور بالحرف .

المفعول به فضلة في الكلام وليس عمدة . وعلى هذا ، يكون ككل الفضلات : يذكر إذا أراد المتكلم ذكره ، أو - كما يقولون - إذا تعلق به غرض المتكلم ، ويحذف إذا لم يتعلق به غرض المتكلم ، أي لم يرد ذكره ، فإذا أردت أن تفهمني ما الذي أكله زيد ، قلت لي : « أكل زيد تفاحة » ذاكرًا للمفعول به ، وأما إذا لم ترد ذلك ، وكان قصدك فقط أن تعلمني بأن حدث الأكل قد وقع من زيد فلا حاجة إلى دعوته للطعام ، قلت لي : « لقد أكل زيد » ، من غير ذكر للمفعول به .

وقد يكون غرض المتكلم متعلقًا بالمفعول به ، ومع ذلك يحذف ، ولكن هذا لا يصح إلا عند وجود ما يدل عليه ، نحو قوله تعالى : « مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » ، أي : وما قلاك .

وقد مر معنا أن مفعولي « ظن » وأخواتها يجوز عند وجود الدليل حذف أحدهما أو كليهما .

فمن حذف أحدهما قول عنزة :

٤٥ - وَلَقَدْ نَزَلْتُ - فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ -

مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أي : لا تظني غيره واقعاً .

(الاعراب : « ولقد » الواو بحسب ما قبلها ، واللام واقعة في جواب القسم المحذوف ، ويجوز اعتبارها لام ابتداء ، وقد حرف تحقيق . « نزلت » فعل وفاعل . « فلا » الفاء اعتراضية ، ولا نهاية جازمة . « نظني » مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء فاعل . « غيره » مفعول به أول ، والهاء مضاف إليه . أما المفعول الثاني فمحذوف تقديره : واقعاً ، أو حاصلًا أو كائنًا . « مني » متعلقان بنزلت . « بمنزلة » متعلقان بنزلت . « المحب »

المكرم « مضاف إليه ونعت له . » جملة : ولقد نزلت « جواب قسم لا محل لها ان اعتبرت اللام للقسمة ، وإبتدائية لا محل لها ان اعتبرت اللام للابتداء . » جملة : فلا تظني « معترضة بين الفعل والجار لا محل لها . الشاهد : « فلا تظني غيره » حذف المفعول الثاني جوازاً لدلالة الكلام عليه .)

ومن حذف الاثنين ممّا قول الكميت :

بأيّ كتابٍ أمْ بأَيَّةِ مُسْنَدَةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ (١)

٥ - ترتيب مع الفاعل :

الأصل في المفعول به أن يكون بعد الفاعل . ويجوز تقديمه عليه إذا أُمينَ اللبسُ ولم يكن في الكلام ما يمنع من ذلك . على أنه قد يوجد في الكلام ما يوجب تقديمه ، أو يوجب تأخيره :

١ - (فيجب تقديمه على الفاعل) :

آ - إذا اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول به ، نحو : « قرأ الكتابَ صاحبه » ، ونحو قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلماتٍ » . واعتبر من باب الضرورة الشعرية قول حسان يرثي مطعم بن عدي :

٤٦ - فلو كانَ مجدُّ يخلدُ اليومَ واحداً

من الناس ، أبقى مجدُّه اليومَ مُطْعِماً

والأصل : أبقى مطعماً مجده (٢) .

(١) مر اعراب البيت في فصل « ظن » وأخواتها .

(٢) وهذا ضروري لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، لأن رتبة

المفعول به هي بعد الفاعل .

(المعنى : لو أن المجد يخلد صاحبه ، لكان مطعم بن عدي من أول المخلدن ، لأنه يتمتع بمجد عظيم . الاعراب : « فلو » حرف شرط غير جازم . « كان مجد » كان واسمها . « يخلد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « اليوم » ظرف متعلق يخلد . « واحداً » مفعول به . « من الناس » متعلقات بصفة محذوفة للمفعول به . التقدير : واحداً كائناً من الناس . « أبقي » ماض مبني على الفتح المقدر . « مجده » فاعل مرفوع ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة . « اليوم » ظرف متعلق بأبقي . « مطعماً » مفعول به . « جملة : كان مجد يخلد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يخلد » خبر كان محلها نصب . « جملة : أبقي مجده » جواب شرط غير جازم لا محل لها . الشاهد : « أبقي مجده مطعماً » : تأخر المفعول به عن الفاعل رغم أن له ضميراً متصلاً بالفاعل . وتلك ضرورة شعرية لا تجوز في النثر .)

ب - إذا كان المفعول به ضميراً وكان فاعله ظاهراً ، نحو : « زارني زيدٌ » . وذلك لأن الضمير حقه أن يسبق الظاهر .

ج - إذا حصر الفعل في الفاعل ، نحو : « ما قرأ الكتابَ إلا زيدٌ » ، و « انما قرأ الكتابَ زيدٌ » . وذلك لأن المحصور فيه واجب التأخير ل يتميز من المحصور الواجب التقديم .

٢ - (ويجب تأخيره عن الفاعل) :

آ - إذا خيف اللبس بخفاء العلامات الاعرابية ، وعدم وجود دليل آخر يدل على الفاعل من المفعول به ، نحو : « أكرم مصطفى مرتضى - ضرب أخي ابني » .

ب - إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ، نحو : « أكرمتك » .

ج - إذا كان الفاعل ضميراً والمفعول ظاهراً ، نحو : « أكرمت زيداً » .

د - إذا حصر الفعل في المفعول ، نحو : « ما أكرم زيد إلا

خالداً ، و « إنما أكرم زيدُ خالداً » .

٦ - ترتيب مع الفعل والفاعل :

بصورة عامة ، يجوز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً ، نحو قوله تعالى : « ففريقاً كذَّبْتُمْ ، وفريقاً تقتُلُونَ » . ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب تقديمه عليها . وذلك في حالتين :

١ - أن يكون المفعول به واحداً من أسماء الصدارة ، أو مضافاً إلى واحدٍ منها ، كأن يكون اسم شرط ، نحو : « من يُضْلِلِ الله فما له من هاد » ، أو مضافاً إلى اسم شرط ، نحو : « ديوان من قرأه تستفد » ، أو اسم استفهام ، نحو : « ماذا فعلت ؟ » ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : « ديوان من اشترت ؟ » ، أو « كم وكأين » الخبريتين ، نحو : « كم ديوان قرأت » ، أو مضافاً إلى واحدةٍ منها ، نحو : « ديوان كم شاعر قرأت » .

٢ - أن يكون فعله جواباً لـ « أمّا » ، وليس بينها وبين جوابها فاصل غيره ، نحو قوله تعالى : « فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر » . ذلك لأنه لا بد من فاصل بين « أمّا » وجوابها المقترن بالفاء ، إذ لا يقال : « فأما فلا تقهر اليتيم » . فإن وجد في الجملة فاصل غير المفعول به ، لم يجب تقديمه ، نحو : « فأما في المساء فافقرأ دروسك » .

٧ - ترتيب المفعولات :

قلنا إن الجملة قد تشتمل على مفعولين أصلها المبتدأ والخبر ، نحو : « ظننت زيدا قادماً » . والترتيب الطبيعي لهذين المفعولين ، أن يكون ما أصله المبتدأ أولاً ، وهو « زيد » ، وأن يكون ما أصله الخبر ثانياً ،

وهو « قادم » . فإن لم يكن أصل المفعولين مبتدأ وخبراً ، مثل : « أعطيت زيداً كتاباً » ، فالترتيب الطبيعي أن يكون المفعول الأول هو « زيداً » ، لأنه في المعنى فاعل ، إذ هو الذي أخذ الكتاب عندما أعطيته إياه ، وأن يكون المفعول الثاني هو « الكتاب » ، لأنه هو المفعول به لفظاً ومعنى . فإن كان في الجملة ثلاثة مفعولات ، نحو : « خبرتُ زيداً عمراً قادمًا » ، فالترتيب الطبيعي أن يكون ما أصله المبتدأ ثانياً ، وهو في المثال المذكور « عمرو » ، وأن يكون ما أصله الخبر ثالثاً ، وهو في المثال « قادم » ، وأن يكون ما هو فاعل في المعنى أولاً ، وهو في المثال « زيد » ، لأن زيداً هو فاعل في المعنى ، إذ إنه علم أن عمراً قادم عندما خبرته بذلك .

آ - فأما في حالة المفعولات الثلاثة ، فالترتيب الطبيعي لازم واجب ، لأن أدنى إخلال به يوقع في اللبس .

ب - وأما في حالة المفعولين ، فيجوز الالتزام بالترتيب الطبيعي ، ويجوز الإخلال به ، إذا لم يؤدي ذلك إلى شيء من اللباس .

ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب الترتيب الطبيعي ، أو يوجب عكسه . وتفصيل ذلك فيما يلي :

١ - إذا خيف اللبس ، كأن يكون كل من المفعولين في باب « أعطى » صالحاً لأن يكون فاعلاً في المعنى ، نحو : « سلمت زيداً عمراً » ، أو أن يكون كل من المفعولين في باب « ظن » صالحاً للابتداء ، مثل : « ظننت زيداً عمراً » . في هذه الحالة يجب أن تقدم ما تريد أن يكون فاعلاً في المعنى ، فتقول : « سلمت زيداً عمراً » ، إذا كنت تقصد أن زيداً تسلم عمراً ، وتقول : « سلمت عمراً زيداً » ، إذا كنت تقصد أن عمراً تسلم زيداً . كما يجب أن تقدم ما تريد أن يكون مبتدأ في المعنى ،

فتقول : « ظنت زيداً عمرأ » ، إذا كنت تقصد أنك ظننت أن زيداً هو عمرو ، وتقول : « ظننت عمرأ زيداً » ، إذا كان عمرو هو الظنون أنه زيد .

٢ - إذا كان أحدهما ضميراً والآخر ظاهراً ، فيجب تقديم الضمير وتأخير الظاهر ، نحو : « أعطيتك كتاباً - والكتاب أعطيته زيداً » .

٣ - إذا حصر الفعل في أحدهما ، وجب تأخير المحصور فيه ، نحو : « ما أعطيت زيداً إلا كتاباً - وما أعطيت الكتاب إلا زيداً » .
و « ما ظننت زيداً إلا مجتهداً - وما ظننت مجتهداً إلا زيداً » .

٤ - إذا اتصل أحد المفعولين بضمير يعود على المفعول الآخر ، وجب تأخير حامل الضمير ، نحو : « أعطيت الكتاب صاحبه - وأعطيت الطالب كتابه (١) » .

٨ - المسبب بالمفعول به :

نحن نعلم أن للصفة المشبهة معمولاً ، كما للمصدر ولسائر الأوصاف المشتقة . ويجوز في معمولها ثلاثة أمور :

١ - رفعه على أنه فاعل لها ، فتقول : « زيد حسن خلقه » .

٢ - وجره بالاضافة لفظاً ، فتقول : « زيد حسن الخلق » .
ويظل فاعلاً حكماً .

(١) أجاز النحاة تقديم حامل الضمير إذا كان الضمير يعود على المتأخر لفظاً لا رتبة ، وهو هنا المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى ، أي أجازوا أن يقال : « أعطيت كتابه الطالب » . وليس هذا من الأساليب العربية المسموعة ، ولكن النحاة قاسوه على أسلوب الترتيب بين الفاعل والمفعول . وليست اللغة دائماً قياساً .

٣ - ونصبه على أنه تمييز : فتقول : « زيد حسنٌ خلقاً » .
 ويندو فاعل الصفة المشبهة ضميراً مستتراً يعود على « زيد » الذي هو قبلها .
 ولا يجوز هذا الاعتبار إلا إذا كان المعمول نكرة ، لأن التمييز لا يكون
 إلا نكرة .

٤ - ونصبه على أنه مشبّه بالمفعول به ، فتقول : « زيد حسنٌ
 خلقه » . ويندو فاعل الصفة المشبهة ضميراً مستتراً يعود على ما قبلها .
 ولا يجوز هذا الاعتبار إلا حين يكون المعمول معرفة .

فهذا هو المشبّه بالمفعول به : هو معمول الصفة المشبهة المعروف المنصوب .

٣ - المفعول له

١ - تعريفه :

المفعول له - ويسمى المفعول لأجله ، والمفعول من أجله - : هو مصدر يذكر في الكلام لبيان سبب حدوث الفعل الذي قبله ، نحو : « سافرت طلباً للعلم » ، حيث نجد المصدر « طلباً » مبيناً سبب حدوث السفر .

ولكن ما كل مصدر يستطيع - عن طريق نصبه - أن يؤدي للفعل هذه الخدمة ، وهي بيان سبب الحدث ، بل لا بد من توفر بعض الشروط فيه إذا أريد له أن يكون منصوباً على المفعولية لأجلها .

٢ - شروطه :

١ - (أن يكون مصدراً) : فإن كان غير ذلك لم يجز نصبه لبيان السبب ، فلا تقول : « كتبت رسالةً أباً » ، تريد « من أجل أهلك » ، بل تجز باللام فتقول : « كتبت رسالة لأبي » .

٢ - (أن يكون المصدر قلبياً ^(١)) : أي من أفعال النفس الباطنة ، مثل الرغبة والرغبة والحب والكراهة والحرص والعلم ... الخ . فإن كان غير قلبياً ، أي كان علاجياً يجري بالحواس الظاهرة ، مثل السير

(١) من الناحية من لم يشترط هذا الشرط .

والركوب والأكل والجلوس ... الخ ، فلا يجوز نصبه لبيان السبب ، فلا تقول : « ذهبت الى المطعم أكلاً » تريد « من أجل الأكل » ، بل تجر باللام قائلاً : « ذهبت إلى المطعم للأكل » .

٣ - (أن يكون متحداً مع الفعل في الزمان ^(١)) : نحو : « سافرت رغبة في العلم » فالرغبة في العلم جارية أثناء السفر . أما إذا اختلف زمن الحدين فلا يجوز نصب المصدر مبنياً للسبب ، فلا تقول : « ذهبت إلى الساحل استجماماً » ، لأن زمن الاستجمام سيكون بعد انقضاء زمن الذهاب ، بل تجر عندئذ باللام فتقول : « ذهبت إلى الساحل للاستجمام » .

٤ - (أن يكون متحداً مع الفعل في الفاعل ^(١)) : فلا يقال : « أرسلت زيداً إلى المدرسة طلباً للعلم » ، لأن المرسل وطالب العلم شخصان مختلفان : المرسل أنت ، وطالب العلم زيد . بل تجر في هذه الحالة باللام فتقول : « أرسلت زيداً إلى المدرسة لطلب العلم » .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ » .

فإن فقد شرط من هذه الشروط المذكورة ، وأريد بيان سبب حدوث الفعل ، وجب جر السبب بأحد الحروف المفيدة للتعليل ، وهي : اللام - من - في - الباء .

فمثال الجر باللام قولك : « أمسكت القلم للكتابة » ، ومثال الجر بمن قوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاكُمْ » ، ومثال الجر بني قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار في هرة »

(١) من النحاة من لم يشترط هذا الشرط .

حبستها ، لا هي أطعمتها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض .
أي : دخلت امرأة النار بسبب هرة ...

٣ - مركبة آفوه :

إذا استوفى المفعول له شروط نصبه ، فلا يوجب ذلك نصبه ، بل يجوز نصبه ، على أنه مفعول له ، كما يجوز جره بأحد حروف التعليل .
وقد اجتمعت الصورتان في قول الفرزدق يمدح زين العابدين :

يُغْضِي حَيَاءً ، وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ
فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَئِسُ (١)

حيث نجد « الحياء » منصوباً على أنه مفعول لأجله مبين سبب إغضاء الممدوح ، كما نجد « المهابة » مجرورة على أنها اسم مجرور مبين سبب إغضاء الناس أمام الممدوح .

على أنه يفضل النصب إذا كان نكرة ، نحو « سافرت رغبةً في العلم » . ويرجح الجر إن كان محلياً بالألف واللام (٢) ، نحو : « سافرت للرغبة في العلم » . وقد في هذه الحالة نصبه ، كقول شاعر مجهول :

٤٧ - لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

ولو توالى زُمَرُ الأَعْدَاءِ

(١) مر اعراب البيت في فصل نائب الفاعل .

(٢) من النحاة من أنكروا مجيء المفعول لأجله معرفاً . وقال : إن المفعول لأجله كالتمييز والحال ، يجب أن يكون نكرة ، فإن اقترن بـ (ال) ، فهي زائدة ، وإن أضيف فلاضافة لفظية . والمشهور خلاف ذلك .

(الاعراب : « لا » نافية . « أقعد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « الجبن » مفعول لأجله منصوب . « عن الهيجاء » متعلقان بأقعد . ويجوز تعليقها بالجبن ، إذ يقال : جبن فلان عن الحرب . « ولو » الواو حالية ، ولو حرف شرط غير جازم ، أو قل : هي وصلية لأن ربطها هنا لا سبي (راجع مبحث الشرط) . « توات زمر الاعداء » فعل وفاعل ومضاف إليه . « جملة : لا أقعد » ابتدائية لا محل لها . « ولو توات زمر الاعداء » حالية محلها نصب . الشاهد : « الجبن » : نصب المصدر المبين للسبب مع كونه معروفاً بالالف واللام . وهذا جائز ولكنه قليل . والاكثر جره بالحرف) .

فاذا كان المصدر المبين للسبب معروفاً بالإضافة ، استوى فيه النصب والجز . نحو : « ضربت ابني تأديبه ، ولتأديبه » . ومما جاء منصوباً قوله تعالى : « يعملون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت » ومنه قول حاتم الطائي :

٤٨ - وَأَغْفِرُ عوراءَ الكريمِ ادِّخارهُ

وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللّٰثِمِ تَكْرُمًا

(الاعراب : « وأغفر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « عوراء الكريم » مفعول به ومضاف إليه . « ادخاره » مفعول لأجله منصوب . والضمير مضاف إليه . « وأعرض » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « عن شتم » متعلقان بأعرض . « اللثيم » مضاف إليه . « تكرماً » مفعول لأجله منصوب . « جملة : أغفر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وأعرض » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ادخاره » : نصب المصدر المبين للسبب وهو مضاف . وهذا جائز ليس راجحاً ولا مرجوحاً .)

ومن جره وهو مضاف قوله تعالى : « وإنّ منها لَمَّا يهبط منْ خَشِيَةِ اللَّهِ » .

٤ - ترتيب مع الفعل :

الأصل في المفعول لأجله أن يتأخر عن فعله ، ويجوز أن يتقدم عليه سواء أكان منصوباً أم مجرداً ، نحو : « رغبةً في العلم سافرت ، وللتجارة سافرت » .

٤ - المفعول معه

لنفرض أن زيداً وخالداً جلسا إلى مائدة واحدة ، ثم طلب زيد طعاماً فأكله ، وخالد ينظر إليه من غير أن يشاركه في الأكل . فكيف نعبر عن هذا الواقع الذي نشاهده ؟

هناك وسيلتان للتعبير عن ذلك :

١ - نقول : « أكل زيد ، وخالداً معه » ، فنكون أمام تركيب مؤلف من جملتين : أولاهما ابتدائية ، هي « أكل زيد » ، والثانية حالية مقترنة بواو تسمى واو الحال ، وهي جملة « خالداً معه » . ونفهم من هذا التركيب الواقع الذي أشرنا إليه ، وهو أن زيداً يقوم بفعل الأكل في حضور خالد .

٢ - ونقول : « أكل زيد وخالداً » ، فنكون أمام تركيب مؤلف من جملة واحدة ، فيها فعل وفاعل ، وواو تسمى واو المعية ، واسم منصوب يسمى المفعول معه ، أي الاسم الذي فُعِلَ الفعل بحضرته . وهذا التركيب أقل من سابقه عدد كلمات ، ولكنه لا يختلف عنه في شيء من حيث المعنى ، إذ نفهم منه أيضاً أن فعل الأكل قد وقع من زيد بحضور خالد فقط ، من غير أن يشارك خالد في فعل الأكل .

لنعد الآن إلى زيد وخالد ، ولنفرض أنهما جلسا يأكلان معاً . فكيف نعبر عن هذا الواقع الجديد المختلف عن سابقه ؟

هنا يكون التكلم في الخيار :

١ - فان شاء أن يشير وينبه إلى اشتراكها في حدث الأكل ، فليس أمامه إلا أن يقول : « أكل زيد وخالده » ، فتكون جملة مؤلفة من فعل وفاعل وحرف عطف واسم معطوف على الفاعل . ونفهم من كلامه ما كان يريد ، وهو أن كلاً من زيد وخالده قد أكل .

٢ - أما إن كان ليس مهتماً بأمر أكل خالد ، بل كان منصرفاً إلى فكرة أن أكل زيد قد حدث أثناء حضور خالد ، فليس له في هذه الحالة إلا واحد من التركيبين السالفين ، تركيب الحال : « أكل زيد ، وخالده معه » ، وتركيب المفعول معه : « أكل زيد وخالداً » . فاذا فهمنا نحن وجود المشاركة في حدث الأكل بين زيد وخالده ، فهذا شأننا نحن ، أما المتكلم فهمه منصرف إلى التعبير عن وقوع الأكل من زيد في حضور خالد .

لنعد مرة أخرى إلى زيد وخالده ، ولنفرض أن زيداً جلس وحده فأكل ، ثم انصرف ، ثم جاء خالد فأكل ، ثم انصرف . فكيف نعبر عن هذا الواقع الجديد ؟

ليس لهذا الواقع غير الصورة التعبيرية العطفية ، وهي أن نقول : « أكل زيد وخالده » . حيث يفهم السامع أن حدث الأكل قد وقع من رجلين ، من غير أن يكون في الأمر مصاحبة ، لاختلاف زمن أحدهما عن زمن الآخر .

لنعد مرة ثالثة إلى زيد وخالده ، ولنفرض الآن أنهما في الملعب يتصارعان . فكيف نقول في التعبير عن واقعها الجديد ؟

لا نستطيع في هذه الحالة إلا أن نستعمل العطف أيضاً فنقول : « تصارع زيد وخالده » .

ولكن لماذا ؟ أليس الزمن واحداً ههنا ؟ أليس زيد في صيغة

خالد أثناء قيامه بالمصارعة ؟ أليس في إمكان التكلم أن ينصرف عن فكرة مشاركة خالد في المصارعة إلى فكرة قيام زيد بالمصارعة وحده في أثناء حضور خالد ؟

والجواب : لا . لأن فكرة المشاركة هنا مفروضة على التكلم فرضاً ، لأن حدث المصارعة لا يتم من طرف واحد ، بل لا بد من طرفين اثنين على الأقل حتى تكون هناك مصارعة .

بعد هذه الأمثلة نستطيع أن نفهم ما المفعول معه ؟

إنه الاسم المنصوب الواقع بعد واو بمعنى « مع » المذكور في الكلام لبيان أن الحدث وقع من محدثه في أثناء حضوره من غير مشاركة له في الحدث ، نحو : « جاء زيد والشمس ، وسرت والجبل ، ومشيت والنهر ، وسافرت والنجم ... الخ » .

ولكن بعض النحاة يرفضون عبارة « من غير مشاركة له في الحدث » الواردة في التعريف اعلاه ، محتجين بأننا قد فهم المشاركة في كثير من عبارات المفعول معه ، مثل : « سافر زيد وخالداً - أكل زيد وخالداً - جاء زيد وخالداً ... الخ » .

ونجيب على ذلك بما قلناه قبل قليل ، وهو أن هذه المشاركة فهمها السامع لنفسه ، أما غرض التكلم فلم يتعلق بها مطلقاً . ولو تعلق بها لوجب عليه استعمال العطف لا المفعول معه . ألا ترى أنه عندما تفرض على التكلم فكرة المشاركة (وذلك عند اختلاف الزمنين وعدم وجود المصاحبة ، أو عند وجود فعل لا يتم إلا بالمشاركة كأفعال المصارعة والمصالحة ... وغيرها) - ألا ترى أنه لا يستطيع إلا أن يستعمل العطف ؟ أو لا ترى أنه عند امتناع فكرة المشاركة (وذلك

عندما يكون الطرف الثاني مما لا يستطيع القيام بالحدث مع الطرف الأول ، كالشمس التي لا تستطيع السفر مع زيد ، وكالجبل الذي لا يمكن أن يسير ممي ... إلخ) ألا ترى أنه لا يستطيع إلا استعمال المفعول معه (١) ؟

إذن ، فالنصب على المفعولية معها واجب علينا إذا كانت هناك مصاحبة ، ولم نقصد إلى وجود مشاركة ، سواء أكان هذا مفروضاً علينا بنص العبارة ، كعبارة « جاء زيد والشمس » ، أم كان غرضنا لا يتعلق بالمشاركة ، كما في عبارة : « أكل زيد وخالداً » . والعطف واجب علينا إذا أردنا المشاركة ، سواء أكان ذلك مفروضاً علينا ، كما في عبارة تصالح زيد وخالداً ، أم كان غرضنا يتعلق بالمشاركة ، كما في عبارة « أكل زيد وخالداً » .

(١) هذا الرد موجه بصورة خاصة الى الاستاذ عباس حسن الذي يقول في نحوهِ الوافي (٢٨٣/٢) في معرض تعريفه المفعول معه : « مع مشاركة الثاني للأول في الحدث أو عدم مشاركته » . أما قدماء النحاة فلم أجدهم - فيما أعلم - صرحوا بشيء من ذلك . بل اكتفوا ، عند تعريف المفعول معه ، بالقول : إنه المنسوب الواقع بعد واو بمعنى « مع » (انظر ابن يعيش ٤٨/٢ ، وابن عقيل ٥٩٠/١) . ثم إذا تحدثوا عن الفرق بين الواو العاطفة والواو التي بمعنى مع صرحوا بأن العاطفة تقتضي التشريك وجوباً ، ثم سكتوا عن معنى التشريك في واو المعية ، أهو جائز أم هو ممتنع . يقول ابن يعيش (٥٠/٢) : قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك (!؟) الواو التي بمعنى « مع » لأنها توجب المصاحبة .

ولعل هذا الغموض في حكم معنى التشريك بواو المعية هو الذي حمل الاستاذ عباس حسن على توهم وجود معنى التشريك في واو المعية على سبيل الجواز .

ولعل التحوي الوحيد الذي صرح بعدم التشريك في المفعول معه هو الشيخ مصطفى الغلاييني رحمه الله ، إذ يقول في تعريفه للمفعول معه : اسم فضلة وقع بعد واو بمعنى « مع » ... بلا قصد الى اشراكه في حكم ما قبله . (انظر الخلاصة والتحقيق اللذين كتبهما عن المفعول معه في كتابه جامع الدروس العربية . فانها أحسن ما كتب في المفعول معه) .

وبعبارة أخرى نقول : المكان للمفعول معه كلما أمكن إحلال الجملة الحالية مكانه ، مثل : « جئت والشمس » = « جئت والشمس طالعة » ، والمكان للمطف كلما تعذر إحلال الجملة الحالية ، مثل : « تصالح زيد وخالد » ، إذ لا يقال : « تصالح زيد وخالد حاضر » ، لأننا لن نعرف مع من تصالح زيد في حضور خالد .

وإنما نقول ذلك ، لأننا نرى أن واو المعية ليست في حقيقتها إلا واو الحال (١) ، وأن المفعول معه ليس في حقيقته إلا مبتدأ من جملة

(١) قال بهذا جماعة من النحاة منهم الرضي . ولكنهم قصرُوا ذلك على الواو التي ينتصب المضارع بعدها ، مثل : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » . واعتبروا المصدر المؤول بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال . والتقدير : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثابت . ورفضوا أن تكون هذه الواو عاطفة للمصدر المؤول على مصدر متصيد من الكلام السابق - وهو الرأي المشهور كما نعلم - محتجين بأن مجرد العطف يزيل التنصيص على معنى الجمع والمصاحبة . وفي اعتقادنا أن هذا الرأي في غاية السداد ، وحجته في غاية القوة . ومن المؤسف أنهم لم يعمموا حكمهم هذا على الواو التي قبل المفعول معه ، ولا على الواو التي ينتصب المضارع بعدها وليس قبلها نفي أو طلب ، كقول ميسون الكلبية :

ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

ونحن نرى أن هذه الواو ، وواو المفعول معه ، وواو المعية قبل المضارع المنصوب ، وواو الحال ، كلها من طبيعة واحدة ، وتؤدي معنى واحداً ، هو مصاحبة ما بعدها لما قبلها ، أو جعل ما بعدها قيداً زمانياً لما قبلها . ألا ترى أن كل هذه الواوات يصح أن تقع بعدها الجملة الحالية المصدرة بالواو ، ثم لا يتبدل المعنى ؟
انظر :

(١) جئت والشمس = جئت والشمس طالعة .

(٢) لا تأكل السمك وتشرب اللبن = لا تأكل السمك وأنت شارب اللبن . ←

حالية حذف خبرها ، فانتصب مبتدؤها لأنه أخذ محلها المنصوب . وعلى ذلك يكون المفعول معه اسماً سد مسدّ جملة الحال .

→ (٣) ولبس عباءة - وتقر عيني - أحب إلي من لبس الشفوف - ولبس عباءة - وأنا قريرة العين - أحب إلي من لبس الشفوف .

ولعل انتصاب المضارع والمفعول معه بعد هذه الواوات هو لكون هذه الكلمات قد حلت محل الجملة الحالية المنصوبة المحل ، وليس لاضمار « أن » كما يزعم النحاة ، لأن إضمار « أن » اذا فسر انتصاب المضارع ، فلا يستطيع أن يفسر انتصاب المفعول معه ، لأنه اسم وليس فعلاً . نعم ، قال النحاة ان انتصاب المفعول معه سببه الحدث السابق له ، ونحن نقول : ان كثيراً من العبارات التي فيها مفعول معه لا تشمل على حدث ، كقولهم : « ما أنت وزيداً » . أما تأويلات النحاة لهذه العبارات الحالية من الأحداث ، وحشرهم فيها أحياناً حشراً قسرياً ، كقولهم : التقدير : ما تكون وزيداً ؟ وغير هذا من التأويلات والتقديرات السخيفة - فليس بشيء . وإنما ألبأهم اليها خوفهم **على** أصولهم أن تنكسر ، ولو اكسرت معاني العبارات وحقيقة التعبير اللغوي .

أما نحن فنقول : إن العربية تعبر عن الحال بعدة وسائل :

١ - بالوصف الذي هو لصاحب الحال . وعند ذلك تنصبه من غير أن تقرنه بشيء ، مثل : جاء زيد ضاحكاً .

٢ - بالجملة المشتتة على ضمير صاحب . وهنا أيضاً لا تحتاج الى افتران بشيء ، مثل : جاء زيد كتابه يده .

٣ - بالجملة الحالية من ضمير صاحب . وهنا تحتاج الى الواو لبيان الحال ، مثل : جاء زيد والشمس طالعة .

٤ - بالجامد الذي لا علاقة له بالوصف . وهنا تحتاج الى الواو أيضاً فنقول : جاء زيد والشمس . فالشمس حال من زيد ما في ذلك شك . وليس بها النحاة بعد ذلك ما يشاؤون .

ودليلنا على ذلك من وجوه :

١ - إن كل مفعول معه يمكن جعله مبتدأ وتكميله بخبر ، ثم تكون الجملة منه ومن خبره جملة حالية دون أن يتغير المعنى : جئت والشمس ← جئت والشمس طالعة* ، سرت والجبل ← سرت والجبل بجذائي ، مشيت والنهر ← مشيت والنهر إلى جاني ، أكل زيد وخالداً ← أكل زيد وخالداً حاضر* معه ، سافرت والنجم ← سافرت والنجم بازغ ، انطلقت وسعيداً ← انطلقت وسعيد* معي ... إلى آخر ذلك من العبارات التي لا تقع تحت حصر .

٢ - لقد اشترطوا للمفعول معه أن يكون فضلة ، وهو نفس الشرط الذي اشترطوه للحال أيضاً .

٣ - لقد أوجبوا على المفعول معه أن يتأخر عن عامله ، وألا يأتي إلا بعد تمام الجملة ، فلا يقال : « والشمس جاء زيد » ولا « جاء والشمس زيد » . وهذا نفس ما أوجبه على جملة الحال المقترنة بالواو ، إذ لا يصح أن يقال : « والشمس طالعة* جاء زيد » ولا « جاء والشمس طالعة* - زيد » .

٤ - إن المفعول معه قيد للفعل ، بمعنى أنك لو قلت : « جاء زيد والشمس » ، لكان مجيء زيد مقيداً بمصاحبة الشمس . وهذه هي نفسها وظيفة الجملة الحالية . فسيبويه والقدماء يقدرون واو الحال بـ « إذ » ، ويقولون إنها وما بعدها قيد للفعل السابق (١) .

فإذا كان المفعول معه مع واوه على مثل هذا التشابه العجيب مع

(١) انظر المعنى . الجزء الاول . حرف الواو المفردة .

جملة الحال وواوها ، في المعنى والاحكام ، فما الذي يمنع من اعتبار المفعول معه بقية من جملة اسمية حالية ، واعتبار واوه واواً للحال ، وإعراجه على أنه اسم مسدّد مسدّد جملة الحال فانتصب على ذلك (١) ؟

(١) كان أبو الحسن الأخفش يذهب الى ان انتصاب المفعول معه هو انتصاب على الظرفية . « وذلك أن الواو في قولك : قت وزيداً ، واقعة موقع « مع » فكأنك قلت : قت مع زيد . فلما حذفت « مع » ، وقد كانت منصوبة على الظرف ، ثم أقت الواو مقامها ، انتصب زيد بعدها » اه عن ابن يعيش ٤٩/٢ . ولعل الذي حمل الأخفش على هذا المذهب ، هو شعوره بأن واو المعية مع اسمها قيد للحدث السابق . ونحن إذ نتفق معه في هذه النقطة ، فالتنا نختلف معه في نوعية هذا القيد . فهو يراه قيداً مكانياً . كما هو مفهوم من عبارته حين يجعل الواو مكان « مع » ، ونحن نراه قيداً زمانياً ، لأننا نقسّر الواو مكان « إذ » ، ونعتبر الاسم المنصوب بعدها بقية من جملة حالية .

٥ - المفعول فيه

١ - تعريفه :

هو الاسم الذي يذكر في الكلام لبيان مكان الحدث ، أو زمانه ، نحو : « سافرت مساءً » و « جلست فوق المنبر » حيث نجد « مساءً » محددًا ومبينًا لزمان السفر ، و « فوق المنبر » محددًا ومبينًا لمكان الجلوس .

وقد كان المفروض أن لا يؤدي هذه الخدمة للحدث - أي بيان مكانه وزمانه - إلا الأسماء التي تدل بأصل وضعها اللغوي على الامكنة والازمنة ، مثل : « فوق - تحت - شمال - أمام - مساء - صبح - يوم - ... الخ » . فهل يجري الأمر على ذلك ؟

الواقع اللغوي يخالف المفروض ، إذ نجد في بعض الأحيان أسماء تدل على أمكنة ، ومع ذلك لا تصلح لأن تنصب مؤدية للحدث خدمة بيان المكان ، فمثلاً لا تستطيع أن تقول : « جلست الملعب » ، مريدًا أن مكان جلوسك هو الملعب ، على الرغم من أن كلمة « الملعب » تدل على قطعة من المكان . وعلى العكس من ذلك ، نجد في بعض الأحيان كلمات لم تضعها اللغة للدلالة على أزمنة أو أمكنة ، ومع ذلك تصلح لأن تنصب مؤدية للحدث خدمة تحديد مكانه أو زمانه ، فيمكنك أن تقول مثلاً : « جئت صلاة العصر » ، محددًا زمن مجيئك بالصلاة ، على الرغم من أن كلمة « الصلاة » لم تضعها اللغة للدلالة على زمان ، بل وضعها للدلالة على حدث ذي حركات مخصوصة .

وشيء آخر ، وهو أننا نجد بعض أسماء الزمان والمكان يصلح لأنواع مختلفة من الوظائف النحوية ، فيقع فاعلاً أو مفعولاً به أو خبراً أو مضافاً إليه أو مفعولاً فيه ، أو غير ذلك من الوظائف المختلفة ، وذلك مثل كلمة « يوم » التي نجدها مبتدأ بها في مثل : « يوم الجمعة آت » ، وخبراً في مثل : « هذا يومك » ، ومفعولاً به في مثل : « أحب يوم الجمعة » ، ومفعولاً فيه في مثل : « سافرت يوم الجمعة » ... الخ . على حين نجد أسماء للزمان والمكان لا تصلح إلا لوظيفة نحوية واحدة ، هي خدمة الفعل في تحديد زمانه أو مكانه ، وذلك مثل كلمة « بينا » التي لا ترى في الكلام إلا محددة لزمان الحدث ، كما في : « بينا أنا واقف أقبل زيد » ، حيث نجدها محددة لزمان إقبال زيد . فمثل هذه الكلمة لا يمكن أن يقع مبتدأ ، فلا يقال : « البينا قادم » ، ولا أن يقع خبراً ولا غير ذلك .

كل ذلك يوجب علينا أن نعرف ، بالتفصيل ، الاصناف المختلفة للأسماء الدالة على الامكنة والازمنة ، لنعرف بعد ذلك ما يصلح منها لأن ينصب دالاً على مكان الحدث أو زمانه ، وما لا يصلح منها لذلك ، وما لا يصلح إلا أن يكون منصوباً على المفعولية فيها . وسنعمل هذا على طريقة التمرينات :

٢ - أصناف الظروف :

١ - (الظرف) : هو الكلمة الدالة على مكان ، مثل : « فوق - مدرسة - ملعب - باحة ... » ، أو زمان ، مثل : « يوم - ليل - مساء ... » . سواءً أكانت تؤدي في الكلام وظيفة المفعول فيه ، أم كانت تؤدي وظيفة أخرى .

٢ - (ظرف المكان) : هو كل كلمة تدل على المكان ، مثل :
« بيت - تحت ... » .

٣ - (ظرف الزمان) : هو كل كلمة تدل على الزمان ، مثل :
« يوم - دهر - ... » .

٤ - (ظرف المكان المبهم) : هو الاسم الدال على مكان ليست له حدود معلومة ، وليست له صورة تدرك بالحس ، مثل : « أمام - قدام - وراء - خلف - يمين - يسار - شمال - فوق - تحت - جهة - جانب - ناحية ... » . فكل هذه الامكنة ليست لها صور محسوسة ، إذ ليست هناك بقعة في الكون اسمها « أمام » ، ولا بقعة أخرى اسمها وراء ، بل الامام والوراء نسبيان ، فما هو بالنسبة لي « أمام » ، قد يكون بالنسبة لغيري « وراء » .

٥ - (ظرف المكان الشبيه بالمبهم) : هو ما دل على قطعة من المكان ذات مقدار معين ، وليست له صورة محسوسة ، مثل : « كيلومتر »
فهذه الكلمة تدل على مقدار من المكان يساوي $\frac{1}{1000}$ من محيط الارض ولكن ليس هناك بقعة محددة من الارض اسمها كيلو متر ، بل إن كل مسافة تساوي المقدار الذي ذكرناه تسمى كيلو متراً (١) .

٦ - (ظرف المكان المختص) : هو ما دل على قطعة من المكان محدودة معينة ، ولها صورة حسية مدركة بالحواس ، مثل : « بيت - دار - مدرسة - ملعب - بلد ... الخ » .

(١) ومثل الكيلو متر : الفرسخ ، والقصة ، والمتر ، والميل ، وما شابه ذلك من المقاييس المكانية .

٧ - (ظرف الزمان المبهم) : هو ما دل على قدر من الزمان غير معين ، نحو : « أبد - أمد - حين - وقت - زمان » .

٨ - (ظرف الزمان المختص) : هو ما دل على قطعة محدودة من الزمان ، مثل : « ساعة - دقيقة - ثانية - يوم - اسبوع - شهر - سنة - عام - قرن - صيف - ربيع - رمضان - كانون - السبت - الجمعة - وقت الأكل - زمان الحصاد - ... الخ » .

٩ - (الظرف المتصرف) : هو الظرف الزماني أو المكاني الصالح للوظائف النحوية المختلفة ، مثل اليوم والميل ، إذ يقعان موقع المبتدأ ، نحو : « اليومُ انقضى - الميلُ أطول من الفرسخ » ، وموقع الخبر ، نحو : « هذا يومُك - هذا ميلٌ » ، وموقع الفاعل ، نحو : « إنصرم اليومُ - يبلغ الميلُ أربعة فراسخ » ، وموقع المفعول فيه ، نحو : « سافرت يومَ الجمعة - سرت ميلاً » ... وهكذا .

١٠ - (الظرف غير المتصرف) : وهو الظرف الزماني أو المكاني الذي لا يستعمل في الكلام إلا لتحديد زمان الحدث أو مكانه . فمنه ما لا يؤدي هذه الوظيفة إلا منصوباً ، مثل : « قط - عوض - بينا - بينا - إذا - إيان - أنى - ذا صباح - ذات ليلة » ، ومنه ما يؤديها منصوباً أو مجروراً ، مثل : « قبل - من قبل - بعد - من بعد - فوق - من فوق - تحت - من تحت - لدى - من لدى - لذن - من لذن - عند - من عند - متى - إلى متى - أين - إلى أين - هنا - من هنا - ثم - من ثم - حيث - من حيث - الآن - من الآن » .

٣ - الظروف الصالحة للنصب :

الظروف الصالحة للنصب لأداء وظيفة المفعول فيه هي ما يلي :

١ - الظرف غير المتصرف ، زمانياً كان ، أو مكانياً . بل إن بعضها لا يمكن إلا أن يكون منصوباً على المفعولية فيها ، كما رأينا ، نحو : « سافرت ذات ليلة » .

٢ - الظرف الزماني مطلقاً ، مبهماً كان ، أم مختصاً . نحو : « سرت ليلاً - سرت ساعة » .

٣ - ظرف المكان المبهم ، نحو : « وقفت أمام الباب » .

٤ - ظرف المكان الشبيه بالمبهم ، نحو : « سرت فرسحاً » .

٥ - ظرف المكان المختص بشرط أن يكون مشتقاً من فعله الذي يخدمه ، نحو : « جلست مجلس العلماء ، وذهبت مذهب الكوفيين ، ورميت الكرة مرمى الخصم ... الخ » .

وأما قولهم : « هو مني مقعد القابلة ، وفلان مزجر الكلب ، وهذا الأمر مناط الثريا » فسماعي لا يقاس عليه .

٤ - نائب الظرف :

قلنا ان مهمة تحديد زمان الحدث ومكانه ، هي مهمة الظرف في الأصل ، وإن بعض الكلمات التي لا تعني زماناً ولا مكاناً ، تستطيع أن تؤدي هذه المهمة نيابة عن الظرف ، فهاهنا الكلمات الصالحة لهذا العمل ؟

١ - (المضاف الى الطرف) : نحو : « مشيتُ كلَّ النهار ، وبعضَ الليل » .

٢ - (صفته بعد حذفه) : نحو : « وقفت طويلاً » والأصل : « وقف وقتاً طويلاً » .

٣ - (الإشارة اليه) : نحو : « جئت هذه اللحظة » ، جلست تلك الناحية » .

٤ - (المصدر) : وذلك إذا حذف الطرف واقعاً موقع المضاف ، فناب عنه المضاف اليه الذي هو المصدر ، نحو : « جئتُ صلاةَ العصر » ، إذ الأصل : « جئتُ وقتَ صلاةِ العصر » ، ونحو : « سافرت طلوعَ الشمس » ، إذ الأصل : « سافرت حينَ طلوعِ الشمس » ، ونحو : « انتظرتُك كتابةَ صفحة » ، إذ الأصل : « انتظرتُك مدةَ كتابةِ صفحة » ، ونحو : « جلستُ قُرْبَكَ » ، إذ الأصل : « جلستُ مكانَ قُرْبِكَ » .

٥ - (عدده) : نحو : « اشتغلت ثلاثَ ساعاتٍ » .

٦ - (كلمات متفرقة) : وهي الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرفية المجازية على تضمينها معنى « في » ، نحو : « أحقاً أتُك ذاهبٌ ؟ (١) - غير شكٍ أني على حقٍ - جهدَ رأيي أنك مصيبٌ - ظناً مني أنك قادم » . فالأصل في كل ذلك : أني حقٍ - في غير شك - في جهدِ رأيي - في ظنٍ مني » .

(١) الاعراب : « حقاً » ظرف مجازي منصوب متعلق بخبر مقدم محذوف . « أنك ذاهبٌ » أن واسمها وخبرها . والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر . وكذا اعراب سائر الأمثلة . ومن النحاة من يحمل نصب هذه الأسماء على نزع الحافض لا على المفعول فيه .

٥ - متعلق الظرف :

متعلق الظرف - ويسمى أحياناً ناصب الظرف - هو الحدث الذي حدد الظرف مكانه أو زمانه ، أو قل : هو الحدث المستوعب في الظرف ، أو الذي الظرف وعاء له . وقد جرت العادة في الاعراب على ربط الظرف بحدثه . فيقال : هذا الظرف متعلق بذلك الحدث ، أي ان هذا الظرف وعاءٌ لذلك الحدث .

وليس من الضروري دائماً أن يأتي الحدث في صورة فعل ، بل إنه يأتي في صور شتى :

١ - (في صورة فعل بارز) : نحو : « جلست فوق العشب » ، (فوق) : وعاء مكاني لحدث الجلوس المعبر عنه بفعل « جلس » . فهو متعلق إذن بـجلس .

٢ - (في صورة فعل محذوف) : نحو : « احزر ما الذي عندي » . (عندي) : وعاء مكاني لحدث الاستقرار المعبر عنه بفعل « استقر » المحذوف بعد الاسم الموصول . والتقدير : احزر ما الذي استقر عندي . فهو متعلق إذن بفعل « استقر » المحذوف .

٣ - (في صورة مصدر) : نحو : « تعجبنى القراءة ليلاً » . (ليلاً) : وعاء زماني لحدث القراءة المعبر عنه بالمصدر « قراءة » . فهو متعلق بهذا المصدر .

٤ - (في صورة وصف) : نحو : « أنا قادم غداً » . (غداً) : وعاء زماني لحدث القدوم المعبر عنه بالوصف المشتق « قادم » . فهو إذن متعلق بهذا الوصف .

٥ - (في صورة وصف محذوف) : نحو : « رأيت عصفوراً فوقَ الشجرة » . (فوق) : وعاء مكاني لحدث وجود العصفور المعبر عنه بوصف مشتق محذوف تقديره : رأيت عصفوراً موجوداً فوقَ الشجرة . إذن فالظرف متعلق بهذا الوصف المحذوف .

٦ - (في صورة حرف) : نحو : « ما الانسان - لدى التحقيق - إلا حيوان ناطق » . (لدى) : وعاء مكاني لحدث الانتفاء المعبر عنه بحرف النفي « ما » . إذ المعنى : « انتفى - لدى التحقيق - أن يكون الانسان إلا حيواناً ناطقاً » ، فهذا الانتفاء حدث لدى التحقيق . فتكون « لدى » متعلقة إذن بالحرف « ما » (١) .

٧ - (في صورة جامد مؤول بمشتق) : نحو : « أنت - لدى الحرب - أسدٌ » . (لدى) : وعاء زماني لحدث الاقدام والشجاعة المعبر عنه بكلمة « أسد » . فهو إذن متعلق بهذه الكلمة الجامدة .

(١) ومنهم من لا يميز ذلك ، بل يعلقها بمعنى النفي الحاصل من الحرف « ما » ، لأنهم لا يميزون التعليق بالحروف . والخلاف ، كما ترى ، خلاف شكلي .

٦ - المجرور بالحرف

المجرور بالحرف اسم وقع بعد واحد من حروف الجر الآتية :
 « ب - من - إلى - عن - على - في - ك - ل - واو القسم - تاء
 القسم - مذ - منذ - رُبَّ - حتى - خلا - عدا - حاشا - كي -
 متى في لغة هذيل - لعل في لغة عُقَيْل » .

ولكن ، ما وظيفة المجرور ؟ وما الفائدة منه في الكلام ؟
 إن الإجابة عن هذين السؤالين تقتضي البحث في حروف الجر نفسها :

١ - وظائف الجار :

يحسن ، قبل البحث في وظائف الجار ، أن نستعرض الوظائف التي
 تقوم بها المفعولات الخمسة :

١ - المفعول المطلق : يؤكد الفعل ، أو يبين نوعه ، أو يبين عدد
 مراته ، أو ينوب عنه .

٢ - المفعول به : يبين الجهة التي وقع الفعل عليها ، أي تقيّد
 الفعل بها .

٣ - المفعول له : يبين سبب حدوث الفعل .

٤ - المفعول معه : بين الجهة التي جرى الفعل بحضورها ومصاحبها .

٥ - المفعول فيه : بين الزمان أو المكان الذي حدث فيه الفعل .

ولكننا نعلم أن هذه المفعولات لا تستطيع أن تنتصب مؤدية خدماتها للفعل إلا إذا توفرت في كل منها شروط معينة . فالمفعول المطلق يجب أن يكون مصدرًا من لفظ فعله أو واحدًا من نوائبه المعروفة ، والمفعول به يجب أن يكون فعله متعديًا بنفسه ، والمفعول له يجب أن يكون مصدرًا قلبيًا مشاركًا لفعله في الزمن والفاعل ، والمفعول معه يجب أن تكون الواو التي قبله بمعنى « مع » ، والمفعول فيه يجب أن يكون ظرفًا مبهمًا إذا أريد منه أن يحدد المكان ... وهكذا .

لنفرض الآن أن معنا اسمًا نريد منه أن يقدم للفعل إحدى الخدمات السابقة وليست فيه الشروط المطلوبة ، وليكن هذا الاسم كلمة « المدرسة » .

إن « المدرسة » كانت مكانًا لجلوسنا ، وقد أردت التعبير عن هذا فمنعتني اللغة قائلة : إن كلمة « المدرسة » ظرف مكاني مختص لا مبهم ، فلا يجوز نصبها دالةً على مكان جلوسكم .

فماذا أفعل ؟ أقف صامتًا كالأبكم ، أم هناك وسيلة أخرى للتعبير ؟

هنا تأتي حروف الجر لنجدي ، وترسل إليّ واحدًا منها ، هو الحرف « في » ، وتقول : يمكنك جر « المدرسة » بهذا الحرف ليدل على مكان جلوسكم . وهكذا تقول : « جلسنا في المدرسة » .

هذه إذن أول وظيفة لحرف الجر : إنه وسيلتنا للتعبير عن كل وظائف المفعولات الخمسة حين لا تتوفر في هذه المفعولات الشروط المطلوبة لنصبها . فكل اسم لا يمكن نصبه ، يكفي أن يحجر بحرف الجر المناسب

حتى يصير كالمفعول المطلق أو المفعول به ... وهكذا .

لنحرب ذلك بالأمثلة :

١ - كلمة « الريح » لا يمكن استعمالها مفعولاً مطلقاً ميبناً للنوع والهيئة ، لأنها ليست مصدراً ولا واحداً مما ينوب عن المصدر ، ومع ذلك يمكن أن تبين نوع الفعل وهيئته إذا جررتها بالكاف ، فأقول : « انطلق الفرس كالريح » .

٢ - كلمة « الفضيلة » لا يمكن إيقاع فعل « التمسك » عليها مباشرة ونصبها على أنها مفعول به ، لأن فعل التمسك ليس متعدياً بنفسه ، ومع ذلك أستطيع أن أفعل هذا بالحرف ، فأقول : « تمسكت بالفضيلة » .

٣ - كلمة « الهرة » لا يمكن نصبها مؤدية وظيفة المفعول لأجله التي هي بيان سبب الفعل ، لأنها ليست مصدراً قلبياً ، ومع هذا يمكنني أن أجعلها سبباً لوقوع الفعل إذا جررتها بالحرف ، كقول رسول الله ﷺ « دخلت امرأة النار في هرة » أي : بسبب هرة .

وهكذا نرى أن المجروح بالحرف ، ليس في حقيقته إلا واحداً من المفعولات الخمسة . وكل ما في الأمر أنه جر بالحرف عندما لم تتوفر الشروط لنصبه (١) . ولهذا السبب سمى النحاة هذا النوع من المفعول بالمفعول غير الصريح ، أو المفعول غير المباشر .

(١) ولكن كيف نعره ؟

هناك مذهبان في ذلك : أولهما يقول : « كالريح » جار ومجرور متعلقان بفعل « انطلق » . ثم يسكت . والآخر يقول : « كالريح » الكاف متعلقة بفعل « انطلق » والريح اسم مجروح لفظاً بالكاف منصوب محلاً على أنه مفعول مطلق . وكذا الأمر في سائر الأمثلة .

وهنا يرد هذا السؤال : ألا يتدخل حرف الجر إلا عند عدم توفر الشروط في الاسم لينصب على أنه أحد المفعولات الخمسة ؟

والجواب : لا . لأن حرف الجر يمكن استعماله دائماً ، سواء أتوفرت شروط النصب ، أم لم تتوفر ، يمكنك أن تقول : « سافرت طلباً للعلم » فتنصب المفعول لأجله ، كما يمكنك أن تقول : « سافرت لطلب العلم » فتجره . وتقول : « سافرت مساءً » فتنصب الظرف ، كما تقول : « سافرت في المساء » فتجره .

يستثنى من ذلك أن يكون المفعول كلمة ملازمة لأداء وظيفة معينة ، وذلك كـبعض الظروف اللازمة للظرفية ، أو بعض المصادر اللازمة للمفعولية المطلقة ، وهكذا ...



لنعد الآن الى بيان وظائف الجار .

لو رجعنا إلى الخدمات التي تقدمها المفعولات للفعل وعددناها ، لما تعدت التسع . فهل يكفي الفعل بهذا العدد المحدود من الخدمات ، أم يحتاج إلى عدد آخر منها ؟

الواقع أن الفعل يمكن خدمته من نواحٍ عديدة جداً ، والمفعولات الخمسة لا تستطيع بمدها المحدود أن تقوم بكل هذا . خذ مثلاً فاحية الواسطة ، فنحن نعلم أن كثيراً من الأفعال لا تجري إلا بواسطة ، إلا بأداة ينفذ الفعل بها . ولكن لا يوجد بين مفعولاتنا مفعول يسمى « المفعول بوساطته » . فكيف نستطيع خدمة الفعل ببيان واسطته التي حدث بها ؟ لو كان فعلنا هو « الكتابة » ، وكانت واسطة فعلنا هي « القلم » ، فهل نستطيع أن نقول : « كتبت الرسالة قلماً » مشيرين بنصب القلم إلى أنه واسطة فعل الكتابة ؟

لا ؛ لأن العربية لم تخلق لنفسها مثل هذا المفعول الذي يمكن أن

يسمى - فيما لو كان موجوداً - بالمفعول بوساطته .

فما الوسيلة إذن لأداء مثل هذه الخدمة للفعل ؟

الوسيلة هنا هي حرف الجر أيضاً ، فنقول : « كتبت الرسالة بالقلم » .

وخدمة أخرى : نعلم أن كثيراً من الأحداث لها نقطة تبتدىء منها ، ونقطة تنتهي عندها ، مثل حَدَثِ « السفر » مثلاً ، إذ لا بد لهذا الحدث من نقطة بداية ونقطة نهاية . فإذا أردنا خدمة الفعل ببيان بدايته ونهايته ، عجزنا عن ذلك عن طريق المنصوبات ، إذ ليس بين هذه المنصوبات ما يسمى المفعول من عنده ، والمفعول اليه ، فإذا كانت نقطة البداية لسفرنا هي « الكوفة » ، ونقطة الغاية هي « البصرة » ، فلا نستطيع أن نقول : « سافرنا كوفةً بصرةً » ، ولكننا لا نعجز عن ذلك عن طريق حروف الجر ، فنقول « سافرنا من الكوفة إلى البصرة » .

هذه إذن الوظيفة الثانية لحرف الجر : إنه يدخل على الاسم ليجعله خادماً للفعل في ناحية ليست من اختصاص المفعولات الخمسة .

وعلى هذا يكون المجرور هنا مفعولاً جديداً غير المفعولات الخمسة المعروفة ، لأنه يؤدي للفعل خدمة تختلف عن خدماتها ، فقد يكون مفعولاً لبيان الوسطة ، كما في : « كتبت بالقلم » ، أو مفعولاً لبيان البداية ، كما في « سافرت من الكوفة » ، أو مفعولاً لبيان الغاية ، كما في « سافرت إلى البصرة » ، أو مفعولاً لغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي قد يحتاج إليها الفعل . لكن النحاة - إشاراً منهم للاختصار - لم يشاءوا هذا التفريع الذي قد يطول ، بل ضموا كل هذه الأنواع من المفعولات إلى قسم المفعول به ، وسموها جميعاً بالمفعول به غير الصريح (١) .

(١) واعرابه كأعراب أحد المفعولات الخمسة إذا جر بالحرف : فاما أن تقول : الجار والمجرور متعلقان بالفعل ، ثم تسكت . واما أن تقول : الجار متعلق بالفعل ، والمجرور مجرور اللفظ ، منصوب المحل على أنه مفعول به .



لنعد مرة أخرى الى وظائف الجار . ولنتساءل عن الوظيفة التي يؤديها الباء في قولنا : « علمت بالأمر » .

هل جرّت الباء مفعولاً لم يكن بالامكان نصبه ؟ والجواب : لا ، بدليل أننا لو زعنا هذه الباء لانتصب الاسم بعدها على أنه مفعول به : « علمت الأمر » . إذن ، فهذه الباء لم تخدم الفعل في شيء .

فما نوع خدمتها إذن ، ولما توجهها ؟

إن خدمتها هي التوكيد « وهي خدمة موجهة إلى الجملة برمتها ، لا إلى الفعل وحده . وعلى ذلك ، فلا علاقة لها بالفعل ، وإذن ، فهي لا تتعلق بالفعل ، وإذن فهي حرف جر زائد ، وإذن أخيراً ، فمجرورها مجرور اللفظ فقط ، وله وظيفته النحوية الخاصة به .

هذه إذن الوظيفة الثالثة لحرف الجر : إنه يدخل على أي اسم في الجملة ذي وظيفة نحوية خاصة به كان يؤديها قبل دخول الجار ، فقد يكون فاعلاً ، مثل : « ما جاء أحد » ← « ما جاء من أحد » ، أو مفعولاً به ، مثل : « علمت الأمر » ← « علمت بالأمر » ، أو خبراً ، مثل : « ما زيد مسافراً » ← « ما زيد بمسافر » ... الخ . والجار هنا لا يبدل من وظيفة الاسم الذي دخل عليه ، ولا يحوله إلى خادم للفعل ، أي إلى مفعول للفعل ، بل يكتفي بتوكيد مضمون الجملة . ولهذا كله اعتبر حرف جر زائداً ، ولا تعليق له بالفعل ، لأنه في الحقيقة ليس خادماً للفعل ولا علاقة له به .



لنعد ثالثة إلى وظائف الجار . ولندخل حرف الجر « لعل » على الجملة الآتية : « أبو المغوار قريب منك » لتصبح : « لعل أبي المغوار قريب منك » . ولنتساءل الآن : ماذا فعل هذا الحرف ؟ هل خدم الفعل في ناحية ما ؟ هل جعل من مجروره خادماً للفعل ومعمولاً له لم يكن يستطيع أن يصل إليه بغير حرف الجر ؟ . والجواب : لا ، لأنه ليس في الجملة فعل ، ولأن الجار دخل على اسم كان يقوم بوظيفة نحوية خاصة به ، في وظيفة المبتدأ ، ولأننا نستطيع أن نطرح هذا الحرف ليعود المجور رفوعاً على الابتداء .

إذن فنحن أمام حرف جر زائد ؟

هذا صحيح إلى حد ما . فهذا الجار كالزائد في كونه لم يخدم الفعل ، وفي كونه جائز الطرح ، ولكنه ليس كالزائد من حيث المعنى : فالزائد لا يحمل إلى الجملة معنى تأسيسياً خاصاً به ، إنه فقط يقوي ويؤكد معنى الجملة التي دخل فيها ، أي كان هذا المعنى ، أما حرفنا هذا ، فهو يحمل معنى « الرجاء » ، وهو معنى لم يكن في الجملة قبل مجيء الحرف الجار ، ولن يكون فيها أيضاً إذا حذفنا هذا الجار . ولهذا كله سنسمي هذا الجار شبيهاً بالزائد .

هذه إذن الوظيفة الرابعة لحرف الجر : إنه يدخل الجملة ، لا ليقدم الفعل في شيء ، ولكن ليحمل إلى مضمون الجملة معنى خاصاً ، « كالرجاء » الذي يحمله الحرف « لعل » ، و « التقليل » الذي يحمله الحرف « رب » ، و « الاستثناء » الذي تحمله الحروف : « خلا - عدا - حاشا » .

المنخلص الآن ما مر معنا من وظائف حرف الجر ، مع بيان اعتبار الجار في كل وظيفة :

١ - يدخل الجار على مفعول من المفعولات الخمسة لم تتوفر الشروط لنصبه ، مثل « جلست في الدار » ، أو توفرت شروط النصب ولكن المتكلم آثر الجر ، مثل : « سافرت في المساء » . وهذا النوع من الجار أصلي ، لأن خدمته موجهة إلى الفعل ، وهي خدمة تقوم على جعل الاسم المجرور قادراً على خدمة الفعل (١) .

٢ - يدخل الجار على اسم ما ، ليجمعه قادراً على خدمة الفعل في ناحية ليست من اختصاص المفعولات الخمسة ، مثل : « كتبت بالقلم » . وهذا النوع من الجار أصلي أيضاً ، لأن خدمته موجهة إلى الفعل .

٣ - يدخل الجار الجملة ، وليس معه مجرور يسخره في خدمة الفعل ، بل يأتي وحده ، فيتسلط على أحد أسماء الجملة ، فيجره ، لأنه لا بد له من مجرور ، وهذا الذي تسلط عليه حرف الجر الطفيلي قد يكون في الأصل مبتدأ ، مثل : « حسبك درهم ← بحسبك درهم » ، أو خبراً ، مثل : « ما زيد مسافراً ← ما زيد بمسافرٍ » أو فاعلاً ، مثل : « ما جاء أحد ← ما جاء من أحد » ، أو مفعولاً ، مثل : « ما رأيت أحداً ← ما رأيت من أحد » . وهذا النوع من الجار زائد طفيلي كما قلنا ، لأنه لم يحمل معه مجروراً يخدم الفعل ، بل جراسماً كان يؤدي وظيفته النحوية بصورة طبيعية من غير حاجة إلى جار . وهذا الجار لا يتعلق بالفعل ، لأنه لم يخدم الفعل . وكل الذي فعله أنه قوّي مضمون الجملة .

(١) وإذا استعملنا تعبير النحاة القدماء قلنا : وظيفة الجار هي إيصال الفعل إلى معموله .

٤ - يدخل الجار الجملة وليس معه مجروح يخدم الفعل ، بل معه معنى خاص يضيفه إلى الجملة . وبالطبع ، فإنه بعد دخوله الجملة ، يحتاج إلى مجروح يحجره ، فيجر ما يصادفه فيها من الاسماء ، فقد يجر المبتدأ ، مثل : « رب مهمل نجح » ، أو يجر المستثنى ، مثل « جاء القوم خلا زيد » . وهذا النوع من الجار شبيه بالزائد ، ولا يتعلق بالفعل ، لأنه لم يخدم الفعل . وكل الذي فعله أنه حمل إلى الجملة معنى خاصاً هي في حاجة إليه (١) .



بعد هذا الذي عرفناه عن وظائف الحروف الجارة ، أصبح بالإمكان البحث في شؤونها المختلفة :

٢ - تصنيف الحروف الجارة :

يمكن تصنيف الحروف الجارة - بحسب الاعتبارات المختلفة - إلى أصناف مختلفة :

(١) حرف الجر وظيفة خامسة يتجه بها إلى الاسم ، لا إلى الفعل . وهي خدمة التفسير والتمييز للذات الفاعلة ، نحو : « اشترت رطلاً من عسل » . حيث نجد الجار ومجروره يميزان الذات الفاعلة لكلمة « رطل » . لكن النحاة لا يترفون باتجاه هذه الخدمة إلى الاسم ، لأنهم أصلوا لأنفسهم ألا يكون الجار الأصلي إلا خادماً للحدث . لهذا يقدرون للاسم الذي فسر الجار والمجروح وصفاً مشتقاً حاملاً معنى الحدث ، فيكون الجار ومجروره خادمين لهذا الوصف ، ومتعلقين به . فتقدير المثال المذكور : اشترت رطلاً كائناً من عسل . هذا ، مع تسميتهم « من » في مثل هذا المقام تفسيرية ، ومع اعترافهم بأنها هي ومجرورها تفسير للذات المهمة . فليت شعري كيف لم ينتبه النحاة إلى هذا التناقض العجيب ؟ إذ كيف تقول إن هذا الجار يفسر هذا الاسم ، ثم تقول إنه لا علاقة له به وإنه متعلق بوصف محذوف له !!؟

(آ) - فاذا نظرنا اليها من حيث وظيفتها في الكلام ، كانت على ثلاثة أنواع :

١ - حروف جارة تخدم الفعل أو ما ينوب عنه مما يحمل معنى الحدث ، وهي : « ب - من - إلى - عن - على - في - ك - ل - و - ت - مذ - منذ - حتى - كي - متى » . ولا تكون هذه الحروف إلا أصلية .

٢ - حروف جارة تدخل في الجمل ، ولا تحمل معها سوى معنى التوكيد لمضمون الجملة ، وهي : « من - ب - ك - ل » . ولا تكون هذه إلا زائدة .

٣ - حروف جارة تدخل الجمل ، ومعها معان تأميسية لم تكن في الجمل قبلها ، وهي : « رب - خلا - عدا - حاشا - لعل » . وهذه لا تكون إلا شبيهة بالزائد (١) .

(ب) - وإذا نظرنا اليها من حيث استعمالها أصلية أو غير ذلك ، كانت على ثلاثة أقسام :

١ - حروف جر لا تستعمل إلا أصلية ، وهي : « إلى - عن - على - في - و - ت - مذ - منذ - حتى - كي - متى » .

٢ - حروف جر لا تستعمل إلا شبيهة بالزائد ، وهي : « رب - خلا - عدا - حاشا - لعل » .

(١) لم ندخل في الشبهات بالزائد حرف « لولا » إذا اتصل به ضمير خفض ، كما في قولك : « لولاك لهلك زيد » ، لأن النحاة لم يتفقوا على اعتباره حرف جر شبيهاً بالزائد في مثل هذا التركيب . إذ قال بعضهم ان الضمير المحفوض بعده قد استعمل مكان ضمير الرفع . راجع فصل « الشرط » في الباب الرابع .

٣ - حروف جر تستعمل أصلية تارة ، وزائدة تارة أخرى ، وهي : « من - ب - ك - ل » .

(ج) - وإذا نظرنا إليها من حيث استعمالها في باب الحرفية الجارة ، أو في غيره من الابواب ، كانت على الشكل التالي :

١ - (عن - على) : قد تخرجان عن الحرفية الجارة إلى باب الاسمية ، وأكثر ما يكون ذلك إذا جرتا بحرف « من » ، كقول قطري ابن الفجاءة في الحماسة :

٤٩ - فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً

مَنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

أي : من جهة يميني .

(الاعراب : « فلقد » لام ابتداء مع حرف تحقيق . « أراي » فعل وفاعل مستتر ومفعول به أول . « الرماح » متعلقان بحال محذوفة مقدمة الدريئة . « دريئة » مفعول به ثان . « من » حرف جر « عن » اسم بمعنى « جانب » مبني على السكون في محل جر بمن والجار والمجروح متعلقان بفعل محذوف يدل عليه الكلام ، التقدير : تبيئني الرماح من عن يميني . و « عن » مضاف و « يميني » مضاف إليه ، والياء مضاف إليه أيضاً . « تارة » مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل المحذوف . « وامامي » معطوف على يميني . « جملة : أراي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تبيئني من عن يميني » حل للرماح محلها نصب . الشاهد : « من عن » : خرجت « عن » من الحرفية الى الاسمية فصارت اسماً بمعنى « جانب أو جهة » فجرت بحرف الجر .)

وكقول مزاحم العقيلي يصف القطاة :

٥٠ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمُّوْهَا

تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيزَاءَ مَجْهَلٍ

أي : غدت من فوقه .

(اللغة : غدت : صارت . من عليه : من فوقه . ظمؤها : زمان صبرها عن الماء . تصل : تصوت . القَيْض : قشر البيضة الأعلى . البريزاء : ما ارتفع من الأرض . المَجْهَل : الأرض التي ليس بها اعلام يهتدى بها . المعنى : ان هذه القطاة انصرفت من فوق فرخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء ، وهي تصوت من شدة عطشها ، وقد تركت بيضها بمكان مرتفع خال من كل شيء يهتدى به . الاعراب : « غدت » فعل ماض تام . وفاعله ضمير مستتر يعود على القطاة . « من » حرف جر « عليه » على : اسم بمعنى فوق في محل جر بمن . والجار والمجرور متعلقان بفعل غدت التام . والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة . « بعد » ظرف زمان متعلق بغدت . « ما » مصدرية . « تم ظمؤها » فعل وفاعل ومضاف اليه . والمصدر المؤول في محل جر بالاضافة . « تصل » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وعن قَيْض » جار ومجرور معطوفان على الجار والمجرور « من عليه » « بريزاء » متعلقان بصفة محذوفة للقَيْض . « مجهل » صفة لبريزاء . « جملة : غدت من عليه » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تم ظمؤها » صلة الحرف المصدرى لا محل لها . « جملة : تصل » حالية محلها النصب . الشاهد : « من عليه » : خرجت « على » من الحرفية الى الاسمية بدليل جرهما بمن ، وأصبحت اسماً بمعنى « فوق » .)

٢ - (مَذً - مُنْذً) : تستعملان حرفين جارين ، وذلك إذا وليها اسم مجرور ، مثل : « ما رأيتك منذ البارحة » . وقد تخرجان من الحرفية الجارة إلى الظرفية ، فتكونان في محل نصب على الظرفية الزمانية ، ولا تكونان عندئذ إلا مضافتين إلى الجملة ، اسمية كانت أم فعلية ، نحو : « ما رأيتك منذ سافرت - وما رأيتك مذ يومان » .

٣ - (ك) : الكاف - حيثما وجدت - يمكن اعتبارها حرف

جر ، ويمكن اعتبارها اسماً بمعنى « مثل » ، فيكون المجور بعدها مجوراً بالاضافة ، وتكون هي مضافة اليه . مثل : « زيد كالأسد » ، حيث يمكن اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » في محل رفع خبراً لزيد ، وهو مضاف والأسد مضاف اليه . فكأنك قلت : « زيد مثل الأسد » . وفي بعض الأحيان يصبح اعتبار الاسمية فيها امراً لازماً ، وذلك حين يعود عليها ضمير ، إذ الضمير لا يعود إلا على الاسماء ، وذلك كقوله تعالى : « أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ، فَأَنْفُخُ فِيهِ » . فالهاء في « فيه » تعود على الكاف . والتقدير : أخلق لكم من الطين مثل هيئة الطير فأنفخ في هذا المثل .

٤ - (خلا - عدا - حاشا) : تكون حروف جر شبيهة بالزائد إذا وليها المستثنى مجوراً ، نحو : « جاء القوم خلا زيد » - جاء القوم عدا زيد - سكر القوم حاشا زيد . وقد تخرج عن الحرفية الى الفعلية ، وذلك إذا وليها المستثنى منصوباً ، نحو : « جاء القوم خلا زيدا » - جاء القوم عدا زيدا - سكر القوم حاشا زيدا . وتكون عندئذ أفعالاً ماضية . وسيجيء الكلام عليها في باب الأساليب .

٥ - (كي) : لا تكون في الحرفية الجارة إلا إذا دخلت على « ما » الاستفهامية في مثل قولك : « كيمَ فعلت ذلك ؟ » أي : لمَ فعلته ؟ . أما في سائر حالات استعمالها فهي خارجة عن الحرفية الجارة وداخلة في الحرفية الناصبة (١) .

٦ - (حتى) : قد تخرج عن الحرفية الجارة إلى الحرفية العاطفة ، كما في قولك : « جاء القوم حتى أطفالهم » برفع الأطفال معطوفاً بحتى

على القوم . أو قد تخرج الى الحرفية العاطلة ، فتكون حرف ابتداء لا عمل له ، كما في قولك : « سهرت الليل حتى طلع الفجر » .

٧ - (ل) : قد تخرج الى الحرفية الجازمة ، وذلك عندما تحمل معنى الأمر . وتدخل عند ذلك على المضارع فتجزمه ، نحو : « لتكتب » درسك » .

٨ - (و) : لا تكون جارة إلا إذا دخلت على المقسم به ، نحو : « والله - والتين والزيتون ... » . أما فيما سوى ذلك فلها وظائف مختلفة سيأتي بيانها في قسم الأدوات .

٩ - (متى) : لا تكون حرف جر إلا في لغة هذيل . وهي في لغتهم تساوي « من » معنى وعملاً ، نحو : « سافرت متى حلباً إلى دمشق » أي : من حلب إلى دمشق . أما في غير لغة هذيل فهي ظرف للزمان .

١٠ - (لعل) : لا تكون حرف جر شيئاً بالزائد إلا في لغة عَقِيل ، كقول الشاعر :

فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرَةً
لعل أبي المغوار منك قريب (١)

أما في غير لغة عَقِيل فهي واحد من الحروف المشبهة بالفعل التي تنصب الاسم وترفع الخبر .

١١ - (ب - من - إلى - في - تاء القسم - رب) : وهذه ملازمة للحرفية الجارة .

(١) سبق اعراب هذا البيت في فصل المبتدأ فارجع اليه .

(د) : وإذا نظرنا الى الحروف الجارة من حيث طبيعة مجرورها ، كانت على ضربين :

١ - حروف لا تجر إلا الاسم الظاهر ، وهي : « رب - مذ - منذ - حتى - ك - و - ت - متى » ، فلا يقال : « حناه » ولا « متاه » ... وشذ قولهم في رب والكاف : ربه - كههم .

٢ - حروف تجر الظاهر والمضمر ، وهي سائر الحروف ، فتقول : من الرجل ، ومنه ، وفي البيت ، وفيه ... وهكذا

(هـ) : وإذا نظرنا إليها من حيث تنكير مجرورها وتعريفه ، كانت على ضربين :

١ - حرف لا يجز إلا النكرات ، وهو : « رب » وحده .
٢ - وحروف تدخل على النكرات والمعارف ، وهي سائر الحروف .

٣ - معاني الحروف الجارة :

لحروف الجر معان كثيرة لن نتعرض لها ههنا ، بل نرجى الكلام عليها إلى قسم الأدوات . ولكن لا بأس من الإشارة إلى شيء مهم في موضوع معانيها ، وهو أن حرف الجر الواحد قد يكون مشتركاً بين عدة معان ، وعلى العكس ، فقد تترادف عدة حروف على معنى واحد ، فقد رأينا كيف أن معنى الاستثناء تترادف عليه ثلاثة حروف شبيهة بالزائد ، هي « خلا - عدا - حاشا » ، وكيف أن معنى السببية والتعليل تترادف عليه عدة أحرف ، هي : « ل - من - في - ف » (١) .

(١) راجع فصيلى نواصب المضارع والمفعول له .

٤ - مواطن زيادة الجار :

رأينا أنه لا يزداد من حروف الجر إلا أربعة : هي : « ب - ك - ل - من » .

١ - (الكاف) : وزيادتها قليلة جداً ، ثم انها سماعية لا قياسية . وقد سمعت مزيدة في خبر « ايس » ، كقوله تعالى : « ليس كمثله شيء » أي : ليس مثله شيء .

٢ - (اللام) : وقد زيدت سماعاً بين الفعل ومفعوله ، كقول ابن ميادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك .

٥١ - وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ
مَلِكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ

(الاعراب : « وملكت » فعل وفاعل . « ما » اسم موصول في محل نصب مفعولاً به . « بين » ظرف مكان متعلق بجملته الصلة المحذوفة . « العراق ويثرب » مضاف اليه ومعطوف . « ملكاً » مفعول مطلق « أجار » ماض فاعله مستتر . « لمسلم » اللام زائدة ومسلم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل أجار . « ومعهاد » معطوف على مسلم . « جملة : ملكت » ابتدائية لا محل لها . « جملة الصلة المحذوفة » صلة لا محل لها . « جملة : أجار » صفة ملكاً محلها النصب . انشاهد : « أجار لمسلم » : زيدت اللام زيادة سماعية بين الفعل ومفعوله (١) .)

(١) اللام التي في قوله تعالى : « فعال لما يريد » وقوله : « الذين هم لربهم يرهبون » . اختلف النحاة فيها : فمنهم من عدها زائدة ، لأنه لاحظ قدرة العامل على الوصول الى معموله بغيرها : « فعال ما يريد » . « الذين هم يرهبون » . ومنهم من عدها أصلية ، لأنه لاحظ ضعف العامل بسبب فرعيته « فعال » ، أو بسبب تأخره « يرهبون » . ومنهم من سماها اسماً بين ذلك فقال : هي شبيهة بالأصلي .

٣ - (من) : ويزاد قياساً في الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ .
ولها في ذلك شروط : أن تسبق بنفي ، أو نهي ، أو استفهام بهل ، ثم
أن يكون مجرورها نكرة . نحو : « ما جاءنا من أحد - هل رأيت من
أحد ؟ - هل من خالق غير الله يرزقكم ؟ » .

٤ - (الباء) : ويزاد في ستة مواضع :

آ - في فاعل « كفى » ، كقوله تعالى : « وكفى بالله ولياً ،
وكفى بالله نصيراً » . وفي فاعل (أفعل به) ، نحو : « أكرم يزيد » .

ب - في المفعول به سماعاً بعد الأفعال الآتية : أخذ - ألقى -
هز - مسح - كفى - عرف - علم - درى - جهل - سمع - أحس -
أمسك . نحو : « أخذت بزمام الفرس - ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة -
وهزني اليك بجزع النخلة - فطفق مسحاً بالسوق والأعناق - كفى بالمرء
إثماً أن يحدث بكل ما سمع - عرفت بالأمر - علمت به - دريت به -
جهلت به - سمعت به - أحسست به - أمسكت بالقلم » .

ج - في المبتدأ إذا كان لفظ « حسب » ، نحو : « بحسبك درهم » ،
أو كان المبتدأ بعد لفظ « ناهيك » ، نحو : « ناهيك بخالد شجاعاً (١) » ،
أو كان بعد « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فاذا بالأمناذ (٢) » ،
أو بعد « كيف » ، نحو : « كيف يزيد (٣) إذا كان كذا وكذا ؟ » .

(١) ناهيك : خبر مقدم ، وخالد : مبتدأ مؤخر ، وشجاعاً : تمييز .

(٢) في اعراب « إذا » الفجائية والمرفوع الذي بعدها خلاف ، والمشهور
أنها حرف ، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، التقدير : خرجت فاذا الاستاذ حاضر .

(٣) كيف : اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم . يزيد : الباء زائدة
وزيد مبتدأ مؤخر .

د - في الحال المنفي عاملها . وزيادتها هنا سماعية ، ومنهم من قاسها . وذلك كقول القحيف العقيلي يمدح حكيم بن المسيّب :

٥٢ - فما رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ

حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مِنْهَا

(الاعراب : « فما » نافية . « رجعت » ماض وتاء تأنيث . « بخائبة » الباء زائدة ، وخائبة حال مجرورة لفظاً بالباء الزائدة منصوبة محلاً . « ركاب » فاعل « حكيم » مبتدأ . « بن » صفة للمبتدأ . « المسيب » مضاف اليه . « منها » خبر ، والضمير مضاف اليه . « جملة : رجعت ركاب » ابتدائية لا محل لها . « جملة : حكيم منها » صفة للركاب محلها الرفع . الشاهد : « ما رجعت بخائبة » : زيدت الباء سماعاً - أو قياساً - في الحال المنفي عاملها) .

هـ - في الخبر المنفي . وزيادتها هنا قياسية ، كقوله تعالى : « أليس الله بكاف عبده ؟ » ، وقوله : « وما ربك بظلام للعبيد » .
و - في « النفس والمين » مستعملتين في التوكيد ، نحو : جاء زيد بنفسه .
٥ - حذف الجار قياساً :

يحذف حرف الجر قياساً في ستة مواضع :

١ - قبل « أن » ، كقوله تعالى : « وعجبوا أن جاءهم مُنْذِرٌ مِنْهُمْ » . أي : عجبوا لأن جاءهم (١) .

(١) اختلف النحاة في اعراب المصدر المؤول : فقال قوم منهم : هو في موضع نصب بترع الحافض ، جرياً على قاعدة أن كل مجرور حذف جاره انتصب تشبيهاً له بالمفعول به . وقال آخرون : بل هو في موضع جر بحرف الجر المحذوف . وهو وجاره متعلقان بما قبلهما . وذلك لأن الحذف القياسي لا يؤدي إلى النصب .

٢ - قبل « أن » ، كقوله تعالى : « شهد الله أنه لا إله إلا هو » . أي : شهد بأنه .

هذا ، ولا يجوز حذف الجار قبل « أن » وأن » ، إلا إذا أمن اللبس ، وذلك بالألا يكون للفعل حرف جر غير الحرف المحذوف ، فإن كان الفعل يتعدى بحرفين ، وله مع كل حرف معنى خاص ، فلا يضح الحذف ، حتى لا يغمض المراد ، إذ لا يعلم حينئذ أي الحرفين حذف . وذلك مثل الفعل « رغب » ، فهذا الفعل يتعدى بـ « في » و بـ « عن » وله مع كل منها معنى يختلف عن معناه مع الآخر ، فإذا قلت : « رغبته أن أسافر » ، لم يفهم السامع مرادك ، أرغبته في أن تسافر ، أم رغبته عن أن تسافر ؟ ففي مثل هذه الأحوال يمتنع حذف الجار .

٣ - قبل « كي » الناصبة المضارع ، كقوله تعالى : « فرددناه إلى أميه كي تقَرَّ عَيْنُهَا » . أي : لكي تقَرَّ عينها .

٤ - قبل لفظ الجلالة في القسم ، نحو : « الله لأجتهـدن » . أي : والله .

٥ - قبل مميز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : « بكم ليرةٍ اشتريت الكتاب ؟ (١) » . أي : بكم من ليرةٍ ؟

٦ - بعد كلام مشتمل على حرف جر مثله ، وذلك في خمس صور :

آ - في جواب عن استفهام مشتمل على الجار ، نحو : « من أين

(٢) وسبب تقدير الجار قبل مميز كم الاستفهامية أن النحاة منعوا أن يكون مميزها مضافاً إليه - لأنها اسم استفهام ، وأسماء الاستفهام لا تقبل الإضافة ، إلا « اياً » - فهو إما مفرد منصوب ، نحو : كم كتاباً عندك ؟ ، وإما مجرور بمن ظاهرة أو مقدرة .

جئت ؟ « فيقال في الجواب : « المدرسة » . أي : من المدرسة .

ب - بعد همزة الاستفهام مسبوقة بكلام من متكلم آخر فيه حرف الجر ، نحو : « جئت من المدرسة » ، فتقول لهذا المتكلم : « أمدسة المتني ؟ » . أي : أمين مدرسة المتني ؟ .

ج - بعد « إن » الشرطية ، نحو : « اذهب بمن شئت ، إن زيد ، وإن عمرو » . أي : إن زيد ، وإن عمرو .

د - بعد « هلا » . تقول : « تصدقت بدرهم » ، فيقال : « هلا دينار ! » أي : هلا تصدقت بدينار !

هـ - بعد حرف عطف يتلوه كلام يصح أن يجعل جملة لو ذكر الحرف المحذوف ، نحو : « لزيد دار و عمرو بستان » . أي : و لعمرو بستان^(١) . ومن ذلك قول أحدهم :

٥٣ - ما يحجب جلد أن يهجر
ولا حبيب رافة فيجبر

(الاعراب : « ما » نافية لا عمل لها . « المحب » متعلقان بجر محذوف مقدم . « جلد » مبتدأ مؤخر . « أن يهجر » ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف تقديره « على أن يهجر » . والجار

(١) لاحظ أنه لو ذكرت اللام : « لعمرو بستان » لصار الكلام جملة مؤلفة من مبتدأ مؤخر هو « بستان » وخبر مقدم محذوف تعلق به الجار والمجرور « لعمرو » . وتكون الجملة معطوفة على الجملة السابقة : « لزيد دار » . أما في حال حذف اللام ، فلا جملة ، بل يكون « عمرو » معطوفاً على « زيد » ، و « بستان » معطوفاً على « دار » .

والمجور متعلقان بالمصدر « جلد » . « ولا حبيب » الواو عاطفة ، ولا نافية ،
وحبيب معطوف على « محب » . « رافة » معطوفة على « جلد » . « فيجبر »
الفاء فاء السببية حرف عطف ، والمضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ،
والفاعل مستتر . والمصدر المؤول معطوف على « رافة » . « جملة : لمح جلد »
ابتدائية لا محل لها . « جملة : يهجر » صلة الحرف المصدر لا محل لها .
« جملة : يجبر » صلة الحرف المصدر لا محل لها . الشاهد : « ولا حبيب » :
حذف حرف الجر قياساً لأنه بعد حرف عطف قبله كلام مشتمل على مثل الجار
المحذوف ، وبعده كلام لو ظهر الحرف الجار لألف جملة تامة . (

٦ - حذف الجار سماعاً :

قد يحذف الجار سماعاً فينتصب المجور بعد حذفه تشبيهاً له بالمفعول
به . ويسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض ، نحو قوله تعالى : « ألا
إنّ ثموداً كفروا ربّهم » . أي : كفروا بربهم ، وقوله : « واختار موسى
قومه سبعين رجلاً » . أي : اختار موسى من قومه سبعين رجلاً .

والنصب بعد الحذف السماعي واجب ، خلافاً للحذف القياسي ،
وقد شذ بقاء الجر بعد الحذف السماعي في قول الفرزدق يهجو جريراً :

٥٤ - إذا قيل : أيّ الناس شرّ قبيلة ؟

أشارت كليب بالأ كف الأصابع

أي : إلى كليب

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب (١) .

(١) قد يرى القارىء في هذا الاعراب لاذا تناقضاً مع ما زعمناه قبل ←

« قيل » ماض مجهول . « أي » مبتدأ مرفوع . « الناس » مضاف إليه .
 « شر » خبر . « قبيلة » مضاف إليه . « أشارت » ماض وقاء تأنيث .
 « كليب » اسم مجرور مجرور بحرف جر محذوف . التقدير : إلى كليب . والجار والمجرور
 متعلقان بفعل أشارت . « بالأكف » متعلقان بحال محذوفة مقدمة للأصابع . التقدير :
 أشارت الأصابع كائنة بالأكف . ويجوز : الجار والمجرور متعلقان بأشارت (١) .
 « الأصابع » فاعل . « جملة : قيل » في محل جر بالاضافة . « جملة : أي
 الناس شر قبيلة » نائب فاعل محلها الرفع . « جملة : أشارت الأصابع » جواب
 شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له . الشاهد :
 « أشارت كليب » . حذف الشاعر حرف الجر في غير المواضع القياسية وابقى
 الاسم مجروراً . وهذا شاذ .

٧ - « ما » الزائدة بعد الجار :

قد تزايد « ما » بعد « من وعن والباء » ، فلا تكفهن عن العمل
 بل يبقى الاسم بعدهن مجروراً ، كقوله تعالى : « مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ
 أُغْرِقُوا » ، وقوله : « مِمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ » ، وقوله :
 « فما رحمة من الله لئن ت لهم »

→ من حرفية « إذا » . (انظر فصل الشرط) . وهذا صحيح . ولكننا لم
 نحب أن نطبق آرائنا الخاصة في الاعراب ، لأن هذا الكتاب موجه ، أول كل شيء
 إلى الطلبة ، فكان علينا أن تقدم لهم فيه الصور الاعرابية المألوفة ، والتي يرضى
 عنها أساتذتهم . أما لماذا كنا نعرض آراءنا واجتهاداتنا الخاصة في هذا الباب أو في
 ذلك ، فهذا أمر يعود إلى غريزة لم نستطع مقاومتها . ثم إن هذه الآراء قد عرضت
 على أنها خاصة لا عامة ، فلا خوف إذن على الطالب الواعي من الوقوع في الحيرة .

(١) سبب جواز التعليق هو جواز أن يكون الكلام على القلب أو على
 الأصل . فإن قلنا : الكلام مقلوب وأصله : أشارت الأكف بالأصابع . قالباء
 متعلقة بالفعل سواء أجزت الأصابع أم جرت الأكف . وإن قلنا إن الكلام على
 أصله وليس فيه قلب ، فتكون الباء للصاحبة بمعنى « مع » أي : أشارت الأصابع
 مع الأكف ، ويكون تعليقها بالحال المحذوفة المقدمة .

فاذا زيدت بعد « رب » ، فالأكثر أن تكفها وتلغي اختصاصها
بالاسماء ، فتدخل عند ذلك على الجمل الاسمية والفعلية . نحو : « ربما جاء
زيد » ، وربما زيد قادم . لكن دخولها على الاسمية قليل نادر .

وندر زيادة « ما » بعد رب مع بقاء عملها . ومنه قول عدي
بن الرعاء :

٥٥ - رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

بين بصرى وطعنة نجلاء

(الاعراب : « ربما » رب حرف جر شبيه بالزائد ، وما زائدة لا عمل
لها . « ضربة » مبتدأ مجرور لفظاً برب ، مرفوع محلاً . « بسيف » متعلقان
بضربة . « صقيل » صفة للسيف . « بين » ظرف متعلق بنجر المبتدأ المحذوف .
« بصرى » مضاف اليه . « وطعنة » معطوف على ضربة . « نجلاء » صفة
مجرورة لطعنة . وللضرورة الشعرية صرفها الشاعر مع أنها مستحقة للنوع من الصرف .
« جملة : ضربة .. بين » ابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ربما ضربة » :
زيدت « ما » بعد « رب » وبقي لها عمل الجر . وهذا قليل .)

فاذا زيدت « ما » بعد الكاف ، فبقاء العمل لها قليل . ومنه قول
عمرو بن براقة الهمداني :

٥٦ - وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كما الناس : مجرمٌ عليه وجارمٌ

(المعنى : نصّر أخانا ظالماً أو مظلوماً . الاعراب : « ونصّر » مضارع
مرفوع فاعله مستتر . « مولانا » مفعول به ومضاف اليه . « ونعلم » الواو

عاطفة (١) ، والفعل مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أنه » أن واسمها . « كما الناس » جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف . و « ما » زائدة غير كافحة . والمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها سد مسد مفعولي « نعلم » . « مجروم » بدل من الخبر المحذوف . « عليه » حرف الجر متعلق بمجروم ، أما الضمير فهو في محل جر لفظي بحرف الجر ، ثم هو في محل رفع نائب فاعل لمجروم ، « وجبرم » معطوف على مجروم . « جملة : تنصر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : خصم » معطوفة على الابتدائية (١) . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة الموصول الحر في لا محل لها . الشاهد : « كما الناس » : زيدت « ما » بعد الكاف ، ولم تنعها من جر الاسم بعدها .

والاكثر أن تكفها عن العمل فتدخل على الجملة الاسمية ، كقول نهشل بن حري :

٥٧ - أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد

كما سيف عمرو^(٢) لم تنخه مضاربه

(الاعراب : « أخ » خبر لمبتدأ محذوف . « ماجد » صفة للخبر . « لم » جازم « يخزني » مضارع مجزوم بحذف حرف العلة وفاعله مستتر ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به . « يوم » ظرف متعلق بالفعل . « مشهد » مضاف اليه . « كما » مكفوفة وكافة . « سيف » مبتدأ . « عمرو » مضاف اليه . « لم تنخه » جازم ومجزوم ومفعول به . « مضاربه » فاعل ومضاف اليه . « جملة : أخ » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لم يخزني » صفة ثانية للخبر محلها الرفع . « جملة : سيف مع خبره » استثنائية لا محل لها . « جملة : لم تنخه »

(١) هذا ما يقوله النحاة ، ويمنعون أن تكون حالية ، لأن الجملة بعدها مضارعية مثبتة غير مقترنة بقدر فلو كانت الجملة حالية ، لوجب - في زعمهم - عدم اقترانها بالواو . لكن المعنى لا يستقيم ، كما ترى ، إلا باعتبارها حالية .

(٢) المراد به عمرو بن معد يكرب .

مضاربه « خبر للسيف محلها الرفع . الشاهد : « كما » : زيدت « ما » بعد الكاف فكفتها عن العمل (١) .

أما إذا ولي « ما » التي مع الكاف جملة فعلية ، فليست « ما » حينئذ زائدة كافة ، وإنما هي « ما » المصدرية ، وتبقى الكاف معها جارة ومجرورها هو المصدر المؤول من « ما » وصلتها ، نحو : « بكيت كما يبكي الأطفال » . التقدير : بكيت كبكاء الأطفال .

٨ - متعلق الجار :

لا يتعلق من حروف الجر إلا الجار الأصلي . وقد بينا سبب ذلك بما يغني عن إعادته .

أما متعلق الجار فهو مثل متعلق الظرف نفسه (راجع مبحث الظرف) .

(١) ومن النحاة من يرى أن « ما » التي بعدها جملة اسمية ، هي مصدرية وليست زائدة كافة . وعلى هذا ، تكون الكاف جارة للمصدر المؤول .

تكملة الاسم

تكملات الاسم أقل عدداً من تكملات الفعل (١) ، فكل ما يحتاج اليه من الخدمات هو أن يُحدد ويُعيَّن إن كان نكرة ، وتلك وظيفة المضاف اليه ، أو أن تُضيَّق دائرة تنكيره بعض الضيق ، وتلك وظيفة يشترك فيها النعت والمضاف اليه ، أو أن يُبيَّن وصف من أوصافه الملازمة له ، وتلك وظيفة النعت وحده ، أو أن تبين حالته أثناء وقوع الحدث ، وتلك وظيفة الحال ، أو أن يبين نوع ذاته إن كان غامض الذات ، وتلك وظيفة التمييز ، أو أن يزداد في توضيحه إن كان على شيء من الغموض لدى السامع ، وتلك وظيفة مشتركة بين البدل وعطف البيان .

وهذا الباب مخصص للبحث في هذه التكملات التي تخدم الاسم لا الفعل .

(١) سيجد القارئ تناقضاً بين ما نقوله هنا ، وبين ما سيراه بعد من كون تكملات الاسم تبلغ سبعا . ولكن ليتذكر القارئ أننا عددنا المجرور بالحرف كلمة واحدة للفعل ، بينما هو - من حيث الخدمات العديدة التي يؤديها للفعل - يشكل عدداً كبيراً من التكملات .

١ - الحال

أ - تعريفها :

الحال : اسم يذكر في الكلام ليعين هيئة أحد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، نحو : « جاء زيد باسمًا » . حيث نرى « باسمًا » مبينًا هيئة زيد أثناء مجيئه .

ويقول النحاة من أجل أن يسهلوا على الطلبة أمر الكشف عن الحال من بين المنصوبات : الحال ما صح وقوعه جواباً لسؤال « كيف ؟ » فباسمًا ، في المثال ، حال ، لأنه لو سألك سائل فقال لك : كيف جاء زيد ؟ لأجيبته قائلاً : باسمًا .

وهذا ليس صحيحاً دائماً ، إذ قد تجيب من سألك بـ « كيف » ، فيكون جوابك مفعولاً مطلقاً ، نحو : « كيف جلس زيد ؟ » ، والجواب : « جلس زيد جلسة الأمراء » . فجلسة الأمراء مفعول مطلق وليست حالاً . وبيان ذلك أن كلاً من الفعل والاسم يحتاج إلى بيان الهيئة . فإن بينت بالمنصوب هيئة الفعل ، فانت بذلك تخدم الفعل لا الاسم ، ومنصوبك إذن مفعول مطلق ، وإن بينت بالمنصوب هيئة الاسم ، فانت بذلك تخدم الاسم لا الفعل ، ومنصوبك إذن حال .

ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة :

١ - (جلس زيد مُتَعَباً) : الهيئة هنا للجالس ، فالمنصوب حال .
- (جلس زيد القرفصاء) : الهيئة هنا للجلوس ، فالمنصوب مفعول مطلق .

٢ - (رجع زيد حزينا) : الهيئة هنا للراجع ، فالمنصوب حال .
- (رجع زيد القهقري) : الهيئة هنا للرجوع ، فالمنصوب مفعول مطلق .

٣ - (تطلع الشمس هكذا ، كالقرص) : الهيئة هنا للطالع فهكذا حال .
- (تطلع الشمس هكذا ، ببطء) : الهيئة هنا للطلوع البطيء ، فهكذا مفعول مطلق .

وقد أخطأ بعض النحاة فعدوا أحوالاً ما ليس بحال ، ونحن ذاكرون لك ذلك بالتفصيل حتى تكون على بينة من أمرك :

١ - قال جمهور البصريين : المنصوبات التي في الجمل الآتية أحوال :
« جاء زيد ركضاً » بتأويله « راكضاً » ، « طلع علينا فجأةً أو بغتة » بتأويله « مفاجئاً ومباغتاً » ، « لقيت زيدا عياناً » بتأويله « معانياً » ، « كلمته مشافهةً » بتأويله « مشافهاً » .. الخ .

وهذا خطأ ، لأن كل هذه المصادر المنصوبة أتت لبيان هيئات الأحداث التي قبلها ، وليس لبيان هيئات الأسماء ، فهي على ذلك مفعولات مطلقة (١) ، وليست أحوالاً . أما تأويلاتهم فغير جائزة ، لأنها تبدل من تصميمات الجمل ، وتعطي معاني غير التي أرادها المتكلم منها .

(١) هذا هو مذهب الأخفش والمبرد والكوفيين . على خلاف بينهم في العامل : أهو محذوف مقدر ، أم هو عين الفعل المذكور ؟

٢ - وجعلوا أيضاً المصدر المنصوب بعد « ال » الكمالية ، أي الدالة على معنى الكمال في مصحوبها ، منصوباً على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) ، نحو : « أنت الرجل فهماً » . والحق - أنه منصوب على التمييز ، ولا معنى للحال هنا . ألا ترى أن قولك « أنت الرجل فهماً » بمعنى « أنت الرجل من جهة الفهم » ؟ وهذا معنى التمييز وليس معنى الحال .

٣ - وجعلوا من المنصوب على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) المصدر المنصوب بعد خبرٍ مشبّه به مبتدؤه ، نحو : « أنت زهيرٌ شعراً - وأنت سحبان فصاحةً - وأنت حاتمٌ جوداً - وأنت الأحنف حلاً - وأنت إياس ذكاءً ... الخ » . والحق أن كل هذه المنصوبات قد نصبت على معنى التمييز لا على معنى الحال . ألا ترى أنها بمعنى : « أنت زهير من جهة الشعر ، وسحبان من جهة الفصاحة ، وحاتم من جهة الجود ... وهكذا ؟ أما تأويلاتهم ، فهي كما قلنا ، تخرج الكلام عن تصميمه الذي أراده المتكلم ، وتأتي بكلام ذي تصميم جديد ، له معنى جديد .

٤ - وجعلوا أيضاً المنصوب بعد « أما » في مثل قولك : « أما علماً فعالمٌ » حالاً ، بعد تأويله بوصف مشتق . والحق أنه منصوب على التمييز أيضاً ، لأن معناه : « أما من حيث العلم فعالم » . وهذا معنى التمييز وليس معنى الحال (١) .

(١) ويرى بعضهم أنه منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : إن ذكرت العلم فهو عالم . ولا حاجة عندي لهذا التقدير ما دام أن العبارة على معنى التمييز .

هذا ، وقد تشبه الحال بالتمييز في نحو قولك : « لله دره خطيباً » . فهذا ونحوه تمييز لا حال ، لأنه مذكور لبيان جنس المتعجب منه ، لا لبيان هيئته أثناء التعجب منه . وبيان الجنس هو وظيفة التمييز ، لا وظيفة الحال .

ب - مركبة آضرها :

الحال منصوبة دائماً . وقد تجر لفظاً بالباء الزائدة بعد النفي ، كقول الشاعر :

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ

حكيم بن المسيَّبٍ منتهاها (١)

ج - شروطها :

إشترطوا في الكلمة التي يراد استعمالها لبيان الحال أربعة شروط ، هي :

١ - أن تكون وصفاً منتقلاً ، لا ثابتاً . بمعنى أن تدل على وضع اعتري الشخص أثناء وقوع الحدث فقط ، ثم زال عنه بعد انقضاء الحدث ، مثل : « جاء زيدٌ ضاحكاً » . حيث نرى أن « الضحك » قد تلبس زيداً أثناء المجيء فقط ، فلما انقضى المجيء ، زال عنه الضحك .

وهذا شرط طبيعي ، لأننا قلنا في التعريف : إن وظيفة الحال أن تبين هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث فقط ، لا أن تبين صفة ثابتة في صاحبها ، لأن هذه هي وظيفة النعت ، لا الحال . تقول : « جاء زيد الكريم » ، فتكون « الكريم » نعتاً لزيد ، لا حالاً له ، لأنها تدل على اتصافه بالكرم في كل وقت ، قبل مجيئه ، وأثناء مجيئه ، وبعد مجيئه .

ومع ذلك فقد جاءت أوصاف ملازمة لأصحابها منصوبة على الحال ،

كقولهم : « دعوتُ اللهَ سميعاً » ، وقولهم : « زيد أبوك عطوفاً » ، وقوله تعالى : « وخلقَ الانسانُ ضعيفاً » ، وقوله : « ويوم أبث حياً » ، وقولهم : « خلقَ اللهُ الزرافةَ يَدَيَّهَا أطولَ من رجلِها (١) » ، وقول أحد الشعراء :

٥٨ - فجاءتْ به سَبَطَ العظامِ ، كأنَّما

عمامَتُهُ بَيْنَ الرجالِ لواءُ

(اللغة : سبط العظام : سوي الخلق حسن القامة . اللواء : هو ما دون العلم . الاعراب : « فجاءت » ماض ، والناء للتأنيث ، والفاعل مستتر . « به » متعلقان بجاءت . « سبط » حال من الهاء في « به » . « العظام » مضاف اليه . « كأنما » مكفوفة وكافة . « عمامته » مبتدأ ومضاف اليه . « بين » ظرف مكان منصوب متعلق بحال محذوفة مقدمة للواء . « الرجال » مضاف اليه . « لواء » خبر . « جملة : جاءت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عمامته لواء » حال ثانية من الهاء في « به » محلها نصب . الشاهد : « سبط العظام » : يجوز مجيء الحال وصفاً ثابتاً ، وإن كان الأصل أن يكون وصفاً منتقلاً .)

٢ - أن تكون نكرةً ، لا معرفةً . وهذا شيء طبيعي ، لأن وظيفة الحال أن تبين الوصف الذي تلبس الشخص أثناء وقوع الحدث ، ومجرد ذكر الوصف منكرأ يؤدي إلى الغاية المرجوة . ومع ذلك فقد جاءت الحال معرفة في عبارات مخصوصة تأولها النحاة على معنى التنكير ، وهي :

(١) يديها : بدل من الزرافة . أطول : حال من يديها منصوبة . هذا ، ويمكنك أن تلاحظ أن أغلب هذه الأحوال ليست صفات ملازمة لأصحابها قبل الحدث وبعده ، بل هي ملازمة لأصحابها أثناء الحدث وبعده فقط ، أما قبله « فالضعف لم يكن للانسان قبل « خلقه » ، و « الحياة » لم تكن لعيسى عليه السلام قبل « بعثه » وهكذا ...

« رجع المسافر عودَه على بدئه - جاء زيد وحدَه - كتبه فاه إلى في » -
 جاءوا الجماءَ الفغير - أُدخلوا الأولَ فالأولَ - إفعلْ هذا جهْدك أو
 طاقتك - جاء القوم قَضهم بقضيمضهم ... الخ . فتأويل كل ذلك على
 الترتيب : « عائداً - منفرداً - مشافهاً - جميعاً - مرتبين - جاهداً -
 جميعاً » .

ومن هذا القبيل قول لبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً :

٥٩ - فأرسلها العراكَ ولم يَذُدْها

ولم يُشْفِقْ على نَعَصِ الدِّخَالِ

أي : أرسلها مزدحمةً .

(اللغة : العراك : ازدحام الابل أو غيرها حين ورود الماء . يذدها :
 يطردها . نعص الرجل - بكسر العين - : لم يتم مراده ، ونعص البعير أن لا يتم
 شربه حتى الارتواء . الدخال : ادخال البعير الذي لم يرتو بالشربة الأولى - مع أبل
 ترد الماء ليشرب معها ثانية حتى يرتوي . المعنى : لقد أرسل هذا الحمار الوحشي انه
 مزدحمة إلى الماء ، ولم يطردها عنه ، أما هو فظل يرقبها دون أن يشرب معها ،
 ولم يشفق على نفسه المنغصة بعدم الارتواء . الاعراب : « فأرسلها » فعل ماض
 وفاعل مستتر ومفعول به . « العراك » حال منصوبة . « ولم » جازم . « يذدها »
 مضارع مجزوم ، فاعله مستتر ، والضمير مفعول به . « ولم يشفق » جازم ومجزوم
 وفاعل مستتر . « على نعص » متعلقان يشفق . « الدخال » مضاف إليه .
 « جملة : أرسلها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يذدها » معطوفة على الابتدائية
 لا محل لها . « جملة : ولم يشفق » معطوفة على السابقة لا محل لها . الشاهد :
 « العراك » : وقت المعرفة حالاً ، مع أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وانما ساع
 ذلك لأنها مؤولة بالنكرة ، أي أرسلها معتركة ، أي مزدحمة (١) .)

(١) هكذا يعرب النحاة « العراك » في هذا البيت . ونحن نرى أنه
 مفعول مطلق لحال محذوفة تقديرها « فأرسلها متعاركة العراك » . لأن العراك ←

هذا هو مذهب جمهور النحاة .

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل ، فاجزوا أن يقال : « جاء زيدُ الراكب » .

وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صـح تعريفها ، وإلا فلا . فمثال ما تضمن معنى الشرط : « زيد الراكب أحسنُ منه الماشي » ، فالراكب والماشي حالان ، وصح تعريفها لتأولهما بالشرط ، إذ التقدير : « زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مشى » . فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها ، فلا تقول : « جاء زيد الراكب » ، إذ لا يصح « جاء زيد إن ركب » .

٣ - الثالث من شروط الحال أن تكون مشتقة لا جامدة .

وهذا الشرط فرع على الشرط الأول ، وهو شرط الوصفية ، إذ لا يكون الوصف إلا مشتقاً في أغلب الأحيان .

وقد تكون الحال جامدة مؤولة بوصف مشتق ، وذلك في ثلاث حالات :

١ - أن تدل على تشبيه ، نحو : « كَرَّ عليُّ أسداً » . أي : شجاعاً كالأسد ، ونحو : « وضع الحقُّ شمساً » ، أي : مضيئاً أو منيراً كالشمس . ومنه قولهم : « وقع المصطرعان عيدٌ لِي عَيْرٍ » . أي : مُصْطَحِبَيْنِ كاصْطحاب عيدٍ لِي حمار حين سقوطها .

→ ليس هو الآن ، والحال يجب أن تكون عين صاحبها في المعنى كما سترى في الشرط الرابع من شروط الحال .

٢ - أن تدل على مفاعلة ، نحو : « بعتك الكتاب يداً بيدٍ » ،
أي : متقابضين ، ونحو : « كلمته فاه إلى فيٍّ » ، أي : متشافهين .

٣ - أن تدل على ترتيب ، نحو : « دخل القوم رجلاً رجلاً » ،
أي مترتين ، ونحو : « قرأت الكتاب باباً باباً » ، أي : مرتباً .

وقد تكون الحال جامدة غير صالحة للتأويل بمشتق . وذلك في
سبع حالات :

١ - أن تكون موصوفةً ، كقوله تعالى : « إنا أنزلناه قرآناً
عربياً » ، وقوله : « فتمثل لها بشرأً سوياً » (١) .

٢ - أن تدل على تسعير ، نحو : « اشتريت الحليب لتراً بليرةٍ »
« واشتريت الثوبَ متراً بدينارٍ » .

٣ - أن تدل على عدد ، نحو قوله تعالى : « فتمَّ مِقاتُ ربه
أربعين ليلةً » ، ونحو قولك : « جاء القوم عشرين رجلاً » .

٤ - أن تدل على طورٍ واقع فيه تفضيل ، نحو : « زيد طفلاً
أحسن منه رجلاً » ، ونحو : « العنبُ زيباً أطيب منه دبساً » .

٥ - أن تكون نوعاً لصاحبها ، نحو : « هذا مالُكَ ذهباً » .

(١) قرآناً : حال . عربياً : صفة له . وبشرأً : حال . سوياً : صفة له .
هذا من حيث الاعراب . أما من حيث المعنى فالكلمة الدالة على الحال هي
« عربياً » في الآية الأولى ، و « سوياً » في الآية الثانية . وهما كلمتان
مشتقتان كما نرى . لذلك نسمي « قرآناً وبشرأً حالين موطنين ، بمعنى أنهما لم تقصدا
لذاتهما ، بل لما بعدهما ، فهما كالتوطئة والتمهيد للحال الحقيقية من حيث المعنى .
وسنرى بعد قليل تفصيلاً لذلك .

٦ - أن تكون فرعاً لصاحبها ، نحو : « هذا ذهبك خاتماً » ،
ومنه قوله تعالى : « وتنحتون الجبال يوتاً » .

٧ - أن تكون أصلاً لصاحبها ، نحو : « هذا خاتمك ذهباً » ، ومنه
قوله تعالى : « أأسجد لمن خلقت طيناً ؟ » .

وقد اختلف النحاة في هذه المواضع السبعة الأخيرة : فذهب بعضهم
ومنهم بدر الدين بن مالك ، إلى وجوب تأويلها بالمشتق ، لتكون الحال على
ما هو الأصل فيها ، وذهب آخرون إلى أنه لا يجب تأويلها بالمشتق ، لما
في ذلك من التكلف والمشقة اللذين لا لزوم لهما .

٤ - الشرط الرابع من شروط الحال أن تكون عين صاحبها في
المعنى ، نحو : « جاء زيد ضاحكاً » . فالضاحك هو زيد نفسه . أما
قولك : « انطلق زيد طيراناً » ، فالطيران ليس زيداً نفسه ، وإنما هو
حدثه الذي ارتكبه . لهذا ، فالطيران في هذا المثال مفعول مطلق ، وليس
حالاً (١) .

وقد تأتي الحال وليست هي عين صاحبها في المعنى ، بل تكون
وصفاً لاسم آخر مرتبط مع صاحبها بضمير (٢) ، نحو : « جاء زيد
مُمرَّزاً ثوبه » . فالمزق ليس زيداً ، وإنما هو الثوب الذي يشتمل على

(١) ولهذا السبب نفسه اعتبرنا « العراك » مفعولاً مطلقاً ، لا حالاً ، لأن
العراك هو حدث الأذن الوحشية ، وليس هو الأذن نفسها . (راجع الحاشية الواردة
تحت اعراب البيت السابق : فأرسلها العراك ..) .

(٢) هذا الضمير يسمى السبب ، أي الحبل الرابط ، ومنه قول زهير :
ومن هاب أسباب المنايا ينلنه وإن يرق أسباب السماء بسلم
أي : حبال السماء . ولذلك تسمى هذه الحال بالحال السببية . وسيأتي بيانها

ضمير يعود على زيد . وتسمى هذه الحال حالاً مسببة . وسيأتي الكلام عليها بعد قليل .

من هذا كله ، ترى أن شروط الحال الأربعة ليست لازمة ، وإنما هي غالبية .

هذا ، ويشترط النحاة أن تكون الحال فضلة ، أو يعرفونها بكونها فضلة . فان أرادوا من الفضلة أنها ليست مسنداً ولا مسنداً إليه ، فهذا صحيح ، ولكن ذلك ليس أمراً خاصاً بالحال ، فكل تكلمات الفعل والاسم هي فضلات . أما إن أرادوا بالفضلة أنها مما يصح الاستغناء عنها في الكلام ، فهذا ليس صحيحاً دائماً ، لأن بعض الأحوال تحمل إلى جملها معاني تأسيسية لا غنى عنها ، بل ان الكلام ليفسد معناه أو ينقلب رأساً على عقب بدونها . وذلك نحو قوله تعالى : « وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين » ، وقوله « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » ، وقولك : « ما جاء زيد إلا راكباً » ، فلو حذفت الأحوال « لاعبين - وأنتم سكارى - راكباً » من هذه العبارات لفسدت معانيها أشد الفساد . بل إن من الأحوال ما هو في لزومه برتبة المسند أو المسند إليه ، وتلك هي الحال السادة مسددة الخبر في نحو قولك : « تأدبي الغلام مسيئاً » .

د - من يستحق الحال ؟

اختلف النحاة في هذا الشأن اختلافاً كبيراً ، فقال قوم منهم : لا يستحق الحال إلا اسم وقع فاعلاً ، نحو : « جاء زيد ضاحكاً » ، أو نائب فاعل ، نحو : « كوفى الغلام محسناً » ، أو مفعولاً صريحاً ، نحو : « ضربت الغلام مذنباً » ، أو مفعولاً غير صريح ، نحو : « مررت

يزيد جالساً ، ، أو خبراً ، نحو : « هذا أبوك مقبلاً » . أما المبتدأ وسائر المفعولات فلا تأتي الحال من أحدها ، فلا يقال : « الماء صرفياً شرابي » ، ولا سرت الليل مظلماً ... الخ .

وقال آخرون ، ومنهم سيويه : تأتي الحال من المبتدأ ومن كل المفعولات ، فقولنا : « الماء صرفاً شرابي » صحيح ، وكذا قولنا « تعبت التعب شديداً - صمت الشهر كاملاً - وسيرّ الجبل عن يمينك - وسرت والشمس طالعة ... الخ » .

واتفقوا جميعاً (١) على أن الحال لا تسأتي من المضاف اليه ، فلا يقال : « مررت بفلامٍ هندٍ ضاحكةً » . إلا بشرطين :

١ - أن يكون المضاف مصدرأ أو وصفاً مضافين إلى فاعلها أو نائب فاعلها أو مفعولها .

فالمصدر المضاف إلى فاعله ، نحو : « سرتني قدومك سالماً » ، ونحو قول مالك بن الرب :

٦٠ - تقولُ ابنتي : إن انطلاقتَ واحداً

إلى الروع يوماً تاركي لا أباليا

(الاعراب : « تقول » مضارع مرفوع . « ابنتي » فاعل ومضاف اليه . « إن انطلاقتك » إن واسمها ومضاف اليه . « واحداً » حال من المضاف اليه ، وهو الكاف في « انطلاقتك » . « إلى الروع » متعلقان بانطلاقتك .

« يوماً » ظرف زمان متعلق بتاركي (١) . « تاركي » خبر « إن » ، والياء مضاف إليه انظاً ، في محل نصب مفعولاً أول لتاركي . « لا » نافية للجنس تعمل عمل « إن » . « أبا » اسمها مبني على الفتح المقدر على الألف ، في محل نصب « لي » متعلقان بنجر « لا » المحذوف : « جملة : تقول ابنتي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : إن واسمها وخبرها » مقول القول محلها نصب . « جملة : لا أبالي » مفعول ثانٍ لتارك محلها نصب . الشاهد : « إن انطلقك واحداً » : صح مجيء الحال من المضاف إليه لأن المضاف مصدر أضيف إلى فاعله .

والوصف المضاف إلى فاعله نحو : « أنت حسن الفرس مسرجاً » .

والوصف المضاف إلى نائب فاعله نحو : « زيد مغمض العين دامعة » .

والمصدر المضاف إلى مفعوله نحو : « يعجبني تهذيب الغلام صغيراً » .

والوصف المضاف إلى مفعوله نحو : « أنت مسهل الأمر صعباً » .

٢ - أن يصح إقامة المضاف إليه مقام المضاف « بحيث لو حذف المضاف لاستقام المعنى ، وذلك بأن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه حقيقة » ، كقوله تعالى : « أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً ؟ » . فميتاً حال من الأخ الذي هو مضاف إليه ، لكن اللحم ، وهو المضاف ، جزء من الأخ الذي هو المضاف إليه ، ومثل هذا قوله تعالى : « وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَاناً » .

أو أن يكون المضاف كجزء من المضاف إليه ، نحو : « تسرني طباع خالد راضياً » . فالطباع وهو المضاف ، كالجزء من المضاف إليه ، وهو خالد .

(١) ولا يجوز تعليقه بانطلاقك لثلا يضعف المعنى ، لأنه يصبح عندئذ : إن انطلقك في يوم من الأيام إلى الحرب ... والشاعر منطلق إلى الحرب دائماً ، لا في يوم من الأيام . أما تعليقه بالتارك ، فيصبح المعنى : أن انطلقك إلى الحرب سيجعلني في يوم من الأيام بغير أب . وهذا هو المعنى المراد .

فهذه الامثلة كلها يمكن فيها حذف المضاف واقامة المضاف اليه مكانه ،
 كأن تقول في غير القرآن : « أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ أَخَاهُ مَيْتاً ؟
 - ونزعنا ما فيهم من غلٍ إخواناً - ويسرني خالدٌ راضياً » .

ولكن النحاة - في تجويزهم أو منعهم - لم يكشفوا لنا السر الحقيقي وراء هذه الظواهر المختلفة . ولم يبينوا لنا السبب الحقيقي الذي يميز أن يكون لهذا الاسم حال ، وينع أن يكون ذلك لغيره ، بل مضوا في جدل عقيم حول العامل ، وما إذا كان من الجائز أن يكون عامل الحال غير عامل صاحبها ، أو أنه لا يجوز أن يكون عاملها إلا واحداً .

والسألة في غاية البساطة . فقد قلنا في التعريف : الحال اسم يبين هيئة أحد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث . وعلى هذا يكون كل اسم مشترك في الحدث - على جهة من الجهات - جديراً بأن تأتي الحال منه ، أما ما ليس له اشتراك في الحدث فلا حال له .

ولنشرح ذلك بمثال :

تقول : « ضرب زيدٌ أبا خالدٍ بالعصا » . فيكون لديك حدث هو « الضرب » ، وأربعة أسماء ، ثلاثة منها اشتركت في عملية الضرب ، كل واحد على جهة من الجهات ، وواحد لم يكن له اشتراك في الضرب مطلقاً .

فأما زيد : فقد اشترك في الضرب على جهة الفاعلية ، فهو فاعل الضرب .

وأما الأب : فقد اشترك في الضرب على جهة المفعولية ، فهو الذي وقع الضرب عليه .

وأما العصا : فقد اشتركت في الضرب على جهة الوساطة ، فهي واسطة الضرب .

وأما خالد : فلم يكن له أدنى علاقة بالضرب ، فليس هو ضارباً ولا مضروباً ولا واسطة للضرب . وإنما ذكر في الجملة ليعرف كلمة الأب فقط ، وقد لا يكون موجوداً أثناء عملية الضرب على الإطلاق .

فإذا كانت الحال تبين هيئة المشترك في الحدث أثناء وقوع الحدث ، كان من الطبيعي أن تأتي الحال من زيد ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا غاضباً » مبيناً بالحال هيئته أثناء قيامه بالضرب ، وأن تأتي الحال من الأب ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا سارقاً » مبيناً بالحال هيئته عندما وقع الضرب عليه ، وإن تأتي الحال من العصا ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا قاسية » مبيناً بالحال هيئتها أثناء استعمالها في انضرب .

أما خالد فطبيعي ألا تكون له حال ، لأنه غريب عن الجملة ، ولا علاقة له بالحدث ، ولا اشتراك له في هذه التمثيلية كلها ، لقد حشر اسمه فيها حشراً ليكون وسيلة لتعريف الأب ، لا أكثر من ذلك ولا أقل . إذن فالأمر يشبه مسرحاً : الحدث فيه هو التمثيلية ، والمشاركون في الحدث هم الممثلون ، أما من ليس له اشتراك في الحدث فهو خارج المسرح ، ولا علاقة لنا معه . فمن العبث أن نذكر له حالاً وهو خارج الموضوع .

فإذا عرفت هذا فهت بسهولة لماذا يصح مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف مصدرأ أو وصفاً أضيف إلى فاعله أو مفعوله في مثل : « يسرني تهذيب الغلام صغيراً » . ذلك أن المضاف ، وهو التهذيب هنا ، هو المسرحية نفسها ، والمضاف إليه ، وهو هنا الغلام ، إنما هو مضاف إليه في اللفظ فقط ، أما في المعنى فهو مشترك في التهذيب ، إنه

الممثل الثاني في هذه المسرحية ، أي هو المفعول به الذي يقع عليه حدث التهذيب ، وإذن فمجيء الحال منه لتدل على هيئته أثناء وقوع التهذيب عليه ، أمرٌ طبيعي جداً ينسجم مع ما عرفنا من وظيفة الحال .

وصرنا نفهم بسهولة أيضاً لماذا يصح مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً منه ، في نحو : « ضربت يدَ زيدٍ مسيئاً » . ذلك أن اليد ، وإن كانت هي المضروبة ، وليس زيداً ، إلا أن زيداً لا يمكن أن تضرب يده وهو بعيد عن المسرح . تصور أنك تمثل في إحدى المسرحيات ، وأن المشهد يقتضي أن تقف أنت خلف الكواليس ، وأن تمد يدك لتظهر وحدها على خشبة المسرح مؤدية حركة من الحركات . فهل يقال إن يدك هي الممثلة ، وأنت أنت لا علاقة لك بالمسرحية ؟ لا شك أن هذا لا يقال ، لأن الجزء لا ينفصل عن كله ، وإذا اشترك الجزء في عمل ، كان الكل معه في هذا الاشتراك . وعلى هذا كله يصح أن تجيء الحال من المضاف إليه في مثل هذا المثال ، لأن جزأه ، وهو المضاف ، قد اشترك في الحدث ، فكان الكل مشتركاً معه أيضاً .

أصبح بإمكاننا الآن أن نميز الصحيح من الفاسد من مذهب النحاة المختلفة في أمر مستحق الحال .

فالقائلون بجواز مجيء الحال من المبتدأ وكل المفعولات الخمسة ، هم على صواب ، لأن المبتدأ طرف أساسي في الحدث ، بل هو الممثل الأول في مسرحيته ، وكذا المفعولات ، فطرف الزمان وطرف المكان طرفان مشتركان في الحدث ، بل لا يمكن أن يتم الحدث بغيرهما . وقل مثل ذلك في سائر المفعولات .

وأما مسيويه فمخطيء حين يذهب إلى جواز مجيء الحال من المضاف

اليه مطلقاً ، لأن المضاف اليه إضافة حقيقية لا علاقة له بالحدث ، ولا معنى - بالتالي - لمجيء الحال منه .

هذا هو سر المشكلة ، وهذا هو تفسيره . أما الكلام في العامل فلا أظن أنه يفسر شيئاً .

هـ - عامل الحال :

نقصد بعامل الحال الحدث الذي تأتي الحال لبيان هيئة مشتركٍ فيه . وليس من الضروري أن يكون هذا الحدث متمثلاً على شكل فعل ، وإن كان هذا هو الأصل ، بل نراه متمثلاً في أشكال مختلفة ، اليك بيانها :

- ١ - العامل فعل : نحو : « جاء زيد ماشياً » .
- ٢ - « وصف مشتق : نحو : « ما مسافر زيد ماشياً » .
- ٣ - « اسم فعل : نحو : « نزال مسرعاً » .
- ٤ - « اسم إشارة : نحو : « هذا أبوك مقبلاً » .
- ٥ - « أداة تشبيه : نحو : « كأن خالداً مقبلاً أسدً » .
- ٦ - « أداة تمنٍّ : نحو : « ليت السرور ، دائماً ، عندنا » .
- ٧ - « أداة استفهام : نحو : « مالك حزيباً ؟ » .
- ٨ - « حرف تنبيه : نحو : « ها هو البدر طالماً » .
- ٩ - « جار ومجرور : نحو : « الكتاب لك قارئاً » .
- ١٠ - « ظرف : نحو : « عندي كتابك محفوظاً » .

١١ - العامل حرف النداء : نحو : « يا أيها الربع مبكياً بساحته » .

فأما العوامل الثلاثة الأولى ، فالحدث فيها ظاهر ، وأما البـواقـي فجميعها تحمل معاني لا يُعبر عنها إلا بالأفعال ، فأداة التشبيه معناها « أشبه » ، وأداة الاستفهام معناها « استفهم » ... وهكذا ، أما الجار والظرف ، فدلالتهما على الحدث ناشئة عن تعلقها بحدث محذوف . تقديره « مستقر » أو « استقر » .

و - سُرْط صاـبـ الحـال :

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة . ولا يكون نكرة إلا بأحد ستة مسوغات :

١ - أن يتأخر عنها : نحو : « جاءني مسرعاً مستنجدٌ فأنجذته » . ومن ذلك قول أحد الشعراء :

٦١ - وما لامَ نفسي مثلها لي لائمٌ

ولا سدَّ فقري مثلُ ما ملَكتُ يدي

(الاعراب : « وما » نافية . « لام » ماض . « نفسي » مفعول به ومضاف اليه . « مثلها » حال مقدمة للائم . والضمير مضاف اليه . « لي » متعلقان بحال مقدمة محذوفة للائم . « لائم » فاعل « لام » . « ولا » الواو عاطفة ، ولا زائدة لتوكيد النفي . « سد فقري » فعل ماض ومفعول به ومضاف اليه . « مثل » فاعل سد . « ما » موصول في محل جر بالاضافة . « ملكت يدي » فعل ماض وقام تأنيث وفاعل ومضاف اليه . « جملة : لام لائم » ابتدائية لا محل لها . « جملة : سد مثل » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة :

ملكيت يدي « صلة لا محل لها . الشاهد : « مثلها لي لائم » : صحيح مجيء صاحب الحال نكرة لتأخره عن حاله . (

٢ - أن يسبقه نفي أو نهي أو استفهام . فالأول نحو : « ما عندنا طالبٌ كسولاً » و « ما جاءنا طالبٌ إلا مجتهداً » . ومنه قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون » . والثاني نحو : « لا يكتب أحد درسه مستعجلاً » . والثالث نحو : « هل جاءك أحد سائلاً عني ؟ » .

٣ - أن يتخصص بوصفٍ أو إضافة . فالأول نحو : « جاءني صديق حميم طالباً معوتي » ومنه قوله تعالى : « فيها يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حكيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا » ، وقول الشاعر :

٦٢ - نَجَّيْتُ ، يَا رَبِّ ، نوحاً ، واستَجَبْتَ له

في فُلْكَ ماخرٍ في اليمِّ مشحوناً

(الاعراب : « نجيت » فعل وفاعل . « يا رب » أداة نداءٍ ومنادى . « نوحاً » مفعول به . « واستجبت » فعل وفاعل . « له » متعلقان باستجبت . « في فلك » متعلقان بنجيت . « ماخر » صفة للفلك . « في اليم » متعلقان بماخر . « مشحوناً » حال من الفلك . « جملة : نجيت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا رب » معترضة لا محل لها . « جملة : واستجبت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « في فلك ماخر مشحوناً » : صحيح مجيء الحال من النكرة لأنها تخصصت بالوصف . (

وأما المتخصص بالاضافة فنحو قوله تعالى : « في أربعة أيامٍ سواءً للسائلين » .

٤ - أن تكون الحال بعده جملةً مقرونة بالواو ، كقوله تعالى : « أو كالذي مرَّ على قَرْيَةٍ وهي خاويةٌ على عروشها » .

٥ - أن تكون الحال جامدة ، نحو : « هذا خاتم حديداً » .

٦ - أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة ، أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها ، فالأول نحو : « زارني خالدٌ ورجلٌ راكبين » ، والثاني نحو : زارني رجل صالح وامرأة مبكرين » .

وقد يكون صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ، وهو قليل ، ومنه الحديث « صلى رسول الله ﷺ ، قاعداً ، وصلى وراءه رجالٌ قياماً » .

ز - ترتيبها مع صاحبها :

الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها . وقد تتقدم عليه جوازاً ، نحو : « جاء ضاحكاً زيدٌ » . وقد يعرض في الكلام ما يوجب التقدم أو التأخر :

١ - (يجب أن تتقدم عليه) : وذلك في موضعين :

آ - أن يكون نكرة ، ولا مسوغ لها غير تقدم الحال ، نحو : « لينةٌ موحشاً طللٌ » .

ب - أن تكون الحال محصورة في صاحبها ، نحو : « ما جاء ضاحكاً إلا زيدٌ » .

٢ - (يجب أن تتأخر عنه) : وذلك في ثلاثة مواضع :

آ - أن تكون هي المحصور فيها ، نحو : « ما جاء زيدٌ إلا ضاحكاً » .

ب - أن يكون صاحبها مجروراً بالاضافة أو بحرف جر أصلي (١) ،
فالأول نحو : « يعجبني وقوفُ عليّ خطيباً » ، والثاني نحو : « مررت
بزيد جالساً » . ولا يقال : « يعجبني خطيباً وقوف علي » ولا « مررت
جالساً بزيد » .

ومن النحاة من أجاز تقدم الحال على المجرور بحرف الجر الأصلي ،
لورود السماع بذلك (٢) . ومنه قول عروة بن حزام العذري :

٦٣ - لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً
إِلَيَّ حَبِيباً ، إِنَّهَا لِحَبِيبُ

(اللغة : الهيمان والصادى : العطشان . الاعراب : « لئن » اللام موطنه
للقسم ، وإن حرف شرط جازم . « كان » ماض ناقص مبني على الفتح في محل
جزم لأنه فعل الشرط . « برد » اسم كان . « الماء » مضاف اليه . « هيمان
صادياً » حالان منصوبتان من الياء في « إلي » . « إلي » متعلقان بحبيباً .
« حبيباً » خبر كان . « إنها » إن واسمها . « الحبيب » لام مزحلقة وخبر
إن . « جملة : لئن كان برد الماء حبيباً » معترضة بين القسم وجوابه (٣) لا محل
لها . « جملة : إنها لحبيب » جواب القسم لا محل لها . وجواب الشرط محذوف
لدلالة جواب القسم عليه . الشاهد : « هيمان صادياً إلي » : يجوز تقدم الحال على
صاحبها المجرور بحرف جر أصلي .)

(١) أما المجرور بحرف جر زائد فيجوز تقديمها عليه وتأخيرها عنه ، تقول :
« ما جاء من أحد راكباً » و « ما جاء راكباً من أحد » .

(٢) والمجيزون لذلك هم أبو علي الفارسي ، وابن كيسان ، وابن برهان ،
وابن مالك .

(٣) القسم موجود في بيت سابق يقول فيه الشاعر :

حلفت برب الراكعين لربهم خشوعاً ، وفوق الراكعين رقيب

ج - أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيد والشمس طالعة » ، فلا يقال : « جاء والشمس طالعة زيد » .

ج - ترتيبها مع عاملها :

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها . وقد تتقدم عليه جوازاً إذا لم يمنع من ذلك مانع . نحو : « راكباً جاء زيد » .

وقد يعرض في الكلام ما يوجب التقدم أو التأخر :

١ - (يجب أن تتقدم على عاملها) : وذلك في ثلاثة مواضع :

آ - أن تكون الحال اسماً من أسماء الصدارة ، نحو : « كيف رأيت زيداً ؟ » .

ب - أن يكون عاملها اسم تفضيل عاملاً في حالين ، فيجب تقدم إحدى الحالين ، وهي حال المفضل ، نحو : « زيد ماشياً أسرع من خالد راكباً » و « زيد شاعراً خيراً منه كاتباً » .

ج - أن يكون عاملها هو معنى التشبيه (١) ، وأن يكون عاملاً في حالين ، يراد تشبيه صاحب أولاهما بصاحب أخراهما ، فعند ذلك يجب تقديم حال المشبه على العامل ، نحو : « زيد راكباً كخالد ماشياً » ، و « زيد كاتباً مثله شاعراً » . ومنه قول أحد الشعراء :

(١) أي أن يكون التشبيه مؤدى بالأداة أو بغير الأداة ، أما إذا أدى التشبيه بفعل فلا يجب تقديم ولا تأخير ، تقول : « يشبه زيد ماشياً سعيداً راكباً » كما يمكن أن تقول : « زيد ماشياً يشبه سعيداً راكباً » .

٦٤ - تُعَيِّرُنَا أَنْنَا عَالَةً

ونحنُ ، صعاليكَ ، أنتم ملوكا

(المعنى : تعيرنا بأننا فقراء ، ونحن في حال صعلكتنا وفقرنا ، لا تقل عنكم في حال ملككم . الاعراب : « تعيرنا » مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به . « أننا » أن واسمها . « عالة » خبرها . والمصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل السابق . ويجوز اعتبار المصدر مفعولاً ثانياً للفعل عير ، لأنه قادر على التعدي بنفسه إلى مفعولين ، يقال : « عيرت زيداً الفقر » . « ونحن » الواو حالية ، ونحن مبتدأ . « صعاليك » حال من المبتدأ . « أنتم » خبر ، ومعنى « نحن أنتم » أي « نحن مثلكم » . فالكلام على التشبيه البليغ . « ملوكاً » حال من أنتم . « جملة : تعيرنا » ابتدائية لا محل لها . « جملة اسم أن وخبرها » صلة أن لا محل لها . « جملة : ونحن أنتم » حالية محلها النصب . الشاهد : « ونحن صعاليك أنتم ملوكاً » : وجب تقدم الحال على عاملها المعنوي الذي هو التشبيه البليغ هنا ، لأن هذا العامل عمل في حالي .)

٢ - (يجب أن تتأخر عن عاملها) : وذلك في أحد عشر موضعاً :

آ - أن يكون عاملها فعلاً جامداً ، نحو : « بأس المرء منافقاً » .

ب - « اسم فعل ، نحو : « صه ساكتاً » .

ج - « مصدرأ صريحاً يصح حلول المصدر المؤول محله ، نحو : « يسرني اغترابك طالباً للعلم » .

د - أن يكون عاملها صلة لـ « أل » ، نحو : « زيد هو المسافر راكباً » .

هـ - أن يكون عاملها صلة لحرف مصدري ، نحو : « يسرني أن تعمل مجتهداً » .

و - أن يكون عاملها مقروناً بلام الابتداء ، نحو : « لأسافر ماشياً » .

ز - أن يكون عاملها مقروناً بلام القسم ، نحو : « لأسافرن^١ ماشياً » .

ح - أن يكون عاملها كلمة فيها معنى الفعل دون أحرفه ، نحو : « هذا أبوك مقبلاً » .

ط - أن يكون عاملها اسم تفضيل ، نحو : « زيد أفصح الناس خطيباً » .

ي - أن تكون الحال مؤكدة لعاملها ، نحو : « ولئى العدو مدبراً^(١) » .

ك - أن تكون جملة مقترنة بالواو ، نحو : « جئت والشمس طالعة^٢ » .

ط - أَسْطال الحال :

١ - تأتي الحال مفردةً ، أي لا جملة ولا شبه جملة ، نحو : « جاء زيد راكباً » .

٢ - وتأتي الحال شبه جملة ، أي ظرفاً ، نحو : « رأيت الكتاب فوق المنبر » أو جاراً ومجروراً ، نحو : « رأيت الكتاب على المنبر » .
والواقع أن الحال في هذين الموضعين محذوفة تعلق بها الظرف والجار والمجرور ، والتقدير : رأيت الكتاب مستقراً على المنبر ، ومستقراً فوق المنبر . لكن النحاة - من باب التسامح - يقولون إن الحال هي الظرف والجار .

(١) سيأتي الكلام على الحال المؤكدة .

- ٣ - وتأتي الحال جملة فعلية غير مقترنة بشيء ، نحو : « جاء زيد يضحك » .
- ٤ - وتأتي جملةً فعليةً مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيد وقد حمل كتبه » .
- ٥ - وتأتي جملة اسمية غير مقترنة بشيء ، نحو : « رجّع زيد وجهه عابس » .
- ٦ - وتأتي جملة اسمية مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيد والشمس طالعة* » .

ويشترط في جملة الحال شروط ثلاثة :

- ١ - أن تكون جملة خبرية لا انشائية .
- ٢ - أن تكون غير مصدرية بعلامة استقبال .
- ٣ - أن تشمل على رابط يربطها بصاحب الحال ، وهذا الرابط إما الضمير وحده ، وإما الواو وحدها ، وإما الواو والضمير معاً ، كما رأيت في الامثلة السابقة .

ي - أمطام واو الحال :

- واو الحال : هي ما يصح وقوع « إذ » الظرفية موقعها ، فإذا قلت : « جاء زيد والشمس طالعة* » صحّ أن تقول : « جاء زيد إذ الشمس طالعة* » .
- ولا تدخل إلا على الجملة ، كما رأيت ، فلا تدخل على حال مفردة ، ولا على حال شبه جملة (١) .

(١) هذا هو رأي النحاة . وقد علمت أن لنا فيها رأياً مخالفاً ، وهو أن واو المفعول معه هي واو حالية ، وأن المفعول معه ليس في حقيقته إلا اسماً سد مسد جملة الحال . راجع فصل المفعول معه .

ووظيفة واو الحال أن تكون رابطاً يربط الجملة الحالية بصاحبها ، إلا أنها ليست هي الرابط الوحيد ، فقد يشترك معها في الربط ضمير في جملة الحال يعود إلى صاحب الحال ، نحو « جاء زيد وكتابه معه » ، حيث ترى كلاً من الواو والهاء يقوم بوظيفة ربط الجملة الحالية « كتابه معه » بصاحبها « زيد » .

واو الحال ، من حيث اقتران الجملة الحالية بها وعدمه ، على ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز ، وممتنع :

آ - (تجب واو الحال) : وذلك في أربعة مواضع :

١ - أن تكون جملة الحال خالية من ضمير صاحبها ، نحو : « جاء زيد والشمس طالعة - جاء زيد وقد طلعت الشمس - جاء زيد وما طلعت الشمس » .

٢ - أن تكون جملة الحال مصدرية بضمير الصاحب ، نحو : « جاء زيد وهو يضحك » .

٣ - أن تكون جملة الحال مضارعية مثبتة مقترنة بقد ، نحو قوله تعالى : « لَمْ تُوْذِنِي ؟ وقد تعلمون أني رسول الله إليكم » .

٤ - أن تكون جملة الحال مضارعية منفية بلاما ، كقوله تعالى : أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ، وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ؟ . ومنه قول شأس بن نهار :

٦٥ - إِذَا كُنْتُ مَا كَوَلًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وإِلَّا ، فَأَذْرِ كُنِّي وَلَمَّا أَمَزَّقِ

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعاقبة بجوابها . « كنت » كان واسمها . « مأكولاً » خبرها . « فكن » الفاء رابطة للجواب ، وكن فعل أمر ناقص اسمه مستتر . « خير آكل » خبر كن ومضاف إليه . « وإلا » الواو عاطفة ، « إلا » مؤلفة من « ان » حرف شرط جازم ، و « لا » نافية لا عمل لها ، وجلة الشرط محذوفة تقديرها : وإن لا تأكلني . « فأدركني » الفاء رابطة لجواب الشرط ، أدركني : فعل أمر وفاعل مستتر ونون وقاية ومفعول به . « ولما » الواو حالية ، ولما حرف نفي وجزم وقلب . « أمزق » مضارع مجهول مجزوم حرك بالكسر لضرورة الشعر ، نائب فاعله مستتر . « جملة : كنت مأكولاً » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : كن خير آكل » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع الشرط » ابتداء لا محل له . « جملة : وإلا » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : فأدركني » جواب شرط جازم محلها الجزم . « جملة : ولما امزق » حالية محلها النصب . « المجموع الشرطي » معطوف على المجموع الشرطي الأول لا محل له . الشاهد : « ولما امزق » : وجب اقتران جملة الحال بالواو لأنها مضارعية منفية بلها .)

ب - (تمنع واو الحال) : وذلك في ستة مواضع :

- ١ - أن تقع جملة الحال بعد عاطف ، كقوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ، فَجَاءَهَا بِأَسْنُنَا بَيَاتًا ، أَوْ هُمْ قَائِلُونَ (١) » .
- ٢ - أن تكون ماضيةً بعد « إلا » ، كقوله تعالى : « مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ » .
- ٣ - أن تكون ماضيةً قبل « أو » ، نحو : « احفظ درمك ، صَعْبَ أَوْ سَهْلَ » .
- ٤ - أن تكون مضارعية مثبتة غير مقترنة بقصد ، نحو : « جاء زيد يضحك » .

(١) قائلون : أي نائمون وقت القيلولة .

٥ - أن تكون مضارعية منفيّة بـ « ما » أو « لا » ، نحو :
« جاء زيد ما يحمل معه شيئاً » - « جاء زيد لا يحمل معه شيئاً » .

٦ - أن تكون مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، كقوله تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه » .

ج - (تجوز واو الحال) : وذلك في غير ما ذكر من مواضع الوجوب والامتناع . مثال ذلك أن تكون جملة الحال مضارعية مشتملة على ضمير الصاحب ، منفية بـ « لم » ، فيجوز عندئذ اقترانها بالواو وعدمه ، تقول :
« جاء زيد ولم يحمل معه شيئاً » - « جاء زيد لم يحمل معه شيئاً » . فمن الأول قول النابغة الذبياني :

٦٦ - سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ

فَتَنَاوَلْتَهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ

(الاعراب : « سقط النصف » فعل وفاعل . « ولم » الواو حالية ، ولم حرف جازم . « ترد » مضارع مجزوم فاعله مستتر . « إسقاطه » مفعول به ومضاف إليه . « فتناولته » فاء عاطفة وفعل ماض وتاء تأنيث وفاعل مستتر ومفعول به . « واتقتنا » حرف عطف وفعل ماض وتاء تأنيث وفاعل مستتر ومفعول به . « باليد » متعلقان بفعل اتقتنا . « جملة : سقط النصف » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ولم ترد » حالية محلها النسب . « جملة : فتناولته » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : واتقتنا » معطوفة على سابقتها لا محل لها . الشاهد : « ولم ترد » : يجوز اقتران الجملة الحالية بواو الحال إذا كانت مضارعية منفية بـ « لم » .)

ومن الثاني قول زهير :

٦٧ - كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحَطِّمْ

(اللغة : العين ، الصوف المصبوغ . الفناء : شجر له حب أحمر .
الاعراب : « كَأَنَّ » حرف مشبه بالفعل . « فُتَات » اسمه . « العين »
مضاف إليه . « فِي كُلِّ » متعلقان بحال محذوفة من فُتَاتِ الْعَيْنِ . « مَنْزِلٍ »
مضاف إليه . « نَزَلْنَ » فعل وفاعل . « بِهِ » متعلقان بنَزَلْنَ . « حَبُّ » خبر
كَأَنَّ . « الْفَنَاءِ » مضاف إليه . « لَمْ يُحَطِّمْ » جازم ومجزوم وحرك بالكسر
للضرورة ، ونائب الفاعل مستتر . « كَأَنَّ فُتَاتِ حَبُّ » ابتدائية لا محل لها
« جملة : نَزَلْنَ » نعت للمنزل محلها الجر . « جملة : لَمْ يُحَطِّمْ » حالية محلها
النصب . الشاهد : « لَمْ يُحَطِّمْ » : يجوز في الجملة المضارعية المنفية بلم الواقعة حالاً
عدم اقترانها بواو الحال .)

ك - ذكرها وحذفها :

الأصل في الحال - ككل فصلة - أنه يجوز ذكرها وعدمه : فتذكر
إذا تعلق بها غرض التكلم ، وتحذف إذا لم يتعلق بها الغرض . ولكن
يحدث في بعض الأحيان أن يتعلق بها غرض التكلم ثم تحذف لقريئة دالة
عليها . وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولاً أغنى عنه ذكر المقول ،
كقوله تعالى : « وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ » : سلامٌ
عليكم ، أي يدخلون قائلين : سلام عليكم . وقوله : « وَإِذْ يَرْفَعُ
إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ : رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا » ، أي :
يرفعان القواعد قائلين : ربنا تقبل منا .

وقد يعرض للحال ما يمنع حذفها . وذلك في أربع صور :

١ - أن تكون جواباً ، كقولك « ماشياً » في جواب من سألك :

« كيف جئت ؟ » .

٢ - أن تكون سادّة مسدّ خير المبتدأ ، نحو : « أفضل صدقة الرجل مستتراً » .

٣ - أن تكون نائبة عن فعلها المحذوف سماعاً ، نحو : « هنيئاً لك (١) » .

٤ - أن يكون الكلام مبنيّاً عليها - بحيث يفسد بحذفها - كقوله تعالى : « يا أيّها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ، حتى تعلموا ما تقولون » ، وقوله : « ولا تمش في الأرض مراحاً » ، وقوله : « وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى » ، وقوله : « وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين » . ومن هذا القبيل أن تكون محصورة في صاحبها ، أو يكون صاحبها محصوراً فيها ، نحو : « ما جاء ماشياً إلا زيد » - وما جاء زيد إلا ماشياً » .

ل - ذكر صاحبها وحذفه :

الأصل في صاحب الحال أن يذكر . وقد يحذف جوازاً في مثل قوله تعالى : « أهذا الذي بعث الله رسولاً ؟ » ، أي : بعثه الله رسولاً .

وقد يحذف وجوباً حين وجوب حذف العامل ، وذلك في موضعين :

(١) مثل هذه الحال لم يسمع عاملها مذكوراً ، فتكون الحال مغنية عن ذكره . وهذا معنى قولنا « نائبة عن فعلها » . ولا نريد من ذلك أنها قائمة بوظيفة المفعول المطلق النائب عن فعله .

هذا وتقدير الفعل في هذا المقام : ثبت لك الخير هنيئاً ، أو هناك الأمر هنيئاً . والاعراب : هنيئاً : حال . لك : متعلقان بنجر محذوف لمبتدأ محذوف .
التقدير : دعائي كائن لك .

١ - أن تكون الحال مؤكدة مضمون الجملة التي قبلها ، نحو :
« زيد أبوك رحيماً » ، فالصاحب هو الضمير المحذوف مع العامل .
والتقدير : أعرفه رحيماً .

٢ - أن تدل الحال على زيادة تدريجية أو نقص تدريجي ، نحو :
« اشترى الكتاب بدينارٍ فنازلاً » ، فالصاحب محذوف وجوباً مع العامل ،
والتقدير : « فليذهب العدد نازلاً » .

م - ذكر عاملها وحذفه :

الأصل في عامل الحال أن يذكر . ويجوز حذفه لقرينة تدل عليه .
وأكثر ما يكون ذلك في عبارات المجاملة والحوار ، كقولك للمسافر :
« راشداً - أو مصحوباً بالسلامة » ، وللقادم من الحج : « مأجوراً » ،
ولمن يحدثك : « صادقاً » ، ولمن سألك : كيف جئت ؟ : « ماشياً » .
ومن ذلك قوله تعالى : « أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ »
بلى ، قادرين على أن نُسَوِّيَ بَنَانَهُ » .

ويجب حذف العامل في خمسة مواضع :

١ - أن تدل الحال على ازدياد أو نقص تدريجي ، نحو :
« يُقَدَّرُ عددُ الطلابِ بمئةٍ فصاعداً ^(١) » ، أي : فيذهب العدد صاعداً

(١) الاعراب : الفاء تزينية ، صاعداً : حال منصوبة . عاملها وصاحبها محذوفان تقديرهما : يذهب العدد ، أو ذهب العدد ، أو فيذهب العدد . وإنما تختار من هذه التقديرات ما يناسب الجملة السابقة انشاءً وخبراً . وعلى كل ، فإن الحال في هذا التركيب تعتبر جملة تامة ، وذلك لأن لها فعلاً وفاعلاً محذوفين .

ونحو : « بع كتابك بعشر ليرات فنارلاً ، أو فسافلاً ، أو فأقل ... الخ »
أي : فليذهب العدد سافلاً . وشرط هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء
كما رأيت ، أو بتم ، والفاء أكثر .

٢ - أن تذكر للتوبيخ ، نحو : « أقاعداً (١) عن العمل ، وقد
قام الناس ؟ ! » . ومنه قولهم : « أتميماً مرة ، وقيسياً أخرى ؟ ! » ،
أي : أنتسب تيمياً ؟ !

٣ - أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة قبلها ، نحو :
« أنت أخي مواسياً (١) » أي : اعرفك مواسياً .

٤ - أن تسد مسدّ خبر المبتدأ ، نحو : « انشادي القصيدة
محفوظة » أي : انشادي إياها حاصل إذ توجد محفوظة .

٥ - أن يكون العامل مما ورد السماع بحذفه ، نحو : « هنيئاً
ومريثاً لك » .

ن - تعدد الحال :

يجوز أن تعدد الحال ، وصاحبها واحد أو متعدد . فمثال الأول قوله
تعالى : « فَرَجَعَ موسى إلى قومِهِ غضبانَ أَمِيفاً » .

فإن تعدد الصاحب ، والأحوال من لفظ واحد ومعنى واحد ،
ثنيتهما أو جمعتهما بحسب المقام ، فنقول : « جاء زيد وعمرو راكبين » ،
ولا نقول : « جاء زيد وعمرو راكباً وراكباً » . ونقول : « جاء زيد

(١) والحال هنا مع عاملها جملة مستقلة .

وعمر وبكر راكبين ، ولا تقول : « راكباً وراكباً وراكباً » . ومن هذا القيل قوله تعالى : « وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ » ، والأصل « دائبةً ودائبةً » .

وان اختلف لفظ الحالين ذكرت الاثنتان بغير عاطف بينهما ، نحو : « لقيت زيداً مصعداً منحدراً » .

ولما كان الالتباس محتمل الحدوث في مثل هذا التركيب ، فقد أوجبوا ترتيباً للأحوال تكون بموجبه الحال الأولى للصاحب الثاني ، والحال الثانية للصاحب الأول ، ففي مثالنا السابق ، تكون « مصعداً » حالاً من « زيد » و « منحدراً » حالاً من التاء في « لقيت » فالطرف للطرف والوسط للوسط . وقالوا في تعليل ذلك : إن فصلاً واحداً أهون من فصلين .

فإن أمن اللبس ، وذلك لاختلاف الأصحاب في الجنس أو العدد ، لظهور المعنى ووضوحه ، جاز التقديم والتأخير بين الحالين ، لأنه يمكن أن ترد كل حال إلى صاحبها ، نحو : « لقيت دعداً ماشياً راكبةً » ، أو راكبةً ماشياً » ، و « لقيت زيداً وعمرأ راكباً ماشيين » ، أو ماشيين راكباً » ، و « مررت بزید راكباً جالساً ، أو جالساً راكباً (١) » ومن هذا القيل قول امرئ القيس :

٦٨ - خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي ، تَجُرُّ وَرَاءَنَا

عَلَى أَثَرَيْنَا ذِيحٍ مَرَطٍ مُرَحَّلٍ

(١) عدم اللبس هنا آت من أن الراكب لا يمكن الا أن يكون المار ، وهو التاء في « مررت » . والجالس لا يمكن الا أن يكون الممرور به ، وهو زيد .

(اللغة : المرط : كل ثوب غير مخطط . المرسل : الثوب الذي اشبهت قوشه رحال الابل . المعنى : خرجت بحبيتي من خدرها ، فراحت تعفى آثار أقدامنا على الرمال بذيل ثوبها ذي النقوش الكثيرة . الاعراب : « خرجت » فعل وفاعل . « بها » متعلقان بخرجت . « أمشي » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « تخر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « ورائنا » ظرف مكان متعلق بتخر ، والضمير مضاف اليه . « على أثرنا » متعلقان بتخر ، والضمير مضاف اليه . « ذيل » مفعول به لفعل تخر . « مرط » مضاف اليه . « مرسل » نعت للمرط . « حملة : خرجت » ابتدائية لا محل لها . « حملة : أمشي » حال من التاء في خرجت محلها النصب . « حملة : تخر » حال من التاء في « بها » محلها النصب . الشاهد : « خرجت بها أمشي تخر » : جاز عدم الترتيب في الحال المتعددة لاختلاف الصاحين جنساً .)

س - أقسام الحال :

تنقسم الحال - باعتبارات مختلفة - إلى أقسام وأنواع مختلفة ، إليك بيانها :

آ - فالحال إما مؤسّسة ، وإما مؤكّدة :

١ - (الحال المؤسّسة) : وتسمى البيئنة أيضاً . وهي التي تحمل إلى الجملة معنى تأسيسياً لم يكن في الجملة قبل مجيئها ، نحو : « جاء خالد راكباً » . فلو لم تذكر « راكباً » لما عرفت حال خالد أثناء مجيئه .

٢ - (الحال المؤكّدة) : وهي التي لا تحمل إلى الجملة معنى جديداً ، بل تكتفي بتوكيد ما تراه في الجملة من المعاني . وتنقسم باعتبار ما تؤكده إلى ثلاثة أقسام : (١) - مؤكدة لمعنى عاملها ، نحو : « تبسم زيدٌ ضاحكاً » ، فضاحكاً لم تحمل معنى جديداً إلى الجملة ، إذ معنى الضحك موجود في الفعل « تبسم » . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « وَلَا تَعْمَسُوا فِي الْأَرْضِ مُمْسِكِينَ » ، وقوله : « ثُمَّ وَلَّيْتُمُ

مُدْبِرِينَ . (٢) - مؤكدة لصاحبها ، نحو : « جاء الطلاب كلهم جميعاً » ، فمعنى الجمعية حاصل في صاحب الحال ، وهو « الطلاب كلهم » ، فالحال لم تأت بمعنى جديد ، ولكنها أكدت المعنى الموجود في صاحبها . (٣) - مؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : « أنت أخي مواسياً » ، إذ إن معنى المواساة ليس جديداً على الجملة ، بل هو مفهوم من الاسناد : « أنت أخي » . ويشترط في هذا النوع من الحال أن تكون الجملة قبله من اسمين معرفتين جامدين ، كما رأيت في المثال .

ب - والحال إما مقصودة لذاتها ، وإما موطئة لغيرها :

١ - (الحال المقصودة) : وهي الحال الطبيعية ، أي المشتقة التي تذكر لبيان هيئة صاحبها ، نحو : « جاء زيد راكباً » .

٢ - (الحال الموطئة) : وهي الاسم الجامد الذي يسبق الحال الحقيقية المقصودة ، فيكون تمهيداً لها وتوطئة ، نحو : « عرفت زيدا رجلاً مخلصاً » ، « فرجلاً » ليست هي الحال الصحيحة ، لأنها لا تبين هيئة زيد ، إنما الذي يبينه هو كلمة « مخلصاً » . فالحال الحقيقية هي « مخلصاً » . ولكننا في الاعراب نعتبر كلمة « رجلاً » هي الحال ، وكلمة « مخلصاً » صفة للرجل . ولما كان هذا يخالف طبيعة المراد من الكلام اعتبرت هذه الحال موطئة لما بعدها .

ج - والحال إما حقيقية ، وإما مسببة :

١ - (الحال الحقيقية) : وهي التي تبين هيئة صاحبها ، وترفع ضميراً مستتراً فيها يعود على صاحبها ، نحو : « جاء زيد ماشياً » ، حيث نجد « ماشياً » مبنية لهيئة صاحبها زيد ، وفيها ضمير مستتر فاعل لها يعود على زيد ، والتقدير : ماشياً هو ، أي : زيد .

٢ - (الحال السببية) : وهي التي ترفع الاسم الظاهر ، وتبين هيئة هذا الاسم الظاهر ، لا هيئة صاحبها ، نحو : « ركبَت الفرسَ غائباً صاحبُهُ » (١) ، حيث نجد « غائباً » رافعة لكلمة « صاحبُهُ » على أنه فاعل لها ، وحيث نجد أنها تبين هيئة « صاحبهِ » لا هيئة « الفرس » . ويشترط في هذه الحال أن يكون المرفوع بها متصلاً بضمير يعود على صاحبها ، وهو الهاء في مثالنا المتصل بكلمة « صاحبهِ » ، والذي يعود إلى الفرس . وهذا الضمير يسمى سبباً ، أي جلاً يربط صاحب الحال ، بالاعتبار النحوي ، بالمرفوع بالحال ، أي بصاحبها ، بالاعتبار المعنوي . ولذلك تسمى هذه الحال بالحال السببية .

د - الحال إما مترادفة ، وإما متداخلة :

١ - (الحال المترادفة) : هي الأحوال التي يتلو بعضها بعضاً ، وكلها لصاحب واحد ، نحو قوله تعالى : « فَرَجَعَ موسى إلى قومِهِ غضبان أسفاً » ، أو يكون أصحابها المختلفون غير طرف في جملة حالية ، نحو : « لقيت زيدا مُصْعِداً منحدرأً » .

٢ - (الحال المتداخلة) : وهي أن تأتي حال من اسم هو نفسه طرف في جملة حالية ، فتكون الحال الثانية داخلة في الحال الأولى ، نحو : « جاء زيد يحمل كتابه مفتوحاً » حيث نجد « مفتوحاً » حالاً من الكتاب ، والكتاب نفسه واقعاً في جملة حالية هي جملة « يحمل كتابه » . فتكون « مفتوحاً » حالاً مفردة واقعة داخل حال جملة . وهذا هو التداخل في الحال .

(١) « غائباً » هي بيان لهيئة الفرس في الاعتبار النحوي التركيبي فقط ، أما من حيث المعنى فهي بيان لهيئة « صاحبهِ » كما هو ظاهر .

هـ - والحال إما مقارنة ، وإما مقدرة :

١ - (الحال المقارنة) : هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها ، وهذا هو الأصل ، نحو : « جاء زيد راكباً » ، فزمن الركوب هو نفسه زمن المجيء . فالزمانان مقترنان ، ومن هنا سميت بالمقارنة .

٢ - (الحال المقدرة) : وهي التي لا يتحقق معناها إلا بعد زمن تحقق معنى عاملها ، نحو : « مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً » . فزمن تحقق المرور ماض ، وزمن تحقق الصيد مستقبل . ولما كان هذا يخالف الأصل في وظيفة الحال ، ألا وهي بيان هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث لا بعده ، فانهم يقدرون لهذه الحال كلمات تردّها إلى الأصل وتحفظ لها معناها ، كأن يقولوا : التقدير : مررت برجلٍ معه صقرٌ ناوياً الصيد به غداً ، أو مقدراً الصيد به غداً . ومن هنا سميت هذه الحال بالمقدرة . ومنها قوله تعالى : « إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ » ، إما شاكراً ، وإما كفوراً ، فالشكران والكفران سيكونان بعد الهداية ، وقوله : « أُدْخِلُوهَا بِسَلَامٍ آمَنِينَ » ، فالأمن سيكون بعد الدخول ، وقوله : « فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ » ، فالخلود سيكون بعد الدخول .

ع - ضائفة :

١ - وردت عن العرب ألفاظ مركبة تركيب « خمسة عشر » ، واقعةً موقع الحال . وهي مبنية على فتح جزأها ، إلا ما كان جزؤه الأول ياءً ، فبنائوه على السكون . وهذه الحال معدودة في الحال المفردة ، لا الجملة ، ولا شبه الجملة .

وهذه الألفاظ على ضربين :

آ - ما ركب وأصله العطف ، نحو : « تفرق القوم شذراً مَذَرًا - أو شَفَرَ بَفَرَ » أي : متفرقين ، أو منتشرين ، أو مُتَشَتِّين . ونحو : « أنت جاري بيت بيت » ، أي : ملاصقاً . ونحو : « لقيته كَفَّةً كَفَّةً » ، أي : مواجهاً .

ب - ما ركب وأصله الإضافة ، نحو : « فعلت هذا الشيء باديء بَدءَ ، أو باديء بَدَأَ ، أو باديء بَدَأَ ، أو باديء بَدَأَ ، أو باديء بَدَأَ ، أو باديء بَدَأَ » ، أي : فعلته مبدوءاً به . ونحو : « تفرق القوم أيدي سباً ، أو أيدي سباً » أي : مشتتين .

٢ - إذا تقدمت الصفة على موصوفها انقلبت حالاً وجوباً ، لأن الصفة لا تكون قبل الموصوف ، تقول : « جاء رجلٌ طويلٌ » ، فإذا أردت أن تقدم الصفة قلبتها حالاً ، فقلت : « جاء طويلاً رجلٌ » . ومن هذا القبيل قول الشاعر : « لَمَزَةٌ موحشاً طللٌ قديمٌ » ، والأصل : « لَمَزَةٌ طللٌ موحشٌ » (١) .

٣ - كلمة « وحد » لم تسمع إلا منصوبة على الحال . إلا ما شذَّ من قولهم : « هو نسيجٌ وحده » ، بالإضافة ، ومعناها المدح ، و : « هو عُيَيْرٌ وحده » ، وجُحْشٌ وحده » ، بالإضافة أيضاً ، ومعناها الذم .

٤ - يذهب أكثر اللغويين والنحاة إلى أن كلتي « كافة وقاطبة » لم تستعملا إلا منصوبتين على الحال . وليس هذا بشيء ، فقد جاء في حديث لعمر بن الخطاب قوله : « لقد جعلت لآل بني كاهلة على كافة المسلمين لكل عامٍ مائتي مثقالٍ ذهباً إبريزاً » ، فجزء الكافة بحرف جر .

(١) ويروى : لَمَزَةٌ موحشاً طللٌ قديمٌ ، هو صدر بيت لكثير ، عجزه :

« عفاه كل أسحم مستديم » .

٢ - التمييز

أ - تعريفه :

التمييز : اسم نكرة يذكر في الكلام ليزيل إبهاماً سبقه ، نحو :
 « اشتريت عشرين كتاباً » حيث نرى « كتاباً » قد أزال الغموض الذي في
 « عشرين » ، وبين المراد منها . ويسمى الاسم الذي أزال الغموض تمييزاً ،
 أو مميّزاً ، أو تفسيراً ، أو مفسّراً ، أو تبييناً ، أو مبيناً . ويسمى
 الذي زال غموضه مميّزاً ، أو مفسّراً ، أو مبيناً .

ويحدث الغموض والابهام في الكلام من إحدى جهتين : إما من
 جهة المفرد ، وإما من جهة الجملة :

ب - غموض المفرد وتمييزه :

ليست مفردات اللغة على درجة واحدة من الوضوح كما قد يتبادر
 إلى الذهن ، فبعض هذه المفردات لا يكاد أن يذكر حتى يشير في
 ذهن السامع صورة المسمى بكل أبعادها وأشكالها ، على حين أن مفردات
 أخرى لا تكاد تثير في ذهن سامعها شيئاً ، وكأنها نوع من الرموز
 الرياضية التي لا تدل على شيء .

قل كلمة « كتاب » . وعلى الفور ، ستنبعث في ذهن السامع صورة
 لأوراق تملأ السطور السود صفحاتها ، وقد ضم بعضها إلى بعض في

غلاف عليه عنوان . وليس بعيداً أن يتخيل السامع طولاً معيناً لهذا الكتاب ، وعرضاً وسمكاً معينين أيضاً .

وقل كلمة « شارع » . وعلى الفور ، ستنبعث في ذهن سامعك صورة لمكان طويل مستقيم ، قد فرشت أرضه بالأسفلت ، وامتدت الأرصفة العريضة على جانبيه ، وقامت البنايات الشاهقة عن يمينه وشماله .

والآن ، قل كلمة « شيء » . ثم اسأل سامعك عن الصورة التي أثارها هذه الكلمة في ذهنه . سيقول لك السامع إنه لم يتخيل شيئاً ، لأن الكلمة لم تعن عنده مسمى معيناً له صفات محددة ، لأنها كلمة تعني كل موجود ، وليست مخصوصة بمسميات معينة .

قل له الآن : « إن الذي عندي لا يكفي » ، ثم اسأله ماذا فهم من كلمة « الذي عندي » ؟ وسيكون جوابه كالسابق : إنه لم يتخيل صورة معينة لهذا الذي هو عندك .

قل له الآن كلمة « عشرين » ، ثم اسأله عن الصورة التي أثارها هذه الكلمة في ذهنه ، وسترى أن جوابه لن يختلف عن سابقه مطلقاً .

ونتساءل الآن : ترى ما الذي أورث « شيء - والذي - وعشرين » هذا الغموض الذي فيها ؟ ولماذا لا تثير في ذهن سامعها صوراً معينة كما تفعل كلمات « الكتاب - والشارع - والمدرسة » وغيرها .

والجواب عن ذلك بسيط . وهو أن كلمة (شيء) لم تضعها اللغة اسماً لمسمى مخصوص له أوصاف مميزة ، بل وضعها لتكون اسماً لكل موجود ، فهي واسعة الدلالة جداً ، وبالتالي ، فهي واسعة التأكيد جداً ، واسعة التأكيد هذه هي التي نسميها إبهاماً أو غموضاً .

وما قيل في كلمة (شيء) يقال مثله في كلمات « ما - ومهما »
وغيرها من الأسماء المهمة .

والأمر مع كلمة « عشرين » مختلف تماماً ، لأن هذه الكلمة لا
تعنى شيئاً على الإطلاق . كان مبعث الغموض في كلمة « شيء » هو سعة
دالاتها ، وصلاحياتها لأن تكون اسماً لكل موجود ، فالباب شيء ، والكتاب
شيء ، والشارع شيء ، وكل ذات في الوجود تسمى شيئاً ، أما الغموض
الذي في كلمة « عشرين » فمبعثه أمر آخر ، هو عدم دالاتها على أي ذات
مطلقاً ، فليس في الوجود كله ذات اسمها « عشرون » . إنها كلمة لا تعنى
ذاتاً إذن ، ولكنها تعني مقداراً عددياً مجرداً تبلغه الذات إذا تكررت كثرة
معينة .

وما قلناه في كلمة « عشرين » يقال مثله في كل ما دل على مقدار
من عدد أو وزن أو كيل أو مساحة .

وهكذا ترى أن الاسماء في اللغة ليست متساوية في الدلالة ، فمنها
الواضح الذي يدل على ذات معلومة ، ومنها الغامض الذي لا تعرف الذات
المعنية به ، على اختلاف في مبعث هذا الغموض وسببه .

وهذا الغامض هو وحده الذي يحتاج إلى التمييز ليحدد الذات
المقصودة منه . ويسمى تمييزه تمييز المفرد ، لأنه يفسر مفرداً غامضاً ، لا
جملة غامضة ، أو يسمى تمييز الملفوظ ، لأنه يفسر غموضاً ملفوظاً ، أي
غموضاً متجسداً في كلمة ملفوظة ، أو يسمى تمييز الذات ، لأنه يكشف
عن الذات المقصودة بالاسم المبهم .

وزيادة في التفصيل ، لا نرى بأساً في الكلام على أنواع الاسماء
الغامضة :

ج - أنواع الاسم المبهم :

الاسماء المبهمة على سبعة أنواع :

- ١ - كل ما دل على عدد : سواء أكان العدد صريحاً ، أي معروف الكمية ، مثل : واحد - خمسة - عشرة - مئة ... الخ ، أم كان مبهماً ، أي غير محدد الكمية ، مثل : كم - كذا - كأين ... الخ .
- ٢ - كل ما دل على مقدار ، أي شيء مقيس بوحدة قياسية : مثل المتر ، والياردة ، والذراع ، وما أشبه ذلك من وحدات قياس الأطوال ، والقصة ، والفدان ، والهكتار ، وما أشبه ذلك من وحدات قياس المساحات ، والكيلو غرام ، والرطل ، والطن ، والقنطار ، وما أشبه ذلك من وحدات قياس الأوزان ، والكيل ، والصاع ، والليتر ، وما أشبه ذلك من وحدات قياس السعة والحجم .
- ٣ - كل ما دل على ما يشبه المقدار ، من حيث كونه يدل على كمية مقيسة بغير مقياس معين ، مثل : « عندي مدٌّ البصر أرضاً ، وما في السماء قدرُ راحةٍ سخاباً ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، وعندي جرة ماءً ، وكيس قمحاً ، وخاية خلّاً ، ... الخ » .
- ٤ - كل ما أجري مجرى المقادير ، من كل اسم مبهم مفتقر إلى التمييز والتفسير ، نحو : « لنا مثل مالكم خيلاً ، و « عندنا غيرُ ذلك غنماً » . ومنه قوله تعالى : « ولو جئنا بمثله مدّداً » .
- ٥ - كل اسم يدل على ذات صالحة لأن تصنع من مواد مختلفة ، فيأتي التمييز لتعيين المادة التي صنعت منها هذه الذات . مثل : « عندي خاتم فضةً ، وساعةٌ ذهباً ، وثوبٌ صوفاً ، ومعطفٌ جوخاً ، وبابٌ خشباً ، وقلمٌ قصباً .. وغير ذلك » .

٦ - كل اسم واسع الدلالة يصلح أن يكون اسماً لكل موجود .
ومن هذا النوع « ما » النكرة التامة التي بمعنى « شيء » و « ما ومها »
الشرطيتان .

٧ - كل اسم موصول لم تعرفه صلته ، مثل : « الذي عندي » ،
والذي معك » .

د - غموض الجملة وتمييزها :

لا يمتري الغموض الجملة فتحتاج معه إلى التمييز إلا إذا حول
الأسناد فيها عن طريقه الطبيعية .

فكيف يحدث هذا ؟

إذا أراد صديقك أن يفهمك أن عمر زيد قد طال ، فالمنتظر منه
أن يسند الطول إلى عمر زيد ، ويقول : « طال عمر زيد » . فإذا فعل
ذلك كانت جملة واضحة لا غموض فيها ، لأن إسناد الطول إلى العمر
إسناد طبيعي يفهمه كل سامع . ولكنه لا يفعل ذلك في بعض الأحيان ،
بل يلجأ ، بقصد المبالغة والتوكيد ، إلى تحويل الاسناد عن العمر إلى زيد
نفسه ، فيقول لك : « طال زيد » . وهذا ، كما ترى ، مجاز ، جاز
فيه صديقك كلمة العمر إلى كلمة زيد . ولما كان هذا المجاز غامضاً موقفاً
لك في اللبس ، إذ قد تفهم منه أن قامه زيد هي التي طالت - كان لا
بد لصديقك من أن يفسر كلامه ويوضح المقصود منه ، ولكنه لا يلجأ
إلى التفسير بجملة طويلة كأن يقول ذلك : « أقصد من كلامي أن عمر
زيد هو الذي طال » ، بل يرد إلى الجملة الكلمة التي جازها ، ولكنها
الآن منصوبة لا مرفوعة على الفاعلية ، فيقول : « طال زيد عُمراً » .

المسألة هنا تتلخص فيما يأتي : طُرِدَ الفاعل الحقيقي من الجملة ليحل محله اسم آخر ، فلما خيف اللبس على السامع ، رُدَّ الفاعل الحقيقي ، ولكن لا ليأخذ مكانه في الفاعلية ، بل ليكون منصوباً بقصد التفسير والتوضيح (١) .

غير أن الطرد لا يتناول الفاعل وحده ، بل قد يصيب المبتدأ والمفعول به أيضاً . ويمكنك من الأمثلة الآتية أن ترى الجمل في إسنادها الطبيعي ، ثم كيف يحول الاسناد عن جهته الطبيعية بطرد المسند اليه واحلال غيره محله ، والغموض الذي يمتري الجملة من هذه العملية ، ثم كيف يرد المطرود منصوباً على التمييز لازالة هذا الغموض :

١ - إتسعت دارُ زيدٍ ← اتسع زيد ← اتسع زيد داراً .
(طرد الفاعل ثم عاد مفسراً) .

٢ - غرمتُ الأشجارَ في الحديقة ← غرمتُ الحديقة ←
غرمتُ الحديقة أشجاراً (طرد المفعول به ثم عاد مفسراً) .

٣ - مالُ زيدٍ أكثر من مالِك ← زيدٌ أكثر منك ← زيد
أكثر منك مالاً (طرد المبتدأ ثم عاد مفسراً) .

هذا النوع من التمييز يسمى تمييز الجملة ، لأنه لا يتجه بخدمته إلى مفرد من مفرداتها ، بل إليها كلها ، كما يسمى تمييز النسبة ، لأنه يفسر النسبة الغامضة ، أي الاسناد الغامض ، ويسمى أخيراً بتمييز الملحوظ ،

(١) قد يطرد الفاعل لا ليحل مكانه اسم آخر ، بل ليحل محله ضميره . ويحدث ذلك مع نعم وبئس ، نحو : « نعم رجلاً زيد » . وسيجيء شرح ذلك بالتفصيل عند الكلام على المسح والذم . في باب الأساليب .

لأنه يفسر غموضاً ملحوظاً في نسبة بعض الكلمات إلى بعض ، لا غموضاً متجسداً في لفظ كلمة (١) .

ولما كان أصل هذا التمييز فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، وليس كلمة جديدة مضافة إلى الجملة لخدمة كلمة من كلماتها - سمي بالتمييز المحوّل .

وهناك منصوب اختلف فيه النحاة : أهو تمييز ، أم هو حال ؟ ونعني به ذلك المنصوب الذي يرى كثيراً في جمل التعجب والمدح والذم ، نحو : « لله در زيد عالماً - وما أعظم خالداً فارساً » ، وقليلاً في غيرها ، نحو : « ملأت الحوض ماءً ، وأوسعت زيدا مدحاً » .

فقال قوم : هو حال ، بدليل أنه مشتق في غالب الأحيان « عالماً فارساً » . والتمييز لا يكون إلا جامداً .

وقال آخرون : بل هو تمييز ، لأنه يبين الجهة التي جرى منها التعجب أو المدح أو الذم ، فقولنا : « لله دره فارساً » يعني « لله دره من حيث فروسيته » . وهذه وظيفة التمييز ، لا وظيفة الحال . ثم إنه على تقدير « من » فنقول : « لله دره من فارس » مظهراً هـذا الجار المقدر ، والحال ليست على تقدير « من » ، بل على تقدير « في » . أما بجيئه مشتقاً في بعض الأحيان ، فذلك لأنه في حقيقته صفة لجامد محذوف

(٢) هذا النوع من التمييز - كما ترى - ليس كلمة جديدة تضاف الى الكلام لتخدم الاسم ، بل هو كلمة أساسية في الجملة بدلت وظيفتها . واذن ، فليس هو تكملة للاسم ، وهذا يعني أنه كان علينا أن نؤخر دراسته الى حين الكلام على الأساليب ، تمشياً مع المنهج الذي اختططناهُ لأقسننا ، لأنه نوع خاص من أشكال التعبير في العربية . ولكننا آثرنا الخروج على المنهج ، لكنا يتمزق مبحث التمييز بين أبواب مختلفة فيقع الطالب في الحيرة والبلبلة .

كان هو التمييز ، فلما حذف ثابت صفته عنه ، والأصل : « لله دره رجلاً فارساً » .

ثم اختلف هؤلاء في أمر هذا التمييز : أهو تمييز ذات ، أم تمييز نسبة ؟ فمنهم من أطلق فقال : هو تمييز نسبة ، لأن الذوات التي قبله كلها واضحة لا غموض فيها ، إنما الغموض هو في جهة التعجب والمدح والذم . وفصل آخرون فقالوا : هو تمييز ذات إن كان التعجب منه ضمير غائب لم يبين مرجعه ، كما في قولهم : « لله دره فارساً » ، لأن هذا الضمير مفتقر إلى بيان عينه في هذه الحال أكثر من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه . فان لم يكن التعجب منه ضميراً أصلاً ، أو كان ضمير خطاب ، أو ضمير غيبة علم مرجعه ، فالتمييز تمييز نسبة ، نحو : « لله در زيد فارساً » و « لله درك فارساً » و « زيد لله دره فارساً » .

وعلى كل حال ، فقد اتفق النحاة على أن هذا التمييز ليس محولاً عن شيء ، فليس أصله مبتدأ ، ولا الفاعل ، ولا المفعول به ، بل هو كلمة جديدة تضاف إلى الجملة لكشف جهة غامضة في نسبة التعجب إلى المتعجب منه .

وعلى ذلك ، يكون عندنا ثلاثة أنواع من التمييز : تمييز مفرد ، تمييز جملة محول ، تمييز جملة غير محول .

٥ - حركة التمييز :

يستطيع التمييز أن يؤدي وظيفته وهو منصوب ، نحو : « عندي رطلٌ عسلاً (١) » ، وأن يؤديها وهو مجرور بالاضافة ، نحو : « عندي

(١) واعرابه متفق عليه ، وهو أنه تمييز منصوب .

رطلٌ عسلٌ (١) ، وأن يؤديها وهو مجرور بمن ، نحو : « عندي رطلٌ من عسلٍ (٢) » .

إلا أن المميزات تختلف فيما تقبله من هذه الوجوه ، فبعضها لا يقبل تمييزه إلا على صورة واحدة من هذه الصور الثلاث ، وبعضها يجيز فيه صورتين ، وبعضها يجيز فيه الصور الثلاث . واليك تفصيل ذلك :

١ - (العدد من ثلاثة إلى عشرة) : لا تقبل هذه الأعداد تمييزها إلا على صورة الجمع ، وأن يكون مجروراً بالاضافة ، نحو : « جاء ثلاثة رجالٍ - واشترت عشرة أفلامٍ » . فإن جاء تمييزها اسم جمع أو اسم جنس ، لا جمعاً ، وجب جره بمن ، نحو : « جاء ثلاثة من القوم - وعندي أربعة من الخيل » . ومنه قوله تعالى : « فخذ أربعة من الطير » وقد يجر بالاضافة ، كقوله تعالى : « وكان في المدينة تسعة رهط » . وفي الحديث : « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » . وقال الشاعر يشكو فقره :

٦٩ - ثلاثة أنفُسٍ وثلاثُ ذودٍ
لقد جازَ الزمانُ على عيالي

(١) وفي اعرابه مذهبان : أسهلها أن تنظر إلى وضعه الاضافي فقط فتقول هو مضاف إليه مجرور ، ثم تسكت ، والثاني أن تنظر إلى وضعه ووظيفته المنوية معاً ، فتقول : هو مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه تمييز .

(٢) وفي اعراب هذا مذهبان أيضاً : أولهما أن تعلق الجار والمجرور بوصف محذوف للميز ، فإن كان المميز نكرة جعلت الوصف المحذوف نعتاً له وعملت الجار به . فتقدير مثالنا أعلاه : عندي رطل كائن من عسل . وإن كان المميز معروفاً جعلت الوصف المحذوف حالاً منه وعملت الجار به ، ففي قولنا : « إن الذي معي من الدراهم لا يكفيك » ، يكون التقدير : إن الذي معي كائناً من الدراهم لا يكفيك . والمذهب الثاني أن تقول : الجار والمجرور في محل نصب على التمييز .

(اللغة : الذود : عدد من الابل ما بين الثلاث إلى العشر . الاعراب :
 « ثلاثة » خبر لمبتدأ محذوف . التقدير : حالي ثلاثة أنفس وثلاث ذود .
 « أنفس » مضاف اليه . « وثلاث ذود » معطوف . « لقد » لام ابتداء
 وحرف تحقيق . « جار الزمان » فعل وفاعل . « على عيالي » متعلقان بجار .
 والضمير مضاف اليه . « جملة : ثلاثة أنفس » ابتدائية لا محل لها . « جملة :
 جار الزمان » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « ثلاث ذود » : يجوز في تمييز
 الثلاثة إلى العشرة أن يكون مجروراً بالاضافة على الرغم من كونه اسم جمع ، لا
 جمعاً .)

٢ - (العدد من ١١ - ٩٩) : لا يكون تمييز هذه الاعداد
 إلا مفرداً منصوباً ، نحو : « جاء أحد عشر رجلاً - وخمس وعشرون
 امرأة - وتسعة وتسعون طالباً » .

٣ - (العدد ١٠٠ و ١٠٠٠) : لا يكون تمييز هذين اللفظين
 إلا مفرداً مجروراً بالاضافة ، نحو : « جاء مئة رجل - وألف امرأة »
 وقد شذّ تمييز المئة منصوباً في قول الشاعر :

٧٠ - إذا عاش الفتي مئتين عاماً

فقد ذهبَ المَسْرَةُ والفتاءُ

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « عاش
 الفتي » فعل وفاعل . « مئتين » ظرف زمان منصوب بالياء لأنه مثنى ، متعلق
 بعاش . « عاماً » تمييز منصوب . « فقد » فاء رابطة للجواب وحرف تحقيق .
 « ذهب المسرة والفتاء » فعل وفاعل ومعطوف على الفاعل . « جملة : عاش
 الفتي » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : ذهب المسرة » جواب شرط غير جازم
 لا محل لها . « مجموع الشرط وجوابه » ابتداء لا محل له . الشاهد : « مئتين
 عاماً » : شذ مجيء تمييز المئة منصوباً . وحقه الجر بالاضافة (١) .)

٤ - (« كم » الاستفهامية) : لا يكون تمييزها إلا مفرداً منصوباً ، نحو : « كم كتاباً عندك ؟ » .

وإن سبقها حرف جر جاز جر تمييزها - على ضعف - بمن مقدرةً ، نحو : « بكم درهمٍ اشتريت الكتاب ؟ » ، أي : بكم من درهم اشتريته ؟ ونصبه أولى على كل حال . وجره ضعيف ، وأضعف منه إظهار « من » .

ومجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والجار والمجرور ، نحو : « كم عندك كتاباً ؟ » و « كم في الدار رجلاً ؟ » . ويقال الفصل بينهما بالخبر ، نحو : « كم جاءني رجلاً ؟ » أو بالعامل فيها ، نحو : « كم اشتريت كتاباً ؟ » .

ومجوز حذف تمييزها ، نحو : « كم مالك ؟ » ، أي : كم درهماً أو ديناراً هو ؟

٥ - (« كم » الخبرية) : وتمييزها مفرد نكرة ، نحو : « كم بلدٍ زرتُ ! » . ومجوز جمعه ، وذلك قليل ، نحو : « كم بلادٍ زرتُ ! » . أما بشأن حركته فيجوز فيه وجهان : الجر بالإضافة ، كما رأيت في المثاليين السابقين ، والجر بمن ، نحو : « كم من بلدٍ زرتُ ! » .

فإن فصل بينها وبين تمييزها بفواصل - وهذا جائز - وجب فيه

→ مع ذلك من باب جر التمييز ، نحو : « جاء خمسة من الرجال - كم من الرجال عندك ؟ - اشتريت مئةً من الكتب ... الخ » . فهذا الجار ومجروره بيان للتمييز المقدر ، إذ التقدير : جاء خمسة أفرادٍ من الرجال ، وكم فرداً من الرجال عندك ؟ واشتريت مئة فردٍ من الكتب ... وهكذا . ويكون الجار والمجرور في موضع النعت لهذا التمييز المحذوف . التقدير : جاء خمسة أفرادٍ كائنين من الرجال . فانتبه إلى ذلك .

النصب أو الجر بمن ، وامتنعت الاضافة ، لان الاضافة لا تكون مع وجود الفاصل بين المضاف والمضاف اليه . فمثال المنصوب قولك : « كم عندي كتاباً ! » ، ومثال المجرور قولك : « كم عندي من كتاب ! » . إلا إذا كان الفاصل فعلاً متعدياً متسلطاً على « كم » فيجب جره بمن ، نحو : « كم قرأت من كتاب ! » كيلا يلتبس بالمفعول به فيما لو قلت : « كم قرأت كتاباً ! » (١) .

ويجوز حذف تمييزها ، نحو : « كم سافرت ! » ، أي : كم مرة سافرت !

٦ - (كَأَيِّن) : وتكتب أحياناً بالتثنية ، هكذا « كَأَيِّ » . وفيها لغة أخرى ، هي « كَأَنَّ » . وهي مثل « كم » الخبرية في المعنى ، إذ تفيد الاخبار بالكثرة .

وأكثر ما يجيء تمييزها مفرداً مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « وكَأَيِّنْ من نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ! » ، وقوله : « وكَأَيِّنْ من دَابَّةٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ، اللَّهُ يَرْزُقُهَا » .

وقد ينصب على قلة كقول الشاعر :

(١) كلتا العبارتين جائزة من حيث التركيب ، إلا أن معنى الأولى يختلف عن معنى الثانية ، وكذا الاعراب يختلف أيضاً : فقولك : « كم قرأت من كتاب ! » إخبار عن كثرة الكتب التي قرأتها . فتكون « كم » مفعولاً به مقدماً لقرأت ، و « من كتاب » تمييزاً لها . أما قولك : « كم قرأت كتاباً ! » فإخبار عن كثرة المرات التي قرأت فيها كتاباً . فتكون « كم » مفعولاً مطلقاً لأنها دلت على عدد مرات حدوث الفعل ، وتكون « كتاباً » مفعولاً به لقرأت . أما تمييز « كم » فحذوف تقديره : كم مرة قرأت كتاباً .

٧١ - أطرد اليأس بالرجا ، فكأين

آلما حم يسره بعد عشر

(اللغة : الآلم : التألم . حم يسره : جاء وقت يسره . الاعراب : « أطرد اليأس » فعل وفاعل مستتر ومنفعل به . « بالرجا » متعلقان بفعل الأمر . « فكأين » الفاء استئنافية . كأين : اسم كناية مبني على السكون في محل رفع مبتدأ . والمعنى : كثير من المتألمين جاء يسره بعد عشرم . « آلا » تمييز لكأين . « جم يسره » ماض مجهول وفائب فاعل ومضاف إليه . « بعد » ظرف متعلق بجم . « عشر » مضاف إليه . « جملة : أطرد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كأين مع خبره » استئنافية لا محل لها . « جملة : حم يسره » خبر كأين محلها الرفع . الشاهد : « كأين آلا » : يجوز - على قلة - مجيء تمييز كأين منصوباً .)

٧ - (كذا) : وهي كناية عن عدد مبهم ، مثل أخواتها « كم الاستفهامية وكم الخبرية وكأين » ، إلا أنها ليست كالأخيرتين في افادة التكثير ، بل هي كالاستفهامية في صلاحيتها للكثير والقليل . والغالب فيها أن تكون مكررة بالعطف ، نحو : « جاءني كذا وكذا طالباً ، وقد تستعمل مفردة أو مكررة بغير عاطف ، نحو : « جاءني كذا طالباً - وجاني كذا كذا طالباً » .

وتتميزها لا يكون إلا مفرداً منصوباً ، كما رأيت من الامثلة .

٨ - (المقادير وأشباهها وما جرى مجراها) : يجوز في تمييز المقادير الطولية والمساحية والوزنية والحجمية وما أشبهها وما جرى مجراها ، أن يكون منصوباً ، نحو : « عندي رطلٌ عسلًا » ، أو مجروراً ، نحو : « عندي رطلٌ من عسلٍ » ، أو مجروراً بالاضافة ، نحو : « عندي رطلٌ عسلٍ » . فإن أضيف المقدار إلى غير تمييزه ، وجب نصب

التمييز أو جره بمن لعدم إمكان إضافة اسم إلى اسمين اثنين ، نحو : « ما في السماء قدرٌ راحةٍ سحاباً - أو من سحابٍ » ، إذ لا يقال : « قدرٌ راحةٍ سحابٍ » .

٩ - (النوات غامضات المادة) : يجوز في تمييز هذه أربعة وجوه : نصب ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةٌ » ، والجر بمن ، نحو « عندي خاتمٌ من فضةٍ » ، والجر بالاضافة ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةٍ » ، ثم الاتباع ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةٌ ^(١) » . فإن أضيفت الذات غامضة المادة إلى غير تمييزها ، امتنعت الاضافة إلى التمييز ، وجاز فيه الأوجه الثلاثة الأخرى ، نحو : « عندي خاتمٌ زواجٍ فضةٌ - وفضةٌ - ومن فضةٍ » .

١٠ - (المبهات واسعات الدلالة) : ونفي بها الكلمات الصالحات لأن تكون اسماً لكل موجود ، كما رأيت في صدر البحث ، مثل : « سي ^(٢) - مثل - ما الشرطية - مها الشرطية ... » .

ويجوز في تمييز هذه الكلمات أن يكون منصوباً ، نحو : « ولا سيما يوماً بدارة جُلجلٍ ^(٣) » ، والاكثر أن يأتي مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « وما تفعلوا من خيرٍ يَعْلَمُهُ اللهُ » ، وقوله : « ما نَنْسَخُ من آيةٍ أو نُنسِئها نأتٍ بِخَيْرٍ منها أو مِثْلِها » ، وقوله : « وما تُنْفِقُوا منْ خَيْرٍ يُوَفَّ اليكُم » ، وقوله : « مها تأتينا بهِ مِنْ آيةٍ لِنَسْحَرَنَّا بِها فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنين » ، وقول زهير :

(١) فيعرب بدلاً أو عطف يان أو نعتاً .

(٢) سي : كلمة بمعنى « مثل » . وسيأتي شرحها في قسم الأدوات .

(٣) هذا عجز بيت لامرئ القيس ، صدره : ألا رب يومٍ لك منهن صالح .

٧٢ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ، وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ ، تَعْلَمُ .

(الاعراب : « ومهما » اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . « تكن » مضارع ناقص مجزوم ، اسمه ضمير مستتر تقديره هي يعود على « مهما » . « عند » ظرف مكان متعلق بخبر « تكن » المحذوف . « امرئ » مضاف إليه . « من خليقة » جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة لهما (١) . « و » اعتراضية . « ان » حرف شرط جازم (٢) . « خالها » ماض مبني على الفتح في محل جزم بان . والفاعل مستتر ، والضمير المتصل في محل نصب مفعول به أول . « تخفى » مضارع مرفوع بالضمة المقدرة ، والفاعل مستتر . « على الناس » متعلقان بتخفى . « تعلم » مضارع مجهول مجزوم لأنه جواب الشرط ، وحرك بالكسر للضرورة . ونائب الفاعل مستتر تقديره هي . « جملة : مهما مع خبره » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تكن عند امرئ » خبر لهما محلها الرفع . « جملة : إن خالها مع جوابه المحذوف » اعتراض بين الشرط الأول وجوابه لا محل لها . « جملة : تخفى » مفعول به ثانٍ محلها النصب . « جملة : تعلم » جواب شرط لا محل لها . وجواب شرط « ان » محذوف دل عليه جواب شرط « مهما » (٣) . الشاهد : « ومهما ... من خليقة » : جاء تمييز مهما مجروراً بمن .)

١١ - (الموصولات التي لم تعرفها صلاتها) : وتتميزها لا يكون إلا مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « أَرُونِي مَاذَا خَلَقْتُمَا مِنَ الْأَرْضِ » ، وقوله : « وَمَا بَيْكُمُ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ » .

(١) وعلقها ابن هشام بحال محذوفة من اسم تكن المستتر العائد على مهما . هذا ولانبت اعرابات مختلفة انظرها في حرف « مهما » من الجزء الأول من المغني . (٢) الشرط هنا لا سببي ، لذا فبعضهم يعرب « إن » هذه بقوله وصلية . راجع مبحث الشرط .

(٣) قد يظن القارئ أن هذا التركيب من نوع توالي شرطين عاطفهما هو الواو . وعلى ذلك يكون الجواب المذكور جواباً للاتبين معاً . وهذا غير صحيح ، لأن الشرطين مختلفان ، فلا يصح العطف بينهما ، إذ الشرط الأول شبه شرط ، والشرط الثاني شرط لا سببي . (راجع مبحث الشرط) .

١٢ - (الجملة) : وتمييزها ، كما رأينا ، على ضربين : محوّل ، وغير محوّل .

فأما المحوّل فلا يجوز فيه إلا النصب فقط ، نحو : « تصبب زيد عرقاً » ، ونحو قوله تعالى : « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » ، وقوله : « أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا » .

وأما غير المحوّل فيجوز فيه النصب والجربن ، نحو : « لله درك فارساً - ومن فارس » .

و - أَعْطَامٌ مُتَفَرِّقَةٌ :

١ - يرى النحاة أن عامل النصب في تمييز الذات هو الاسم المبهم المميّز ، وفي تمييز الجملة هو ما فيها من فعل أو شبهه .

٢ - لا يجوز تقديم التمييز على المميّز إن كان ذاتاً ، نحو : « رطل عسلًا » ، ولا على عامله إن كان فعلاً جامداً ، نحو : « ما أحسنه رجلاً » و « نعم زيد رجلاً » ، وبشئ عمرو رجلاً » .

أما إذا كان عامله فعلاً متصرفاً ، فقد أجاز الكسائي والمازني والمبرد تقدمه عليه (١) . فتقول : « نفساً طاب زيد » و « شيئاً اشتعل رأسي » ومنه قول الخليل السعدي (٢) .

٧٣ - أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟

وما كانَ نفساً بالفرّاق تطيب

(١) ومنعه سيبويه وأكثر النحاة .

(٢) وقيل : البيت لاعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوّح العامري .

(الاعراب : « أتَجِر ليلي » همزة استفهام وفعل مضارع مرفوع وفاعل .
« بالفراق » متعلقان بتهجر . « نَحْيِهَا » مفعول به ومضاف إليه . « و »
حالية . « ما » نافية « كان » ماض ناقص ، واسمه ضمير شأن محذوف .
« نفساً » تمييز . « بالفراق » متعلقان بتطيب . « تطيب » مضارع مرفوع
فاعله مستتر . « جملة : اتَجِر ليلي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وما كان
مع الخبر » حالية محلها النصب . « جملة : تطيب » خبر كان محلها النصب .
الشاهد : « نفساً تطيب » : جاز تقدم التمييز على عامله لأنه فعل متصرف .)

ولا خلاف في جواز توسطه بين العامل ومرفوعه ، نحو :
« طاب نفساً محمد » .

٣ - لا يكون التمييز إلا اسماً صريحاً ، فلا يكون جملة ولا
شبهها .

٤ - لا يجوز تعدده ، فلا يقال : « عندي رطل عسلأ ممناً » .

٥ - الأصل فيه أن يكون اسماً جامداً . وقد يكون مشتقاً إن
كان وصفاً ناب عن موصوفه ، نحو : « لله دره فارساً ! » ، وما أحسنه
علماً ! ، ومررت بعشرين راكباً » ، إذ الأصل : « لله دره رجلاً فارساً » ،
وما أحسنه رجلاً علماً ، ومررت بعشرين رجلاً راكباً » . فالتمييز ، في
الحقيقة ، إنما هو الموصوف المحذوف .

٦ - الأصل فيه أن يكون نكرة . وقد يأتي معرفة : ومنه قوله
تعالى : « إِلَّا مَنْ سَفِيَهَ نَفْسَه » وقوله : « وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ
قَرِيَةٍ بِطِرَتْ مَعِيشَتَهَا » . ومنه قول رشيد بن شهاب اليشكري :

٧٤ - رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو

(المعنى : كان لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري صديق حميم يسمى عمرأ . وقد قتل قوم الشاعر عمرأ هذا ، فتوعدهم قيس بالأخذ بثأر صديقه إن هو لقيهم . لكنه ما كاد يلقاهم ويعرف وجوههم حتى جبن وصيد بوجهه عنهم ، وكأنه طاب نساء عن مقتل صديقه عمرو . الاعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول به . « لما » حرف وجود لوجود ، أي حرف شرط غير جازم (١) . « أن » زائدة . « عرفت » فعل وفاعل . « وجوهنا » مفعول به ومضاف إليه . « صددت » فعل وفاعل . « وطبت » فعل وفاعل . « النفس » تمييز منصوب . « يا قيس » أداة نداء ومنادى مبني على الضم في محل نصب . « عن عمرو » متطافان بفعل طبت . « جملة : رأيتك » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عرفت » جملة الشرط لا محل لها (١) . « جملة : صددت » جواب الشرط لا محل لها . « جملة : وطبت » معطوفة على جملة جواب الشرط لا محل لها . « جملة : يا قيس » معترضة بين الفعل والجار لا محل لها . الشاهد : « النفس » : جاء التمييز معرفة . وهو جائز . لكن الأصل فيه أن يكون نكرة . ومن النحاة من يرفض ذلك ، ويعتبر التعريف لفظياً ، و « ال » زائدة .)

٧ - قد يأتي التمييز للتوكيد ، لا لازالة الابهام ، كقوله تعالى : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » ، فذات العدد معروفة من قوله (الشهور) ، وإنما جاءت « شهراً » للتوكيد . ومنه قول جرير يهجو الأخطل :

٧٥ - وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحَلَّهُمْ

فَحَلًّا ، وَأَمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ

(اللغة : الزلاء : الرسحاء الخفيفة الوركين . المنطيق : المرأة التي تكبر

(١) علمت من مبحث الشرط أن منهم من يعد « لما » ظرفية لا حرفية وإنما متعلقة بجوابها . وعلى ذلك تكون الجملة التي بعدها في محل جر بالاضافة . وأياً كان الاعراب الذي تختار ، فالمجموع الشرطي في محل نصب على الحال من الكاف في رأيتك .

عجيزتها بحشية . الاعراب : « والتغليون » مبتدأ . « بئس الفحل » فعل وفاعل .
« فحلهم » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف اليه . « فحللاً » تمييز مؤكد لفاعل
بئس . « وأمهم » مبتدأ ، والضمير مضاف اليه . « زلاء منطق » خبران للمبتدأ
الأخير . « جملة : التغليون مع خبره » ابتدائية لا محل لها . « جملة : بئس
الفحل » خبر للمبتدأ المؤخر فحلهم ، محلها الرفع . « جملة : بئس الفحل فحلهم »
خبر للمبتدأ الأول محلها الرفع . « جملة : أهم زلاء » معطوفة على جملة الخبر
الكبرى « بئس الفحل فحلهم » محلها الرفع . الشاهد : « فحللاً » : جاء التمييز
مؤكدأ ، إذ ان فاعل « بئس » ظاهر ليس مضمراً ، فلا ابهام في الجملة . (

٣ - الضافة

آ - تعريف الضافة والمضاف اليه :

١ - يمكن تعريف المضاف اليه بأنه اسم تكملة لاسم آخر نكرة قبله ، يضم اليه ليفيده التعريف إن كان هو نفسه معرفة ، نحو : « قرأت كتاب سيويه » ، أو ليفيده التخصيص إن كان هو نفسه نكرة ، نحو : « قرأت كتاب نحو » ، حيث نرى « الكتاب » في المثال الأول قد عين وحدد لضافته إلى معين وهو سيويه ، وهذا هو التعريف ، وحيث زاء في المثال الثاني غير محدد ، ولكنه محصور في دائرة كتب النحو دون غيرها ، وهذا معنى التخصيص (١) .

٢ - وتعرف الضافة بأنها نسبة* ، أو علاقة* بين اسمين توجب انجرار ثانيهما دائماً ، نحو : « هذا كتاب التلميذ » . ويسمى الاسم الأول مضافاً ، ويسمى الاسم الثاني مضافاً اليه . ولا بد في الضافة من تقدير حرف جر بين المضاف والمضاف اليه . فالحرف الممكن تقديره في مثالنا هو اللام : « هذا كتاب التلميذ » (٢) .

(١) كل هذا يجري في الضافة المحضة ، أما في غير المحضة ، فلا يستفيد المضاف تعريفاً ، ولا تخصيصاً . وسنرى ذلك بعد قليل .

(٢) وهذا مخصوص أيضاً بالضافة المحضة ، أما غير المحضة فليست على تقدير

شيء .

ب - أنواع الاضافة من حيث العرفه :

قلنا في التعريف ، أعلاه : إن الاضافة علاقة بين اسمين .

فالسؤال الآن : ما طبيعة هذه العلاقة ؟ وهل هي نوع واحد ، أم أنواع ؟ وهل تسمح كل العلاقات بالاضافة أم لا ؟

والاجابة عن كل ذلك فيما يأتي :

١ - إذا قامت بين اسمين علاقة ملكية ، بمعنى أن يكون أحدهما مالكاً للآخر ، جاز عقد إضافة بينهما ، فنجعل المملوك مضافاً إلى المالك ، نحو : « هذا كتابُ التلميذِ » ، حيث « الكتاب » مملوك ، و « التلميذ » مالك . وكذا إذا قامت بين الاسمين علاقة اختصاص ، لا علاقة ملكية (١) ، نحو : « هذا حصيرُ المسجدِ » ، حيث الحصير مختص به ، والمسجد مختص .

وتسمى هذه الاضافة القائمة على هذا النوع من العلاقة بالاضافة اللامية ، لأنها الاضافة التي يمكن دائماً تقدير اللام فيها بين المتضايقين ، فتقدير المثال الأول : هذا كتاب للتلميذ ، وتقدير المثال الثاني : هذا حصيرُ المسجد .

ومن هذا النوع إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله ، نحو : « قراءتك جيدة » ، إذ التقدير : القراءة التي لك جيدة ، ونحو : « قراءة الدرس مفيدة » ، إذ التقدير : القراءة التي للدرس مفيدة .

(١) نقول عن العلاقة إنها علاقة اختصاص ، عندما لا يكون أحد الطرفين شخصية صالحة للملك ، نحو : « حصير المسجد » ، فالمسجد شخصية غير صالحة للملك .

ومنه أيضاً إضافة الظروف كلها ، نحو : « سافرت زمن الحصاد » ،
إذ التقدير : زمناً للحصاد .

على أنه ليس من الضروري أن تكون علاقة الملكية ، أو علاقة
الاختصاص ، شيئاً حقيقياً معترفاً به ، بل يكفي أن تكون هذه العلاقة
اعتبارية لدى المتكلم ، نحو قولك : « قف مكان زيد » . فزيد ليس
مالكاً حقيقياً للمكان الذي يقف فيه ، ولا هو مختص به في عرف الناس ،
ولكن المتكلم اعتبر المكان لزيد ، لمجرد وجود زيد فيه ، فأقام بينه وبين
المكان علاقة ملكية اعتبارية ، ثم أضافه إليه . ويسمى هذا النوع من
الإضافة بالاضافة لأدنى ملاسة .

٢ - إذا قامت بين الاسمين علاقة بيانية ، بمعنى أن يكون أحدهما
مبيناً للجنس الآخر ، جاز عقد إضافة بينها ، فنجعل المفسر مضافاً ،
والمفسر مضافاً إليه ، نحو : « هذا بابُ خشبٍ » ، وهذا خاتمُ فضةٍ ،
وهذا لوحُ زجاجٍ ... وهكذا .

وتسمى هذه الإضافة بالاضافة البيانية ، لأن المضاف إليه يقوم فيها
بمهمة البيان والتفسير والتمييز للمضاف . وضابطها دائماً أن يصح فيها تقدير
« من » بين المتضايين . فتقدير الأمثلة السابقة : باب من خشب - خاتم
من فضة - لوح من زجاج .

ويدخل في هذا النوع كل إضافة يكون فيها المضاف إليه تمييزاً
للمضاف (١) .

٣ - إذا قامت بين اسمين علاقة ظرفية ، بمعنى أن يكون أحدهما

ظرفاً مكانياً أو زمانياً للآخر ، جاز عقد إضافة بينها ، فنجعل الظرف مضافاً ، والمظروف فيه مضافاً إليه ، نحو : « سهرُ الليلِ مضنٍ - وزميلُ العملِ مقبلٌ - وقعودُ الدارِ مخيلٌ - ويا صاحبَي السجنِ - ... الخ » .

وضابط هذا النوع من الإضافة أن يصح تقدير « في » بين المتضايين ، فالتقدير في الامثلة السابقة : سهر في الليل - زميل في العمل - قعود في الدار - صاحبان في السجن .

(٤) - إذا قامت بين الاسمين علاقة تشبيهية ، بمعنى أن يكون أحدهما مشبهاً بالثاني ، جاز إقامة إضافة بينهما ، فنجعل المشبه به مضافاً ، والمشبّه مضافاً إليه ، نحو : « لجينُ الماء - ولؤلؤُ الدمع - وورد الخدود - وذهب الأصيل » .

وضابط هذا النوع من الإضافة صحة تقدير الكاف بين المتضايين . فالتقدير في الامثلة السابقة : ماء كاللجين - دمع كاللؤلؤ - خدود كالورد - أصيل كالذهب (١) .

٥ - إذا كان بين الاسمين علاقة عمل نحوية ، بمعنى أن يكون أحد الاسمين عاملاً في الثاني ، جازت الإضافة بينهما ، نحو : « كاتبُ الرسالة » ، حيث الرسالة مفعول لكاتب ، ونحو : « حسنُ الوجه » ، حيث الوجه فاعل لحسن . وليس في هذا النوع من الإضافة تقدير حرف بين المتضايين .

٦ - إذا كان بين الاسمين علاقة وصفية ، بمعنى أن أحدهما صفة

(١) لاحظ أننا هنا تقدم المضاف اليه على المضاف عند التقدير ، لأن المضاف اليه هو المشبه .

لثاني ، جازت إضافة الصفة إلى الموصوف بشرط أن يصح تقدير « من » بينها ، نحو : « كرام الناس » . والتقدير : كرام من الناس . أما إذا لم يصح تقدير « من » فالإضافة ممتنعة ، فلا يقال : « فاضلٌ رجلٌ » ، وعظيمٌ أميرٌ » . وكذا لا يصح إضافة الموصوف إلى صفته ، فلا يقال : « رجلٌ فاضلٌ » . وأما قولهم : « صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، ودار الآخرة ، وجانب الغربي » ، فهو على تقدير حذف المضاف إليه ، وإقامة صفته مقامه . والتقدير : صلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع ، ودار الحياة الآخرة ، وجانب المكان الغربي .

٧ - إذا كان بين الاسمين علاقة عموم وخصوص ، بمعنى أن كليهما يعني شيئاً واحداً ، إلا أن أحدهما أعم ، والآخر أخص ، جازت إضافة العام إلى الخاص ، نحو : « يوم الجمعة ، وشهر رمضان » ، حيث اليوم أعم من « الجمعة » ، لأنه يصدق على كل يوم ، أما الجمعة فلا تصدق إلا على يوم معين من أيام الأسبوع ، وكذلك العلاقة بين « الشهر » و « رمضان » ، هذا ، ولا يصح العكس ، أي لا يصح إضافة الخاص إلى العام ، فلا يقال : « جمعة اليوم ، ورمضان الشهر » ، لعدم الفائدة من هذه الإضافة .

٨ - إذا كان بين الاسمين علاقة ترادف ، بمعنى أنها مترادفتان على معنى واحد ، فلا تصح إقامة إضافة بينهما ، فلا يقال : « ليثٌ أسدٌ » ، ولا غزالٌ ظبيٌ » ، لعدم الفائدة من هذه الإضافة ، إذ وظيفة المضاف إليه أن يكمل معنى المضاف ، ولا يكمل الشيء بنفسه ، لأن المترادفين في حكم الكلمة الواحدة من حيث المعنى .

أما إن كان الاسمان علمين لشخص واحد ، فالإضافة بينها جائزة ، فنقول : « محمدٌ عليٌّ » ، وأحمدٌ شوقيٌ ... وهكذا .

ج - نوعا الاضافة من حيث افادتها التعريف :

تقسم الاضافة من حيث افادتها التعريف للمضاف ، أو عدم افادتها إياه ، إلى قسمين :

١ - (الاضافة المحضة) وتسمى الاضافة المعنوية ، والاضافة الحقيقية : وهي التي يكتسب فيها المضاف تعريفاً إن كان المضاف اليه معرفة ، نحو : « كتابٌ سيويہ » ، أو يكتسب فيها تخصيصاً إن كان المضاف اليه نكرة ، نحو : « كتابٌ نحوٍ » . إلا إذا كان المضاف متوغلاً في الابهام والتنكير ، فلا تفيده إضافته إلى المعرفة تعريفاً ، وذلك مثل : « غير - مثل - شبيه - نظير - وما في معناها » ، نحو : « جاء رجلٌ غيرك - وجاء رجلٌ نظير خالدٍ » . فأنت ترى أن الكلمتين ظلتا نكرتين على الرغم من إضافتهما إلى معرفة ، بدليل أنها وقعتا صفتين لنكرتين قبلها ، وقد علمت أن صفة النكرة لا تكون إلا نكرة .

وقد أوجب النحاة في هذه الاضافة أن تكون مشتملة على حرف جر متخيّل بين متضايفيها ، سواء أصبح تقديره ، مثل : « كتابٌ زيد ← كتابٌ لزيد » ، أم لم يصبح ، مثل : « يوم الجمعة » ، إذ لا يمكن تقديرها بـ « يوم للجمعة » ، ولا يوم في الجمعة ، ولا يوم من الجمعة ، ولا يوم كالجمعة » . فالجار هنا لا يمكن ظهوره ، ولكن يبقى منسوباً أو متخيلاً (١) .

ويدخل في الاضافة المحضة كل أنواع الاضافة التي سبق سردها ، ما عدا واحداً منها ، وبشروط مخصوصة سنذكرها الآن .

(١) واستأرى داعياً لهذا الضابط في الاضافة المحضة ، إذ يمكن الاكتفاء بالضابط السابق ، وهو أنها المفيدة تعريفاً أو تخصيصاً .

٢ - (الاضافة غير المحضة) وتسمى الاضافة اللفظية ، والاضافة المجازية : وهي التي لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، فيظل معها نكرة كما كانت من قبل ، نحو : « جاء رجلٌ ضاربٌ زيدٌ غداً » ، فأنت ترى أن « ضارب » ظلت نكرة رغم إضافتها إلى « زيد » ، بدليل وقوعها صفة للنكرة التي قبلها وهي كلمة « رجل » .

ولا تكون الاضافة غير محضة إلا إذا وقعت بين الصفة المشبهة ومعمولها ، نحو « جاء رجلٌ حسنٌ الوجه » ، أو بين اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو مبالغة اسم الفاعل ، وبين معمولاتها ، بشرط أن تدل على حال أو استقبال ، نحو : « جاء رجلٌ ضاربٌ زيدٌ الآن - أو غداً (١) » . وهذا الشرط ضروري ، ليكون اسم الفاعل واسم المفعول عاملين ، فعند ذلك يكونان كالفعل المضارع معنىً وعملاً ، ولشبههما بالفعل اعتبرت الاضافة لفظية لا حقيقية ، لأن الفعل ، كما تعلم ، لا يضاف ، وكذا ما يشبهه في المعنى والعمل . فان دل اسم الفاعل واسم المفعول على المضي ، فليسا مشبهين للمضارع ، ولا عاملين عمله ، بل هما عند ذلك اسمان عاديان ، وإذا أضيفا كانت إضافتهما إضافة محضة ، نحو : « جاء الرجلُ كاتبٌ الرسالة البارحة (١) » . فأنت ترى أن « كاتب » استفاد التعريف من المضاف اليه بدليل وقوعه صفة للمعرفة التي قبله .

أما الصفة المشبهة فلم يشترطوا لها الدلالة على الحال أو الاستقبال ، لأنها بطبيعتها لا تدل إلا على الدوام ، والدوام يدخل فيه الحال والاستقبال كما يدخل فيه المضي .

(١) إن وضعنا لكلمات « الآن - غداً - البارحة » لا يعني وجوب أن تكون هذه الكلمات مذكورة في الجمل ، فقد يعرف زمن اسم الفاعل واسم المفعول من السياق وحده . ولكننا نذكرها للتنبيه على الزمن المراد من المشتق .

د - ما يترتب على الإضافة :

إذا قامت إضافة بين اسمين ، ترتب عليها أمور كثيرة ، بعضها معنوي ، وبعضها لفظي ، وبعضها واجب ، وبعضها جائز . واليك ذلك مفصلاً :

- ١ - يجر المضاف اليه وجوباً ، أياً يكن نوع الإضافة .
 - ٢ - إذا كانت الإضافة محضة ، اكتسب المضاف التعريف إن كان المضاف اليه معرفة ، واكتسب التخصيص إن كان المضاف اليه نكرة . أما إن كانت الإضافة غير محضة ، فلا يكتسب المضاف شيئاً . وقد بينا ذلك بما يعني عن اعادته وضرب الأمثلة له .
 - ٣ - إن كان المضاف منوناً وجب حذف تنوينه عند الإضافة ، أياً كان نوعها ، نحو : « كاتبٌ » ← « كاتبُ الرسالة » .
 - ٤ - إن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً ، أو ملحقاً بهما ، وجب حذف نونه ، نحو : « طالبان » ← « طالبا المدرسة » ، معلون ← معلوم المدرسة .
 - ٥ - إن كان المضاف محلي بـ « ال » ، وجب حذفها منه في الإضافة المحضة ، نحو : « الكتاب » ← « كتاب القراءة » .
- أما في الإضافة غير المحضة فيجوز بقاؤها فيه ، ولكن باحد الشروط الآتية :
- آ - أن يكون المضاف اليه مشتملاً على « ال » ، نحو : « جاء الكاتبُ الدرسِ » .
 - ب - أن يكون المضاف اليه مضافاً إلى مشتمل على « ال » ، نحو : « جاء الكاتبُ درسِ النحو » .

ج - أن يكون المضاف اليه مضافاً إلى اسم مشتمل على ضمير يعود على اسم فيه « ال » ، نحو : « الودُ أنت المستحق خالصه » .

د - أن يكون المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً ، نحو : « جاء المكرم خالد » ، وجاء المكرم خالد » .

وجوز الفراء إضافة الوصف المقترن بـ « ال » إلى كل اسم معرفة بلا قيد ولا شرط ، وتابعه الغلابيني قائلاً : إن الذوق العربي لا يأبى ذلك . وهو الحق ، فلا حاجة حينئذ إلى الشروط السالفة .

٦ - إذا كان المضاف مذكراً ، والمضاف اليه مؤنثاً ، فقد يكتسب المضاف التأنيث من صاحبه ، فيعامل معاملة المؤنث ، نحو : « قُطِيعَتُ بعضُ أصابعه » ، حيث ترى كلمة « بعض » المذكرة ، عوملت معاملة الكلمة المؤنثة فاثبت فعلها « قطعت » . وذلك لأنها أضيفت إلى مؤنث ، وهو « الأصابع » . إلا أن هذا لا يجوز إلا إذا كان المضاف صالحاً للاستغناء عنه وإقامة المضاف اليه مقامه دون تبدل في المعنى ، وهذا الشرط متوفر في المثال المذكور ، إذ يمكن الحذف والقول : « قُطِيعَتُ أصابعه » .

وربما كان المضاف مؤنثاً فاكسب التذكير من المذكر المضاف اليه ، بالشرط الذي تقدم ، كقوله تعالى : « إن رحمة الله قريب من المحسنين » .

٧ - إذا كان المضاف اسماً معرباً متوغلاً في الإبهام ، ككلمة « غير - شبه - مثل » ، وكان المضاف اليه مبنياً ، جاز بقاء المضاف على أعرابه ، وجاز بناؤه على الفتح ، فتقول : « جاء رجلٌ غيرك » رافعاً « غير » على أنه صفة للرجل ، أو تقول : « جاء رجلٌ غيرك » بانياً « غير » على الفتح في محل رفع ، وذلك لأنه مضاف إلى مبني وهو الضمير « ك » .

٨ - إذا أضيفت أسماء الزمان المهمة المعربة إلى مفرد مبني ، مثل كلمة « إذ » ، جاز فيها البناء على الفتح ، وجاز إبقاؤها على إعرابها ، فنقول : « طلعت الشمس فانطلقت اليك من حينئذٍ » جازاً كلمة « حين » لسبقها بحرف الجر ، أو نقول : « فانطلقت اليك من حينئذٍ » بانيئاً « حين » على الفتح في محل جر . وقد قرئ بالبناء على الفتح وبالجر قوله تعالى : « فلمّا جاء أمرنا نجّيننا صالحاً والذين آمنوا معه برحمة منا ، ومن خزي يومئذٍ » بجر اليوم وبنائه على الفتح ، وقوله : « يودّ المجرم لو يفتدى من عذاب يومئذٍ ببنيه » بالجر والبناء أيضاً .

٩ - إذا كان المضاف مما يلزم الاضافة إلى الجمل ، فهو واجب البناء . وهذا الحكم مخصوص بست كلمات فقط ، هي : « إذ » - حيث - إذا - لما - مذ - منذ » .

١٠ - إذا كان المضاف جائز الاضافة إلى الجملة وإلى المفرد ، فعند إضافته إلى الجملة يجوز فيه البناء على الفتح ، ويجوز إبقاؤه على الإعراب ، فنقول : « جئتك في يومٍ نجحت » بالجر على الإعراب ، أو نقول : « جئتك في يومٍ نجحت » بالفتح على البناء . وقد قرئ في السبعة : « هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقهم » بالرفع على الإعراب ، وبالفتح على البناء .

وقد اختلف النحاة في ترجيح أحد الوجهين على الآخر اختلافاً كثيراً . والجمهور على أنه يفضل الإعراب إذا كان صدر الجملة المضاف إليها عربياً ، كأن يكون صدرها فعلاً مضارعاً ، أو أن تكون جملة اسمية ، مثال الأول : « آتيك في يومٍ تفتّحُ الأزهار » ، ومثال الثاني : « جئتك في وقتِ الشمسِ مشرقة » . ويفضل البناء إذا كان صدر الجملة المضاف إليها مبنياً ، كأن تكون مصدرية بفعل ماضٍ ، نحو : « جئتك في

يومَ نجحت (١) ، .

٥ - حذف المضاف :

لا يحذف المضاف إلا بقرينة تدل عليه ، كقوله تعالى : « واسأل القرية التي كنا فيها ، والعرى التي أقبلنا فيها » ، إذ التقدير : واسأل أهل القرية وأصحاب العرى . فاما إن حصل بحذفه إبهام والتباس فلا يجوز ، فلا يقال : « رأيت زيدا » وأنت تريد « رأيت غلامَ زيدٍ » .

ويترتب على حذف المضاف أحد أمرين :

١ - إذا لم يكن في الكلام غير الاضافة التي حذف مضافها ، وجب إقامة المضاف اليه مقام المضاف واعطاؤه إعرابه ، نحو : « أحب كل الأطفال » ← « أحب الأطفال » ، و « جاء كل الأطفال » ← « جاء الأطفال » ، و « مررت بكل الأطفال » ← « مررت بالأطفال » .

٢ - إذا كان في الكلام إضافتان متعاطفتان ، ولفظ المضاف واحد في الاثنتين ، وحذف مضاف الثانية ، جاز في المضاف اليه أن يبقى على جره ، كقول أبي دؤاد الايادي :

٧٦ - أَكُلَّ امْرِيَّ تَجْسِبِينَ امْرَأً

ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا ؟

أي : وكلّ ناري .

(١) والبصريون لا يرون المسألة جوازية ، بل يوجبون الاعراب إن كانت صدر الجملة معرباً ، والبناء إن كان صدرها مبنياً .

(الاعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام . وكل : معول به أول مقدم .
 « امرئ » مضاف إليه . « تحسين » مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء
 فاعل . « امرأ » مفعول به ثان . « ونار » الواو حرف عطف . والمعطوف
 محذوف تقديره « كل » ، وهو معطوف على « كل » الأولى ، وهو مضاف
 « نار » مضاف إليه . « توقد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « بالليل »
 متعلقان بفعل توقد . « ناراً » معطوف على المفعول الثاني « امرأ » . « جملة :
 تحسين » ابتدائية لا محل لها من الاعراب . « جملة : توقد » نعت للنار محلها
 الجر . الشاهد : « ونار » : جاز حذف المضاف وبقاء المضاف اليه مجزوراً ،
 لأن المضاف معطوف على مضاف آخر مثله في اللفظ .)

وقد لا يكون المضافان متماثلين في اللفظ ، بل يكونان متقابلين في
 المعنى . ومع ذلك ، يجوز فيها ما جاز في المتماثلين . ومنه قوله تعالى :
 « تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ » فيمن قرأ بالجر .
 والتقدير : والله يريد باقي الآخرة . إذ لا يمكن تقدير « عَرَضُ
 الآخرة » ، لأن ما في الآخرة ليساً عَرَضاً زائلاً ، بل هو باق خالد .

و - حذف المضاف اليه :

إذا حذف المضاف اليه ترتب على حذفه أحد ثلاثة أمور :

١ - فإن حذف من الكلام لفظاً ومعنى ، أي من غير أن يتوى
 لفظه ولا معناه ، رد إلى المضاف كل ما كان له قبل الإضافة ، ومنها
 التنوين ، نحو : « آتيك بعد الغروب ← آتيك بعداً (١) » .

(١) إذا ارتد التنوين إلى الاسم صار نكرة ، فإذا قلت : « آتيك بعداً »
 فانت تقصد أنك آت بعد أي شيء كان ، لا بعد شيء معين . أما إن قصدت
 الاتيان بعد شيء معين مفهوم من سياق كلامك ، أو من ملاسات الخطاب ، فتقول :
 « آتيك بعد » بغير تنوين ، أو : « آتيك بعد » بالبناء على الضم . وسيأتي
 شرح الحالتين في الفقرتين الثاية والثالثة .

٢ - إذا حذف ، ولكن التكلم ينوي لفظه ومعناه ، بقي المضاف على حاله من غير رد التنوين اليه . ومنه القراءة الشاذة لابن مُحَيِّصِينَ : « فلا خوفٌ عليهم » ، أي : فلا خوفٌ شيءٍ عليهم .

وأكثر ما يقع هذا إذا وجد في الكلام إضافتان متعاطفتان ، كقولهم : « قطع الله يدَ ورجلَ من قالها » ، والتقدير : قطع الله يدَ مَنْ قالها ورجلَ مَنْ قالها . ومنه قول أحد الشعراء :

٧٧ - سقى الأرضين الغيثُ سهلَ وحزنها

فَنِيْطَتْ عِرا الآمالِ بالزُّرعِ والضرعِ

أي : سهلها وحزنها .

(اللغة : الحزن : ما غلظ من الأرض ، والسهل عكسه . نيط : علفت . الاعراب : « سقى الأرضين الغيث » فعل ومفعول به مقدم وفاعل مؤخر . « سهل » بدل من الأرضين . وهو مضاف والمضاف اليه محذوف . التقدير : سهلها . « وحزنها » معطوف على سهل ، والضمير مضاف اليه . « فنيطت » ماض مجهول والتاء للتأنيث . « عرا » نائب فاعل . « الآمال » مضاف اليه . « بالزرع » متعلقان بنيطت . « والضرع » معطوف على الزرع . « جملة : سقى الغيث » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فنيطت عرا » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « سهل وحزنها » حذف المضاف اليه على نية لفظه ومعناه فبقي المضاف على حاله من غير أن يرد اليه التنوين .)

٣ - إذا حذف المضاف اليه ، ولكن التكلم ينوي معناه دون لفظه ، وجب بناء المضاف على الضم ، كقوله تعالى : « غُلِبَتِ الرُّومُ في أدنى الأرضِ ، وهم منْ بعدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ في بضعِ سنين ، لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ » . التقدير : لله الأمر من قبل غلبهم ومن بعده .

وهذا الحكم مخصوص بكلمات قليلة هي : غير - قبل - بعد - حسب - أول - دون . ثم الجهات الست : أمام - قدام - خلف - وراء - فوق - تحت - أسفل - يمين - شمال - يسار . ثم كلمة « عل » . ونلخص ما مرّ بما يأتي :

- ١ - تقول : « طلعت الشمس فجثثك من بعد^(١) » : إذا أردت أن تلفظ المضاف إليه ، وهو طلوع الشمس ، ولكنك عدت عن ذلك في اللحظة الأخيرة ، فكأنك كنت تريد أن تقول : فجثثك من بعد طلوعها ، ولكنك لم تفعل .
- ٢ - وتقول : « طلعت الشمس فجثثك من بعد^(٢) » : إذا أردت « بعداً » غير معين ، ولا علاقة له بطلوع الشمس .
- ٣ - وتقول : « طلعت الشمس فجثثك من بعد^(٣) » : إذا أردت « بعداً » معيناً هو « بعد طلوع الشمس » .

ز - الفصل بين المتضايين :

الأصل في المتضايين ألا يفصل بينهما شيء ، لأنها في حكم الكلمة الواحدة . ومع ذلك فقد فصلت العرب بينها بعدة أشياء ، اعتبر النحاة بعضها جائزاً مقيساً ، واعتبروا الآخر ضرورة لا يقاس عليها .

- ١ - فأما الجائز فهو الفصل بعمول المضاف ، إذا كان المضاف عاملاً^(٤) ، سواء أكان الممول مفعولاً به ، أو ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً :

(١) بالجر من غير تنوين .

(٢) بالجر مع التنوين .

(٣) بالبناء على الضم .

(٤) كأن يكون المضاف مصدرأ أو اسم فاعل .

فمثال الفصل بالمفعول به قوله تعالى : « وكذلك زَيْنَ لَكثيرٍ من
الشركينَ قَتَلُ - أولادهم - شركائهم (١) » ، أي : قتلُ شركائهم
أولادهم .

ومثال الفصل بالظرف ما حكى عن بعض من يوثق بعريته :
« تركُ - يوماً - نفسك وهواها ، سمي لها في رداها » ، أي : ترك
نفسك يوماً ...

ومثال الفصل بشبه انظرف ، أي بالجار والمجرور ، قوله ﷺ في
حديث أبي الدرداء : « هل أتم تاركو - لي - صاحي ؟ » ، أي : تاركو
صاحي لي .

٢ - واعتبروا من الجائز أيضاً الفصل بالقسم . حكى الكسائي :
« هذا غلامٌ - والله - زيدٍ » ، أي : هذا غلام زيد والله .

٣ - فأما الفصل الذي عدّ من باب الضرورة ، فقد جاءت له
صور كثيرة ، هذه أشهرها :

آ - فصلوا بالظرف الاجنبي عن المضاف (٢) . وقد جاء ذلك في
قول أبي حية النميري يصف رسم دار :

٧٨ - كما خُطَّ الكتابُ بكفٍ - يوماً -

يهوديٍّ يقاربُ أو يُزِيلُ

(١) هذه قراءة ابن عامر .

(٢) أي الذي لا يتعلق بالمضاف ، بل بشيء آخر غيره . أما المتعلق
بالمضاف فالفصل به جائز ، كما رأيت في الفقرة الأولى .

(اللغة : يقارب : أي يقارب ما بين الكلمات في الكتابة ، ويزيل : عكسها . وإنما خص اليهودي ، لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك . المعنى : يشبه ما بقي متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك ، بكتابة اليهودي المخصوصة الكلمات حيناً ، والتباعدة حيناً آخر . الاعراب : « كما » الكاف حرف جر ، و « ما » مصدرية . « خط الكتاب » فعل مجهول ونائب فاعل . والمصدر المؤول من « ما » والجملة في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بنجر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب . « بكف » متعلقان بفعل خط . « يوماً » ظرف متعلق بفعل خط . « يهودي » مضاف إليه مجرور . أما مضافه فهو كلمة « كف » . « يقارب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أوزيل » حرف عطف وفعل مضارع وفاعل مستتر . « جملة المبتدأ وخبره المحذوف الذي تعلق به الجار والمجرور » ابتدائية لا محل لها . « جملة : خط الكتاب » صلة الحرف المصدرية لا محل لها . « جملة : يقارب » نعت لليهودي محلها الجر . « جملة : يزيل » معطوفة على النعتية محلها الجر أيضاً . الشاهد : « بكف يوماً يهودي » فصل بين المتضايفين بالظرف الاجنبي عن المضاف . وهذا ضرورة شعرية .)

ب - وفصلوا بنعت المضاف ، كما جاء في قول الفرزدق مادحاً :

٧٩ - وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِفَنَّ
بِيَمِينٍ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٍ

أي : بيمينٍ مقسمٍ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ .

(المعنى : إني واثق من كرمك وعطائك ثقة تجعلني - إذا حلفت أنا بأنك ستعطيني - أَصْدَقَ مِنْكَ إذا حلفت أنت بأنك ستعطيني . الاعراب : « ولئن » اللام موطئة للقسم ، وان : حرف شرط جازم . « حلفت » الفعل مبني على السكون في محل جزم بان . والتاء فاعل . « على يدك » متعلقان بحلفت ، والكاف مضاف إليه . « لأحلفن » اللام واقعة في جواب القسم . والمضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل رفع . والفاعل مستتر . « بيمين » متعلقان بأحلفن . « أَصْدَقَ » صفة لليمين مجرورة وعلامة جرهما الفتحة نيابة عن الكسرة لأنها اسم ممنوع من الصرف . « من يمينك » متعلقان بأصدق . والكاف مضاف إليه . « مقسم » مضاف إليه ، فأما مضافه فهو « بيمين » . « جملة

القسم المحذوفة « ابتدائية لا محل لها من الاعراب . » جملة : حلفت « معترضة بين جملة القسم وبين جوابه ، لا محل لها . » جملة : لأحلفن « جواب القسم المحذوف لا محل لها . وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة جواب القسم عليها . الشاهد : « يمين أصدق من يمينك مقسم » : فصل بين المتضافين بصفة المضاف . وهذا ضرورة شعرية .)

ج - وفصلوا بينها بالنادى ، كقول أحد الشعراء :

٨٠ - كَأَنَّ بَرْدُونَ - أبا عصام ! -

زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام

أي : كأن بردون زيدٍ يا أبا عصام .

(اللغة : البرذون : من الخيل ما ليس بعربي . المعنى : يصف بردون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح ، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل لكان حماراً ، لصغره في عين الناظر . الاعراب : « كأن » حرف مشبه بالفعل . « بردون » اسم كأن منصوب ، وهو مضاف ، أما المضاف اليه فسيأتي بعد الندادى . « أبا » منادى بأداة نداء محذوفة ، التقدير : يا أبا عصام . « عصام » مضاف اليه . « زيد » مضاف اليه ، ومضافه هو البرذون . « حمار » خبر كأن . « دق » ماض مجهول نائب فاعله مستتر . « باللجام » متعلقان بدق . « جملة : كأن واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا أبا عصام » معترضة بين المضاف والمضاف اليه لا محل لها . « جملة : دق » نعت للحمار محلها الرفع . الشاهد : « كأن بردون أبا عصام زيد » : فصل بين المضاف ، وهو « بردون » والمضاف اليه ، وهو « زيد » بالنداء وهو قوله : أبا عصام . وهذا ضرورة شعرية .)

هذا ، وقد فصلوا بينها بفاعل المضاف ، وبالنواعل الأجنبي ، وبالمفعول الأجنبي و بـ « ما » الزائدة ، و بـ « إمّا » ، وبالتوكيد اللفظي للمضاف ، وبأشياء أخرى بطول شرحها .

ج - ترتيب المتضايين :

الترتيب بين المتضايين شديد الصرامة : فالمضاف أولاً ، ثم المضاف اليه ثانياً . ولا يجوز أن يتقدم المضاف اليه على المضاف حتى ولو كان من ألفاظ الصدارة ، بل إن هذه الصدارة تنتقل من المضاف اليه الى المضاف ، فنقول : كتابٌ من قرأتٍ ؟ وكتابٌ أيّ شاعرٍ تقرأُ تستفدُ .

وكذلك إن كان للمضاف اليه معمول لم يجوز أن يتقدم هذا المعمول على المضاف ، فلا نقول : « أنا زيدا مثل ضارب » وأنت تريد : « أنا مثل ضارب زيدا » . إلا إذا كان المضاف كلمة « غير » ، فيجوز ، نقول : « أنا زيدا غير ضارب » . وإنما جاز ذلك لأن كلمة « غير » وإن كانت في اللفظ مضافةً ، فهي في المعنى بمثابة حرف « لا » ، بدليل أنه يصح وضع « لا » مع المضارع في مكان « غير » مع المضاف اليه ، فنقول : « أنا زيدا لا أضرب » . وعلى ذلك يكون الكلام مع « غير » ذا تركيب اضافي في اللفظ فقط ، أما في المعنى فهو ذو تركيب فعلي ، وقد علمنا أنه يجوز في الفعل أن يتقدم مفعوله عليه وعلى ما قد يدخله من الحروف ، وكذلك الأمر هنا لشبه الكلام بالتركيب الفعلي . ومن هذا القبيل قول أبي زيد الطائي :

٨١ - إن امرأً خصّني يوماً مودّتهُ

على التناي لعندي غير مكفور

أي : لغير مكفور عندي .

(المعنى : لن أكفر جميل امرئ منحي مودته على الرغم مما بيننا من بعد الدار . الاعراب : « إن امرأ » إن واسمها . « خصني » فعل وفاعل مستتر

ونون وقاية ومفعول به أول . « يوماً » ظرف متعلق بالفعل . « مودته » مفعول به ثان ومضاف إليه . « على الثنائي » متعلقان بالفعل خصني . « لعندي » اللام مزحلقة ، وعند : ظرف مكان متعلق بالمضاف إليه « مكفور » ، والضمير المتصل مضاف إليه . « غير » خبر إن . « مكفور » مضاف إليه . « جملة : ان واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : خصني » نعت لاسم إن محلها النصب . الشاهد : « لعندي غير مكفور » : تقدم الظرف « عند » المتعلق بالمضاف إليه « مكفور » على المضاف « غير » . وهذا جائز لأن المضاف أنى بلفظ « غير » . (

ط - موقف الأسماء من الإضافة :

تنقسم الأسماء بحسب موقفها من الإضافة إلى ثلاثة أقسام :

١ - أسماء لا تقبل الإضافة مطلقاً (١) ، وهي الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الاستفهام ، وبعض أسماء الشرط ، إلا « أياً » ، فإنها تقبل الإضافة ، سواء أكانت وصفية ، أم شرطية ، أم استفهامية ، أم موصولة .

٢ - أسماء صالحة للإضافة والافراد (أي : علم الإضافة) ، وهي أكثرية الأسماء في العربية ، مثل : باب - بيت - غلام - رجل ...

٣ - أسماء لا تستعمل إلا مضافة . وهي على نوعين : نوع لا يضاف إلا إلى المفرد ، ونوع لا يضاف إلا إلى الجمل :

آ - (فاللزام الإضافة إلى المفرد) : نوعان :

١ - نوع لا بد من إضافته لفظاً ومعنى ، وهو الأسماء الآتية :

(١) أي لا تقبل أن تكون مضافة ، أما أن تكون مضافاً إليها فهذا جائز كما لا يخفى .

« عند - لدى - لدن - بين - وسط - شبه - مثل - قاب (١) -
كلا - كلتا - سوى - ذو - ذات - ذوا - ذواتا - ذوو - ذوات -
أولو - أولات - قصارى - سبحان - معاذ - سائر (٢) - وحده -
ليك - معديك - حنانيك - دوايك » .

٢ - نوع قد يقطع عن الإضافة لفظاً ، ولكنه يبقى في المعنى
مضافاً ، وهو الأسماء الآتية : « أول - دون - فوق - تحت - بين -
شمال - أمام - قدام - خلف - وراء - تلقاء - تجاه (٣) - إزاء -
حذاء - قبل - بعد - مع - كل - بعض - غير - جميع - حسب -
أي » .

هذا ، وتقسم الأسماء الملازمة للإضافة إلى المفرد لفظاً (وهي النوع
الأول) إلى ثلاثة أقسام :

- ١ - ما يقبل الإضافة إلى الظاهر والضمير ، وهي : « كلا -
كلتا - لدى - لدن - عند - سوى - بين - قصارى - وسط - مثل -
شبه - ذوو - مع - سبحان - سائر » .
- ٢ - ما لا يضاف إلا إلى الظاهر ، وهي : « أولو - أولات -
دو - ذات - ذوا - ذواتا - قاب - معاذ » .
- ٣ - ما لا يضاف إلا إلى الضمير ، وهي : « وحده (وتقبل
الإضافة إلى كل الضمائر : وحده ، وحده ، وحدي) - ليك -
معديك - حنانيك - دوايك (ولا تضاف إلا إلى ضمائر المخاطبة : ليك
ليكما ، لبيكم ، لبيكن) .

(١) القاب : القدر . وقاب القوس : ما بين مقبضها وسيتها . وسية
القوس : طرفها المحني .

(٢) سائر : من السور . وهو البقية من الشراب ، وتقول : جاء زيد
وعمر و خالد ، ثم تبعهم سائر الرفاق . أي : بقية الرفاق .

(٣) تجله : محوز فيها ثلث التاء .

ب - (والملازم الاضافة إلى الجمل) : هو : د إذ - إذا -
حيث - لمّا - مذ - منذ (١) ، .

(١) سيأتي الكلام مفصلاً على كل هذه الاسماء الملازمة للاضافة ، وذلك في
القسم الرابع من الكتاب ، وهو قسم الأدوات .

٤ - النعت

أ - النعت : تعريفه ووظائفه :

النعت تكملة للاسم تذكر لأحد الأغراض الآتية :

١ - للفرقة بين المشتركين في الاسم ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرُ » . فكلمة « الشاعر » وضحت زيدا ، وفرقته عن كثير من الرجال الذين يشاركونه في هذا الاسم . وهذه وظيفة تحديدية ، كما ترى .

٢ - للتخصيص ، ويكون ذلك إذا كان المنعوت نكرة ، نحو : « جاء رجل طويل » . فكلمة « طويل » لم تحدد الرجل الآتي بالضبط ، ولكنها ضيقت دائرة تنكيره ، فعلمنا أن الآتي هو واحد من الرجال الطوال فقط ، لا واحد من الرجال عامة . وهذه الوظيفة هي عينها وظيفة الإضافة إلى نكرة ، كما علمت من بحث الإضافة .

٣ - للثناء والمعظيم ، نحو : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، فكلمة « الرحيم » لم يؤت بها لتحديد الرحمن وتعيينه وتفرقه عن رحمن آخر ليس رحيماً ، إذ ليس في الوجود غير رحمن واحد (١) . ولكن أُتيَ بها للثناء عليه سبحانه وتعالى . ومن ذلك قولك : « جاء أبوك »

(١) الرحمن اسم من أسماء الله ، وليس صفة ، وعلى هذا يكون « الرحمن » في قولنا : « بسم الله الرحمن الرحيم » بدلاً من « الله » ، ويكون « الرحيم » نعتاً للرحمن .

الفاضل ، ، إذ ليست كلمة « الفاضل » للفرقة بين أبوين لك أحدهما فاضل ، والآخر غير فاضل ، فليس لك إلا أب واحد . وإنما أتى بالنعت ههنا للشناء والمديح .

٤ - للذم والتحقير ، نحو : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ، فكلمة « الرجيم » لم تذكر للفرقة بين شيطانين أحدهما رجيم والآخر غير ذلك ، إذ ليس في الوجود غير شيطان واحد . ولكن النعت ذكر هنا بقصد التحقير والذم . وهذا الغرض هو مثل الغرض السابق ، وإن اختلف عنه معنى .

٥ - للتوكيد ، نحو : « مضى أمس الدابر » ، فكلمة « الدابر » لم تذكر للتفريق بين أمسين ، أحدهما دابر ، والآخر غير دابر ، إذ كل أمس دابر ، ولا ذكرت لتحقير أو ثناء ، إذ ليس في كلمة « دابر » ما يشعر بمدح أو ذم ، ولكنها ذكرت لتوكيد معنى الانقضاء المفهوم من كلمة « أمس » . ومن ذلك قوله تعالى : « فإذا نفخ في الصور نفخة » واحدة ، ، فكلمة « واحدة » أكدت الافراد المفهوم من كلمة « نفخة » .

ب - النعت الحقيقي والنعت السببي :

ينقسم النعت إلى قسمين : حقيقي ، وسببي .

١ - فالحقيقي : ما يُبيِّنُ صفةً من صفات الاسم الذي قبله ، نحو : « جاء زيدٌ الطويلُ » . فالطويل هو وصف لزيد كما ترى ذلك ظاهراً .

٢ - والسببي : ما يُبيِّنُ صفةً من صفات اسم بعده له علاقة بالاسم الذي قبله ، نحو : « جاء زيدٌ الطويلُ أبوه » ، فالطويل ههنا

ليست وصفاً لزيد ، إنما هي وصف للأب ، ولكن « الأب » ليس اسماً أجنبياً عن « زيد » ، بل يربط بينها رابط ، أي : سبب ، وهو رابط الأبوّة ، كما ترى ذلك ظاهراً في المثال (١) .

قد تقول : ولكن هذا النعت السببي ليس نعتاً إلا من حيث اللفظ ، أو من حيث الاعتبار النحوي ، وأنه من حيث المعنى شيء آخر لا يمت إلى النعت بصلة .

وهذا صحيح إلى حد ما ، ولكنه ليس صحيحاً كل الصحة . فالنعت السببي ، وإن لم يكن وصفاً لمتبوعه ، وهو الاسم الذي قبله ، فإنه يقدم له الخدمة نفسها التي يقدمها النعت الحقيقي . ألا ترى أننا حين نقول : « جاء زيد الطويل أبوه » نكون قد فرقنا زيدنا هذا وميزناه عن زبدين آخرين ليس آباؤهم طولاً ؟

وعلى هذا تكون تسمية هذا النوع من التكملة بالنعت تسمية صحيحة لا غبار عليها .

ج - أشكال النعت :

١ - يأتي النعت مفرداً ، نحو : « جاء زيد الشاعر » .

٢ - ويأتي جملة فعلية ، نحو : « جاء رجل يحمل معه كتباً » .

(١) يضاف الى ذلك أن « الأب » قد ارتبط مع « زيد » بضمير يعود على زيد ، وهو الهاء في كلمة « أبوه » . وهذا الضمير يسمى السبب ، أي الحبل ، ومن هنا أخذ هذا العت اسمه « النعت السببي » . على أن هذا الضمير ليس ضرورياً اتصاله بالرفوع ، فقد يستتر في النعت ، ثم يضاف النعت الى مرفوعه ، نحو : « جاء زيد الطويل الأب » .

- ٣ - ويأتي جملة اسمية ، نحو : « جاء رجل ثوبه جديد » .
 ٤ - ويأتي ظرفاً ، نحو : « رأيت عصفوراً فوق الشجرة » .
 ٥ - ويأتي جاراً ومجروراً ، نحو : « رأيت عصفوراً على الشجرة » .

فأما الجملة ، اسمية كانت أو فعلية ، فيشترط لجيئها نعتاً أن يكون المنعوت نكرة ، كما رأيت في المثالين أعلاه . فإن كان ما قبلها معرفة ، فهي حال منه ، لا نعت له ، ذلك أن الجملة ، من حيث التعريف والتكثير ، تعدّ في النكرات ، والنكرة لا تصف إلا النكرة . ومن هنا قيل : الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال .

ثم يجب في الجملة الواقعة نعتاً أن تشتمل على ضمير يعود على المنعوت يكون كالرابط الذي يربط الجملة به (١) ، كما يجب أن تكون جملة خبرية لا انشائية ، فلا يصح أن يقال : « جاء رجل إضرِبته » . فإن وقع في الكلام جملة طلبية ظاهرها أنها نعت لنكرة ، فليس الأمر كذلك ، وإنما هي مقولة لقول محذوف ، وهذا القول هو النعت ، وذلك كقول المعجاج :

٨٢ - حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلامُ واختَلَطَ

جاءوا بِمَذْقٍ : هل رَأَيْتَ الذَّبَّ قَطَّ ؟

(اللغة : المذق : هو اللبن المزوج بالماء ، فيقل يبيضه ، فيشبه لون الذَّب . المعنى : يصف قوماً أضافوه وأطالوا عليه حتى سئم ، ثم أتوه بلبن قد أكثروا عليه الماء حتى قل يبيضه ، وصار في كدرة وغبرة لون الذَّب . الاعراب :

(١) وقد يحذف هذا الضمير للدلالة عليه ، كقول جرير :
 وما أدري أغيرهم تنبأ وطول الدهر أم مال أصابوا ؟
 التقدير : أم مال أصابوه ؟

« حتى » حرف ابتداء . « إذا ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « جن الظلام » فعل وفاعل . « واختلط » فعل وفاعل مستتر . « جاءوا » فعل وفاعل . « بمذق » متعلقان بفعل جاءوا . « هل » حرف استفهام . « رأيت » فعل وفاعل . « الذئب » مفعول به . « قط » ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب ، متعلق بفعل « رأيت » ، وسكن للوقف . « جملة : جن الظلام » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : اختلط » معطوفة على المضاف اليها محلها الجر . « جملة : جاءوا » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له . « جملة : هل رأيت » مقول لقول محذوف هو نعت للذئب ، فحذفها النصب . والتقدير : جاءوا بمذق مقول فيه : هل رأيت الذئب قط ؟
الشاهد : « جاءوا بمذق هل رأيت الذئب » : ظاهر الجملة الاستفهامية انها نعت للنكرة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف ، وهذه الجملة معمولة له ، على ما بيناه في الاعراب . (

وزعم بعضهم أنه يجوز أن تقع الجملة نعتاً للمعرف بـ « ال ، الجنسية (١) ، وجعلوا منه قوله تعالى : « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار » أي : الليل المنسلخ منه النهار ، وقول الشاعر :

٨٣ - وإني لتعروني لذكرائك هزة

كما انتفض المصفور بلله القطر

التقدير : كما انتفض المصفور المبلل بالقطر .

(١) الاعراب : « واني » ان مع اسمها . « لتعروني » لام مزحقة ، ومضارع مرفوع ، ونون وقاية ، ومفعول به . « هزة » فاعل . « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية . « انتفض المصفور » فعل وفاعل . والمصدر المؤول في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بنعت محذوف للهزة .

(١) « ال » الجنسية لا تفيد مصحوبها إلا تعريفاً في اللفظ فقط ، دون المعنى . ومن هنا كانت إجازة بعضهم نعت مصحوبها بالجملة . انظر الكلام على أنواع « ال » في قسم الأدوات .

التقدير : هزة كائنة كانتفاض المصفور . ويجوز اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » فيكون هو نعتاً للهزة ، ويكون مضافاً ، والمصدر المؤول مضاف اليه . والتقدير : هزة مثل انتفاض المصفور . « بالله القطر » فعل ومفعول به مقدم وفاعل مؤخر . « جملة : إن مع اسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تعروني هزة » خبر إن محلها الرفع . « جملة : انتفض المصفور » صلة الحرف المصدرى لا محل لها . « جملة : بالله القطر » نعت للمصفور محلها الرفع .

الشاهد : « المصفور بالله القطر » . أجازوا للمعرف بـ « ال » الجنسية أن ينعت بالجملة ، لأنه في المعنى نكرة لا معرفة . (

وأما الظرف والجار ، فلا يقمان نعتاً إلا إذا كان ما قبلها نكرة أيضاً ، فإن كان ما قبلها معرفه ، فهي حال منه لا نعت . ثم إن قولنا : إنها نعت ، هو من باب التساهل ، إذ هما في الحقيقة متعلقان بالنعته المحذوف ، فقولنا : « رأيت عصفوراً فوق الشجرة » تقديره : رأيت عصفوراً كائناً فوق الشجرة .

هذا ، وإذا تعددت النعوت في أشكال مختلفة ، فالغالب تقديم النعت الذي هو مفرد على النعت الذي هو جملة ، كقوله تعالى : « وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه » ، فمؤمن نعت أول ، والجار والمجرور « من آل فرعون » متعلقان بنعت ثان محذوف للرجل ، تقديره : وقال رجل كائن من آل فرعون ، وجملة « يكتم إيمانه » نعت ثالث للرجل في شكل جملة . وقد يحدث العكس ، فيقدم النعت الذي هو جملة على النعت الذي هو مفرد ، كقوله تعالى : « فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه » ، أدلة على المؤمنين ، أعززة على الكافرين ، فالنعت الأول للقوم هو الجملة « يحبهم » ، والنعت الثاني هو المفرد « أدلة » .

و - ما ينعت ، وما ينعت به من الأسماء :

ليست كل الأسماء قابلة لأن تنعت ، ولا صالحة لأن ينعت بها .

١ - فأما المنعوت فهو كل الأسماء ما عدا الضمير ، فلا ينعت ، ولا ينعت به .

٢ - وأما النعت ، فلا يصلح له في الأصل إلا الاسم المشتق الدال على الذات متصفةً بمعنى ، كاسم الفاعل ، نحو : « جاء الطالب المجتهد » ، واسم المفعول ، نحو : « جاء الطالب المحبوب » ، والصفة المشبهة ، نحو : « جاء زيدٌ الكريمُ » ، واسم التفضيل ، نحو : « زيدٌ شاعرٌ أجودُ من غيره » . أما المشتق الدال على ذات غير متصفةً بمعنى ، مثل اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ، فلا يقع نعتاً ؛ لأنه كالجامد في المعنى ، فلا يقال : « رأيت مكاناً ملعباً » تريد وصف المكان بأنه ملعب . أما إن قلت ذلك مريداً البيان والتفسير على تقدير « رأيت مكاناً أي ملعباً » جاز ذلك ، لأن عطف البيان يكون بالجوامد ، في حين أن النعت لا يكون إلا بالمشتقات .

هذا ، وقد وصفوا بغير المشتق ، لكن على شرط أن يكون صالحاً للتأويل بالمشتق :

آ - (فوصفوا بالمصدر) : فقالوا : « هو رجلٌ ثِقَّةٌ » ، والتأويل : هو رجل موثوق به ، وقالوا : « هذا رجلٌ عدلٌ » ، والتأويل : هذا رجل عادل .

ب - (ووصفوا باسم الإشارة) : فقالوا : « خذ الكتاب هذا » ، والتأويل : خذ الكتاب المشار إليه .

ج - (ووصفوا بذني) : فقالوا : « هذا رجلٌ ذو فضل » ، والتأويل : هذا رجل صاحب فضل ، وقالوا : « هذه امرأة ذات فضل » ، والتأويل : هذه امرأة صاحبة فضل .

د - (ووصفوا بالاسم الموصول) : بشرط أن يكون مقترناً بـ
« ال » ، فقالوا : « جاء الرجل الذي فاز بالجائزة » ، والتأويل : جاء
الرجل الفائز ؛ أو أن يكون « ذو » الطائفة ، نحو : « جاء الرجل ذو
فاز » ، أي : الفائز ، أو « ال » الموصولية ، كقول أحد الشعراء :

٨٤ - مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ

لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعْدٍ

أي : من القوم الذين رسول الله منهم .

(الاعراب : « من القوم » متعلقان بما قبلهما . « ال » اسم موصول
مبني على السكون في محل جر نعتاً للقوم . « رسول » مبتدأ . « الله » مضاف
إليه . « منهم » متعلقان بنجر محذوف للمبتدأ . « لهم » متعلقان بدانت « دانت
رقاب » فعل وفاعل . « بني » مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر
السالم . « معد » مضاف إليه . « جملة : رسول الله منهم » صلة الاسم الموصول
« ال » لا محل لها . « جملة : دانت رقاب » استثنائية لا محل لها . الشاهد :
« من القوم الرسول الله منهم » : يجوز النعت بـ « ال » الموصولية .)

أما الموصولات « من - ما - أي » فلا ينعت بها .

هـ - (ووصفوا بالعدد) : فقالوا : « جاء رجال خمسة » ،
والتأويل : جاء رجال بالغون في العدد خمسة .

و - (ووصفوا بالمنسوب) : فقالوا : « هذا رجل شامي » ،
والتأويل : هذا رجل منسوب إلى الشام .

ز - (ووصفوا بالجامد الدال على تشبيهه) : فقالوا : « هذا
رجل أسد » ، والتأويل : هذا رجل شجاع .

ح - (ووصفوا بـ « ما » النكرة) : فقالوا : « اقرأ كتاباً ما » ، والتأويل : اقرأ كتاباً مطلقاً ، أي غير محدد ، وقد يراد بها التهويل والتعظيم لا الإبهام ، فتؤول عند ذلك بكلمة « عظيم » ، ومنه المثل المشهور : « لأمرٍ ما جدد قصير أنفه » . أي : لأمرٍ عظيم .

ط - (ووصفوا بكلمتي « كل وأي ») الدالتين على استكمال الموصوف للصفة ، نحو : « أنت رجلٌ كلُّ الرجلِ » ، أي : أنت رجلٌ كاملٌ في الرجوليّة ، ونحو : « أنت رجلٌ أيُّ رجلٍ » ، والتأويل أيضاً : أنت رجلٌ كامل في الرجولية .

هـ - المطابقة بين النعت ومنعوتِه :

١ - إذا كان النعت رافعاً للضمير المستتر المائد على المنعوت فالمطابقة التامة بينه وبين منعوته واجبة في الجنس (١) والعدد والاعراب والتعريف والتنكير ، سواء أكان النعت حقيقياً ، نحو : « جاء الرجل الفاضل (٢) » ، أم كان سببياً ، نحو : « جاء الرجل الفاضل (٢) الأب » .

تقول في النعت الحقيقي :

تطابقاً في التعريف والتنكير .	-	جاء رجلٌ فاضلٌ
	-	جاء الرجلُ الفاضلُ

(١) تقصد بالجنس : التذكير والتأنيث .

(٢) في كلمة « الفاضل » ضمير مستتر تقديره هو يعود على الرجل . وهذا الضمير هو فاعل المشتق ، لأن المشتق كالفعل ، فلا بد له من فاعل ، فاما أن يكون ظاهراً ، وإما أن يكون مستتراً .

- جاء رجلٌ فاضلٌ .
- جاءت امرأةٌ فاضلةٌ .
- [تطابقا في التذكير والتأنيث .

- جاء الرجلُ الفاضلُ
- جاء الرجلانِ الفاضلانِ
- جاء الرجالُ الفضلاءُ
- [تطابقا في العدد .

- جاء الرجلُ الفاضلُ
- رأيت الرجلَ الفاضلَ
- مررت بالرجلِ الفاضلِ
- [تطابقا في الاعراب .

وتقول في النت السبي :

- جاء الرجلُ الفاضلُ الأب
- جاء رجلٌ فاضلٌ الأب
- [تطابقا في التعريف والتنكير .

- جاء رجلٌ فاضلٌ الأب
- جاءت امرأةٌ فاضلةٌ الأب
- [تطابقا في التذكير والتأنيث .

- جاء رجلٌ فاضلٌ الأب
- جاء رجلانِ فاضلا الأب
- جاء رجالٌ فضلاء الأب
- [تطابقا في العدد .

- جاء رجلٌ فاضلٌ الأب
- رأيت رجلاً فاضلاً الأب
- مررت بـرجلٍ فاضلٍ الأب
- [تطابقا في الاعراب .

٢ - أما إذا كان النت مبيهاً رافعاً للاسم الظاهر ، نحو : « جاء رجلٌ فاضلٌ أبوه » . فالمطابقة مقسومة على الشكل التالي :

١ - في العدد : المطابقة ممتعة ، سواء مع الاسم المتبوع ، أم مع الاسم المرفوع ، وذلك لأنه ، وقد رفع اسماً ظاهراً ، صار كالفعل . والفعل كما نعلم لا يتطابق مع فاعله في العدد ، فنقول : « جاء الرجل - جاء الرجلان - جاء الرجال » . والفعل مفرد كما ترى .

٢ - في الجنس : المطابقة واجبة مع الاسم المرفوع فقط ، وذلك لأنه كالفعل ، والفعل - كما نعلم - يطابق مرفوعه في التذكير والتأنيث ، نقول : « جاء الرجل - جاءت المرأة » .

٣ - في الاعراب والتعريف والتنكير : المطابقة واجبة مع المتبوع فقط .

تقول :

جاء الرجلُ الفاضلُ أخوه
جاء الرجلانِ الفاضلُ أخوَاهما
جاء الرجالُ الفاضلُ أخوتهم

لا تطابق في العدد ، لا مع المتبوع ولا مع المرفوع .

جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه
جاء الرجلُ الفاضلةُ أمه

التطابق في الجنس مع المرفوع لا مع المتبوع .

جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه
رأيت الرجلَ الفاضلَ أبوه
مررت بالرجلِ الفاضلِ أبوه

التطابق في الاعراب مع المتبوع لا مع المرفوع .

جاء رجلٌ فاضلٌ أبوه
جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه

التطابق في التعريف والتنكير مع المتبوع لا مع المرفوع .

ملاحظة :

علمت مما سبق أن في اللغة أسماءٌ يستوي فيها المذكر والمؤنث ،

مثل : « عجوز ، وقثيل ، ومِعْطار ، وذِبْـح ، وجَزَر ،
وعلاّمة (١) ... » ، وأن فيها أسماءً يستوي فيها المذكر والمؤنث ، والمفرد
والمثنى والجمع ، كالمصادر الموصوف بها ، وكالكلمات : « صديق -
عدو (٢) ... » . ففي مثل هذه الكلمات تمتنع المطابقة اللفظية في النعت
لثبات الكلمة على صيغة واحدة وصلاحيتها لكلا الجنسين ، أو لكلا الجنسين
مع كل الأعداد .

فتقول ناعثاً بالمصدر « حق » :

- هذا أمرٌ حقٌ .
- هذه قضيةٌ حقٌ .
- هذان أمران حقٌ .
- هاتان قضيتان حقٌ .
- هذه أمور حقٌ .
- هذه قضايا حقٌ .

وتقول ناعثاً بكلمة « صديق » :

- هذا رجلٌ صديقٌ لنا .
- هذه امرأةٌ صديقٌ لنا .
- هذان رجلان صديقٌ لنا .
- هاتان امرأتان صديقٌ لنا .

(١) راجع فصل المذكر والمؤنث من باب أقسام الاسم .

(٢) راجع فصل الجوع من باب تصريف الاسم .

- هؤلاء رجالٌ صديقٌ لنا .
- هؤلاء نسوةٌ صديقٌ لنا .

وتقول فيما يستوي فيه الجنس فقط دون العدد :

- هذا رجلٌ عجوزٌ .
- هذه امرأةٌ عجوزٌ .
- هذان رجلان عجوزان .
- هاتان امرأتان عجوزتان .
- هؤلاء رجالٌ عجُوزٌ .
- هؤلاء نسوةٌ عجُوزٌ .

و - حذف النعت والمنعوت :

يجوز حذف كل من المنعوت والنعت إذا كان في الكلام ما يدل عليها .

- ١ - فأما المنعوت فيكثر حذفه إذا كان نعتة غالباً عليه غلبةً جعلت العرب تستغني عن الموصوف بذكر صفتيه ، نحو : « أقمنا في البطحاء » ، فالبطحاء وصف وليست اسماً ، ولكن لما كان لا يوصف بها إلا المكان المتسع ، صارت كاسم الجنس في دلالتها ، وصار قولك : « أقمنا في البطحاء » يمدل قولك : « أقمنا في الأرض البطحاء » . ومن هذا القبيل قولهم : « ضربت بالأبيض » أي : بالسيف الأبيض ، و « طعنت بالاسمر » أي : بالرمح الأسمر ، و « جاءنا راكب » أي : رجل راكب ، إذ لا يركب إلا الانسان ، و « رأيت الأورق » أي : الجمل الأورق ، و « الاطلس » أي : الذئب الأطلس ، و « الورقاء » أي : الحمامة الورقاء ، إلى آخر ذلك مما لا يحصى .

فأما إذا كانت الصفة غير غالبية على موصوفها ، فلا يجوز حذف المنعوت لئلا يلتبس الكلام ، فلا تقول : « رأيت قصيراً » ، لأن صفة القصر ليست غالبية على شيء حتى يعلم بمجرد ذكرها ، فالقصر يوجد في الثوب والقلم والرجل والباب وغير ذلك من الأجناس ، فإذا قلت : « رأيت قصيراً » لم يعلم ماذا رأيت .

هذا في حذف المنعوت ، ونعته مفرد . أما المنعوت الذي نعته جملة أو شبهها ، فلم يحزه أكثر النحاة إلا بشرط : أن يكون المنعوت جزءاً من اسم قبله مجرور بـ « من » ، نحو قولهم : « نحن فريقان : منّا ظمّانٌ ، ومنّا أقام » . والتقدير : منا فريق ظمّانٌ ، ومنا فريق أقام . فأنت ترى أن كلمة « فريق » ، وهي المنعوت المحذوف ، تدل على جزء مما يدل عليه الضمير « نا » المجرور بحرف الجر « من » ، فـ « نا » ، أي : نحن ، تعني المجموع ، و « فريق » هو جزء من المجموع . ومن هذا القبيل ما حكاه سيويه عن العرب : « ما منها مات حتى رأيتَه في حال كذا وكذا » ، أي : ما منها واحد مات ، وقوله تعالى : « وأنّا منّا الصالحون » ، ومنّا دون ذلك ، أي : ومنّا ناسٌ دون ذلك (١) . وقوله : « من الذين هادوا يحرفون الكلم » ، أي : من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم (٢) ، وقول تميم بن أبي مقبل :

(١) هنا حذف الموصوف ، وصفته شبه جملة ، أي ظرف ، ثم إن قولنا : الظرف صفة ، هو من باب التساهل . والحقيقة أن الظرف متعلق بصفة محذوفة ، وعلى هذا تكون الصفة وموصوفها محذوفين في أمثال هذا التركيب ، والتقدير : ومنّا أناسٌ كائنون دون ذلك .

(٢) والكوفيون يقدرون في مثل ذلك اسماً موصولاً محذوفاً : من الذين هادوا من يحرفون الكلم . وعلى ذلك تكون الجملة صلة لموصول محذوف ، لأننا لمنعوت محذوف . إلا أن تقدير الموصول لا يستقيم في كل ما ورد من هذه التراكيب استقامة تقدير المنعوت .

٨٥ - وما الدهرُ إلا تارتان ، فمنها

أموت ، وأخرى أبتغي العيش أكدحُ

أي : فمنها تارة أموت فيها .

(الاعراب : « وما » نافية لا عمل لها . « الدهر » مبتدأ . « إلا » أداة حصر لا عمل لها . « تارتان » خبر . « فمنها » متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : فكأنه منها تارة . « أموت » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وأخرى » معطوف على المبتدأ المحذوف . « أبتغي » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « العيش » مفعول به . « أكدح » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « جملة : ما الدهر إلا تارتان » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فمنها مع المبتدأ المحذوف » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : أموت » نعت للمبتدأ المحذوف محلها الرفع . « جملة : أبتغي العيش » نعت لأخرى محلها الرفع . « جملة : أكدح » حالية محلها النصب . الشاهد : « فمنها أموت » : جاز حذف المنعوت الذي نعته جملة ، لأنه جزء لاسم قبله مجرور بـ « من » .)

ومن النحاة من لا يشترط لحذف المنعوت الذي نعته جملة إلا ظهور أمره ودلالة الكلام عليه . ومن ذلك قول أحد الرجاز يصف قوساً :

٨٦ - تَرْمِيْ بِكَفِّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

أي : بكفِّيْ رامٍ كان من أرمى البشر .

(الاعراب : « ترمي » مضارع مرفوع فاعله مستتر تقديره « هي » يعود إلى القوس . « بكفي » جار ومجرور بالياء لأنه مثنى ، متعلقان بـ ترمي ، وحذفت النون من المثنى للاضافة ، أما المضاف اليه فهو المنعوت المحذوف « رام » « كان » ماض ناقص اسمه مستتر يعود على المنعوت المحذوف « رام » . « من أرمى » متعلقان بخبر كان المحذوف . « البشر » مضاف اليه مجرور ، وسكن

للوقف . « جملة : ترمي » نعت للقوس الموصوفة في الأشرطة السابقة (١) محلها الجر . « جملة : كان من أرمى البشر » نعت للمضاف إليه المحذوف « رام » ، محلها الجر . الشاهد : « بكفي كان من أرمى البشر » : يجوز حذف الموصوف بالجملة مطلقاً إذا ظهر أمره ودل الكلام عليه . (

واعلم أنه إذا حذف المنعوت وكان نعته مفرداً ، قام منعوته مقامه في الاعراب : تقول : « رأيت الذئب الأطلس » ، فيكون الذئب مفعولاً به ، والأطلس نعتاً له ، فإذا حذف المنعوت فقلت : « رأيت الأطلس » ، كان الأطلس هو نفسه المفعول به ، ولا حاجة إلى تقدير المنعوت المحذوف . وليس الأمر كذلك فيما كان نعته جملة أو شبهها ، إذ لا بد في هذه الحالة من تقدير المحذوف ، واعطائه ما يستحق من الاعراب ، ثم جعل الجملة نعتاً له ، على ما بيننا في اعراب الشاهدين السابقين . وإنما جازت إنابة النعت المفرد عن منعوته المحذوف ، من قبيل أن النعت المفرد اسم ، فهو بذلك صالح لكل الوظائف النحوية والمواقع الاعرابية المختلفة ، بخلاف الجملة وشبهها ، فإنها غير صالحة لأن تكون مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو تمييزاً ، فيما لو كان منعوتها واقعاً هذه المواقع . يضاف إلى هذا أن جملة النعت تشتمل في العادة على ضمير المنعوت المحذوف ، فلو لم تقدر المنعوت لعاد الضمير على لا شيء .

٢ - وأما النعت فلا يحسن حذفه إلا إذا قويت دلالة الحال عليه ، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم : « سير عليه ليل » يريدون : ليل طويلاً . ومن ذلك قوله تعالى : « يأخذ كل سفينة غصبا » ، والتقدير : يأخذ كل سفينة صالحة غصباً .

(١) الشطران السابقان هما :

وغير كبدها شديدة الوتر

ما لك عندي غير سوط وحجر

ز - قطع النعت :

قطع النعت : هو جعله على خلاف متبوعه في الحركة الاعرابية ، على اعتباره طرفاً في جملة مستقلة ، نحو : « جاء زيدُ الشاعر » ، فالشاعر لم تبق نعتاً لزيد ، وإنما هي مفعول به في جملة مستقلة فعلها محذوف ، تقديره في المثال : « أمدح » ، لأن الوصف يراد به هنا الثناء والتعظيم ، ويقدر الفعل بلفظ : « أذم » ، إذا كان الوصف للتحقير ، كقولك : « جاء زيدُ الخائن » ، ولفظ « أرحم » ، إذا كان الوصف للترحم ، نحو قولك : « جاء زيدُ المسكين » ، ولفظ « أعني » ، إن لم يكن الوصف مشعراً بمدح أو ذم أو ترحم ، نحو : « جاء زيدُ العطار » ، التقدير : أعني العطار .

فاذا كان النعوت منصوباً ، فيكون القطع بالرفع ، نحو : « رأيت زیداً الشاعر » ، و « رأيتُ زیداً الخائن » ، و « رأيتُ زیداً المسكين » ، و « رأيتُ زیداً العطار » ، وانقطع ههنا خبر لبتدأ محذوف تقديره « هو » .

وهذا النقط لا يجوز إلا إذا كان النعت آتياً لفرضي التعظيم والتحقير ، إذ هو عندئذ فضلة في المعنى يمكن التصرف بها حسب الإرادة أما إن كان آتياً لفرضي التفريق والتخصيص ، فهو عندئذ متمم لنعوته ، ومنعوته في حاجة إليه ، فلا يجوز التصرف به بالقطع .

واعلم أن قطع النعت لا يكفي فيه مجرد المخالفة الاعرابية بين النعت ومنعوته ، بل لا بد من أن يصحب ذلك شيء من حركات التكلم وأوضاعه يشمر بالقطع ، كأن يسكت المتكلم برهة قصيرة بين النعوت ونعته ، فيقول مثلاً : « جاء زيد » ، ثم يسكت برهة ، ثم يستأنف قائلاً

« المطار » على تقدير : أعني المطار ، أو أن يعطي النعت المقطوع نعمة صوتية مخالفة لنعمة الخبر ، كنعمة الترحم ، أو نعمة الإعجاب ، أو نعمة الاحتقار ، أو غير ذلك من النغات مما يناسب الغرض الذي جرى من أجله القطع .

هذا ، وأكثر ما يجري القطع لأغراض الترحم والتعظيم والاحتقار ، ويقل جريانه لغير ذلك من الأغراض .

ثم اعلم أن حذف المبتدأ والفعل واجب ، فلا يجوز إظهارهما ، إلا إذا كان القطع لغرض الاختصاص ، فيجوز أن تقول : « جاء زيد ، أعني المطار » ، و : « رأيت زيداً ، هو المطار » .

ج - تعدد النعت :

يجوز أن يتعدد النعت ، ومنعوتة واحد ، نحو : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » ، وأن يتعدد ومنعوتة متعدد ، نحو : « جاء زيد وعمر الكاتب والشاعر » .

١ - فإن تعددت النعوت لمنوت واحد ، فهذه أحكامه :

(آ) - ليس من الواجب التفريق بين النعوت بالواو ، بل هو أمر جائز ، فتقول جاء زيد الشاعر والفقيه والكاتب ، كما يمكن أن تقول : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » . وعدم التفريق بالواو هو الأنصح (١) .

(١) إذا فرت بالواو فليس حكم النعت سارياً على الجميع ، بل الذي يتسبب نعتاً هو الواصف الأول فقط ، أما ما بعده فيختبر معطوفاً ، كل واحد يعطف ←

(ب) - إذا كان المنعوت لا يتحدد وتعيين لدى السامع إلا بذكر كل المنعوت ، وجب اتباع هذه المنعوت جمعياً ، فنقول : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » برفع الجميع على الاتباع . وإنما تفعل ذلك إذا كان هناك مثلاً عشرون رجلاً يدعى كل منهم « زيداً » . فإذا قلت : « جاء زيد » فقط ، لم يستطع السامع تعيين الجائي من بينهم ، فإذا قلت : جاء زيد الشاعر ، فقط ، لم يستطع السامع التعيين لوجود عشرة من الزيدين كلهم شاعر ، فإذا قلت : « جاء زيد الشاعر الفقيه » فقط ، لم يستطع السامع التعيين أيضاً لوجود خمسة من الزيدين كلهم شاعر فقيه ، فإذا قلت : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » ، أمكن السامع أن يحدد زيدك هذا ، لأنه لا يوجد بين الزيدين العشرين إلا زيد واحد يجمع في شخصه هذه الصفات الثلاث .

(ج) - فإن كان المنعوت متعيناً بغير نعوته ، جاز لك في نعوته جميعاً القطع والاتباع ، تقول : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » بالاتباع ، أو : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » بالقطع . وإنما يجوز ذلك إذا لم يكن هناك إلا زيد واحد يكفي مجرد النطق باسمه لتحديد وتعيينه لدى السامع .

(د) - فإن اختلفت النعوت في افادتها التعيين والتفريق ، وجب الاتباع فيما هو للتفريق ، وجاز الاتباع والقطع فيما دون ذلك .

٢ - وإذا تعددت النعوت ومنعوتاتها متعددة فهذه أحكامها :

→ على سابقه ، ففي المثال أعلاه ، يعتبر « الشاعر » هو وحده النعت ، أما « الفقيه » فمعطوف على الشاعر ، وأما « الكاتب » فمعطوف على الفقيه . فإذا لم تفرق بالواو فالكل يعتبر نعتاً : « الشاعر » نعت أول ، و « الفقيه » نعت ثان ، و « الشاعر » نعت ثالث .

(آ) - إذا كانت النعوت كلها بلفظ واحد ، تُثَبِّتْ أو جمعت ، بحسب المراد ، فنقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو الشاعران » و « جاء زيدٌ وعمرٌو وخلدٌ الشعراء » .

(ب) - إذا كانت النعوت بألفاظ مختلفة وجب التفريق بينها بالواو ، فنقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو وخلدٌ الشاعر والفقيه والكتّاب » . فيكون النعت الأول للمنعوت الأول ، والثاني للثاني ، والثالث للثالث .. وهكذا .

(ج) - ثم إن كانت المنعوتات معمولة لعامل واحد ، أو لعوامل متفقة في المعنى والعمل ، وجب الاتباع في النعوت رفعاً ونصباً وجراً ، نقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو وخلدٌ العاقلون » و « رأيت زيداً وعمرأً وخلدأً العاقلين » و « مررت بزيدٍ وعمرٍو وخلدٍ العاقلين » ، بالاتباع ، لأن العامل في المنعوتات واحد ، هو « جاء » في المثال الأول ، و « رأيت » في المثال الثاني ، و « مررت » في المثال الثالث . وكذا يجب الاتباع إذا كانت العوامل متعددة ولكنها بمعنى واحد وعمل واحد ، نقول : « جاء زيدٌ ، وقدمَ عمرٌو ، وأتى خالدٌ العاقلون » ، بالاتباع ، لأن كلاً من « جاء ، وقدم ، وأتى » بمعنى واحد ، ولأن كلاً منها قد عمل الرفع في النعوت .

(د) - أما إذا اختلفت العوامل معنىً ، أو عملاً ، فالقطع واجب ، نقول : « جاء زيدٌ ، وذهب عمرٌو العاقلين » بالقطع ، لأن معنى « جاء » هو غير معنى « ذهب » . وكذا نقول : « حدثني زيدٌ ، وحدثت عمرأً العاقلين » بالقطع ، لأن العامل الأول أخذ المنعوت الأول فاعلاً ، بينما أخذ الثاني المنعوت الثاني مفعولاً به . فيها متحدان في المعنى ، لكنها مختلفان في العمل بالنسبة للمنعوتات .

٥ - عطف البيان

آ - تعريفه وأغراضه :

عطف البيان هو : تكملة للاسم تلحقه لأحد الغرضين الآتين :

١ - لتحديد المعرفة وتوضيحها وتعيينها إن كانت غير تامة التحديد ، نحو : « مررت بأخيك زيد » ، حيث ترى أن كلمة « أخيك » معرفة ، لكن السامع لم يستطع تحديدها ، لأن له إخوة كثيرين ، فلما عطفت عليها كلمة « زيد » استطاع السامع أن يعرف بأي إخوته مررت .

٢ - لتخصيص النكرة ، أي لتضييق دائرة تنكيرها ، نحو : « عندي متاعٌ : ثوبٌ » ، حيث ترى أن كلمة « متاع » تصدق على كثير من الأشياء ، فلما عطفت عليها كلمة « ثوب » ضاقت دائرة تنكيرها ، ولم تعد تصدق إلا على جنس الأثواب فقط من بين كل الأمتعة .

وعلى هذا ، نجد أن عطف البيان مثل النعت في وظائفه وأغراضه ، فكلاهما يفرق المعرفة ويحددها ، ويخصص النكرة بتضييق دائرة تنكيرها . فما الفرق بينهما ؟

الفرق بينهما :

آ - أننا في « النعت » نصل إلى التحديد عن طريق ذكر صفات للذات تميزها وتفصلها عن الذوات الأخرى المشاركة لها في الاسم . فإذا كان لرجل ثلاثة إخوة ، وقلنا له : « رأينا أخاك » ، لم يستطع تحديد

المرئي من بينهم ، فاذا ذكرنا لهذا الأخ المرئي صفة يتحلى بها من دون أخويه الآخرين ، قلنا : « رأينا أخاك الشاعر » ، استطاع السامع أن يحدد ويعين الأخ المرئي من بين إخوته . فهو إذن قد وصل إلى التحديد بمساعدة الوصف الذي ميز واحداً من ثلاثة يشتركون جميعاً في اسم « الأخ » .

ب - أما في عطف البيان ، فأننا نصل إلى التحديد عن طريق أخرى ، ليست هي طريق ذكر صفة للذات ، بل طريق ذكر اسم آخر للذات ، يكون أشهر من الاسم الأول ، وأكثر تحديداً له . نقول لرجل : « مات أبو حفص » ، فلا يفهم سامعنا من أبو حفص هذا ؟ إما لأنه لم يسمع بهذا العلم من قبل ، وإما لأنه يعرف عشرة من الرجال كلهم يكنى بأبي حفص ، فلا يدري أيهم هو الميت من بينهم . فاذا عطفنا على اسم ميتنا « أبو حفص » اسماً آخر له ، وإيكن كلمة « عمر » ، قلنا : « مات أبو حفص عمر » ، استطاع السامع أن يعرف من الميت ، لأن كلمة « عمر » قد وضحت له المعنى باسم « أبو حفص » ، أو لأن كلمة « عمر » قد فصلت أبا حفصنا هذا عن بقية المشاركين له في كنيته .

خذ مثلاً آخر : إن لأثنى الحمار اسمين ، هما : الأتان ، والحمار . لكن المتقنين وحدهم هم الذين يفهمون الاسم الأول ، أما العامة فلا يعرفون أثنى الحمار إلا باسمها الثاني . فاذا كان سامعنا من العامة ، وقلنا له : « ركبنا أتاناً » ، فلن يفهم مما قلنا شيئاً ، فيصبح من الواجب علينا أن نفسر له « الأتان » ، بذكر اسم آخر لها يعرفه ، فنقول له : « ركبنا أتاناً حمارة » . فيكون الاسم الثاني توضيحاً وتفسيراً للاسم الأول ، وكلاهما يعني ذاتاً واحدة . هذا هو عطف البيان . وهذه هي وظيفته في الكلام .

وإذن ، فالنعت صفة من صفات الذات تذكر معها لتحديدتها ، أما عطف البيان فهو اسم ثانٍ من أسماء الذات يذكر مع اسمها الأول لتحديدتها ويمكن أن نعبر عن الفرق بينها بالعلاقة الآتية :

النعت : اسم للذات + صفة من صفات الذات = تحديد الذات

عطف البيان : اسم للذات + اسم آخر للذات = تحديد الذات

وينتج عن هذا أن عطف البيان لا يكون إلا اسماً جامداً ، لأن اسم الذات جامد ، وإن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو جامداً في تأويل المشتق ، لأن الأوصاف لا يعبر عنها إلا بالمشتقات .

والخلاصة : أن عطف البيان هو - كما يشير إليه اسمه : ضم اسم للذات إلى اسم آخر يعني الذات نفسها ، من أجل توضيح الاسم الأول وبيانه وتفسيره . وهو صالح في أغلب الأحيان لأن تسبقه بكلمة « أي » التفسيرية (١) . تقول : « جاء أخوك زيدٌ - جاء أخوك ... أي : زيدٌ » و « ركبنا أتاناً حمارةً - ركبنا أتاناً .. أي : حمارةً » و « مات أبو حفص عمر - مات أبو حفص .. أي : عمر » .

(١) تقول « في أغلب الأحيان » لأن النحاة اعتبروا من عطف البيان أسماء لا يمكن سبقها بحرف التفسير « أي » ، مثل المنادى الجامد المحلى بالألف واللام المسبوق بكلمة « أيها » كما في قولك : « يا أيها الرجل » إذ لا يصح هنا أن تقول : « يا أيها .. أي : الرجل » . ولكن هذا الاستثناء لا يقدح في صحة الكاشف الذي ذكرناه لعطف البيان ، وهو صلاحيته لأن يسبق بحرف التفسير . ذلك أن اعتبار كلمة « الرجل » عطف بيان في عبارة النداء ، إنما هو اعتبار نحوي صناعي فحسب ، أما من حيث المعنى ، فليست كلمة « الرجل » عطف بيان ، وإنما هي المنادى نفسه سبق بإفظ « أيها » لأن الأسلوب العربي في النداء لا يجيز دخول « يا » على المعرفة بالألف واللام . وقد صرح بهذا النحاة عند شرحهم لكلمة « أيها » حيث قالوا : إنها وصلة لنداء ما فيه « ال » . ←

ب - أعطام متفرقة :

١ - تجب المطابقة التامة بين عطف البيان ومتبوعه ، في الاعراب ، وفي الجنس ، وفي العدد ، وفي التعريف والتنكير . فهو من هذه الناحية كالنعت الحقيقي تماماً .

٢ - لا يكون عطف البيان إلا جامداً ، لأنه اسم للذات ، وليس وصفاً لها (١) . فهو بهذا يختلف عن النعت الذي لا يكون إلا وصفاً مشتقاً ، أو جامداً في تأويل المشتق .

→ وإذن فهي مجرد وصلة ، أما المنادى الحقيقي فهو المحلى بـ « ال » . واما اعرابه على أنه عطف بيان فهو من قبيل الصناعة النحوية لا أكثر ولا أقل . ثم اعلم أن حرف التفسير « أي » قد يدخل على الجمل ، نحو : « احتيت في الدار ، أي : قعدت فيها » . ولكن لا تعتبر الجملة حينئذ عطف بيان للجملة السابقة ، لأن عطف البيان اسم يكمل اسماً ، والاسمان يضيان ذاتاً واحدة ، ولا يتبأ ذلك في الجمل ، إذ ليست الجملة اسماً لذات . فاذا حصل أن جملة فسرت جملة سابقة فهي تفسيرية ، ولا محل لها من الاعراب ، خلافاً لعلام المعاني وللشلوين والغلاييني من النحاة .

(١) قد يظن القارئ أن أسماء المكان والزمان والآلات ، مثل : « ملعب - مبرد - ميزان » لا يمكن أن تقع معطوفة للبيان ، لأنها - كما يعرف - تعد في المشتقات . وليس هذا صحيحاً ، لأن هذه الاسماء ، وإن شاركت الفعل في حروفه ، فهي مثل الجوامد في كونها لا تدل إلا على الذوات فحسب ، من غير دلالة على انصاف الذات بصفة ، كما تفعل سائر المشتقات كاسم الفاعل ومباغتته ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل . ويمكن توضيح ذلك بما يأتي :

كلمة « ميزان » اسم آلة . وهي إذا لفظت لم يفهم منها غير هذه الآلة المعروفة المستعملة في عملية الوزن ، دون أن تشير الى انصاف هذه الآلة بمعنى من المعاني .

أما كلمة « قاتل » فهي اسم فاعل . وهي إذا لفظت دلت على ←

٣ - عطف البيان كالنعت في عدم جواز تقدمه على متبوعه .

٤ - ليس في عطف البيان ما يسمى عطف بيان سببياً ، كما هو الشأن في النعت ، لأن عطف البيان جامد ، والجامد لا يرفع ضميراً ولا ظاهراً .

٥ - لا يجوز في عطف البيان القطع كما جاز في النعت .

٦ - يجوز التعمد في عطف البيان كما هو جائز في النعت ، ذلك أن المخطوف الأول قد لا يكفي للتحديد والتفريق فيعطف اسم ثانٍ ، نحو : « جاء أبو علي محمد أخو صالح » ، فكلمة « محمد » لم تكف لتحديد « أبو علي » ، فجاءت « أخو صالح » ، لاتمام عملية التحديد . ونحو : « رأيت سبتي ليشاً أسداً » ، فكلمة « السبتي » لم يفهمها السامع ، ففسرتها له بكلمة « الليث » ، فلم يفهم أيضاً ، ففسرتها مرة أخرى بكلمة « الأسد » ، قتم التفسير .

٧ - لا يكون عطف البيان إلا مفرداً ، فلا يقع جملة ولا شبهها . وقد بيئنا سبب ذلك في حاشية سابقة ، فارجع إليها .

٨ - لا يمكن حذف عطف البيان ولا متبوعه مع دلالة الكلام على المحذوف منها ، لأنه هو ومتبوعه اسمان لذات واحدة ، فذكر أحدهما لا يشعر بحذف الآخر ، بخلاف النعت ، فانه يدل على غير ما يدل عليه

→ شيئين : على أن هناك ذاتاً عاقلة ، ثم على أن هذه الذات قد انصفت بصفة القتل .

فاذا ظهر للقارئ الفرق ، علم أن أسماء المكان والزمان والآلات تعد في الجوامد ، وليس لها من الاشتقاق إلا مشاركتها للفعل في حروفه . وعلى ذلك ، تعطف هذه الأسماء عطف البيان ، فيقال : « اشترت قبناً ميزاناً » ، كما تقسول مظهراً حرف التفسير : « اشترت قبناً ، أي : ميزاناً » .

متبوعه ، فمتبوعه يدل على الذات وحدها ، وهو يدل على الصفة القائمة بالذات ، فاذا ذكرت الصفة وحدها ، دلت على أن اسم الذات محذوف ، لأن الصفة لا يمكن أن تقوم إلا بالذات ، تقول : « جاء الراكب » ، فيفهم السامع أن الموصوف محذوف ، وهو كلمة « الرجل » ، لأن صفة الركوب لا يمكن أن تقوم بلا شيء ، بل لا بد من « رجل » يتصف بالركوب حتى يقال « راكب » . والأمر على خلاف ذلك في عطف البيان ، فلو قلت : « جاء عمر » ، حاذفاً « أبو حفص » ، أو : « جاء أبو حفص » ، حاذفاً « عمر » ، لما استطاع السامع أن يستدل على المحذوف منها ، لأن كل اسم منها لا يقتضي استدعاء الاسم الآخر في الذهن .

٩ - عطف البيان كالنعت في كونها لا يصلحان إلا لخدمة الظاهر ، أما الضمير فلا يوصف ولا يمطف عليه عطف بيان .

١٠ - حصر بعض النحاة - ومنهم الزمخشري - عطف البيان بالمعارف . وليس بشيء ، فالبيان يأتي في التكرات كما يأتي في المعارف ، كما قد لاحظت ذلك في الأمثلة السابقة .

١١ - أوجب بعض النحاة أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه وأشهر ، وإلا فهو بدل ، نحو : « جاء هذا الرجل » ، فالرجل : بدل من اسم الإشارة ، وليس عطف بيان ، لأن اسم الإشارة أوضح من المرف بآل . هكذا قالوا . وحجتهم في ذلك أن عطف البيان إنما يؤتى به للبيان والتوضيح ، والمبين يجب أن يكون أوضح من المبين . وليس هذا بشيء ، لأن وظيفة عطف البيان ليست هي التفسير دائماً . نعم ، هي كذلك في مثل قولنا : « ركبنا أتاناً حمراء » ، حيث « الاتان » غير مفهومة لدى السامع العامي ، فيجب أن يكون عطف البيان عليها أوضح منها في ذهن السامع ، وإلا انتفى الغرض من الاتيان بعطف

البيان . ولكننا نعلم أن من وظائف عطف البيان التفريق والتحديد ، وهذه الوظيفة تتم ولو لم يكن المعطوف أوضح من المعطوف عليه ، لأن اجتماع الاسمين للذات الواحدة يكفي لتحديد . لنعد إلى مثالنا « جاء أبو حفص عمر » ، لنرى أن كلمة « عمر » ليست أوضح ولا أكثر تحديداً من كلمة « أبو حفص » ، فما أكثر الآلاف من الناس الذين يسمون بعمر . كذلك فليست كلمة « أبو حفص » بأوضح ولا أكثر تحديداً من كلمة « عمر » ، فما أكثر الآلاف من الناس الذين يكون بأبي حفص . ولكن اجتماع الاسم مع الكنية ساعد على تحديد الذات ، لأنه لا يوجد بين الناس من يجمع بين هذا الاسم وتلك الكنية إلا شخص واحد .

كذلك نعلم أن من وظائف عطف البيان تضيق دائرة التنكير في النكرة ، أي تخصيصها ، وهذه الوظيفة قد تتم بما هو أنكر من المعطوف عليه ، تقول : « عندي خاتم حديد » . فإذا بخاتمك قد تخصص بعطف البيان « حديد » ، وأصبح محصوراً في دائرة الخواتم الحديدية فقط ، مع أن « الحديد » أعم من الخاتم ، إذ تصنع منه الخواتم والأساور والقيود والسيارات وغيرها .

١٢ - قد يأتي عطف البيان لجرد التوكيد ، لا بقصد التحدد والتفريق ، وذلك عندما تكون الذات محددة ومعينة باسمها الأول ، فإذا قلت : « اشتريت داراً منزلاً » ، فتكون « منزلاً » عطف بيان قصد به التوكيد لا التفسير (١) ، لأن كلمة « داراً » مفهومة بنفسها لدى السامع ، وليست في حاجة إلى التفسير . ومن ذلك قول رؤبة يمدح نصر بن سيار :

(١) ومن الناحية من يعتبرها في هذه الحالة بدلاً من الدار وليست عطف بيان .

٨٧ - إني - وأسطارٍ سَطِرْنَ سَطَرًا -

لقائلٌ : يا نصرُ نصرٌ نصرًا

(الاعراب : « إني » إن واسمها . « واسطار » جار ومجرور متعلقان بفعل قسم محذوف . « سطرْنَ » ماض مجهول ونائب فاعل . « سطرًا » مفعول مطلق . « لقائل » لام مزحلقة وخبر لـ « إن » . « يا » أداة نداء . « نصر » منادى مبني على الضم في محل نصب . « نصر » عطف بيان على المنادى مرفوع لتبعيته على اللفظ . « نصرًا » عطف بيان ثانٍ منصوب لتبعيته للمنادى على المحل . « جملة : إني لقائل » ابتدائية لا محل لها . « جملة : القسم المحذوف » معترضة بين اسم إن وخبرها لا محل لها . « جملة : جواب القسم » محذوفة لدلالة ما اكتشف القسم عليها . « جملة : سطرْنَ » نعت للاسطار محلها الجر . « جملة : يا نصر » مقول القول محلها النصب . الشاهد : « يا نصر نصر نصرًا » : جاء عطف البيان للتوكيد لا للتفريق لأن ذات المدوح معينة بكلمة « نصر » الأولى ، فليست في حاجة إلى زيادة بيان . وفي البيت شاهد آخر ، وهو جواز تعدد عطف البيان . وفيه شاهد ثالث ، وهو أن عطف البيان مثل النعت في جواز أن يتبع منوعته إما على اللفظ ، وإما على المحل ، إذا كانت المتبوع ذا لفظ يخالف حـ كم محله (١) .)

ملاحظة :

يختلف عطف البيان عن بدل الكل من الكل في أمور أرجأنا الخوض فيها إلى حين الكلام على البدل ، لتكون الفائدة أتم وأكمل .

(١) هذا ، ولبيت اعرابات أخرى فما يتعلق بنصر الثانية والثالثة وروايات أخرى أيضاً فيهما . انظر كل ذلك في السيوطي ٢٧٤ ، وحاشية الأمير على المغني ٥١/٢ ، والدسوقي ٦/٢ ، والحزاة ٣٢٥/١ ، والشنور ٤٣٧ ، وابن عيش ٧٢/٣ .

٦ - التوكيد

ينقسم التوكيد إلى قسمين : معنوي ، ولفظي .

أ - التوكيد المعنوي : تعريفه ، وأغراضه :

التوكيد المعنوي : تكملة للاسم تذكر بعده لأحد الأغراض الآتية :

١ - لاقتناع السامع بأن الكلام على الحقيقة ، لا على المجاز ، وأن ليس في الكلام سهو ولا نسيان ، نحو : « جاء زيد نفسه » . حيث نجد كلمة « نفسه » قد ذكرت بعد كلمة « زيد » لافهام السامع أن زيدا هو الجائي ، وليس الجائي كتابه ، أو أمره ، أو شيئا آخر يتعلق به .

٢ - لافهام السامع أن التثنية هي المقصودة حقيقة ، نحو : « جاء الطالبان كلاهما » . تقول ذلك إذا خشيت على السامع أن يظن أن أحدهما فقط هو الجائي فيما لو قلت : « جاء الطالبان » من غير توكيد .

٣ - لإفادة التعميم الحقيقي ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل . نحو : « جاء القوم كلشهم » ، حيث زى « كلهم » مفيدة أن حدث المجيء قد وقع من كل فرد من أفراد القوم دون استثناء ، وأن الكلام على حقيقة الشمول ، وليس فيه نوع من أنواع المبالغة .

وللتوكيد المعنوي ألفاظ مخصوصة لا يستعمل فيه غيرها . وقد اختص بعضها بإفادة النرض الأول ، وبعضها بالثاني ، وبعضها بالثالث . ولكل منها أحكامه المخصوصة :

ب - ألفاظ التوكيد المعنوي :

١ - (نفس - عين) : ويستعملان للغرض الأول ، أي دفع
الجهاز المحتمل عن الذات ، نحو : « جاء زيدٌ نفسه » - « رأيتُ زيداً
عينه » .

ويشترط فيها أن تضافاً إلى ضمير يناسب الاسم المؤكّد ، كما رأيت
في المثالين السالفين .

وإذا أكّدتَ بها الجمع وجب جمعها على وزن « أفعل » ، فتقول :
« جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ أنفُسُهُم » - « جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ
أعْيُنُهُم » ، ولا يجوز جمعها على وزن « فعمل » ، فلا يجوز أن تقول :
« جاء زيد وعمرٌو وخالدٌ نفوسهم » - « ولا عيونهم » .

وإذا أكّدتَ بها المثنى جازت تثنيتها ، فتقول : « جاء زيد وعمرٌو
نفساهما » و « رأيتُ زيداً وعمرٌاً عينيها » . والأفصح أن تجمعها ، فتقول :
« جاء زيد وعمرٌو أنفسهما » . وقل أفرادها مع المثنى ، نحو : « جاء
زيد وعمرٌو نفسُها » .

ويجوز جرهما بالباء الزائدة ، فتقول : « جاء زيدٌ بنفسيه » .
فيكون التوكيد مجروراً باللفظ فقط ، أما محله فهو بحسب متبوعه ، رفعاً
ونصباً ، وجرّاً .

هذا وبصح التوكيد بالنفس والعين معاً ، ولكن بغير حرف
عطف ، فتقول « جاء زيدٌ نفسه عينه » . فيكون ذلك من قبيل
التعدد في التوكيد . وفي مثل هذه الحالة أوجب بعض النحاة تقديم كلمة
النفس على كلمة العين ، كما لاحظت في المثال .

٢ - (كلا - كلتا) : وتستعملان للغرض الثاني ، أي دفع الاحتمال والمجاز عن التثنية ، واثبات أنها هي المقصودة حقيقةً . نحو : « جاء الرجلان كلاهما » و « مررت بالمرأتين كليهما » .

ويجب فيها ان تضافا إلى ضمير يناسب المؤكّد ، كما رأيت في المثالين . وهما - في هذه الحالة - ملحقان بالثنى ، فرفعها بالألف ، ونصبها وجرها بالياء .

٣ - (كل - جميع - عامة) : وتستعمل هذه الألفاظ الثلاثة في الغرض الثالث ، وهو افادة التعميم الحقيقي ، وازالة الاحتمال عن الشمول الكامل ، نحو : « جاء الطلاب كلّهم - وجميعهم - وعامّهم » .

ويشترط فيها أيضاً أن تكون مضافة إلى ضمير يعود على المؤكّد ، كما رأيت في الأمثلة السالفة .

ولا بد في مؤكّد هذه الألفاظ من أن يكون جمعاً له أفراد ، كالطلاب في قولك : « جاء الطلاب كلّهم » ، أو مفرداً له أجزاء مستقل بعضها عن بعض ، بحيث يمكن وقوع الحدث على بعض أجزائه دون بعض ، أو وقوع الحدث من بعضها دون بعض ، نحو : « قرأت الكتاب كلّهُ ، واشتريت الدار كلّها ، ومضى الشهر كلّهُ » . فالكتاب يتألف من أجزاء يمكن إيقاع فعل القراءة على بعضها دون بعض ، وكذا الدار تتألف من أجزاء يمكن وقوع فعل الشراء على بعضها دون بعض ، وكذا الشهر يمكن وقوع فعل المضي من بعضه دون بعض .

فان لم يكن المفرد على هذا الشرط لم يصح توكيده بهذه الألفاظ ، فلا يقال : « جاء زيد كلّهُ » . لأن فعل المجيء لا يمكن أن يقع من بعض أجزاء زيد دون بعضها الآخر .

وإذا اجتمعت هذه الألفاظ على مؤكد واحد ، فالأفضل أن ترتب على هذا الشكل « جاء القوم كلُّهم جميعهم عامتهم » . ويكون ذلك من قبيل تعدد التوكيد .

٤ - (ألفاظ العدد) : لما كانت « كلا وكلتا » تؤكدان التثنية ، وكانت « كل وجميع وعامة » تؤكد الشمول المطلق ، كان من الطبيعي أن تستعمل ألفاظ العدد لتأكيد الجمع المحدد بقدر معين ، فنقول : « جاء الطلاب ثلاثتهم - وخمستهم - وعشرتهم - وخمسة عشرهم - ومئتهم - وألفهم » .

ويشترط في هذه الألفاظ أيضاً أن تضاف إلى ضمير يعود على المؤكد ، كما رأيت في الأمثلة .

٥ - (أجمع - جماء - أجمعون - جُمِعَ (١)) : ويغلب على هذه الألفاظ ألا تستقل وحدها بعملية التأكيد ، بل تأتي رديفة للفظ « كل » ، فيقال : « مضى الشهرُ كلُّهُ أجمعُ » - حفظتُ القصيدة كلَّها جماءً - جاء القوم كلُّهم أجمعون - رأيت النسوة كلَّهنَّ جُمِعَ » . ويكون ذلك من قبيل تعدد التوكيد .

ويجوز أن تستقل بعملية التوكيد فيقال : « مضى الشهرُ أجمعُ » - حفظت القصيدة جماءً ... الخ ، .

وعلى كل ، يجب أن ننبه إلى شيئين واجبين في هذه الألفاظ . أولهما : أنه لا يجوز إضافتها إلى الضمير كشأن الفاظ التوكيد الأصلية

(١) لاحظ أننا لم نذكر المثني في هذه السلسلة ، وهو « اجمان - جموان » . وذلك لأن العرب استغنوا عنها بلفظي « كلا وكلتا » .

السابقة ، فلا يقال : « جاء القوم أجمعون » ، ورأيت النسوة جُمِعْنَ ، .
 الثاني أن ألفاظ « أجمع - جماء - جُمِعَ » ممنوعة من الصرف ، فلا
 يلحقها التنوين ، ولا تقبل الكسرة ، تقول : « جاءت القبيلة جماء -
 رأيت القبيلة جماء - مررت بالقبيلة جماء » .

هذا وإذا اجتمعت في التوكيد لفظة « كل » مع « أجمع » ، أو
 إحدى فروعها ، وجب تقديم « كل » . فلا يجوز أن يقال : « مضى
 الشهر أجمع كله » ، بل لا بد من القول : « مضى الشهر كله
 أجمع » .

٦ - (أكتع - أبصع - ابتع) : وفروعها : « كتعاء -
 أكتمون - كتّع - بصعاء - أبصمون - بُصّع - بتماع - أبتمون -
 بُتّع » . وهذه الألفاظ لا تستعمل إلا رديفة للفظ « أجمع » وفروعه .
 نحو : « مضى الشهر كله أجمع أكتع » - حفظت القصيدة كلها جماء
 كتعاء - مررت بالقوم كلهم أجمعين أكتعين - جاءت النسوة كلهن جمع
 كتّع » .

وحكم هذه الألفاظ كحكم سابقتها في وجوب مجيئها بعد الذي هي
 رديفة له ، وفي عدم جواز إضافتها إلى الضمير ، وفي كونها ممنوعة من
 الصرف .

هذا ، ويمكن أن تجتمع كل هذه الألفاظ في التوكيد ، وحينئذ
 يجب ترتيبها على الشكل التالي : « جاء القوم كلهم أجمعون أكتمون أبصمون
 أبتمون » . ويكون ذلك من قبيل التعدد في التوكيد ، بمعنى أن « كلهم »
 توكيد أول ، و « اجمعون » توكيد ثانٍ ، و « اكتمون » توكيد ثالث ...
 وهكذا .

ج - أمطام عامة في التوكيد المعنوي :

- ١ - يتبع التوكيد مؤكده في الاعراب ، وفقاً ونصباً وجرّاً .
- ٢ - لا يكون التوكيد إلا بهذه الألفاظ التي عرفت ، فلا يأتي جملة ، ولا شبهها .
- ٣ - يجب أن يتأخر التوكيد عن متبوعه .
- ٤ - لا يجوز حذف المؤكّد وبقاء التوكيد .
- ٥ - إذا حذف التوكيد فليس في الكلام ما يدل على حذفه .
- ٦ - إذا تعدد التوكيد وجب فيه أمران : الترتيب الذي عرفناه فيما سبق ، ثم عدم التفريق بالواو .
- ٧ - لا يقع القطع في التوكيد كما هو الشأن في النعت .
- ٨ - لا يجوز توكيد النكرة ، فلا يقال : « جاء رجل نفسه » ولا : « مررت بقوم كلهم » . إلا إذا كانت النكرة محدودة المقدار معروفة الحدود ، فيجوز عندئذ توكيدها بألفاظ الشمول فقط ، نحو : « مضى شهر كلّه - اشترت داراً كلها - تصدقت بدينارٍ كلّيّه » .
- ٩ - إذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع - بارزاً ومستتراً - بكلمتي النفس والعين ، وجب توكيده أولاً بضمير مثله منفصل ، نحو : « جئتَ أنتَ ^(١) نفسك - واذهب أنتَ ^(١) عينُك » . ليكون هذا التوكيد اللفظي قبل التوكيد المعنوي فاصلاً بين المؤكّد والمؤكّد . فإن لم يكن الضمير مرفوعاً ، أو لم يكن التوكيد بالنفس والعين ، فالفصل

(١) وهذا التوكيد بالضمير هو من التوكيد اللفظي لا المعنوي . أما التوكيد المعنوي فهو الذي بعده .

بالتوكيد اللفظي جائز لا واجب ، تقول : « رأيتك أنت نفسك - ورأيتك نفسك » ، لأن الضمير منصوب . وتقول : « جئتم أتم كلشكم - وجئتم كلشكم » ، لأن التوكيد بألفاظ الشمول .

فإن كان المؤكّد ضمير رفع منفصلاً فلا فاصل أبداً ، نحو : « أنت نفسك جئت » .

١٠ - ألفاظ التوكيد الأساسية التي مر ذكرها ، وهي « نفس - عين - كلا - كلتا - كل - جميع - عامة » ، لا تقع موقع التوكيد إلا إذا سبقها المؤكّد ، وأضيفت إلى ضميره . فإن انتفى أحد هذين الشرطين ، فهي حينئذ كلمات عادية تقع مواقع اعرابية مختلفة ، فتقع موقع المبتدأ ، نحو : « كلشكم راع » ، أو موقع الفاعل ، نحو : « جاء كل الطلاب » ، أو موقع المفعول ، نحو : « أحب كلّ الفصول » ... وهكذا .

د - التوكيد اللفظي : تعريفه وأغراضه (١) :

التوكيد اللفظي هو : تكرار اللفظ السابق بنصّه ، نحو : « جاء

(١) كان المنهج الذي رسمناه لهذا الكتاب يقضي بإخراج مبحث التوكيد اللفظي من باب تكلمات الاسم ، وإلحاقه بباب الأساليب . وذلك لأمرين : أولهما : أن التوكيد اللفظي ليس مقصوداً على الاسم وحده ، بل نراه في الاسم والحرف والفعل والجملة وشبه الجملة على حد سواء ، كما سنرى بعد قليل . والثاني : أن التوكيد اللفظي ليس تكملة بالمعنى المفهوم للكلمة ، وهو أن تكون الكلمة خادمة لكلمة أخرى في ناحية من النواحي ، وإنما هو نوع من ترداد الكلمة نفسها لغرض من الأغراض التي سنراها بعد قليل . وهذا - في الواقع - أسلوب في التعبير شائع في كل اللغات ، وليس وفقاً على العربية وحدها .

ومع كل هذا فقد آثرنا بحمّه ها ، لئلا يتفتت مبحث التوكيد في باين ، الأمر الذي يخشى منه أن يوقع القارئ الذي لم ينتبه الى منهجنا في الحيرة والبلبلة .

جاء زيد ، ، أو بلفظ آخر مرادف له ، نحو : « جاء أقبل زيد » .
ويشترط في هذا ألا يكون ذكر الثاني مرادفاً به تفسير اللفظ الأول ،
وإلا كان من عطف البيان ، كما علمت .

أما الأغراض التي يأتي من أجلها التوكيد اللفظي فهذه أهمها :

- ١ - تمكين السامع من تدارك لفظ فاته سماعه ، أو لم يتبينه .
 - ٢ - وقد يأتي للتهديد ، كقوله تعالى : « كلا ستعلمون ، ثم كلا ستعلمون » .
 - ٣ - وقد يأتي للتهويل : كقوله تعالى : « وما أدراك ما يوم الدين ؟ ثم ما أدراك ما يوم الدين ؟ » .
 - ٤ - وقد يأتي للتلذذ ، نحو : « الأم ، الام !! اعذب لفظ ينطق به الفم » .
- هذا والتوكيد اللفظي ليس مقصوراً على الاسماء ، بل يقع فيها وفي
الحروف والأفعال والجمل .

٥ - حكم التوكيد اللفظي في الاعراب :

ليس للتوكيد اللفظي حكم في الاعراب ، بل يكتفى بالقول : إنه
توكيد لفظي لا محل له من الاعراب ، ففي نحو قولك : « جاء زيد زيد » ،
تقول في « زيد » الثانية : إنها توكيد لفظي لـ « زيد » الأولى ، ثم
تسكت ، دون أن تقول : إنه مرفوع ، أو غير ذلك . وفي نحو قولك :
« جاء زيد » تقول في « جاء » الثانية : إنها توكيد لفظي لـ « جاء »
الأولى ، ثم تسكت ، ولا يجوز أن تقول : إنه فعل ماض فاعله ضمير
مستتر ... الخ .

و - طرق التوكيد اللفظي :

١ - (توكيد الاسم الظاهر) : يكون بتكراره فقط ، نحو :
« جاء زيد زيد » .

٢ - (توكيد اسم الفعل) : يكون بتكراره فقط ، نحو :
« هيهات هيهات السفر » .

٣ - (توكيد الاسم الموصول) : يكون بتكراره وتكرار
صلته أيضاً ، نحو : « جاء الذي فاز الذي فاز » .

٤ - (توكيد الضمير المستتر) : يكون بضمير رفع منفصل
مساوٍ له في المعنى ، نحو : « أذهبُ أنا إلى المدرسة - يذهب هو إلى
البيت - إذهب أنت إلى الملعب » .

٥ - (توكيد الضمير البارز المتصل) : ويكون بأحد شيئين :
إما بتكراره مع تكرار ما اتصل به ، نحو : « إنك إنك ناجح » ،
وإما بضمير رفع منفصل ، سواءً أكان المؤكَّد في محل رفع ، أم محل
نصب ، أم محل جر ، نحو : « ذهبت أنا إلى المدرسة - إني أنا أحب
القراءة - عندي أنا كتب كثيرة » .

٦ - (توكيد الضمير المنفصل) : ويكون بتكرار لفظه ، نحو :
« أنت أنت ناجح - إياك إياك أحب » .

٧ - (توكيد الفعل) : ويكون بتكرار لفظه ، نحو : « جاء
جاء الحق » .

٨ - (توكيد الحرف الجوابي) : ويكون بتكرار لفظه فقط ،

نحو : « نعم نعم ، جواباً لمن سأل : « هل جاء زيد ؟ » . أو : « لا لا » (١) .

٩ - (توكيد الحرف غير الجوابي) : ويكون بتكراره مع تكرار ما دخل عليه ، نحو : « في البيت في البيت رجل - إنَّ زيداً إنَّ زيداً مسافر - عندي رسالة لك لك » . وإن كان ما دخل الحرف عليه اسماً ظاهراً ، جاز استعمال ضميره عند التكرار ، نحو : « إن زيداً إنه مسافر » .

١٠ - (توكيد الجملة) : ويكون بتكرارها بجميع أجزائها ، بحرف العطف « ثم » ، نحو : « كلاًّ مستعملون ، ثم كلاًّ ستعملون » ، أو بغير عاطف ، نحو : « جاء زيدُ جاء زيدُ » . والعطف أولى ، إلا إذا أدى إلى اللبس ، نحو : « أكل زيد ثم أكل زيد » ، إذ قد يفهم أنه أكل مرة ثانية وأنت لا تريد إلا أنه أكل مرة واحدة .

(١) ويسري هذا الحكم على بعض الحروف غير الجوابية ، نحو قول جميل :
لا . لا أبوحُ بحبِّ بشْنةٍ إنها أخذتْ عليّ موثقاً وعهوداً

٧ - البديل

آ - تعريف وأقسام :

يحسن - قبل تعريف البديل - أن نذكر أمثلة له توصحه ، وتبين الغرض منه . ويحسن - أن نشير منذ الآن - إلى أن الكلمة الأخيرة في كل مثال هي البديل ، وأن السابقة لها هي البديل منه .

١ - (قرأتُ الكتابَ الجريدةَ) : تقول ذلك إذا كنتَ تريد أن تقول لسامعك : « قرأتُ الجريدةَ » ، فسبقك لسانك إلى كلمة « الكتاب » ، فانتبهت إلى الخطأ الذي وقعتَ فيه ، فاتبعت كلمة « الكتاب » التي لم تكن تريدها بكلمة « الجريدة » التي هي مرادك من الحديث .

ويسمى هذا النوع من البديل ببديل الخطأ . وهو قسم من أقسام ما يسمى بالبديل المبين ، لأن كلمتي « الكتاب والجريدة » متباينتان في المعنى .

٢ - (سافر زيدٌ إلى بيروتَ دمشقَ) : تقول ذلك إذا كنتَ تظن أن زيداً سافر إلى بيروت ، ولكنك بعد أن تلفظ كلمة « بيروت » تتذكر أن سفر زيد لم يكن إليها ، بل كان إلى دمشق ، وعند ذلك تتبع كلمة « بيروت » التي لم تعد صحيحة ، بكلمة « دمشق » التي أصبحت هي الكلمة الصحيحة بعد أن تذكرت الحقيقة .

ويسمى هذا النوع من البديل ببديل النسيان ، وهو قسم آخر من أقسام البديل المبين .

٣ - (إقرأ ديوانَ حافظ ، ديوانَ شوقي) : تقول ذلك إذا كنت تريد أمر سامعك بقراءة ديوان حافظ ، ولكنك بعد أن تأمره بذلك تعدل عن رأيك هذا ، وترى أن قراءة ديوان شوقي أجدى عليه ، فتذكر « ديوان شوقي » منهاً إلى عدولك عن رأيك الأول .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الاضراب ، أو بدل البداء ، وهو القسم الثالث الأخير من أقسام البدل المبين .

وقد أشار النحاة إلى أن البدل المبين بأقسامه الثلاثة لا يقع في القرآن ، ولا في الشعر ، ولا في كلام البلغاء ، لأنه في حقيقته إما تصحيح خطأ ناتج عن سبق اللسان ، وإما تصحيح خطأ ناتج عن النسيان ، وإما عدول عن فكرة إلى أخرى ، وهذا دليل الحيرة والتردد ، وحاشا لله أن يخطيء في كلامه ، أو ينسى ، أو يتردد ، أما الشعراء والبلغاء فكلامهم صادر عن روية لا تسمح بوقوع شيء من ذلك فيه .

٤ - (اعجبني زيدٌ علمه) : تقول ذلك إذا قلت لسامعك : « اعجبني زيد » ، ثم خشيت على سامعك أن يفهم من ذلك أن زيداً أعجبك بكل ما يشتمل عليه من الصفات ، فاردت أن تبين له بالضبط ما أعجبك منه ، فذكرت له « علمه » ، دافعاً للإلتباس والتوهم .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الاشتغال ، لأن « العلم » هو شيء مما يشتمل عليه « زيد » . ويشترط في هذا النوع أن يربط بضمير البدل منه ، كما رأيت في المثال .

ومن المفيد أن ننبه على أن هذا البدل يتفق في وظيفته النحوية مع التمييز المحول . فكلاهما نوع من المجاز خيف منه اللبس على السامع ، فمدل عنه . فأما في التمييز فكان المدول بإعادة المَجْزُوزِ منصوباً ، وأما

في بدل الاشتمال فيكون المدول بإعادة المجوز تابعاً في الاعراب لما حمل محله في الاسناد مع ربطه بضمير هذا الحال . واليك أمثلة توضح ما نقول :

(آ) - أمثلة تبين أن بدل الاشتمال محول عن فاعل أو مفعول به ، مثل التمييز المحول :

- أعجبنى علمُ زيدٍ ← أعجبنى زيدٌ علمه .

- رأيت طلابَ المدرسة ← رأيت المدرسةَ طلابها .

(ب) - أمثلة تبين أن عبارة التمييز المحول يمكن دائماً قلبها إلى عبارة من نوع بدل الاشتمال دون أن يتبدل المعنى :

- تصبب زيدٌ عرقاً ← تصبب زيدٌ عرقه (واصل العبارتين تصبب عرق زيد) .

- فجرتنا الأرض عيوناً ← فجرتنا الأرضَ عيونها (واصل العبارتين فجرتنا عيون الأرض) .

إذن ، لا فرق بين التمييز المحول وبدل الاشتمال إلا في اللفظ والتصميم فقط ، أما من حيث المعنى والغرض ، فهما شيء واحد .

ومع ذلك فبينها فرق آخر ، وهو أن أصل التمييز المحول واحد من ثلاثة : الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ . وليس بعد ذلك شيء ، أما بدل الاشتمال فيكون محولاً عن واحد من هذه الثلاثة ، وعن أشياء أخرى أيضاً . انظر إليه في المثال الآتي لترى كيف أنه محول عن مجرور : « جلست في المدرسة باحتيا ، ، إذ الأصل في هذه العبارة « جلست في باحة المدرسة (١) » .

(١) كان منهج الكتاب يقضي باخراج هذا النوع من البدل من باب ←

٥ - (قرأتُ الكتابَ نصفَه) : تفعل ذلك إذا قلت للمخاطبك :
« قرأت الكتاب » ، ثم خفت أن يظن أن القراءة وقعت على الكتاب
كله ، فتستدرك قائلاً : « نصفَه » دفعاً للالتباس والتوهم .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل البعض من الكل . وهو في
حقيقته مثل بدل الاشتمال ، إذ هو محول عن شيء آخر ، فأصل مثالنا :
« قرأت نصف الكتاب » . ثم حوّل الاسناد إلى الكتاب على جهة
المفعولية ، ف قيل : « قرأت الكتاب » ، فخيّف اللبس على السامع ،
فردّه المجوز على شكل بدل ، ف قيل : « قرأتُ الكتابَ نصفَه » .

هو - اذن - وبدل الاشتمال شيء واحد : مجاز عدل عنه (١) .
إلا أن العلاقة في هذين المجازين مختلفة . كانت العلاقة هناك علاقة اشتمالية ،
والعلاقة هنا علاقة جزئية .

ثم انه يشترط في هذا النوع من البدل ما اشترط في سابقه من
وجوب إضافته إلى ضمير يعود على البدل منه ، كما رأيت في المثال آنفاً .

٦ - (جاء ابن الوليدِ خالدٌ) : تقول ذلك إذا قلت لسامعك
اولاً : « جاء ابن الوليد » ، ثم خفت عليه ألا يعرف من ابن الوليد
هذا ؟ فاتبعت كلمتك الأولى بكلمة ثانية تعني الشخص نفسه ، ولكنها
أكثر وضوحاً في ذهن السامع ، وهي كلمة « خالد » .

→ تكملات الاسم ، وادخاله في باب الأساليب ، لأنه في واقعه أسلوب معين في
تصميم الجملة العربية ، وليس تكملة للاسم الذي قبله . ولكننا آثرنا بحسنه هنا للسبب
الذي ذكرناه في الحاشية السابقة تحت مبحث التوكيد اللفظي .

(١) انظر الحاشية السابقة .

ويسمى هذا النوع من البديل ببدل الكل من الكل ، أو بالبديل المطابق ، لأن البديل والمبدل منه متساويان في المعنى ، انها اسمان لمسمى واحد .

ولعل القارئ لاحظ أن وظيفة هذا البديل هي وظيفة تفسير وبيان ، فهو إذن مثل عطف البيان ، لأن وظيفة هذا أيضاً هي البيان والتفسير . ولذلك قال النحاة : كل ما صح اعتباره عطف بيان ، صح اعتباره بديل كل من كل . إلا أن هذا لا يتم في كل المواقع . وسنرى ذلك مفصلاً بعد قليل .



هذا هو البديل إذن ، وهذه هي وظائفه وأغراضه : إنه الكلمة التي يؤتى بها بدلاً من كلمة سابقة عدلنا عنها ، إما لأن هذه غامضة أو قاصرة عن أداء الفكرة التي نريدها (البديل المطابق) ، وأما لأنها مجازية يخشى منها أن تلبس الأمر على السامع (بديل الجزء من الكل وبديل الاشتغال) ، وأما لأنها الكلمة التي لم نردها في الأساس ، ولكن اللسان سبقنا إليها (بدل الغلط) ، وأما لأنها الكلمة غير الصحيحة ، ولكن النسيان حملنا على نطقها (بديل النسيان) ، وأما لأننا عدلنا عنها لأنه بدا لنا أمر آخر (بديل الاضراب أو البداء) .

نحن - في عبارة البديل إذن - لا نزيد الكلمة الأولى ، أي البديل منه ، لأنها ليست كلمتنا المقصودة ، إنما نطقنا بها ناسين أو مخطئين ، أو مريدين لها ولكننا رأينا العدول عنها بعد نطقها ، لأنها كلمة قاصرة عن التعبير عما نريد ، أو لأنها كلمة موقعة في اللبس والابهام .

نحن - في عبارة البديل إذن - نزيد الكلمة الثانية ، أي البديل ،

فهي كلمتنا المقصودة ، لأنها هي الصحيحة ، أو لأنها هي الحقيقية ، أو لأنها هي القادرة على التعبير عما يزيد . فاليها وحدها يتوجه اهتمامنا ، وهي وحدها محور كلامنا .

نقول كل هذا لفهم معنى عبارات النحاة الآتية :

١ - البدل هو التابع المقصود بالحكم .

٢ - البدل على نية تكرار العامل .

٣ - البدل على نية استئناف جملة .

فأما العبارة الأولى فقد وضع معناها مما قلنا سابقاً ، وأما العبارتان الثانية والثالثة فتعنيان أنه لو تعرضنا لموقف كلامي كالواقف السابقة المشروحة إلى جانب الأمثلة ، ثم لم نرد استعمال البدل ، لكان علينا أن نركب جملة أخرى مستأنفة ، نمبر فيها عما يزيد حقيقة ، بعد أن لم تكن جملتنا الأولى كافية للتعبير . ولنشرح ذلك بالمثال الآتي :

سألني صديقي : « إلى أين سافر زيد ؟ » ، فاجبت : « سافر زيد إلى بيروت » . ثم تذكرت أن سفره كان إلى دمشق ، فصححت عبارتي السابقة بعبارة أخرى ، فقلت مستأنفاً : « سافر زيد إلى دمشق » . فهأنذا أمام عبارتين ، الثانية منها هي المقصودة ، أما الأولى فقد صدرت مني عن سهو أو نسيان . لكن العبارتين متماثلتان ، سوى أن في الأولى كلمة « بيروت » وفي الثانية كلمة « دمشق » . فإذا تساقطت الكلمات المتماثلة في العبارتين ، بقيت « دمشق » هي المقصودة ، و « بيروت » هي غير المقصودة . (فهذا معنى قولهم : هو المقصود بالحكم) .

ثم انظر إلى « دمشق » في العبارة الثانية تجدها مجرورة بحرف

جر مثل نظيرتها « بيروت » في العبارة الأولى . (وهذا معنى قولهم :
على نية تكرار العامل) .

ثم انظر مرة أخرى إلى كلمة دمشق تجدها واقعة في جملة مستأنفة .
(وهذا معنى قولهم : على نية الاستئناف) .

والآن يمكنني الاستغناء عن العبارة الثانية ، وذلك بأخذ كلمة
« دمشق » منها ، وضما إلى الجملة الأولى ، أما بقية الكلمات فلا حاجة لي
بها ، لأن لكل منها مثيلاً في الجملة الأولى ، فأقول : « سافر زيد إلى
بيروت ، دمشق » ، فتكون كلمة « دمشق » بدلاً من كلمة « بيروت » ،
وما هي في الحقيقة إلا بقية من جملة طويلة مستأنفة ، وما « دمشق » في
الحقيقة إلا مجرور بحرف جر رثي الاستغناء عن ذكره لوجود مثيل له
في جملة « سافر زيد إلى بيروت » .



وبعد هذا ، فماذا نعرف البديل ؟ أهو تكملة لما قبله ؟

لا . ليس تكملة لما قبله ، لأنه هو المقصود بالحكم ، ولعل العكس
هو الصحيح ، أي : ان الذي قبله هو تكملة له .

ولكن ماذا نفعل والعامل مسلط على ما قبله لا عليه ؟

نسسميه تكملة من باب المجاز ، لا الحقيقة ، وسنعرفه على الشكل

التالي :

« البديل : تكملة نصحيحية ، أو بيانية لما قبله » .

ب - أعلام متفرقة :

١ - البدل يطابق البدل منه في الاعراب ، رفعاً ونصباً وجراً ، نحو : « جاء القومُ ثُلُثُهُم - رأيت القومَ ثُلُثَهُم - مررت بالقومِ ثُلُثِهِم » .

٢ - ليس بمشروط أن يتطابق البدل والبدل منه تعريفاً وتنكيراً ، بل لك أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر ، قال تعالى : « إلى صراطٍ مستقيم ، صراط الله » ، فأبدل « صراط الله » ، وهو معرفة ، من « صراط مستقيم » وهو نكرة . وقال : « لَنَسْفَعَنَ بالناصيةِ ، ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ » ، فأبدل « ناصية » ، وهي نكرة ، من « الناصية » ، وهي معرفة . غير أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة ، كما رأيت في الآية الثانية .

٣ - يبدل الاسم الظاهر من الاسم الظاهر مطلقاً .

٤ - لا يبدل المضمَر من المضمَر . أما قولهم : « قت أنت » و « مررت بك أنت » ، فهو توكيد ، كما تقدم .

٥ - لا يأتي الضمير بدلاً من الظاهر . وأما قولهم : « رأيت زيداً إياه » ، فمن وضع النحاة ، وليس بمسموع .

٦ - يجوز أن يأتي الظاهر بدلاً من ضمير الغائب مطلقاً بدون شرط ، نحو : « أكرمه خالداً - سلّم عليه خالد » .

٧ - لا يجوز أن يأتي الظاهر بدلاً من ضمير المتكلم أو المخاطب إلا بأحد شروط ثلاثة : أن يكون البدل بدل كل من كل دالاً على احاطة وشمول ، نحو قوله تعالى : « رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ » .

تكون لنا عيداً ، لأوّلينا وآخرنا ، ف « أولنا وآخرنا » بدل من « نا » ، المجرور باللام ، وهي تفيد الاحاطة والشمول .

الشرط الثاني : أن يكون البديل بدل اشتمال ، نحو : « أعجبتني حلمك » ، فحلمك بدل من التاء في « أعجبتني » . ومنه قول عدي بن زيد العبادي :

٨٨ - ذريني ، إنَّ أَمْرَكَ لَن يَطَاعَا

وما أَلْفَيْتَنِي حَلَمِي مُضَاعَا

(الاحراب : « ذريني » فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة ، والياء الأولى فاعل ، والنون للوقاية ، والياء الثانية مفعول به . « إن امرك » إن واسمها ومضاف اليه . « لن يطاع » ناصب ومنصوب مجهول ، وفائب الفاعل مستتر . « وما » حرف عطف مع حرف نفي . « ألفتني » فعل وفاعل ونون وقاية ومفعول به أول . « حلمي » بدل من المفعول به الأول الذي هو الياء في « ألفتني » . والياء في « حلمي » مضاف اليه . « مضاعا » مفعول به ثان . « جملة : ذريني » ابتدائية لا محل لها . « جملة : إن واسمها وخبرها » استثنائية لا محل لها . « جملة : لن يطاع » خبر إن محلها الرفع . « جملة : ما ألفتني » معطوفة على الاستثنائية لا محل لها .

الشاهد : « ألفتني حلمي » : ابدل الحلم ، وهو ظاهر ، من الياء ، وهو مضر للتكلم . وصح هذا لوقوعه في بدل اشتمال .)

الشرط الثالث : أن يكون البديل بدل بعض من كل ، نحو : « ضربتك رأسك » : فرأسك بدل من الكاف في « ضربتك » . وهو بدل بعض من كل .

٨ - إذا أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البديل بهزة الاستفهام ، حتى يكون البديل والمبدل منه متساويين في معنى الاستفهام ، نحو : « من عندك ؟ أزيد أم عمرو ؟ » .

٩ - إذا أبدل اسم من اسم شرط وجب اقتران البدل بحرف الشرط « إن » ، حتى يتساوى البدل والبدل منه في معنى الشرط ، نحو : « من يجتهد ، إن زيد وإن عمرو ، ينجح » .

١٠ - لما كان البدل هو المقصود بالحكم ، كان من الطبيعي أن يتطابق مع الخبر في التأنيث والتذكير ، فيما إذا كان البدل منه مبتدأ ، أو اسماً أصله المبتدأ ، لأن المقصود الحقيقي بالابتداء هو البدل لا البدل منه ، نحو : « إن زيدا عينه جميلة » - « إن هنداً رأسها صغير » ، فأنت ترى كيف أن « جميلة » أنثت لتأنيث البدل « عين » ، رغم أنها في الاعتبار النحوي خبر عن زيد المذكر ، وترى أن « صغير » ذكر لتذكير البدل « رأس » ، ولم يطابق مبتدأه « هنداً » في التأنيث .

١١ - يجوز القطع والاتباع في البدل كما جاز في النعت ، تقول : « مررت بزيد أخيك » ، على الاتباع ، فيكون « أخيك » بدلاً من « زيد » ، أو تقول : « مررت بزيد أخوك » ، على القطع ، فيكون « أخوك » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره « هو » ، أو تقول : « مررت بزيد أخاك » ، على القطع أيضاً ، فيكون « أخاك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أعني » .

١٢ - لا يقع البدل إلا بين مفردين ، فيبدل الاسم من الاسم ، نحو : « جاء زيد أخو علي » ، ويبدل الفعل من الفعل ، كقوله تعالى : « ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ، يُضاعف له العذاب » ، فيضاعف بدل من « يلق » .

١٣ - أما إذا كان في الكلام ما ظاهره أنه بدل شبه جملة من شبه جملة ، كقوله تعالى : « تكون لنا عيداً لأولنا » ، فليس الأمر على ما هو ظاهر ، بل البدل هو المجرور الثاني وحده ، أما جاره فهو تكرار

للجار الأول على سبيل التوكيد (١) .

١٤ - وزعم بعض النحاة أن الجملة تقع بدلاً من المفرد ، أو من جملة أخرى ، واستشهدوا على الأول بقوله تعالى : « أفلا ينظرون إلى الابل ، كيف خلقت ؟ » ، واعتبروا جملة « كيف خلقت » بدلاً من « الابل » . واستشهدوا على الثاني بقوله تعالى : « أمدّكم بما تعلمون ، أمدّكم بأنعام وبنين » ، فجملوا جملة « أمدكم » الثانية بدلاً من جملة « أمدكم » الأولى .

وليس ما زعموه صحيحاً ، للأسباب الآتية :

آ - إن البديل يقوم على عملية اختصار جملة قبلها جملة تساويها في كل شيء ، ما عدا كلمة واحدة ، فتؤخذ منها هذه الكلمة المتفردة ، وتضم إلى الجملة الأولى ، أما سائرها فيطرح لوجود ما يماثله في الجملة الأولى ، وغفل ذلك بالشكل الآتي :

سافر زيد إلى بيروت + سافر زيد إلى دمشق ← سافر زيد إلى بيروت دمشق .

البديل إذن هو بقية جملة مستأنفة ، ومعنى هذا أنه لا يكون هناك بدل إلا إذا كان هناك اختصار جملة ، فإذا ذكرت الجملة كلها ، كما في قوله تعالى : « أمدكم بأنعام وبنين » ، تنافي ذلك مع جوهر البديل . نعم . لو قال تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، بأنعام وبنين » ، لكانت الانعام بدلاً من الاسم الموصول « ما » لأنها إختصار من جملة ، أمّا والجملة كلها مذكورة ، فلا عملية بدل .

ب - يصرح جميع النحاة ، وفيهم القائلون بوقوع الجملة بدلاً -
يصرحون بأن البدل على نية الاستثناف ، بمعنى أنه بقية من جملة استثنائية ،
فكيف يقولون باستثناها وهي محذوفة ، ثم يقولون ببدليتها إذا ذكرت ؟ !

ج - يقول جميع النحاة : إن البدل على نيّة تكرار العامل ،
بمعنى أن العامل المسلط على المبدل منه ، جائز التسليط على البدل نفسه .
ونحن نعلم أن المبدل منه قد يقع مجروراً بالحرف ، أو يقع فاعلاً ، أو يقع
اسماً للحرف المشبه بالفعل ، فكيف يمكن جعل الجملة بدلاً منه ، وهي لا
تقع هذه المواقع الاعرابية ؟

د - نحن لا نختلف مع هؤلاء في أن جملة « أمدكم بأنعام وبنين »
فيها إيضاح وبيان لجملة « أمدكم بما تعلمون » ، وأنها تقدم لها المعنى الذي
يؤديه البدل . ولكن هذا شيء ، وإعراب الجملة شيء آخر ، فنحن لا
نعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني ، وإلا ، كان علينا أن نقول بأن
الجملة التعليلية في نحو قولنا : « ثار على المطالعة فإنها مفيدة » - ان نقول :
ان جملة : « فإنها مفيدة » في محل نصب على أنها مفعول لأجله . وما
علمت أن أحداً من النحاة قال بذلك .

نحن إذن لا نعرب الجمل بحسب معانيها ، بل بحسب مواقعها .
فالجملة لا محل لها من الاعراب إذا وقعت موقفاً لا تقع فيه إلا الجمل .
لماذا نقول عن الجملة الابتدائية إنها لا محل لها ؟ لأن الكلام لا يتبدأ إلا
بجملة . لماذا نقول عن جملة الصلة إنها لا محل لها من الاعراب ؟ لأن
الاسم الموصول والحرف الموصول لا يقع بعدهما إلا جملة . لماذا نقول عن
جملة جواب القسم إنها لا محل لها من الاعراب ؟ لأن القسم لا يجاب
إلا بجملة .

هناك إذن مواقع في الكلام خاصة بالجملة . فإذا وقعت الجملة فيها ،

كانت في محلها الطبيعي المخصص لها . وقولنا عنها « لا محل لها من الاعراب » ، يعني انها « في محلها الطبيعي المخصص للجمل » .

متى إذن نقول ان الجملة في محل رفع خبر ؟ نقول ذلك إذا وقعت بعد المبتدأ ، وهذا الموقع خاص بالاسم المفرد ، فاذا احتلته الجملة ، وهو ليس لها ، بل للمفرد ، قلنا إنها ذات محل من الاعراب . وقل مثل هذا في الجملة الحالية ، والمضاف اليها ، والمفعول بها ... الخ .

وعلى هذا الأساس في اعراب الجمل - وهو الأساس الذي وضعه النحاة بأنفسهم - منحاكم المسألة في قوله تعالى : « أمدكم بأنعمكم ، أمدكم بأنعام وبنين » .

لننظر إلى المكان الذي تحتله جملة « أمدكم بأنعام وبنين » ، ولنتساءل : أهو مكان للجمل ؟ أم هو مكان للمفرد ؟ . فان كانت الأولى ، فالجملة لا محل لها ، وإن كانت الثانية ، فالجملة ذات محل .

ونحن نحب عن السؤال فنقول : المحل هو محل جمل وليس محل مفردات . ودليلنا على ذلك من وجبين .

١ - لو كان المحل للمفرد لصح أن يقع محلها ، ولو وقع لأدى ذلك إلى أن يكون المفرد بدلاً من جملة « أمدكم بأنعمكم » . ولا أظنهم يسلمون بوقوع المفرد بدلاً من جملة .

٢ - يقول النحاة إن البديل المفرد هو بقية جملة ، إذن فالمحل في الأصل هو للجملة ، وليس للمفرد . وعلى هذا يكون البديل المفرد هو الذي حل محل الجملة ، وليست الجملة هي التي حلت محله . إن البديل هو نائب عن جملة ، فاذا جاءت الجملة ، فقد جاء الأصيل وحل في مكانه الطبيعي .

فإذا تقرر هذا ، علمت أن جملة « أمدكم بأنعام وبنين » جملة احتلت مكاناً خاصاً بالجملة ، لا بالمفردات . وعلى هذا ، فلا محل لها من الاعراب ، وليست تابعة لشيء ، ولتحمل - بعد ذلك - من المعاني ما تشاء .

ج - بن البدل وعطف البيان :

رأينا - فيما سبق - أن بدل الكل من الكل وعطف البيان يقومان بمهمة واحدة ، هي التفسير والبيان لما قبلها . ولذلك ، ففي كثير من المواضع ، يمكن إعراب الكلمة المفسرة عطفاً بيانٍ أو بدل كل من كل ، وذلك نحو قولك : « جاء أخوك زيد » . فزيد هي عطف بيان على الأخ ، أو هي بدل منها ، ولا يمكن التفريق بينها بحال من الأحوال (١) .

(١) زعم بعضهم أن التفريق ممكن . فقالوا : إن كان للمخاطب إخوة غير زيد ، فتكون كلمة « زيد » قد أتت لتفريق الأخ الجائي وتعيينه من بين كل الاخوة ، وعلى ذلك تكون الكلمة عطف بيان ، وإن لم يكن للمخاطب غير أخ واحد ، فيكون مجيء كلمة « زيد » لا لتعيين الجائي ، لأنه معين بتفرده ، وإنما يكون مجيئها للبدلية ، لأن المتكلم قد عدل عن كلمة « الأخ » الى كلمة « زيد » .

وقال آخرون : يمكن التفريق بطريقة أخرى ، وهي أن نطلع على قصد المتكلم ، فإن كان يقصد بالحكم الكلمة الأولى ، فالثانية عطف بيان ، لأن عطف البيان ليس هو المقصود بالحكم ، وإن كان يقصد الثانية ، فالثانية بدل ، لأن البدل هو المقصود بالحكم .

ونحن نقول : إن كل هذا تمحل ، إذ من أين للعرب أن يطلع على سريرة المتكلم ؟ بل لو أننا سألنا هذا المتكلم : أي الكلمتين قصد بحكمك ؟ لا استطاع الى الاجابة سبيلاً . ثم من أين لنا - ونحن نعرب الكلام - أن نطالع على الأحوال الشخصية للمخاطبين لنعرف ما اذا كان المخاطب أخ واحد ، أم اخوة متعددون ؟ أم ان علينا أن نؤسس في الاعراب « علم رجال » كعلم الرجال الذي عند علماء الحديث ؟ !

إلا أننا - في مواضع أخرى - نستطيع التفريق بين ما هو بدل ، وبين ما هو عطف بيان . ولا يتهماً ذلك إلا إذا كان في الكلام ملاسبات أو شروط معينة تختص بواحد من الاثنين دون الآخر . واليك ذلك موضعاً بالأمثلة :

١ - (وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) : فالمصدر المؤول من « أن أذكره » يتعين اعتباره بدلاً من الهاء في « أنسانيه » . ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون لضمير .

٢ - (فيه آيات بيّنات : مقام إبراهيم) : يتعين هنا اعتبار « مقام » بدلاً من « آيات » ، ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان يطابق متبوعه في التذكير والتأنيث ، وليس في الآية مطابقة .

٣ - (ومن يَفْعَلْ ذلك يَلْقَ أثاماً : يضاعف له العذاب) : يتعين هنا اعتبار « يضاعف » بدلاً من « يلق » ، ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون بين الأفعال ، بل بين الاسماء فقط .

٤ - (يا زبد الحارث) : يتعين هنا كون « الحارث » عطف بيان على زيد ، ولا يجوز اعتباره بدلاً منه ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، بمعنى أنه صالح لأن يسلط عليه العامل المسلط على البدل منه ، وهذا غير متيسر في مثالنا ، إذ لا يقال : « يا الحارث » .

٥ - (هند قام عمرو أخوها) : يتعين هنا أن يكون « أخوها » عطف بيان على « عمرو » ، ولا يجوز اعتباره بدلاً ، لأن البدل هو في التقدير من جملة أخرى ، أي هو اختصار لجملة مستقلة ، وعلى ذلك يصلح دائماً للطرح ، لأن الجملة قبله مستقلة عنه ، وليس هذا متيسراً في مثالنا ، إذ لو طرحناه وقلنا : « هند قام عمرو » ، لاختل الكلام وضاعت

للأساليب

بانتهاثنا من الباب السادس الذي درسنا فيه تكلمات الاسم ، نكون قد أتينا على جميع العناصر التي يمكن أن تدخل في تركيب الجملة العربية . ومع ذلك ، لا يمكن القول إننا درسنا كل التراكيب العربية . فلا يزال أمامنا تراكيب كثيرة تحتاج إلى الدرس ، ولكن العناصر الداخلة في هذه التراكيب لا تخرج عما درسناه في الأبواب السابقة . إنها تتألف من فعل وفاعل ، أو من مبتدأ وخبر ، أو من جار ومجرور ، وقد نرى فيها تكلمات خاصة بالفعل ، وأخرى خاصة بالاسم . لكن الشيء الذي يميزها من غيرها من التراكيب ، هو أنها مصممة على أشكال مخصوصة ، تؤدي - في غالبيتها - معاني خاصة ، كالنداء ، والاستثناء ، والتعجب ، والمدح ، والذم ، والاعتراف ، والتحذير ، وما إلى ذلك .

ولهذا السبب - أي لأنها تراكيب بمخصوصة لمعان مخصوصة - فقد سميناها بالأساليب . وأفردنا لها هذا الباب السابع للدراسة .

وشيء آخر ينبغي في هذا الباب ، وهو تلك الأشياء التي ليست من العناصر الأساسية في الجملة ، ولا من العناصر التكميلية ، بل هي عناصر الحاقية - إذا صح التعبير - بمعنى أنها تدخل الجملة لتكون ملحقة بأحد عناصرها ، مشاركة له في حكمه ، سلباً أو إيجاباً ، أو مقوية لمعناه الذي يؤديه . ونفني بكل ذلك أسلوب عطف النسق ، وتوكيد الفعل بالنون .

١ - عطف النسق

أ - تعريفه :

عطف النسق (١) هو : جعل شيئين يشتركان في وظيفة نحوية واحدة ، بواسطة حرف تشريك يوضع بينهما ، يسمى بحرف العطف .

وإليك أمثلة توضح ذلك :

١ (جاء زيدٌ وعمرو) : اشترك زيد وعمرو في وظيفة الفاعلية (٢) .

٢ - (جاء وجلس زيد) : اشترك الفعلان في وظيفة المسند .

٣ - (جاء زيد يحمل كتاباً ويقرأ فيه) : اشتركت الجملتان الثانية والثالثة في وظيفة بيان الحال .

٤ - (اقرأ الكتاب لا الجريدة) : اشترك الكتاب والجريدة في وظيفة المفعولية ، لكن الكتاب كان مشتركاً على جهة الإيجاب ، بينما اشتركت الجريدة على جهة النفي .

٤

(١) هذه التسمية للكوفيين ، وهي التي اشتهرت أكثر من غيرها . والبصريون يسمونه عطف الشركة .

(٢) لكننا لا نقول عن « عمرو » في الاعراب انه فاعل ، وإن كان في المعنى كذلك ، بل نقول انه معطوف على الفاعل « زيد » وكذا الأمر في كل معطوف .

ولما كان المعطوف شريك المعطوف عليه في الحكم والوظيفة ، كان من الطبيعي أن يكون مثله في الحركة الاعرابية ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وجزماً .

ب - أحرف العطف :

أحرف العطف تسعة ، هي : « و - ف - ثم - حتى - أو - أم - بل - لا - لكن » .

١ - (الواو) : وتكون للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والاعراب جمعاً مطلقاً ، فلا تفيد ترتيباً ولا تعقيماً . فإذا قلت : « جاء زيد وعمر » فاللغى أنها اشتركا في حكم المجيء ، أي أنها اشتركا في الفاعلية ، ولكن لا يعلم أيهما جاء قبل الثاني ؟ كما لا يعلم أجاها معاً ، أم جاءا متتالين ؟

٢ - (الفاء) : وتكون للترتيب والتعقيب ، فإذا قلت : « جاء زيد فعمرو » فاللغى أن زيدا جاء أول ، وإن عمراً جاء بعده بلا مهلة بين مجيئها .

٣ - (ثم) : وتكون للترتيب والتراخي ، فإذا قلت : « جاء زيد ثم عمرو » ، فاللغى أن زيدا جاء أول ، وإن عمراً جاء بعده ، وكان بين مجيئها مهلة .

٤ - (حتى) : وهذه لا تكون عاطفة إلا بشروط : أن يكون معطوفها اسماً ظاهراً ، وأن يكون جزءاً من المعطوف عليه أو كالجزم منه ، وأن يكون غاية ونهاية للمعطوف عليه ، وأن يكون مفرداً لا جملة ، نحو : « نجح الطلاب حتى الكسول » - « أكلت السمكة حتى رأسها » - « وأعجبت بالقوم حتى الأولاد » .

٥ - (أو) : وتكون هذه لأحد الشئتين ، نحو : « إقرأ الكتابَ أو الجريدة » .

٦ - (أم) : وهذه لا تعطف إلا بشرط أن تكون بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية ، فالأول نحو : « أزيد جاء أم عمرٌو ؟ » ، والثاني نحو قوله تعالى : « إن الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم (١) لم تنذرتهم ، لا يؤمنون » . وتسمى في هذه الحالة « أم » المتصلة . لاتصال ما بعدها بما قبلها واشتراكها في الحكم من جهة واحدة ..

وليس بضروري ظهور الهمزة ، بل يكفي أن يكون الكلام على تقديرها ، فمثالها وهي مقدرةٌ للتسوية ، قراءة ابن مُحَيَّصِينَ : « سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم » ، ومثالها مقدرةٌ للاستفهام قول عمر بن أبي ربيعة :

٨٩ - لَعَمْرُكَ ما أدري ، وإن كنتُ دارياً ،

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أمْ بَثَانِ

أي : أبسبع أم بثنان ؟

(الاعراب : « لعمرُك » اللام لام الابتداء ، و « عمر » مبتدأ خبره محذوف وجوباً . التقدير : عمرُك قسمي ، والكاف مضاف إليه . « ما » نافية . « أدري » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وإن » الواو حالية ، وإن وصلية . « كنت دارياً » كان واسمها وخبرها . « بسبع » متعلقان برمين . « رمين » فعل وفاعل . « الجمر » مفعول به . « أم » حرف عطف . « بثنان » معطوفان

(١) المعطوف هنا هو المصدر المؤنن . والتقدير : انذارك وعدم انذارك

سواء عليهم .

على « بسبع » . « جملة : لمعرك قسمي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ما أدري » جواب القسم لا محل لها . « جملة : وان كنت دارياً » حالة محلها النصب (١) . « جملة : رمين » سدت مسد مفعولي « ما أدري » ، وذلك لأن الفعل معلق عنها بهمزة الاستفهام المحذوفة .
 الشاهد : « بسبع ... أم بئان » : جاءت « أم » متصلة عاطفة لأنها بعد همزة استفهام مقدرة . (

فان لم تأت « أم » بعد إحدى الهمزتين فهي حرف استئناف لا حرف عطف ، كقوله تعالى : « لا ريبَ فيه من ربِّ العالمين » ، أم يقولون افتراءً » أي : بل يقولون افتراء . فان جاء في الكلام ما ظاهره أنه معطوف ، فليس الكلام على ما هو ظاهر ، بل لا بد من تقدير جملة مستأنفة ، وذلك كقولهم : « إنها لايلد » ، أم شاء » ، إذ التقدير : أم هي شاء . فتكون « شاء » خبراً لمبتدأ محذوف ، كما هو ظاهر في التقدير ، وتكون « أم » المنقطعة حرف استئناف لا عمل له .

٧ - (بل) : وهذه لا تعطف إلا المفردات ، فان وقعت بين الجمل ، فهي مثل « أم » المنقطعة : حرف استئناف لا عمل له .

وسواء أكانت عاطفة أم غير عاطفة ، فلها معينان : الاضراب : وهو العدول عما قبلها ، ونقل الحكم إلى ما بعدها . نحو : « نجاء زيد ، بل عمرو » . فكأنك بعد أن نسبت المجيء إلى زيد ، عدلت عن ذلك ونسبته إلى عمرو ، فأصبح زيد في حكم الذي لم يجيء . وهذا المعنى لا يكون لها إلا بعد كلام مثبت ، كما رأيت في المثال .

(١) ويجوز اعتبارها اعتراضية بين الفعل « ادري » ومفعوله وهو جملة رمين . وعلى ذلك تكون الواو المقترنة بها واواً اعتراضية .
 وعلى كلا الاعتبارين تكون « ان » الوصلية حرف شرط لا سببي (راجع مبحث الشرط) . وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق .

والمعنى الثاني لها هو الاستدراك . وهو : تقرير الحكم لما قبلها ،
وأثبت نقيضه لما بعدها ، نحو : « ما جاء زيد ، بل عمرو » . فأنت
قد قررت عدم المجيء لزيد ، وأثبت نقيضه ، وهو المجيء ، لعمرو .
وهذا المعنى لا يكون لها إلا بعد النفي أو النهي ، نحو : « لا تقرأ
الجريدة » ، بل الكتاب » .

٨ - (لكن) : ومعناها الاستدراك . ولا تكون عاطفة إلا
بشروط : أن يكون معطوفها مفرداً ، فإذا وقعت بين الجمل فما بعدها
مستأنف لا معطوف ، ثم ان يسبقها نفي أو نهي ، ثم ألا تكون مسبقة
بالواو ، فان سبقت بها فما بعدها جملة مستأنفة . ومثال ما اجتمعت فيه
الشروط : « لم يأت زيدٌ لكن عمرو » .

وإذا لم تكن « لكن » عاطفة بسبب فقدان أحد الشروط ، وكان
ظاهر المفرد الذي بعدها يوم أنه معطوف على ما قبلها ، وجب تقدير هذا
المفرد طرفاً في جملة ، ثم جعل هذه الجملة مستأنفة ، كقوله تعالى : « ما
كانَ محمدٌ أباً أحَدٍ من رِجالِكُمْ » ، ولكن رسولَ الله » ، فظاهر
« رسول » أنه معطوف على « أباً » ، وليس الأمر كذلك ، لأن « لكن »
غير عاطفة بسبب سبقها بالواو . فتكون « رسول » خبراً لكان محذوفة
مع اسمها ، والجملة كلها استئنافية لا محل لها . والتقدير : ما كان محمد أباً
أحد من رجالكم ، ولكن كان رسول الله .

٩ - (لا) : وهذه أيضاً لا تعطف إلا المفردات ، ولا تأتي
إلا بعد الإيجاب ، وحين العطف بها تثبت الحكم لما قبلها ، وتنفيه عما
بعدها ، نحو : « إقرأ الكتاب لا الجريدة (١) » .

(١) حصرنا هنا هنا في شروط العمل لكل حرف من حروف العطف ،
ولم نذكر لها من المعاني إلا الغالب عليها ، أو ما هو ضروري لفهم وظائفها النحوية ،
وبيان مواقعها . أما سائر معانيها فقد أرجأنا الكلام عليه الى حين بحثها بالتفصيل في
قسم الأدوات .

ج - أمطام متفرقة :

- ١ - يعطف الظاهر على الظاهر : « جاء زيد وعمرو » .
- ٢ - يعطف الفعل على الفعل بشرط أن يتحدا زماناً : « قام وقعد زيد » .
- ٣ - تعطف الجملة على الجملة : « جاء زيد وذهب عمرو » .
- ٤ - يعطف الظرف على الظرف : « سافرتُ إلى بيروتَ وإلى دمشقَ » .
- ٥ - يعطف الضمير المنفصل على الضمير المنفصل : « أنا وأنت صديقان » .
- ٦ - يعطف الضمير المنفصل على الضمير المتصل : « أكرمهم وإياكم » .
- ٧ - يعطف الضمير المنفصل على الظاهر : « جاءني زيدُ وأنت » .
- ٨ - يعطف الظاهر على الضمير المنفصل : « ما جاءني إلا أنت وزيدُ » .
- ٩ - لا يعطف على الضمير المتصل المرفوع ، ولا على المستتر إلا بفصل ، فاما أن يكون الفاصل توكيداً بضمير منفصل ، نحو قوله تعالى : « اسكن أنت وزوجك الجنة » ، وإما أن يكون بغيره ، كقوله تعالى : « ما أشركنا ولا آباؤنا » ، حيث جاءت « لا » فاصلاً بين « نا » في أشركنا ، وبين المعطوف « آباؤنا » .
- ١٠ - قال بعضهم لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار (١) نحو قوله تعالى : « فقال لها والأرض » والصحيح أنه يجوز

(١) سواء أكان الجار حرفاً ، أم كان مضافاً .

بغير إعادة الجار ، وإن كان ذلك قليلاً ، ومنه قوله تعالى : « وكفرُ بِهِِ
والمسجدِ الحرامِ » ، وقراءة بعضهم : « واتقوا اللهَ الذي تساءلونَ بِهِِ
والارحامِ » ، بالجر عطفاً على الهاء .

١١ - يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل ، كاسم
الفاعل ونحوه ، ويجوز أيضاً عكس هذا ، وهو أن يعطف على الفعل
الواقع موقع الاسم اسمٌ ، فمن الأول قوله تعالى : « فالتَّغْيِرَاتِ صُبْحاً ،
فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعاً » ، فعطف الفعل « أثرن » على اسم الفاعل « المغيرات » .
ومن الثاني قول أحد الرجاز :

٩٠ - باتَ يُغَشِّيَهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ
يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرٍ

(اللغة : يغشيا : يعلوها بالسيف . العضب : السيف . الباتر : القاطع .
يقصد : يقطع على غير تمام . الجائر : الظالم .
المعنى : يمدح رجلاً بالكرم ، وبأنه ينحر إبله لضيوفه ، فيقول : إنه بات
يعلو إبله بسيف قاطع يقطع سوق ما يستحق الذبح ، ويجوز إلى أخرى لا تستحقه
الأعراب : « بات » ماض ناقص اسمه مستتر . « يغشيا » مضارع مرفوع فاعله
مستتر ، والضمير مفعول به . « بعضب » متعلقان يغشيا . « باتر » صفة للعضب .
« يقصد » مضارع مرفوع فاعله مستتر يعود على العضب الباتر . « في أسواقها »
متعلقان يقصد . والضمير المتصل مضاف إليه . « وجائر » الواو حرف عطف .
جائر : معطوف على يقصد ، مجرور لأن جملة يقصد في محل جر صفة ثانية لعضب .
« جملة : بات مع خبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يغشيا » خبر بات
محلها النصب . « جملة : يقصد » صفة ثانية للعضب محلها الجر .
الشاهد : « يقصد ... وجائر » : عطف الاسم المشتق ، وهو اسم
الفاعل ، على الفعل . وهذا جائز لأن المتعاطفين متشابهان (١) .)

(١) واقع العطف هنا وحقيقته ، هو عطف المفرد على محل الجملة التي ←

١٢ - قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة ، ومنه قوله تعالى :
 « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا ، أَوْ عَلَى سَفَرٍ ، فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ »
 أي : فَأَقْطَرَ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ، فحذف « أَفْطَرَ » والفاء الداخلة
 عليه ؛ وكذلك الواو ، ومنه قولهم : « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَان » أي :
 رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَان . (أي : مُتَعَبَان) ؛ وكذلك « أُم » ،
 ومنه قول أبي ذؤَيْبٍ : « فَمَا أُدْرِي أُرْشِدَ طَلَابِهَا ؟ » والتقدير : أُرْشِدَ
 طَلَابُهَا أُمٌ غَيٌّ ؟

١٣ - انفردت الواو - من بين حروف العطف - بجواز أن يحذف
 معطوفها بشرط بقاء معموله دالاً عليه ، كقول الراعي النميري :

٩١ - إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
 وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَا

أي : وَكَحَلْنَ الْعِيُونَ .

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « ما »
 زائدة . « الغانيات » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . « برزن » فعل
 وفاعل . « يومًا » ظرف متعلق ببرزن . « وزججن » فعل وفاعل .
 « الحواجب » مفعول به لفعل زججن « والعيون » مفعول به لفعل محذوف تقديره
 « كحلن » . ولا يجوز اعتباره معطوفاً على الحواجب ، لأن العطف يعني التشريك
 في الحكم ، والعيون لا يمكن أن تشترك مع الحواجب في الترجيع ، إذ لا ترجيع

→ يمثلها الفعل ، بدليل أن المعطوف مجرور ، ومحل الجملة المعطوف عليها هو الجر . ولا
 يتوهم القارئ أن العطف جار على لفظ الفعل ، والا ، وجب رفع « جاز » ،
 لأن فعل « يقصد » مرفوع ، كما ترى . أو يمكنك أن تقول : إن العطف
 جرى بين المفرد ، والمفرد الذي يمكن أن تؤول الجملة اليه ، إذ التقدير : بضرب
 مائة قاصدٍ وجازٍ . وكذا التقدير في الآية : فالمغيرات صبحاً ، فالمغيرات تمأ .

العيون ، بل العيون تكحل . « جملة : الغايات مع فعله المحذوف » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : برزن » مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : وزججن » معطوفة على المفسرة لا محل لها . « جملة : والعيون مع فعله المحذوف » معطوفة على سابقتها لا محل لها . « جملة جواب الشرط » غير مذكورة في البيت ، ولا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له .
الشاهد : « وزججن الحواجب والعيون » : يجوز حذف معطوف الواو مع بقاء معموله (١) .

١٤ - وتختص الواو من بين أخواتها بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفي به الكلام ، نحو : « اختصم زيد وعمرو » و « اشترك خالد وبكر » و « جلست بين سعيد وسليم » ، فإن الاختصام والاشتراك والبينية من المعاني التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً . فلو قلنا : « اختصم زيد » فقط ، لما كان كلاماً . ولا يجوز أن تقع الفاء ، ولا غيرها من حروف العطف هذا الموقع ، فلا يقال : « اختصم زيد وعمرو » ولا « اشترك خالد ثم بكر » ولا « جلست بين سعيد أو سليم » .

(١) هذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم : « علفتها تبناً وماءً بارداً » ، اذ يقدر فيه أيضاً : وسقيتها ماءً بارداً . وفيه توجيه آخر ، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى عامل يصح تسليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه ، فيقدر في البيت : « وجلن الحواجب والعيون » ، وفي شطر الرجز الذي ذكرناه : « أعطيتها تبناً وماءً بارداً » .

٢ - المنادى

آ - تعريفه وأقسامه :

المنادى هو : الاسم الواقع بعد حرف من أحرف ^{النداء} التلويح ، نحو : « يا عبدَ الله » .

وهو في الاعتبار النحوي مفعول به لفعل محذوف تقديره : « أنادي » ، أو « أدعو » ، أو ما في معناهما . وحرف النداء هو النائب عن هذا الفعل المحذوف .

وإنما ننادي الاسم لأحد الأغراض الآتية :

١ - لكي يقبل علينا بجسمه ، أو بفكره ، نحو : « يا عبدَ الله خُذِ الكتابَ » . ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب النداء الحقيقي ، أو نداء الدعوة .

٢ - لكي يعيننا على دفع بلاء أو شدة ، نحو : « يا لرجالِ الكرام للمسكين الفقير » . ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب نداء الاستغاثة .

٣ - لكي نظهر الإعجاب منه ، نحو : « يا لجمالِ الربيعِ » . ويسمى هذا بأسلوب نداء التمجيد .

٤ - لكي نظهر التفجع عليه ، أو التوجع منه ، مثال الأول : « وا صديقاه » ، تقول ذلك إذا كان صديقك متوفىً ، ومثال الثاني :

« وا رأساء » ، تقول ذلك إذا كان رأسك يؤلك . ويسمى هذا الاسلوب بأسلوب نداء الندبة .

هذه هي أغراض النداء ، وهذه هي أقسامه الأربعة . ولكل قسم من هذه الأقسام أدواته الخاصة وأسلوبه الخاص ، وأحكامه الخاصة . وسيأتي بيان ذلك بعد الكلام على أحرف النداء .

ب - أحرف النداء :

أحرف النداء سبعة ، هي :

١ - (يا) : هي أم الباب ، تصلح لكل أنواع النداء ، بما فيها نداء الندبة . وينادى بها القريب والمتوسط والبعيد . وتختص باسم الله تعالى ، فلا ينادى إلا بها . كذلك تختص بنداء الاستغاثة والتمجيد ، فلا يجريان إلا بها . وهي وحدها جائزة الحذف ، كما لا يجوز حذف المنادى إلا بعدها . وسيأتي بيان ذلك كله في مواضعه .

٢ - (أ) : ولا تستعمل إلا في نداء القريب ، نحو : « أزيد أقب » . تقول ذلك إذا كان زيد على مقربة منك .

٣ - (أي) : وهي لنداء القريب أيضاً ، نحو : « أي عبد الله أقب » .

٤-٥-٦ (أيا - هيا - آ) : وكلها لنداء البعيد ، وذلك لما فيها من مدِّ الصوت ، الأمر الذي لا بد منه ليلبلغ الصوت مسامع المنادى ، نحو : « أيا عبد الله » . تقول ذلك إذا كان عبد الله بعيداً عنك بعداً كافياً .

٧ - (وا) : ولا تستعمل إلا في نداء الندبة ، نحو : « وا رأساء » .

ج - نداء الدعوة : أدواته وأعلامه :

وأدواته هي كل أحرف النداء ما عدا « وا » الخاصة ببدء التذبة .
ولا يخرج المنادى نداءً دعوة عن أن يكون على أحد الأشكال الخمسة الآتية :

١ - (مفرد معرفة) : ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، فالرجال مفرد ، والرجلان مفرد ، والهندات مفرد . ونعني بالمعرفة ما كان علماً ، نحو « زيد - وعمرو - وخالد - وبكر » ، أو معرفاً بـ (ال) نحو : « الرجل » ، أو اسماً موصولاً ، نحو « من » ، أو اسم إشارة ، نحو « هذا » .

وحكم هذه الأسماء إذا نوديت أن تبنى على ما ترفع به ، ثم تكون في محل نصب على أنها مفعول به لفعل « أدعو » الذي نابت أداة النداء متابه ، نحو : « يا زيدٌ - يا زيدان - يا زيدون » ، فالأول مبني على الضم ، لأنه مفرد ، ورفع المفرد يكون بالضممة ، والثاني مبني على الالف ، لأنه مثنى ، ورفع المثنى بالالف ، والثالث مبني على الواو ، لأنه جمع مذكر سالم ، ورفعهم يكون بالواو . والجميع في محل نصب على النداء .

فاذا كان المنادى المعرفة المفرد مبنيًا قبل ندائه ، فإنه يبقى على حركة بنائه الأصلي ، ويقال فيه : إنه مبني على ضمة مقدره ، منع من ظهورها حركة البناء الأصلي ، نحو « يا سيويه - يا حزام - يا هذا - يا من نجح ... الخ » .

ثم إذا كان المنادى المفرد علماً موصوفاً بكلمة « ابن » ، ولا فاصل بينها ، والابن مضاف إلى علم ، جاز في المنادى وجهان : ضمّه ونصبه ، نحو : « يا زيد بن خالد » و « يا زيد بن خالد » . والنصب أولى ،

أما ضمه فعلى القاعدة ، لأنه مفرد معرفة ، وأما نصبه فعلى اعتبار كلمة « ابن » زائدة ، فيكون « زيد » مضافاً ، و « خالد » مضافاً إليه . والوصف بكلمة « ابنة » كالوصف بكلمة « ابن » ، نحو : « يا هند ابنة خالد » ، و « يا هند ابنة خالد » .

أما الوصف بكلمة « بنت » فلا يغير بناء المفرد العلم ، فلا يجوز معها إلا البناء على الضم ، نحو : « يا هند بنت خالد » .

ويتعين ضم المنادى المفرد المعرفة في نحو : « يا رجل ابن خالد » و « يا خالد ابن أخينا » ، لانتفاء علمية المنادى ، في الأول ، وعلمية المضاف إلى ابن ، في الثاني ، لأن اعتبار كلمة « ابن » في هاتين الحالتين زائدة غير جاز ، لأننا لو حذفناها ، ثم أضفنا ما قبلها إلى ما بعدها ، لنفقد الكلام معنى بنوة الأول لثاني ، فلو قلنا : « يا رجل خالد » لجاز أن يفهم السامع أننا ننادي رجلاً من اتباع خالد ، ولما فهم أن هذا الرجل هو ابن لخالد . وكذا الأمر إذا قلنا : « يا خالد أخينا » . وأما في نحو : « يا زيد الفاضل ابن خالد » ، فالضم متعين أيضاً لوجود الصفة الفاصلة التي تمنع إضافة المنادى الذي قبلها إلى العلم الواقع بعد كلمة « ابن » .

ثم إذا كرر المنادى المفرد المعرفة ، وكان مكرره مضافاً ، نحو : « يا سعد سعد الأوس » ، فلك في المنادى وجهان : النصب ، نحو : « يا سعد سعد الأوس » ، على اعتبار أنه مضاف ، وما بعد التكرير مضاف إليه . أما التكرير نفسه فهو زائد للتوكيد . ثم البناء على الضم ، نحو : « يا سعد سعد الأوس » ، على حسب القاعدة ، وتكون « سعد » الثانية إما بدلاً من الأولى تبعاً على المحل ، وأما عطف بيان .

وقد يضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المفرد المعرفة ، فيجوز له

عندئذ أن ينونه وهو مضموم ، وأن ينونه وهو منصوب . فمن الأول قول الأحوص الانصاري ينادي « مطراً » زوج حبيته :

٩٢ - سلامُ الله - يا مطرُ - عليها

وليسَ عليك - يا مطرُ - السلامُ

(الاعراب : « سلام » مبتدأ . « الله » مضاف اليه . « يا » أداة نداء . « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب ، ونون للضرورة الشعرية ، « عليها » متعلقان بنحبر محذوف المبتدأ . « وليس » ماض فاتح . « عليك » متعلقان بنحبر ليس المحذوف المقدم . « يا » أداة نداء . « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب . « السلام » اسم ليس الآخر . « جملة : سلام الله عليها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا مطر » معترضة بين المبتدأ والنحبر لا محل لها . « جملة : وليس عليك السلام » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يا مطر » معترضة بين اسم ليس وخبرها لا محل لها . الشاهد : « يا مطر » . اضطر الشاعر الى تنوين المنادى المفرد العلم فنونه مع ابقائه على بنائه على الضم . وهذا جائز .)

ومن الثاني قول المهلهل بن ربيعة يتغزل :

٩٣ - ضَرَبْتُ صدرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ :

يا عَدِيًّا ، لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

(الاعراب : « ضربت » ماض وفاء تأنيث ، والفاعل مستتر . « صدرها » مفعول به ومضاف اليه . « إلي » متعلقان بضربت . « وقالت » حرف عطف وفعل ماض وفاء تأنيث . « يا » أداة نداء . « عدياً » منادى منصوب . « لقد » لام ابتداء وحرف تحقيق . « وقتك الأواقي » فعل ومفعول به وفاعل . « جملة : ضربت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقالت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يا عدياً » ابتداء القول لا محل لها « جملة :

وقتك الأواقي « استثنائية لا محل لها . » مجموع جملي القول « مقول القول محله
النصب .

الشاهد : « يا عديا » : نصب الشاعر المنادى المفرد العلم ونونه اضطراراً . (

٢ - (نكرة مقصودة) : ونعني بالنكرة المقصودة كل اسم نكرة
وقع بعد حرف من أحرف النداء وقصد تعيينه ، وبذلك يصير معرفة ،
لدلالته حينئذٍ على معين ، نحو : « يا طالبُ » . تقول ذلك إذا كان
أمامك عدد من الطلاب فتوجهت بندائك إلى واحد معين منهم .

وحكم هذا المنادى كحكم المفرد المعرفة : مبني على الضم في محل
نصب .

٣ - (نكرة غير مقصودة) : وهي كل نكرة لم يقصد تعيينها ،
نحو : « يا طالباً اجتهد » . تقول ذلك إذا كنت تتوجه بندائك إلى كل
طالب آمراً إياه بالاجتهاد . وحكم هذا المنادى النصب دائماً . ومنه قول
عبد يغوث ، وقد كان أسيراً :

٩٤ - أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْ

نداماي من نجرانَ أَنْ لَا تَلْقَا

(الاعراب : « أيا » أداة نداء . « راكبا » منادى منصوب .
« اما » مؤلفة من « ان » حرف الشرط الجازم ، و « ما » الزائدة .
« عرضت » فعل ماض مبني على السكون في محل جزم بان ، والتاء فاعل .
« فبلغ » الفاء رابطة لجواب الشرط ، و « بلغ » فعل أمر مبني على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، والفاعل مستتر ، ونون التوكيد لا محل لها .
« نداماي » مفعول به ومضاف إليه . « من نجران » متعلقان بحال محذوفة من
الندامي . « أن » مخففة من « أن » ، واسمها ضمير شأن محذوف . « لا »
نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، والالف للاطلاق ،

والخبر محذوف . « أن » المخففة وصلتها في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به ثاني لفعل « بلفن » . « جملة : أيا راكبا » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عرضت » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : فلفن » جواب شرط جازم محلها الجزم . « المجموع الشرطي » استئناف لا محل له . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة لا محل لها . « جملة : لا تلافى » خبر أن محلها الرفع .

الشاهد : « أيا راكبا » : نصب راكباً لكونه نكرة غير مقصودة ، لأن الشاعر ينادي أي راكب يستطيع تبليغ رسالته إلى قومه .

٤ - (مضاف) : وحكمه النصب دائماً ، نحو : « يا عبد الله » .

٥ - (شبه المضاف) : وهو كل اسم اتصل به شيء من تمام معناه ، أو قل : هو كل اسم اتصل به معمول له ، كاسم الفاعل إذا تلاه مفعوله ، نحو : « يا حافظاً عهده بوركنت » ، أو إذا تلاه مجرور متعلق به ، نحو : « يا جالساً في الدار اخرج » ، أو كاسم المفعول إذا تلاه نائب فاعله ، نحو : « يا مهزوماً حقّه لا تحزن » ... الخ . فكل هذه الاسماء تسمى شبيهة بالمضاف ، أولاً : لأنها قد عيّنت وحددت بم تلاها ، كما يحدد المضاف بالمضاف اليه ، وثانياً : لأنها جميعاً على تأويلها بالمضاف : يا حافظاً العهد - يا جالساً الدار - يا مهزوماً الحق .

وحكم الشبيه بالمضاف - إذا نودي - أن يكون منصوباً أيضاً ، كما رأيت في الأمثلة .

د - الاسماء من حيث النداء :

تنقسم الاسماء من حيث قبولها للنداء وعدمه إلى ثلاثة أقسام :

١ - أسماء لا تقبل النداء مطلقاً . وتلك هي أسماء الأفعال ، واسماء الأصوات ، فلا يقال : « يا هينات » ، ولا « يا غاق » . وسبب ذلك

واضح ، وهو أن النداء إنما يتجه إلى الذات ، فإن لم يكن الاسم دالاً على ذات فلا معنى لندائه ، وقد علمنا أن « هيهات وصه ومه وآمين ... الخ » إنما اعتبرت أسماء من باب الاصطلاح ، أما في حقيقتها فهي أفعال غير متصرفة ، لأنها تدل على الأحداث ، لا على الذوات . أما أسماء الأصوات فلا تدل على أحداث ولا على ذوات ، وإنما هي مجرد تقليد لأصوات الحيوانات والأشياء ، أو مجرد أصوات يقصد بها الزجر والحث .

٢ - أسماء لا تكون إلا مناداةً ، وهي : « يا فُلٌّ - يا فُتْلَةٌ » (١) - يا لؤمان (٢) - يا نَوَّمان - يا مَجْبَثان (٣) - يا مَلأمان - يا ملكعان - يا مكذبان - يا مطيان - يا مكرمان ، والمؤنث لكل ذلك بالتاء : يا لؤمانة - يا نومانة ... الخ . ثم : « يا خُبْثُ » (٤) - يا فُسَقُ - يا عُذْرُ - يا لَعُ - والمؤنث على وزن « فعال » : يا خَبَاث - يا فَسَاقٍ - يا لكاع .

وكل ما تقدم سماعي لا يقاس عليه . وقامه بعضهم فيما كان على وزن « مفعلان » ، فأجازوا أن يقال : « يا مذهبان » (٥) - يا مسفران - يا مقرآن - يا مدرسان .. » .

٣ - أسماء تقبل النداء وعدمه . وهي كل الأسماء سوى ما ذكرنا في الفقرتين السابقتين .

-
- (١) أي : يا رجل ويا امرأة .
 (٢) أي : يا كثير اللؤم . فالصيغة للمبالغة ، وكذا سائر ما جاء على وزنه .
 (٣) أي : يا كثير الحبث . » » » » »
 (٤) هذه شتائم للذكر ، ومؤنثها يستعمل في شتم الانثى .
 (٥) أي : يا كثير الذهاب . فالصيغة للمبالغة . وكذا سائر ما جاء على وزنه .

واختلفوا في الضائر ، فقال بعضهم لا يجوز نداؤها بـ « يا » ، وقال آخرون : بل يجوز نداء ضمير المخاطب ، أما ضمير المتكلم ، وضمير الغائب فلا ، إذ لا معنى لأن ينادي الانسان نفسه ، ولا لأن ينادي ضمير الغائب عنه .

وإذا ناديت ضمير المخاطب ، فانت بالخيار : إن شئت أتيت به ضمير رفع ، كأنك تنظر إلى الضمة التي يستحقها الظاهر لو حل محله ، فتقول : « يا أنت » ، وإن شئت أتيت به ضمير نصب ، كأنك تنظر إلى محل المنادى ، فتقول : « يا إياك » . وفي كلتا الحالتين ، فالضمير مبني على ضم مقدر ، وهو في محل نصب ، مثله في ذلك مثل كل مبني قبل النداء ، مثل : « يا هذا - يا من نجح - يا سيويه - يا حذام ... » .

قال أحد الشعراء :

٩٥ - يا مُرَّ ، يا ابنَ واقعٍ ، يا أُنْتَا
أنتَ الذي طَلَّقْتَ عاماً جُعْتَا

(الاعراب : « يا » أداة نداء . « مر » منادى مرخم مبني على الضم الظاهر على آخره المحذوف ، إذ الأصل « يا مرة » . وهو في محل نصب . « يا ابن واقع » أداة نداء ومنادى منصوب ومضاف إليه . « يا » أداة نداء . « أُنْتَا » ضمير رفع منفصل مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، وهو في محل نصب على النداء ، والالف فيه للاطلاق . « أنت » مبتدأ . « الذي » خبر . « طَلَّقْتَ » فعل وفاعل . « عاماً » مفعول به (١) . « جُعْتَا » فعل وفاعل ، والالف للاطلاق . « جملة : يا مر »

(١) هذا الاعراب على معنى أنه ودع عاماً جاع فيه . فان كان المعنى أنه طلق زوجه في عام جاع فيه ، فيكون الميم مفعولاً فيه ظرف زمان متعلقاً بفعل طلق .
العام

ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا ابن واقع » استثنائية لا محل لها . « جملة :
يا أنت » استثنائية لا محل لها . « جملة : ت الذي » استثنائية لا محل لها .
« جملة : طلقت » صلة لا محل لها . « جملة : جعت » صفة لليوم محلها نصب .
الشاهد : « يا أنت » : يجوز بناء ضمير المخاطب على قلة ، وقد أتى به
الشاعر ضمير رفع . وهذا جائز .)

هـ - نداء ما فيه « ال » :

إذا كان الاسم المراد نداؤه محلياً بالالف واللام ، لم يجوز دخول
أداة النداء عليه مباشرة ، فلا يقال : « يا الرجل » . بل يتوصل إلى
ذلك بأحد شيئين : بادخال اسم الإشارة بين أداة النداء والمنادى ، فنقول :
« يا هذا الرجل » ، أو بادخال كلمة « أيها » بينها ، فنقول : « يا أيها
الرجل » . وحيث لا يكون « الرجل » هو المنادى ، وإن كان كذلك
في المعنى ، بل المنادى هو هذا المتوسط بينه وبين أداة النداء . أما هو ،
أي « الرجل » فيغدو تابعاً له . ويصبح الاعراب على الشكل الآتي :

(يا) : أداة نداء .

(هذا) : ها للتنبيه ، « ذا » اسم إشارة منادى مبني على ضم مقدر
على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي ، في محل نصب .

(الرجل) : عطف بيان على اسم الإشارة . ولا يجوز اعتباره
بدلاً منه ، لأن البدلية على نية تكرار العامل ، ولا يجوز هنا تكرار
« يا » ، إذ لا يقال : « يا الرجل (١) » .

(يا) : أداة نداء .

(١) ومن النحاة من يعرب الاسم الواقع بعد اسم الإشارة صفة له .

(أَيْهَا) : « أي » منادى مبني على الضم في محل نصب . و « ها » زائدة .

(الرجل) : عطف بيان على « أي » . ولا تجوز البدلية للسبب الذي سبق (١) .

وقد تجتمع الوصلتان لنداء ما فيه « ال » ، فيقال : « يا أيها الرجل » ، فتكون « أيها » هي المناداة ، ويكون اسم الإشارة تابعاً لها على أنه عطف بيان ، ويكون « الرجل » تابعاً لاسم الإشارة ، إما على عطف البيان ، وإما على البدلية ، لأن البدلية ههنا جائزة ، إذ يمكنك أن تنزع اسم الإشارة وتحل محله الاسم الذي بعده .

ويستثنى مما تقدم سبعة أشياء :

١ - (لفظ الجلالة : الله) : إذ يمكن دخول أداة النداء عليه مباشرة ، فنقول : « يا الله » و « يا الله » بقطع همزته ووصلها .

والأفصح في نداء لفظ الجلالة أن تحذف معه أداة النداء ، ويعوض منها ميم مشددة مفتوحة في آخره ، كقوله تعالى : « قل : اللهم مالك الملك » . ويقال في إعرابه عندئذ :

(اللهم) : « الله » لفظ الجلالة منادى بأداة نداء محذوفة مبني على الضم في محل نصب . والميم المشددة عوض من أداة النداء المحذوفة .

(١) إذا وقع بعد « أيها » اسم جامد ، كما في المثال ، فهو عطف بيان ، أما إن وقع وصف مشتق ، مثل : « يا أيها الراكب » ، فهو عندئذ نعت لأيها . وذلك لأن البيان إذا جاء بوصف كان نعتاً ، وإن جاء بجامد كان عطف بيان . ومن النحاة من لا يلتفت إلى كل هذه الفروق ، بل يميز في الاسم الواقع بعد « أيها » أن يعرب نعتاً أو عطف بيان أو بدلاً ، أي كان شكل هذا الاسم .

(مالك) : صفة للمنادى منصوبة لتبعيتها له على المحل (١) .

(الملك) : مضاف اليه مجرور .

وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء في قول امية بن ابي الصلت :

٩٦ - إني إذا ما حدثتُ أمّا

أقولُ : يا اللهم ، يا اللهم

(الاعراب : « إني » إن واسمها . « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « ما » زائدة . « حدث » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . « أمّا » فعل ماض فاعله مستتر ، والالف للاطلاق . « أقول » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « يا » أداة نداء . « اللهم » منادى مبني على الضم في محل نصب ، والميم زائدة . « يا اللهم » توكيد لفظي للنداء الأول ، والالف للاطلاق . « جملة : إني مع الخبر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : حدث مع فعله المحذوف » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : ألم » مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : أقول » جواب شرط لا محل لها . « المجموع الشرطي » خبر « إني » محله الرفع . « جملة : يا اللهم » مقول القول محلها نصب .
الشاهد : « يا اللهم » : جمع الشاعر بين أداة النداء والميم المشددة في نداء لفظ الجلالة : وهذا شاذ (٢) .

(١) ومن النحاة من يمنع وقوع الصفة بعد لفظ الجلالة المنادى ، بحجة أن الاسماء الملازمة للنداء (ومنها : اللهم) ليست في حاجة الى الفائدة التي يحققها النعت لغيرها . ويعرب الصفة اعراباً آخر ، فيجعلها منادى ثانياً بأداة نداء محذوفة ، والتقدير : اللهم ، يا مالك الملك .

(٢) تستعمل « اللهم » لأحد ثلاثة معانٍ :

(الأول) : للنداء المحض ، نحو : « اللهم اغفر لي » .

(الثاني) : لتمكين الجواب في نفس السامع ، كأن يقال لك : « أزيد

فعل هذا ؟ » فتقول : « اللهم نعم » ، أو : « اللهم لا » . ←

٢ - (المنادي المشبه به) : بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ،
كقولك لمن : « يا البلبلُ ترينياً » ، ولفقيه : « يا الشافعي قحاً » .
والحق أن المنادي هنا مضاف محذوف ناب عنه المضاف اليه ، إذ الأصل :
« يا شبيه البلبل ترينياً - ويا شبيه الشافعي قحاً » .

٣ - (المنادي المستغاث) : وذلك إذا جر باللام ، نحو : « يا
لرجال للضعيف » . فإن لم يجر باللام ، فلا يجوز دخول « يا » عليه ،
فلا يقال : « يا الرجال للضعيف » ، بل تسقط الالف واللام حينئذٍ ،
فتقول : « يا رجال للضعيف » .

٤ - (الموصول المبدوء بـ أل) : وذلك إذا نقل الى العلمية مع
صلته . فإن سميت رجلاً بـ « الذي سافر » ، قلت في ندائه : « يا ألذي
سافر » ، بقطع الهمزة وجوباً ، لأن كل اسم مبدوء بهمزة الوصل ، إذا
نقل الى العلمية ، قطعت همزته .

٥ - (العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة بـ أل) : فإذا سميت
رجلاً بـ « الشمس طالعة » ، قلت في ندائه : « يا أالشمس طالعة » ،
بقطع الهمزة أيضاً .

٦ - (العلم المبدوء بـ أل) : وذلك إذا كانت « ال » جزءاً
منه ، بحيث يؤدي حذفها الى لبس بين العلمية والوصفية ، نحو : « يا

→ (الثالث) : لبيان ندرة وقوع المذكور معها ، كقولك : « سأسافر
لزيرة أخي ، اللهم إذا أبى أن يجيء » ، ذلك لأن إياه للمجيء شيء نادر .
ويكثر وقوعها قبل « إلا » ، نحو قولهم : « سأسافر اليوم ، اللهم إلا إذا
حدث ما لم يكن في الحسبان » .

واعرابها في كل هذه الاستعمالات واحد . إلا أنه يشار الى خروجها عن
معنى النداء الحقيقي الى المعنى الذي استعملت فيه ، إذا حدث هذا الخروج .

أصاحب - يا ألقاضي - يا ألهادي « فيمن اسمه : صاحب بن عباد ،
والقاضي الفاضل ، والهادي الخليفة العباسي ، إذ لو أسقطت الألف واللام
هنا ، فقلت : « يا صاحب - يا قاض - لم يُعلم : أتريد الوصفية ، أم
تريد العلمية ؟

٧ - (في الضرورة الشعرية) : كقول أحدهم :

٩٧ - فَيَا الْغَلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا

إِيَّاكَ أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

(الاعراب : « فيا » فاء بحسب ما قبلها مع حرف نداء ، « الغلامان »
منادى مبني على الألف لأنه مثنى ، في محل نصب . « اللذان » صفة للمنادى
مرفوعة بالألف لأنها ملحقة بالمثنى . « فرا » فعل وفاعل . « إياكما » في محل
نصب على التحذير ، أي : هو مفعول به لئمل محذوف وجوباً تقديره « احذر » .
« ان » حرف مصدرية ونصب ، والمصدر المؤول منها ومما بعدها في محل جر
بحرف محذوف تقديره « من » والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف .
« تعقبانا » مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والألف فاعل ،
و « نا » مفعول به أول . « شرا » مفعول به ثان . « جملة : فيا الغلامان »
ابتدائية لا محل لها . « جملة : فرا » صلة الموصول لا محل لها . « جملة :
إياكما مع فعله المحذوف » استئنافية لا محل لها . « جملة : تعقبانا » صلة الموصول
الحرفي لا محل لها .

الشاهد : « يا الغلامان » : جمع الشاعر بين « يا » و « ال » .
وهذه ضرورة شعرية . (

و - إذا أضيف المنادى إلى ياء التكلم :

إذا أضيف المنادى إلى ياء التكلم ، جاز في الياء أمور عدة ،
بحسب طبيعة الاسم المنادى :

(آ) - فان كان المنادى اسماً صحيح الآخر ، جاز في الياء ما يأتي :

١ - (يا رفيقي °) : بائبائها ساكنة . وهذا قليل .
٢ - (يا رفيق) : بحذفها ، وابقاء الكسرة قبلها . وهذا هو الأكثر .

٣ - (يا رفيقا) : بقلبها ألفاً .

٤ - (يا رفيق) : بحذف الألف ، وابقاء الفتحة قبلها .

٥ - (يا رفيقي) : بائببات الياء مفتوحة .

(ب) - وإن كان الاسم المنادى منتهياً بحرف علة ، فليس في الياء إلا وجه واحد ، هو ائببائها مفتوحة ، نحو : « فتى ← يا فتاي - القاضي ← يا قاضي^(١) - معلون ← يا معلمي^(٢) » .

(ج) - وان كان المنادى لفظ « أب أو أم » جاز في الياء ما يأتي :

١ - (يا أبي° - يا أمي°) : بائببائها ساكنة .

٢ - (يا أبي - يا أمي) : بائببائها مفتوحة .

٣ - (يا أب - يا أم) : بحذفها وابقاء الكسرة .

٤ - (يا أبا - يا أمّا) : بقلبها ألفاً .

(١) ادغمت ياء النقص مع ياء التكلم فصارتا ياء واحدة مشددة .

(٢) اجتمعت واو الجمع المذكر السالم مع ياء التكلم ، والسابقة ساكنة ، فاقبلت الواو ياء وأدغمت في ياء التكلم .

- ٥ - (يا أَبَ - يا أُمَّ) : بحذف الألف وإبقاء الفتحة .
- ٦ - (يا أَبَتِ - يا أُمَّتِ) : بتعويض تاء مكسورة من ياء المتكلم .
- ٧ - (يا أَبَتَ - يا أُمَّتَ) : بتعويض تاء مفتوحة من ياء المتكلم .
- ٨ - (يا أَبَتُ - يا أُمَّتُ) : بتعويض تاء مضمومة من ياء المتكلم .
- ٩ - (يا أبتى - يا أمتي) : بزيادة التاء (١) .
- ١٠ - (يا أَبَتَا - يا أُمَّتَا) : بزيادة التاء مع قلب الياء أليفاً (٢) .
- (د) - وإذا كان المنادى لفظ « ابن أم » أو « ابن عم » ، جاز في الياء ما يأتي :

- ١ - (يا ابن امي° - يا ابن عمي°) : بأثبتها ساكنة .
- ٢ - (يا ابن أُمِّيَ - يا ابنَ عَمِّيَ) : بأثبتها مفتوحة .

(١) ومنه قول الشاعر :
أيا أبتى لا زلت فينا ، فانتما لنا أملٌ في العيشِ ما دمت عائشا

(٢) ومنه قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :
تقول بنتي : قد أنى أناكا يا أبتنا علَّك أو عساكا

وقول الراجز الآخر :
بنا أبتنا أرقتي القيدان° فالنوم لا تطعمه° المينان°

٣ - (يا ابن أمِّ - يا ابن عمِّ) : بحذفها وابقاء الكسرة (١) .

٤ - (يا ابن أمِّ - يا ابن عمِّ) : بقلبها ألفاً ثم حذفها وابقاء الفتحة (١) .

٥ - (يا ابن أمِّا - يا ابن عمِّا) : بقلبها ألفاً (٢) .

ويجري هذا أيضاً مع « ابنة ام » و « ابنة عم (٢) » . و « بنت أم » و « بنت عم » .

واعلم أن المنادى في كل ذلك مضاف ، وإن المضاف إليه هو الياء ، مذكورة ، أو محذوفة بلا عوض ، أو محذوفة بعوض ، أو منقلبة ألفاً . أما التاء فلا يقال فيها إنها مضاف إليها ، بل يقال إنها عوض من الياء المحذوفة التي هي المضاف إليها . فإن ذكرت مع التاء الياء ، أو الألف المنقلبة عن الياء ، اعتبرت التاء حرفاً زائداً لجرد الثانی اللفظي ، أما الياء والألف فهما المضاف إليها . ومنهم من يعتبر الياء والألف إذا اجتمعتا مع التاء « يا ابني - يا أبتا » إشباعاً لكسرة التاء أو فتحها ، ويعتبر ياء المتكلم التي هي المضاف إليها محذوفة .

هذا ، ويمكن - عند الوقف - أن تلحق هاء السكت آخر كل ما تقدم ، ما عدا الذي ثبتت فيه الياء ساكنة ، فنقول : « يا رَفِيقَه » - « يا فتاه » - « يا أبه » - « يا أمه » - « يا أبتاه » - « يا أمَّناه » - ... الخ .

(١) وهذا هو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : « يا ابن أم لا تأخذ بلعتي ولا برأسي » ، بقراءتي الفتح والكسر .

(٢) ومنه قول الشاعر :

يا ابنةَ عَمِّا لا تلومي واهجمي لا يخرقُ اللومُ حِجابَ مِسْمَعِي

ز - حذف حرف النداء :

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو : « وازيداه » ،
ولا مع الضمير ، نحو : « يا أنت - يا إيتاك » ، ولا مع المستغاث ،
نحو : « يا لزديد » ، ولا مع المنادى البعيد .

وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازاً ، كقوله تعالى :
« يوسفُ أعْرِضْ عن هذا » ، وقوله : « ربِّ أرني أنظرُ اليك » ،
وقولهم : « إفتدِ مَخْنُوقُ^(١) » ، و « أصبحْ ليلُ » .

ح - حذف المنادى :

قد يدخل حرف النداء على ما لا يمكن مناداته ، كقوله تعالى :
« يا ليتني كنتُ معهمُ فافوزَ فوزاً عظيماً » ، وقوله : « ألا يا اسجدوا
للَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » ، فقد دخلت « يا »
في الآية الأولى على حرف هو « ليت » ، وفي الآية الثانية على فعل أمر
هو « اسجدوا » ونحن نعلم أن الأفعال والحروف لا تنادى ، فكيف
حدث ذلك ؟

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب للنحاة :

- ١ - « يا » في كل ذلك حرف للتنبيه ، لا للنداء .
- ٢ - « يا » في كل ذلك حرف للنداء ، والمنادى محذوف تقديره

(١) هو مثل يضرب لكل مشفقٍ عليه مضطر وقع في شدة وهو يبخل
على نفسه أن يفتديها بماله .

في الآية الأولى : يا هذا ليتني كنت معهم . وفي الثانية : يا قوم اسجدوا لله .

٣ - إن وي « يا » دعاء أو أمر ، فهي للنداء ، والمنادى محذوف ، وذلك لكثرة وقوع النداء قبل الدعاء والأمر ، كقوله تعالى : « يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة » ، وقوله : « يا نوح اهبط بسلام منا » ، وقوله : « يا مالك ليقتض علينا ربك » . فإن لم يلها الأمر والدعاء ، فهي حرف تنبيه .

ط - أمطام نوابع المنادى :

نغني بالتوابع كلاً من النعت ، والمطف بنوعيه : عطف البيان وعطف النسق ، والتوكيد ، والبدل . وقد سميت بالتوابع لأنها تتبع ما قبلها في حركتها الاعرابية .

ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يكون المتبوع مبنياً ، وأن تكون حركة بنائه تختلف عما يستحقه من الحركات فيما لو كان معرباً . وذلك كالمنادى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة ، فقد رأينا أنها يبنيان على الضم ، وإن محلها هو النصب . وفي هذه الحالة يرد السؤال التالي : على أي شيء يتبع التابع متبوعه ؟ أيتبعه على اللفظ ، أم يتبعه على المحل ؟

وفما يلي الإجابة عن هذا السؤال :

(أ) - فإذا كان المنادى معرباً منصوباً ، فتابعه أبداً معرب منصوب ، نحو « يا أبا زيد الكريم » - يا أبا زيد أبا زيد - يا أبا زيد والضيف ، إلا إذا كان بدلاً ، أو معطوفاً مجرداً من « ال » ، غير مضافين ، فيها عندئذ مبنيان على الضم ، نحو : « يا أبا زيد محمد » - يا

أبا زيدٍ وخالدهُ ، ، وذلك لأن عطف النسق تشريك في الحكم ، كما رأينا ، والبدل على نية تكرار العامل ، وهذا يعني أنها على تقدير « يا ، قبلها ، وذلك يوجب بناءهما على الضم لأنهما من نوع المفرد المعرفة . ألا ترى أنك لو قلت : « يا أبا زيد يا محمد » - يا أبا زيد ويا خالدهُ ، لكانا مبنيين على الضم ؟ فكذلك إذا كانا تابعين .

(ب) - أما إذا كان المنادى مبنياً على الضم فتابعه على أربعة أضرب :

١ - ما يجب رفعه معرباً تبعاً للفظ المنادى ، وهو تابع « أيها وأيتها واسم الإشارة » ، نحو : « يا أيُّها الرجل » - يا أيُّها المرأة - يا هذا الرجل - يا هذه المرأة .

هذا ، ولا يكون تابع اسم الإشارة هنا إلا اسماً محلياً بـ « ال » ، لأنه - أي اسم الإشارة - إنما أتى به ليكون وصلةً لنداء ما فيه « ال » . أما « أيها - وأيتها » ، فيجوز في تابعها أن يكون اسم إشارة ، نحو : « يا أيُّها الرجل » ، أو اسماً محلياً بـ « ال » ، كما رأيت في الأمثلة السالفة .

٢ - ما يجب بناؤه على الضم مثل المنادى المتبوع ، وهما البدل المفرد ، نحو : « يا سعيدُ خليلُ » ، والمطوف المفرد المجرد من « ال » نحو : « يا زيدُ وخالدهُ » . وذلك للسبب نفسه الذي ذكرناه آنفاً في الفقرة (آ) .

٣ - ما يجب نصبه تبعاً لحل المنادى ، وهو كل تابع مضاف (١) ،

(١) بشرط أن تكون الإضافة حقيقية . أما إن كانت لفظية ، كإضافة المشتقات إلى معمولاتها ، فيكون التابع كالمفرد الذي لم يضاف ، وحكمه عندئذ جواز الرفع والنصب ، كما سترى في الفقرة الرابعة ، نحو : « يا خالد الحسن الخلق - الحسن الخلق » ، برفع « الحسن » ونصبها .

نحو : « يا عليُّ أبا الحسنِ - يا عليُّ وأبا سعيدٍ - يا خليلُ صاحبَ الكرمِ - يا تلاميذُ كلِّهم - يا رجلُ أبا خليلٍ » . وذلك لأن إضافة هذه التوابع تتنافى مع البناء على الضم ، فلا يبقى إلا أن تتبعه على المحل .

٤ - ما يجوز فيه الوجهان : الرفع معرباً تبعاً للفظ النادى ، والنصب تبعاً لمحلّه . وهو كل التوابع إذا كانت مفردة غير مضافة ما عدا البدل والمطوف المجرد من (ال) ، نحو : « يا زيدُ الكريمُ - الكريمُ ، يا رجلُ خالدُ - خالدًا ، يا زيدُ زيدُ - زيدًا ، يا زيدُ والضيفُ - والضيفُ » . ويدخل في هذا القسم الصفة المشتقة المعرفة بالآلف واللام المضافة إضافة لفظية ، نحو : « يا خالدُ الحسنُ الخلقُ - الحسنُ الخلقُ » ، وذلك لأن هذه الإضافة كدمها ، إذ هي إضافة لفظية لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً . فالاسم معها في حكم المفرد .

ي - نداء الاستغاثة :

نداء الاستغاثة هو : نداء يقصد منه دعوة من يعين على دفع بلاء أو شدة . ولا يستعمل له من أحرف النداء إلا « يا » ، ولا يجوز حذفها .

وللإستغاثة أساليب متعددة ، إليك بيانها مع أعراب كل أسلوب وتحليله :

١ - (يا رجلُ انقذني)

(يا) : أداة نداء للإستغاثة .

(رجلُ) : منادى مستغاث . مبني على الضم في محل نصب على

على نداء الاستغاثة .

٢ - (يا رجلا أنقذني)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(رجلا) : منادى مستغاث ، مبني على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال محله بالفتحة العارضة لمناسبة الألف . والألف زائدة لتوكيد الاستغاثة والمستغاث في محل نصب على نداء الاستغاثة .

٣ - (يا للرجل انقذني)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(للرجل) : جار ومجرور متعلقان بفعل النداء المحذوف الذي تقديره : أدعو . وهذا هو اعراب الأكثرين ، واختاره ابن الصائغ وابن عصفور .

(للرجل) : متعلقان بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل . وهذا الاعراب لابن جني .

(للرجل) : اللام حرف جر زائد . والرجل : مجرور لفظاً منصوب محلاً على نداء الاستغاثة . وهذا الاعراب للمبرد وابن خروف .

(للرجل) : اللام بقية من كلمة « آل » ، فهي اسم منادى منصوب ، وهو مضاف ، والرجل : مضاف اليه مجرور . وهذا الاعراب للكوفيين .

٤ - (يا للرجال للمسكين)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(للرجال) : انظر اعراباتها المختلفة في المثال السابق .

(للمسكين) : جار ومجرور متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف
تقديره : استغيث (١).

٥ - (يا لله من الفقر)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(لله) : انظر اعراباتها المختلفة في المثال الثالث .

(من الفقر) : متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف .

٦ - (يا لي)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(لي) : جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف ، أما المستغاث
فمحذوف .

لـ - نداء التعجب :

نداء التعجب هو : نداء يقصد منه إظهار العجب من المنادى .
وأداته الوحيدة هي « يا » ، ولا يجوز حذفها .

ويأتي نداء التعجب على ثلاثة أساليب فقط ، فإذا أردت التعجب
من كثرة الماء قلت : « يا ماء - يا ماء - يا للماء » . واعرابها
كأعراب الأساليب الثلاثة الأولى من نداء الاستغاثة . فارجع إليها .

(١) لاحظ أن اللام التي مع المستغاث مفتوحة ، وأن التي مع المستغاث لأجله
مكسورة ولا يجوز كسر لام المستغاث إلا إذا تكررت بغير أداة نداء ، نحو :
« يا للرجال وللأقوياء للضعيف » .

ل - نداء الندبة :

نداء الندبة هو : نداءٌ يقصد منه إظهار التفجع على ميت ، أو ما هو في حكم الميت ^(١) ، أو إظهار التوجع من شيء يؤلم ، نحو : « وا زيدا - وا رأساه » .

وأداة نداء الندبة هي « وا » . ويمكن استعمال « يا » فيه إذا أمن التباس نداء الندبة بالنداء الحقيقي ، وذلك كأن يكون المنادى عضواً يتوجع منه ، أو أن يكون المنادى شخصاً يعرف السامع أنه ميت ، كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز :

٩٨ - حُمِلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

(الاعراب : « حملت » فعل مجهول ونائب فاعل . « أمرا » مفعول به ثانٍ . « عظيماً » صفة للمفعول . « فاصطبرت » فعل وفاعل . « له » متعلقان باصطبرت . « وقت » فعل وفاعل . « فيه » متعلقان بقت . « بأمر » متعلقان بقت . « الله » مضاف إليه . « يا » أداة نداء للندبة . « عمرا » منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لمناسبة الألف . والألف زائدة لتوكيد الندبة . « جملة : حملت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اصطبرت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : وقت » معطوفة على السابقة لا محل لها . « جملة : يا عمرا » استثنائية لا محل لها .
الشاهد : « يا عمرا » : استعمل الشاعر « يا » للندبة ، وهذا جائز لعدم اللبس ، إذ معروف أن القصيدة قيلت بعد موت المنادى « عمر » .)

(١) وذلك كصيحة الهاشمية عندما أسرها الروم في زبطرة : « وامعتصماه » إذ قالتها تريد منها أن المعتصم ميت ، وإلا ما تجاسر الروم على الهجوم على زبطرة .

والأساليب التي تأتي عليها الندبة ثلاثة :

١ - (وا زيدُ)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيدُ) : منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب .

٢ - (وا زيدا)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيدا) : منادى مندوب مبني على الضم المقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لمناسبة الألف ، وهو في محل نصب . والألف زائدة لتوكيد الندبة .

٣ - (وا زيداؤه)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيداؤه) : اعرابها كاعراب سابقتها . أما الهاء فهي زائدة للسكت (١) .

هذا ، ولا يجوز في الندبة حذف الأداة ، ولا حذف المنادى المندوب .

ثم اعلم أن المنادى المندوب لا يكون إلا معرفة غير مبهمه ، فلا يندب الاسم النكرة ، فلا يقال : « وا رجل ! » ، ولا المعرفة المبهمه

(١) ويجوز في هذه الهاء أن تبقى في حالة الوصل ، وعند ذلك ، فيجوز ضمها تشبيهاً لها بهاء الضمير ، ويجوز كسرهما على أصل التقاء الساكنين ، ومن الأول قول المتنبي : « وا حر قلباه من قلبه شيم » .

— كالاسماء الموصولة واسماء الاشارة — فلا يقال : « وا هذا الرجل ! » .
إلا إذا كان المبهم اسماً موصولاً مشتهراً بصلته ، فيجوز ، نحو : « وا من
حفر بئر زمزم — وا من بنى بغداد — ... الخ » .

ثم اعلم أن الألف الزائدة لتوكيد الندبة ، وهاء السكت ، تلحقان
المنادى المندوب إذا كان مفرداً ، كما رأيت في الأمثلة السابقة ، فإن كان
مضافاً لحقنا المضاف إليه ، نحو : « وا أبا زيداه » ، وإن كان موصولاً
لحقنا آخر الصلة ، نحو : « وا من بنى بغداداه » .

م — ترخيم المنادى :

الترخيم هو : حذف آخر المنادى تخفيفاً ، نحو : « يا فاطمة » .
والأصل : « يا فاطمة » . والمنادى الذي يحذف آخره يسمى مُرَخِّمًا .

ولا يُرَخِّمُ من الاسماء إلا اثنان :

١ — ما كان مختوماً بتاء التأنيث ، سواء أكان علماً أو غير علم ،
نحو : « يا فاطمة — يا شَجَرَ — يا عائدة » ، في « فاطمة — شجرة —
عائدة » .

٢ — العلم لمذكر أو مؤنث على شرط أن يكون غير مركب تركيباً
إضافياً أو إسنادياً ، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، نحو : « يا
جعف — يا سُمَا » في « جعفر وسعاد » .

أما النكرة ، والثلاثي غير المختوم بالتاء ، والمركب ، فلا ترخم ،
فلا يقال : « يا إنسا — يا زي — يا عبد الرحما » في « انسان — زيد —
عبد الرحمن (١) » .

(١) وشذ ترخيمهم « صاحي » ، فقالوا : « يا صاح » .

ويجب أن يحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائداً ليناً ، أي حرف
 اين سا كنأ ، رابعاً فصاعداً ، وذلك نحو : « عثمان - منصور - مسكين »
 فتقول : « يا عثم - يا منص - يا مسك » . فان كان غير زائداً ،
 كمختار ، أو غير لين ، كقمطر ، أو غير ساكن ، كقنور ، أو غير
 رابع ، كمجيد - لم يجز حذفه ، فتقول : « يا مختا - يا قَمَط - يا قنور »
 - يا مجي » .

وأما ترخيم المركب المزجي فيكون بحذف عجزه ، نحو : « يا
 معدي » في « معد يكر ب » .

هذا ، ولك في المرخم لغتان ؛ احدهما : أن ينوى المحذوف منه ،
 والثانية : أن لا ينوى ، ويُعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف المحذوف ،
 وعن الثانية بلغة من لا ينتظره .

فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان
 عليه من حركة أو سكون ، فتقول في « جعفر » : « يا جعف » ،
 وفي « حارث » : « يا حار » ، وفي « منص - ور » : « يا منص » ،
 وفي « قطر » : « يا قَط » .

وإذا رخت على لغة من لا ينتظر عاملت آخر حرف بعد الحذف
 بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعاً ، فتبنيه على الضم ، وتعامله
 معاملة الاسم التام ، فتقول : « يا جعف - يا حار - يا منص - يا
 قَط » .

ويجب اتباع لغة من ينتظر فيما كان مختوماً بتاء تأنيث موضوعة
 للتفريق بين المذكر والمؤنث ، فترخم « مسلة » لا يكون إلا بقولك :
 « يا مُسلم » ، إذ لو قلت : يا مسلم ، على لغة من لا ينتظر لالتبس
 المذكر بالمؤنث .

وأجازوا في الضرورة الشعرية الترخيم في غير النداء ، بشرط أن يكون الاسم قابلاً للتخيم في حال النداء ، وذلك كقول امرئ القيس :

٩٩ - لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ

أي : طريف بن مالك .

(اللغة : تعشو : ترى ناره من بعيد . الحصر : شدة البرد .
الاعراب : « لنعم » الازم للتوكيد . نعم : فعل ماض لانشاء المدح .
« الفتى » فاعل . « تعشو » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « إلى ضوء »
متعلقان بتعشو . « ناره » مضاف اليه ثم مضاف اليه . « طريف » مبتدأ مؤخر .
« بن » صفة للمبتدأ . « مال » مضاف اليه . « ليلة » ظرف متعلق بتعشو .
« الجوع والحصر » مضاف اليه ومعطوف . « جملة : نعم الفتى » خبر مقدم
للمبتدأ محلها الرفع . « جملة : تعشو » حال من فاعل نعم محلها النصب . « جملة :
طريف مع خبره المقدم » ابتدائية لا محل لها . الشاهد : « طريف بن مال » :
رخم الشاعر « مالكا » في غير النداء . وجاز هذا للضرورة الشعرية ، ولأن
الاسم صالح للتخيم لو كان في النداء .)

٣ - الاستثناء

أ - تعريفات :

١ - (الاستثناء) : هو إخراج شيء من حكم شيء آخر بواسطة إحدى أدوات الاستثناء ، نحو : « جاء القوم إلا زيداً » ، حيث ترى أن حكم « القوم » هو « المجيء » ، وإن « زيداً » مُخرج من هذا الحكم ، غير داخل مع القوم فيه . ويسمى المخرج من الحكم مستثنى ، والمخرج منه مستثنى منه .

وهذا الأسلوب يشبه كثيراً أسلوب العطف بكلمة « لا » ، فعندما أقول : « اقرأ الكتاب لا الجريدة » ، أكون قد أخرجت « الجريدة » من الحكم الواقع على « الكتاب » ، وهو حكم « القراءة » ، وتكون وسبائي في هذا الإخراج هي كلمة « لا » .

وعلى هذا ، يكون الاستثناء نوعاً أو شكلاً من أشكال عطف النسق ، أو عطف الشراكة ، كما يقول البصريون . لكن الشريكين اللذين تتوسطهما « إلا » أو إحدى أخواتها ، يتناقضان في الحكم دائماً ، وهذا هو شأنهما في النسق مع الأدوات « بل - لا - لكن » .

ومع كل هذا ، فإن الاستثناء وعطف النسق فروق كثيرة تجعل فتح باب خاص لدراسته أمراً بالغ الضرورة .

٢ - (الاستثناء المتصل) : هو ما كان فيه المستثنى ، والمستثنى

منه ، من جنس واحد ، نحو : « جاء الرجال إلا زيداً » . فزيد هو من جنس الرجال ، هو بعضهم ، هو واحد منهم . وهذا هو الاستثناء الحقيقي ، لأنه إخراج بعض من كل .

٣ - (الاستثناء المنقطع) : هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، نحو : « وصل المسافرون إلا أمتعتهم » . فالأمتعة ليست من جنس المسافرين ، ولا هي بعضهم . وهذا الأسلوب في حقيقته أسلوب استدراك لا أسلوب استثناء ، فهو رفع توهم يخشى على السامع أن يقع فيه ، وليس إخراج جزء من كل ، بدليل أنك تستطيع أن تعبر عن هذا المعنى بأداة الاستدراك « لكن » ، فتقول : « وصل المسافرون ، لكن أمتعتهم لم تصل » .

على أن الاستثناء المنقطع لا يسمح بالانقطاع التام بين المستثنى والمستثنى منه ، بل لا بد فيه من وجود علاقة غير علاقة الجزئية ، تربط بين الطرفين ، بحيث إذا حكم على أولهما بحكم ما ، توهم السامع دخول الطرف الثاني فيه . وذلك كالامتنعة بالنسبة للمسافرين ، فإذا حكمنا على المسافرين بالوصول ، كان من السهل على السامع أن يتوهم أن هذا الحكم يشمل الامتنعة أيضاً ، وذلك لشدة العلاقة بين المسافر ومتاعه . فيجيء الاستثناء هنا ليزيل هذا الوهم المحتمل . أما إذا لم يكن بين شيئين علاقة ، أية علاقة ، فلا يجوز أن يدخلها معاً في تركيب امتثالي . فلا يقال : « جاء القوم إلا حماراً » . لأنك إن أردت الاستثناء المتصل ، وهو إخراج الجزء من الكل ، كان الكلام فاسداً ، فليس بين الحمار والقوم علاقة جزئية وكلية ، وإن أردت الاستثناء المنقطع ، وهو الذي معناه الاستدراك لرفع توهم محتمل ، كان الكلام فاسداً أيضاً ، لأن السامع إذا سمع منك جملة « جاء القوم » وحدها ، فلن يتوهم أن حماراً ما قد شارك القوم في الحجيء ، إذ ما علاقة أحد الحمير بالقوم حتى يتوهم السامع

أنه كان معهم ؟ وعلى ذلك تكون عبارة « جاء القوم إلا حمراً » عبارة فاسدة ، وتمثيل النحاة بها للاستثناء المنقطع تمثيل فاسد ، لأن الاستثناء المنقطع لا يعني انقطاع العلاقة بين الطرفين انقطاعاً تاماً ، بل يعني أن هناك علاقة ، ولكنها ليست علاقة الجزئية كما هو الشأن في الاستثناء المتصل .

عبارة « جاء القوم إلا حمراً » فاسدة إذن فساد العبارات الآتية المماثلة لها : « قرأت الكتاب إلا قلماً » - رأيت القوم إلا نهراً - فتحت النوافذ إلا بساطاً ... الخ » .

٤ - (الاستثناء المفرغ) : وهو ما كان خالياً من المستثنى منه ، نحو : « ما جاء إلا زيد » ، فأنت ترى أن زيـداً لم يخرج من أحد ، فليس قبل « إلا » أحد حكم عليه بعدم المجيء ثم أخرج زيد منه . وقد سمي هذا الاستثناء بالمفرغ لأن العامل الذي قبل « إلا » لم يأخذ معموله قبلها ، فتفرغ لأخذه بعدها .

وليس هذا الأسلوب في واقعه أسلوب استثناء ، بل هو أسلوب حضر ، أي هو نوع من أساليب التوكيد ، ألا ترى أن قولك « ما جاء إلا زيد » يعني « جاء زيد » ؟ إلا أن العبارة الأولى أقوى من الثانية وآكد ، لأنك لم تكف فيها بالآخبار عن زيد بالمجيء فحسب ، بل حصرت هذا المجيء فيه ، ونفيتها عن سواه .

ولا يقتضي الاستثناء المفرغ أن يكون الكلام قبل « إلا » غير مفيد ، كما توحي بذلك بعض الكتب المدرسية ، بل قد يكون مفيداً ومفراً في الوقت نفسه ، نحو : « ما أكل القوم إلا خبزاً » . فهذا استثناء مفرغ ، لا لأننا إذا حذفنا « إلا » وما بعدها ، اختل الكلام .

إذ يمكن أن يقال : « ما أكل القوم » ويكون كلاماً تاماً ، بل هو مفرغ لأن الذي بعد « إلا » شيء مأكول ، وهو الخبز ، وليس قبل « إلا » مأكولات حتى ينتزع الخبز من بينها . نعم . إذا كانت الكتب المدرسية تعني باختلال الكلام عند حذف « إلا » وما بعدها في الاستثناء المفرغ - إذا كانت تعني تبدل معناه ، فهذا صحيح ، لأن قولك : « ما أكل القوم » يعني أنهم لم يأكلوا شيئاً أثبتة ، لكن قولك : « ما أكل القوم إلا خبزاً » يعني أنهم أكلوا خبزاً ولم يأكلوا غيره . وبين الكلامين فرق في المعنى ، ولا شك .

ب - أدوات الاستثناء :

هي : إلا - غير - سوى (وفيها لغتان أخريان هما ، سوى - بضم السين - وسواء) - خلا - عدا - حاشا - ليس - لا يكون - لما - بيد .

١ - (إلا) : هي أم أدوات الاستثناء ، لكثرة استعمالها فيه ، ولأنها صالحة لجميع أنواعه ، من متصل ومنقطع ومفرغ ، ولأنها لا تكاد تخرج عن الاستثناء إلا في حالة خاصة يسمونها فيها بـ « إلا » الوصفية . واليك بيان ذلك :

لا بد أنك قرأت في الصحف عبارة من هذا القبيل : « اتفقت الحكومتان السورية واللبنانية على إقامة إتصالٍ سلكيٍّ بينهما » ، ولا شك أنك ستعرب كلمة « سلكي » - إذا طلب منك ذلك - على أنها صفة لكلمة « اتصال » .

والآن اسمع هذه العبارة ، ولا بد أنك قرأت مثلها أيضاً : « اتفقت

الحكومتان السورية واللبنانية على إقامة اتصال لاسلكي بينها . وسوف ترى أن كلمة « لاسلكي » كلمة واحدة مثل كلمة « سلكي » ، وأنها واقعة صفة لكلمة « إتصال » .

إذن لا فرق بين « السلكي » و « اللاسلكي » سوى أن الثانية تعني ضد ما تعنيه الأولى ، وأن هذه الضدية قد اكتسبتها من حرف النفي « لا » الذي انضم إليها ليكون جزءاً لا يتجزأ منها .

ونحن اليوم نستعمل هذا الأسلوب بكثرة ، فنقول : « هذا أمر أخلاقي ، وهذا فني لا أخلاقي - وهذا من أدب المعقول ، وهذا من أدب اللامعقول - وفلان على مبدأ العودة ، وفلان على مبدأ اللاعودة ... الخ » .

ونحن إذ نفعل ذلك نعتبر كلاً من « لاسلكي - لا أخلاقي - لا معقول - لا عودة » كلمة واحدة لا كلمتين ، ونعتبر الحرف « لا » في هذه الكلمات مجرد لاصقة دخلت الكلمة لتؤدي معنى النفي الذي تؤديه اللاصقتان الافرنجيتان « in » و « im » ، كما في قولهم :

« Capable - incapable , possible - impossible »

أما أجدادنا العرب فلم يكونوا يستعملون لهذا الغرض حرف « لا » ، بل كانوا يستعملون بدلاً منه حرف « إلا » ، فلو اخترع اللاسلكي على عهدهم لسموه « إلا السلكي » ، ولو طلبنا منهم أن يصفوا رجلاً بقلّة الأخلاق ، لما قالوا كما نقول : « جاء الرجل اللا أخلاقي » ، بل لقالوا : « جاء الرجل إلا الأخلاقي » .

فكما أن « لاسلكي ولا أخلاقي » وما شابهها تعتبر كل واحدة منها كلمة ، فكذلك عند العرب « إلا الأخلاقي » كلمة واحدة لا كلمتان . فإذا أردنا أن نعرب قولهم : « جاء الرجل إلا الأخلاقي » ، كان الاعراب على

الشكل التالي : « جاء » ماض . « الرجل » فاعل مرفوع . « إلا الأخلاقي » كلمة واحدة نعت للرجل مرفوعة (١) .

فهذا معنى قول النحاة : « إلا » الوصفية . أي : هي « إلا » التي تدخل على كلمة لتؤلف معها كلمة واحدة تعد في الكلمات التي هي من نوع الصفات . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا » ، أي : لو كان فيها آلهة لا متألهون ، أي ليسوا هم الله لفسدتا ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « الناس هلكى إلا العالمون ، والعالمون هلكى إلا العاملون ، والعاملون هلكى إلا المخلصون » ، وترجمة هذا الحديث الى لغتنا المعاصرة : « الناس الالاعالون هلكى ، والعاملون هلكى ، والمخلصون هلكى » (٢) .

٢ - (غير) : ليست هذه الكلمة أداة موقوفة على الاستثناء مثل « إلا » ، بل هي اسم عادي يقع مواقع اعرابية مختلفة ، فتراه مرة مبتدأ ، نحو : « غيرك لا يقدر على ذلك » ، ومرة أخرى خبراً ، نحو : « أنت غير مهمل » ، ومرة ثالثة فاعلاً ، نحو : « لو جاءني غيرك لرددته » ، ومرة رابعة نعتاً ، نحو : « جاءنا رجل غير زيد » ... وهكذا .

(١) ومن النحاة من يعتبر « إلا » الوصفية اسماً مستقلاً تقدر الحركات الاعرابية على ألفه للتعذر . وما بعده مضاف اليه . ومنهم من يقول : بل هي اسم لا يقبل الحركات فتظهر على ما بعده ، فيكون ما بعده مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بحسب الموصوف ، ثم هو في محل جر لأنه مضاف اليه . وفي كلا المذهبين تكلف ظاهر . وما ذكرناه لك أبسط وأسلم .

(٢) لـ « إلا » الوصفية شروط كثيرة ومختلف فيها . وقد أرجأنا الخوض فيها الى حين الكلام على « إلا » في قسم الأدوات . أما هنا فقد حصرنا ههنا في توضيح معنى كونها وصفية .

وفي بعض الأحيان تستعمل لمعنى الاستثناء ، فيقال : « جاء القوم غير زيد » . وتكون عندئذ هي الأداة في المعنى ، وهي المستثنى في اللفظ ، إذ أن المستثنى الحقيقي الذي يقع بعدها يكون دائماً مجروراً بالإضافة ، أما الحركة التي يستحقها باعتباره مستثنى ، فلا تكون له ، بل تكون لكلمة « غير » . وسترى ذلك واضحاً عند الكلام على أساليب الاستثناء وتحليلها .

٣ - (سوى) : وفي هذا الاسم عدة لغات : « سوى » بالكسر والقصر ، و « سَوَى » بالضم والقصر ، و « سيواء » بالكسر والمد ، و « مَوَاء » بالفتح والمد .

وقد اختلفوا فيه ، فمنهم من ألزمه النصب على الظرفية مع تضمنه معنى الاستثناء ، وهؤلاء هم سيبويه والفراء وغيرهما . ومنهم من قال : إنه اسم مثل « غير » معنى وعملاً ، فيعامل معاملته في كل استعمالاته . وهذا الرأي هو المشهور .

٤ - (عدا) : هو في أصله فعل متعدٍ ، تقول : « عدوت النهر » بمعنى « جزته » . وقد يستعمل لمعنى الاستثناء فيجهد على هيئة الماضي ، ولا يظهر فاعله ، بل يكون واجب الاستتار ، وذلك نحو : « جاء القوم عدا زيدا » . وقد يجر المستثنى بعده ، فيقال : « جاء القوم عدا زيد » . ويعتبر في هذه الحالة حرف جر شياً بالزائد . ومنفصل ذلك فيما بعد .

٥ - (خلا) : هو في أصله فعل لازم ، تقول : « خلا البيت من أهله » بمعنى « صار خالياً منهم » . وقد يستعمل لمعنى الاستثناء ، فيقال : « جاء القوم خلا زيدا » . وتنطبق عليه حينئذ كل أحكام « عدا » .

٦ - (حاشا) : وهو في أصله فعل متعد ، وتكتب ألفه على صورة الياء ، هكذا : « حاشي » لوقوعها رابعة . وله استعمالات كثيرة :
فإن قلت : « أنت أفضل الناس .. لا أحاشي أحداً » كان معناه « لا استشتي أحداً » ، وينطبق عليه حينئذ كل ما ينطبق على الأفعال ، وإن قلت : « حاشي زيداً أن يهمل » كان معناه « جانب » ، وكان التأويل : جانبَ الاهمالُ زيداً . فهو فعل ماض فاعله المصدر المؤول و « زيداً » مفعوله ، وإن قلت : « حاشي لزيد أن يكذب » كان كالسابق في معناه وحكمه ، سوى أن لام التقوية دخلت على مفعوله ، وإن قلت : « أحاشي زيداً أن يكذب » كان معناه : « أنزّه زيداً عن الكذب » فيكون « زيداً » مفعولاً به للفعل ، والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف ، كما رأيت في التأويل .

وقد تأتي « حاشا » اسماً بمعنى التنزيه . ولها في ذلك صور كثيرة هذه هي : « حاشا الله - حاشَ الله - حاشا لله - حاشَ لله - حاشاً لله » . وهي في كل ذلك على تأويل « تنزيهاً لله » و « تنزيه الله » . أي هي مصدر منصوب على المفعولية المطلقة .

وقد تستعمل « حاشا » بمعنى الاستثناء . وهي في هذا المعنى على ثلاث لغات : حاشا - حاشَ - حشا ، نحو : « جاء القوم حاشا زيداً » . وتنطبق عليها عندئذ كل أحكام « خلا وعدا » في الاستثناء .

٦ - (ليس) : هو - كما نعلم - فعل ماض ناقص ، ويظل كذلك إذا استعمل بمعنى الاستثناء ، كما في قولك : « جاء القوم ليس زيداً » . إلا أن اسمه يصبح في هذه الحالة واجب الاستتار ، والمستثنى بعده هو خبر له .

٧ - (لا يكون) : وهذا الفعل الناقص يستعمل بمعنى الاستثناء

أيضاً ، فنقول : « جاء القوم لا يكون زيداً » . ويشترط فيه عندئذ أن يكون على صورة المضارع ، وأن يكون منفيّاً ، وأن لا يكون نافية إلا حرف « لا » ، كما رأيت في المثال . ثم إن حكمه كحكم « ليس » ، في وجوب استتار الاسم ، وفي كون المستثنى بعده هو الخبر له (١) .

٨ - (بِئِدَ) : وفيه لغتان أخريان ، هما : « مَيْدَ - وبائِدَ » . وهو اسم ملازم للاستثناء المنقطع ، فلا يقع في غيره ، كما أنه ملازم للإضافة إلى « أن » ، وصلتها ، نحو : « فلان كثير المال بيد أنه بخيل » ، وتقول في اللغتين الآخرين « مَيْدَ أنه بخيل - وبائِدَ أنه بخيل » . وهو - كما ترى - مثل كلمة « غير » ، أي : هو الأداة من حيث المعنى ، وهو المستثنى من حيث اللفظ . أما المستثنى الحقيقي فهو المضاف إليه الذي بعده .

٩ - (لَمَّا) : واستعملها في الاستثناء قليل ، ومنه قوله تعالى : « إن كل نفسٍ لَمَّا عليها حافظ » أي : ما كل نفس إلا عليها حافظ . وقولهم : « نشدتك الله لَمَّا فعلتَ كذا » أي : إلا فعلتَ كذا . ولا يقع بعدها - في هذه الحالة - إلا الجملة الاسمية ، كما رأيت في الآية ، أو الفعل الذي هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى ، كما رأيت في المثال ، إذ معنى « إلا فعلتَ » : إلا أن تفعل في المستقبل .

ج - أعطام متفرقة :

١ - لا يجوز أن يكون المستثنى منه نكرة محضة ، فلا يقال :

(١) جميع هذه الأدوات الفعلية لا تستعمل إلا في الاستثناء التام المتصل . فلا يقال : « وصل المسافرون عدا أمتعتهم » ، لأن هذا الاستثناء منقطع ، وكذا لا يقال : « ما جاء ... عدا زيد » ، لأن هذا الاستثناء ناقص مفرغ .

« جاء قومٌ إلا رجلاً منهم » لعدم الفائدة . فإن أفادت النكرة جاز الاستثناء منها ، وتكون أفادتها بالاضافة ، نحو : « جاء طلابٌ علمٍ إلا واحداً منهم » ، أو بالوصف ، نحو : « جاءني رجال كانوا عندك إلا واحداً منهم » ، أو بوقوعها في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام ، نحو : « ما جاء أحدٌ إلا زيداً » و « لا تقرأ شيئاً إلا القصة » و « هل جاءك أحدٌ إلا زيداً ؟ » .

٢ - لا يجوز أيضاً أن يكون المستثنى نكرة محضة ، فلا يقال : « جاء القوم إلا رجلاً » لعدم الفائدة . فإن تخصصت النكرة فصارت مفيدة جاز استثناءها ، فتقول : « جاء القوم إلا رجلاً منهم » .

٣ - اختلف النحاة في عامل المستثنى ، فقال قوم هو : ما قبل « إلا » من فعل أو شبهه ، وقال آخرون : هو فعل محذوف تقديره « استثنى » نابت « إلا » عنه كما نابت « يا » عن فعل « أدعو » في النداء ، وقالت طائفة ثالثة : بل العامل هو « إلا » نفسها من غير نيابة عن شيء . وهذا خلاف لا فائدة منه .

٤ - يصح استثناء قليل من كثير ، وكثير من أكثر منه ، وقد يستثنى من الشيء نصفه ، قال تعالى : « يا أيها المرءُومِلْ ، قُمْهِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً ، نَصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً » . فقد أبدل « نصفه » من المستثنى « قليلاً » فصار النصف في المستثنى . وقال قوم : لا يستثنى من الشيء إلا ما كان دون نصفه . وهو مردود بهذه الآية .

٥ - يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، فتقول : « جاء القوم إلا زيداً - أو : جاء إلا زيداً القوم » . كما يجوز أن يتقدم على صفة المستثنى منه ، فتقول : « جاء القوم الصالحون إلا زيداً - أو : جاء القوم إلا زيداً الصالحون » . ثم يجوز أيضاً أن يتقدم على العامل

وحده ، فنقول : « أكلت الفواكهَ إلا التفاحَ - أو : الفواكهَ إلا التفاحَ أكلت » . أما تقدمه على العامل والمستثنى منه معاً فلا يجوز ، لا تقول : « إلا التفاحَ أكلت الفواكه » ولا « إلا زيداً جاء القوم » .

٦ - لا يجوز لمعمول المستثنى أن يتقدم عليه ، فلا يقال : « ما أنا علماً إلا طالبٌ » تريد : « ما أنا إلا طالبٌ علماً » .

٧ - يجوز أن يتعدد المستثنى بحرف العطف ، فنقول : « جاء القوم إلا زيداً وعمراً وبشراً » . ولا يكون المستثنى في هذه الحالة إلا الاسم الأول ، أما ما عداه فهو معطوف عليه . وقد تكرر « إلا » مع كل معطوف زيادة في تأكيد الاستثناء ، فنقول : « جاء القوم إلا زيداً وإلا عمراً وإلا بشراً » ، ولا يكون المستثنى أيضاً إلا الاسم الأول ، أما ما عداه فهو معطوف عليه ، وأما « إلا » المكررة فهي زائدة .

٨ - قد تزداد « إلا » أيضاً بقصد التوكيد بين المستثنى وبدله ، أو بينه وبين عطف بيانه ، نحو : « ما جاء إلا أبو حفصٍ إلا عمرٌ » ، إذ الأصل : « ما جاء إلا أبو حفص عمرٌ » . فـ « إلا » هنا زائدة لا عمل لها .

٩ - ولكن إذا تعدد المستثنى بغير عاطف - وهذا جائز - كانت « إلا » المكررة عاملة في كل اسم دخلت عليه ، ويكون كل اسم بعد « إلا » مستثنى ، نحو : « جاء القوم إلا زيداً ، إلا خالداً ، إلا بكرأ » ، فيكون « زيداً » مستثنى أول ، و « خالداً » مستثنى ثانياً ، و « بكرأ » مستثنى ثالثاً .

د - أساليب الاستثناء بـ « إلا » :

نذكر فيما يلي أساليب الاستثناء المختلفة المستعمل فيها كلمة « إلا » ، مع تحليل كل أسلوب وبيان حكم المستثنى فيه وإعرابه :

١ - (جاء القومُ إلا زيداً)

الكلام في هذا الأسلوب تام . بمعنى أن المستثنى منه مذكور ، وهو « القوم » .

والكلام في هذا الأسلوب مثبت . بمعنى أنه لا يشتمل على حرف نفي ، أو كلمة تدل على النفي ، أو على ما يشبه النفي من الاستفهام والنهي . والاستثناء هنا متصل ، لأن « زيداً » المستثنى هو من جنس « القوم » المستثنى منه .

والمستثنى في موضعه الطبيعي ، أي ليس متقدماً على العامل ، ولا على المستثنى منه .

وكل ذلك أوجب عند أكثر النحاة (١) أن يكون المستثنى « زيد » منصوباً ، كما ترى في المثال .

والاعراب :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(إلا) : أداة استثناء .

(زيداً) : مستثنى منصوب .

(١) تقول « عند أكثرهم » لأن بعضهم أجاز أن يكون المستثنى هنا بدلاً من المستثنى منه ، كما سترى في الأسلوب الثاني .

٢ - (جاء القوم إلا زيد)

وهذا الأسلوب يماثل الأسلوب السابق في كل أجزائه وأوضاعه ،
إلا أننا نرى أن المستثنى ليس منصوباً ، بل هو مرفوع . وهنا اختلف
النحاة في أمرين : في طبيعة الكلام السابق لـ « إلا » ، ثم في إعراب
الاسم الواقع بعدها :

١ - فقال بعضهم : الكلام ليس مثبتاً ، لأن « جاء » معناها « لم
يتخلف » ، فقولك : « جاء القوم إلا زيد » ، يساوى في المعنى « لم
يتخلف القوم إلا زيد » . وعلى هذا يكون رفع « زيد » أمراً طبعياً ،
لأنه عندئذ يدل من المستثنى منه ، ونحن نعلم أن إبدال المستثنى من المستثنى
منه جائز إذا كان الكلام منقياً (١) .

٢ - وقال آخرون : بل الكلام مثبت . أما رفع المستثنى فلفظة
جائزة مقبولة لبعض العرب ، وعليها قرئ قوله تعالى : « فشربوا منه إلا
قليلاً » (٢) .

ثم اختلفوا في الإعراب . واليك إعراب كل فريق :

١ - (زيد) : بدل من القوم ، وبدل المرفوع مرفوع مثله .

(١) سرى هذا الجواز في الأسلوب الآتي .

(٢) ومنها قول أحد الشعراء :

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها

رفع الكواكب

وقول الآخر :

وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تَمَيَّرَ إلا النُّؤْيُ والنُّؤْيُ

رفع النُّؤْيُ

وهذا الاعراب يقتضي أن يتبع المستثنى المستثنى منه في كل حالاته ، رفعاً ونصباً وجراً ، فلا بد من أن تقول : « جاء القوم إلا زيداً - رأيت القوم إلا زيداً - مررت بالقوم إلا زيداً » .

٢ - (زيداً) : مبتدأ مرفوع خبره محذوف . التقدير : جاء القوم إلا زيداً لم يأت . والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء . وهذا الاعراب يقتضي أن يكون ما بعد إلا مرفوعاً دائماً على الابتداء مهما كانت حركة المستثنى منه ، لأنه ليس بدلاً منه حتى يتبعه في اعرابه . وعلى هذا فلا يجوز إلا أن تقول : « جاء القوم إلا زيداً - رأيت القوم إلا زيداً - مررت بالقوم إلا زيداً » . وهو ما لم يسمع عن العرب .

وبهذا الاعراب أعربوا قوله تعالى : « فشربوا منه إلا قليلاً » ، فجعلوا « قليل » مبتدأ خبره محذوف تقديره « إلا قليل منهم لم يشرب » ، وجعلوا الجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء ، وكذلك قوله تعالى : « لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسيطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ » . فجعلوا « من » مبتدأ خبره جملة « يعذبه الله » ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء .

ويترتب على هذا الاعراب التسليم بوقوع المستثنى جملة . وهذا ما لم يتفق عليه النحاة .

٣ - (وصل المسافرون إلا أمتعهم)

الكلام هنا تام مثبت ، إلا أن الاستثناء منقطع ، لأن الأمتعة ليست من جنس المسافرين .

وقد اتفق النحاة على وجوب نصب ههنا ، لكنهم اختلفوا في اعراب المنصوب بعد إلا .

فقال الأكثرون :

١ - إن الاستثناء المنقطع ليس استثناءً بالمعنى الحقيقي ، لأنه ليس بإخراج جزء من كل ، بل هو استدراك . وعليه تكون « إلا » حرف استدراك مثل « لكن » ، المشددة معنى وعملاً ، فيكون الاعراب على الشكل التالي :

(وصل المسافرون) : فعل وفاعل .

(إلا) : حرف مشبه بالفعل تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول وترفع الثاني .

(أمتعتهم) : اسم « إلا » منصوب . والخبر محذوف تقديره « غير واصله » . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الاستثناء (١) .

وقال سيويه :

٢ - اعراب المنقطع كاعراب المتصل . يعني :

(الا) : أداة استثناء .

(أمتعتهم) : مستثنى منصوب بالعامل الذي قبل « إلا » .

٤ - (ما جاء القومُ إلا زیداً)

(ما جاء القومُ إلا زیدُ)

الاستثناء هنا متصل . والكلام تام إلا أنه منفي .

وفي هذه الحالة أجازوا نصب ما بعد « إلا » على الاستثناء ،

وجعله بدلاً تابعاً لما قبلها . والاعراب :

(١) هذا من أعجب التناقض . إذ كيف تكون « إلا » معنى « لكن »

وعملها ، ثم تكون الجملة بعدما في محل نصب على الاستثناء ، في حين تكون جملة

« لكن » مستأنفة لا محل لها من الاعراب ؟ ! !

١ - (إلا زيداً) : إلا : أداة استثناء . زيداً : مستثنى منصوب .

٢ - (إلا زيدٌ) : إلا : أداة استثناء . زيدٌ : بدل من القوم ،

وبدل للمرفوع مرفوع .

٥ - (ما جاء إلا زيداً القومُ)

الاستثناء هنا تام متصل إلا أنه منفي . وكان المنتظر جواز النصب

والبدلية لوجود النفي . لكن بعض النحاة أوجب النصب هنا لتقدم المستثنى .

الاعراب :

(إلا زيداً) : مستثنى منصوب .

(القوم) : فاعل جاء مرفوع .

٦ - (ما جاء إلا زيداً القومُ)

(ما جاء إلا زيدٌ القومُ)

هذا الأسلوب كسابقه في أجزائه وأوضاعه . إلا أننا نرى فيه

جواز النصب والبدلية . وهو رأي البغداديين . والبدلية هنا مقلوبة ، إذ

صار « زيدٌ » هو المبدل منه ، و « القوم » هو البدل ، وهو بدل كل

من كل ، أو قل : هو بدل كل من بعض .

والاعراب :

(ما جاء) : فعل ماض .

(إلا) : أداة حصر لا عمل لها .

(زيدٌ) : فاعل جاء .

(القومُ) : بدل من زيد ، وبديل المرفوع مرفوع .

٧ - (ما وصل القوم إلا أمتعتهم)

الاستثناء هنا تام منفي منقطع ، وكان المنتظر أن يجوز فيه نصب
والبدلية ، لوجود النفي . لكن اللفظ الحجازية توجب نصبه بسبب انقطاعه .

وفي اعرابه اختلاف بين سيويه الذي ينصبه بالعامل السابق لـ
«إلا» ، وبين الآخرين الذين يجعلونه اسماً لـ «إلا» محذوف الخبر .
(راجع اعراب الاسلوب رقم ٣) .

٨ - (ما وصل القوم إلا أمتعتهم)

(ما وصل القوم إلا أمتعتهم)

هذا الاسلوب كسابقه في أجزائه وأوضاعه . إلا أننا نرى فيه
جواز النصب والابدال . وهي لفظة بني تميم . إلا أنهم يشترطون لهذا
الجواز أن يصح تسليط ما قبل «إلا» على ما بعدها . وهذا الشرط
متوفر في مثالنا ، إذ يصح أن تقول : « ما وصل إلا أمتعة القوم »
دون أن يتغير المعنى .

وإذا جاء مرفوعاً ففي اعرابه خلاف فمنهم من يجعله بدلاً من المرفوع
الذي قبل «إلا» ، ومنهم من يجعله مبتدأ محذوف الخبر ، ويجعل «إلا»
مساوية لـ «لكن» ، الاستدراكية الساكنة النون . (راجع اعراب
الاسلوب الثاني) .

٩ - (ما جاء ... إلا زيد)

(ما رأيت ... إلا زيدا)

(ما مرت ... إلا بزيد)

الاستثناء هنا مفرغ ، بمعنى أنه خال من المستثنى منه . وتلاحظ
أيضاً أنه منفي ، لأن التفرغ لا يقع إلا بعد نفي أو شبهه ، كالنهي

والاستفهام . وعلى ذلك لا تكون « إلا » أداة استثناء ، كما أن الاسم بعدها ليس مستثنى ولا بدلاً ، وإنما هو بحسب العوامل التي قبل إلا ، فإن كان العامل قبلها يطلب فاعلاً ، كان ما بعدها فاعلاً ، وإن كان يطلب مفعولاً فهو المفعول ، وإن كان يطلب حالاً كان هو الحال ، نحو : « ما جاء زيد إلا راكباً » ... وهكذا .

الاعراب :

(ما جاء) : فعل ماض .
(إلا) : أداة حصر لا عمل لها .
(زيد) : فاعل جاء .

(ما رأيت) : فعل وفاعل .
(إلا) : أداة حصر .
(زيداً) مفعول به لفعل رأيت .

(ما مروت) : فعل وفاعل .
(إلا) : أداة حصر .
(يزيد) : جار ومجرور متعلقان بفعل مروت .



والآن ، وبعد هذا الاسهاب في عرض الأساليب ، وفي اختلاف النحاة في وجوه اعرابها ، نخشى على الطالب أن يكون قد وقع في الحيرة . لذا نرى من المفيد أن نلخص ما تقدم مكتفين في المتن بذكر أفصح اللغات في أساليب الاستثناء ، والأحكام التي أقرها أكثر النحاة ، معلقين في الحاشية بما يخالف ذلك :

- ١ - الاستثناء المتصل ، التام ، المثلث : واجب النصب (١) :
« جاء القوم إلا زيداً » .
- ٢ - الاستثناء المتصل ، التام ، المنفي : جائز النصب والبديلة :
« ما جاء القوم إلا زيداً - وما جاء القوم إلا زيدٌ » .
- ٣ - الاستثناء المنقطع : واجب النصب مثبتاً أو منفيّاً (٢) :
« وصل المسافرون إلا أمتعتهم - وما وصل المسافرون إلا أمتعتهم » .
- ٤ - الاستثناء المشوش الترتيب : واجب النصب ، مثبتاً أو منفيّاً (٣) :
« جاء إلا زيداً القوم - وما جاء إلا زيداً القوم » .
- ٥ - الاستثناء المفرغ : بحسب العوامل : « ما جاء إلا زيد - ما رأيت إلا زيداً - ما مررت إلا بزيد » .

٥ - تعدد المستثنى :

إذا تعدد المستثنى بغير عاطف ، وجب على واحد فقط من المستثنيات

- (١) وأجازت لغة رفعه ، ومنه قوله تعالى : « فسرّبوا منه إلا قليل » بقراءة الرفع . ثم اختلف النحاة في إعرابه بين قائل إنه بدل مما قبله ، وقائل إنه مبتدأ محذوف الخبر والجملة منه ومن خبره في محل نصب على الاستثناء .
- (٢) وأجازت لغة تميم البديلة في حالة النفي . ثم اختلفوا في إعراب المنقطع . فسيبويه يحرره في حالة النصب مستثنى ، وفي حالة الرفع بدلاً مما قبله . والآخرين يحرّبونه في حالة النصب اسماً لـ « إلا » على اعتبار أنها مثل « لكن المشددة » معنى وعملاً ، وخبره محذوف ، والجملة في محل نصب على الاستثناء ، ويحرّبونه في حالة الرفع مبتدأ محذوف الخبر ، فتكون « إلا » مساوية لـ « لكن المخففة » .
- (٣) وأجاز البغداديون التفريغ في حالة النفي ، وجعل المستثنى منه المتأخر بدلاً من المستثنى المتقدم الذي أصبح بحسب العوامل .

أن يأخذ الحكم الذي يوجبه أو يحيزه تصميم الكلام ، أما الباقيات فيجب نصبها على الاستثناء . ثم لا يهم أن يكون آخذ الحكم هو الأول أو الثاني أو غيرها .

فإذا كان الكلام يوجب نصب المستثنى ، فيجب نصب الجميع ، نحو :
 د جاء القوم إلا زيداً ، إلا عمرأ ، إلا بكرأ - ما جاء إلا زيدأ ،
 إلا عمرأ ، إلا بكرأ ، القوم ، . وإن كان الكلام يحيز النصب والبدلية ،
 جاز نصب الجميع ، وجاز إبدال واحد منها فقط مع وجوب نصب
 الباقي ، نحو : د ما جاء القوم إلا زيدأ ، إلا عمرأ ، إلا بكرأ ، .
 وإن كان الكلام مفرغاً ، وجب أن يكون أحد المستثنيات بحسب العوامل ،
 أما الباقي فيجب فيه النصب ، نحو : د ما جاء إلا زيدأ ، إلا عمرأ ،
 إلا بكرأ ، .

و - أساليب الاستثناء بغير وسوى :

أساليب الاستثناء بغير وسوى لا تختلف في شيء عن أساليب
 الاستثناء بـ « إلا » :

- ١ - فيها المتصل التام المثبت الواجب النصب ، نحو : د ما جاء القوم
 غير زيد .
- ٢ - وفيها المتصل التام المنفي الجائر النصب والبدلية ، نحو : د ما
 جاء القوم غير زيد - وما جاء القوم غير زيد .
- ٣ - وفيها المتصل التام المنفي المشوش الترتيب الواجب النصب ،
 نحو : « ما جاء غير زيد أحد » .
- ٤ - وفيها المنقطع الواجب النصب مها كان الكلام ورتبه ، نحو :
 « وصل المسافرون غير أمتعتهم - ما وصل المسافرون غير أمتعتهم » .

٥ - وفيها المفرغ الذي يكون فيه المستثنى بحسب العوامل ، نحو :
 « ما جاء غير زيد - وما رأيت غير زيد - وما مررت بغير زيد » .
 الجديد في الموضوع أن المستثنى هنا قد جاء دائماً مضافاً إليه ، كما هو
 ملاحظ في الأمثلة ، أما حكمه من حيث الرفع أو النصب أو الجر ، فقد
 أخذته الأداة « غير » باعتبارها اسماً يصلح للاعراب . وعلى ذلك تكون
 « غير » هي الأداة من حيث المعنى ، وهي المستثنى من حيث الاعراب .

وكل ما ينطبق على « غير » ينطبق أيضاً على « سوى » .

ز - أساليب الاستثناء بـ « غير » و « ما » :

هذه الأدوات لا تستعمل إلا في الاستثناء المتصل التام مثبتاً ، أو
 منقياً . أما المنقطع فلا يقع بها ، إذ لا يقال : « وصل المسافرون عدا
 أمتعتهم » ، وكذلك المفرغ ، فلا يقال : « ما جاء عدا زيد » .

ثم ان نفي الكلام معها أو اثباته لا أثر له في أحكام المستثنى ، وإنما
 الأثر للأداة نفسها ، وما إذا كانت مستعملة فعلاً ، أو مستعملة حرف جر .
 والأمثلة التالية واعرابها يوضح ما زيد :

١ - (جاء القوم عدا زيداً)

(جاء القوم خلا زيداً)

(سكر القوم حاشا زيداً) (١)

الاعراب :

(١) لاحظ أننا جعلنا الفعل في مثال « حاشا » هو « سكر » لا
 « جاء » . وذلك لأن « حاشا » لا تستعمل إلا لتنزيه المستثنى عما هو مستنكر .
 ولا معنى للاستنكار من فعل المجيء ، أما السكر فهو عمل مستنكر فيقع التنزيه عنه .

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(عدا) : فعل ماض . فاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق . التقدير : عدا المجيء زيداً . وقال آخرون : يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق . التقدير : عدا الجاني زيداً . وقال آخرون : يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق . التقدير : عدا البعض زيداً . وقال آخرون : يعود على المستثنى منه . التقدير : عدا القوم زيداً .

(زيداً) : مفعول به لفعل عدا .

والجملة من « عدا » ، وفاعلها المستتر في محل نصب على الحال . وقال آخرون : بل هي استثنائية لا محل لها من الاعراب .

هذا هو الاعراب المشهور لأسلوب الاستثناء بعدما إذا كان الاسم بعده منصوباً . وكل ما ورد فيه ينطبق على « خلا وحاشا » .

غير أنهم نقلوا عن الفراء أن « حاشا » وحدها : فعل لا فاعل له ولا مفعول ، فيكون المنصوب بعدها منصوباً على الاستثناء لا على المفعولية بها . ويطلق الأشموني على ذلك بقوله : ويمكن أن يقال مثل ذلك في « عدا وخلا » لأنها مثل « حاشا » . ويقترح بعض المحدثين ، ومنهم الشيخ الفلايني ، أن يؤخذ بهذا الرأي لما فيه من عدم التكلف . بل يزيد فيقترح أن تمد « خلا وعدا وحاشا » أحرفاً للاستثناء مثل « إلا » . فتكون أفعالاً منقولة من الفعلية إلى الحرفية لتضمنها معنى حرف الاستثناء . وهو اقتراح جيد لا يتناقض مع أساليب العربية .

(جاء القوم خلا زيدا)

(سكر القوم حاشا زيدا)

في هذا الأسلوب نجد الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء مجروراً .
وقد اتفق النحاة على إعراب هذا الأسلوب على الشكل الآتي :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(عدا) : حرف جر شبهه بالزائد .

(زيد) : مستثنى مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

ومثل ذلك يقال في كل من « خلا وحاشا » .

٣ - (جاء القوم ما عدا زيداً)

(جاء القوم ما خلا زيداً)

(سكر القوم ما حاشا زيداً) (١)

الإعراب :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(ما) : مصدرية .

(عدا) : فعل ماض . فاعله ضمير مستتر يعود على ... (راجع

الخلافاً في عود هذا الضمير في إعراب الأسلوب الأول) .

(زيداً) : مفعول به منصوب .

(١) وقال قوم : لا تدخل « ما » على « حاشا » ، وقال آخرون

بل تدخل ، ولكن ذلك نادر ، بخلاف « عدا وخلا » فإن دخولها عليهما كثير

والمصدر المؤول من « ما » المصدرية وصلتها ، في محل نصب على الحال (١) بعد تأويله باسم الفاعل . التقدير : جاء القوم مجاوزين زيداً . وعلى هذا تكون جملة « عدا زيداً » صلة للحرف المصدرى لا محل لها من الاعراب .

إلا أن الفلايني يقترح اعتبار « ما » هنا زائدة لتوكيد الاستثناء ، بدليل أن وجودها وعدمه سواء في إفادة المعنى . وقد قال بذلك قبله بعض العلماء ، كما في شرح الشيخ خالد الأزهرى على توضيح ابن هشام . وعلى هذا الاعتبار لـ « ما » ، تظل جملة « عدا زيداً » حالية محلها النصب ، أو استثنائية لا محل لها .

- ٤ - (جاء القومُ ما عدا زيدِ)
 (جاء القومُ ما خلا زيدِ)
 (سكر القومُ ما حاشا زيدِ)

وهذا الأسلوب - أي جر المستثنى مع وجود « ما » - لم يجزه إلا الكسائي . وقد حكاه الجرمي عن بعض العرب . واعرابه كاعراب الأسلوب الثاني ، زائداً عليه أن « ما » تعتبر زائدة . أي :

- (جاء القوم) : فعل وفاعل .
 (ما) : زائدة .

(١) ومنهم من يربطه في محل نصب على نيابة الظرفية الزمانية . والتقدير : جاء القوم وقت مجاوزتهم زيداً . ثم حذف المضاف وهو الظرف « وقت » فتاب المضاف إليه منابه . وتلاحظ أننا لم نؤول المصدر من حروف « عدا » نفسه ، لأنه فعل جامد لا يقبل التأويل . فإذا احتجج إلى تأويله ، كما هو الشأن هنا ، أول مصدر من فعل آخر من معناه يكون متصرفاً ، كما رأيت .

(عدا) : حرف جر شبهه بالزائد .
 (زيد) : مستثنى مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

ح - اسلوب الاستثناء بـ ليس ولا يكون :

ليس لهاتين الاداتين سوى أسلوب واحد في الاستثناء ، هو الآتي :

(جاء القوم ليس زيداً)
 (جاء القوم لا يكون زيداً)

وقد اتفقوا على اعرابه الآتي :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(ليس) : فعل ماض ناقص اسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره « هو » ،

يعود على ... (خلافهم في عود الضمير هنا كخلافهم الذي ذكرناه آنفاً .
 فارجع اليه) .

(زيداً) : خبر ليس منصوب .

والجملة من ليس واسمها وخبرها إما حال فتحملها نصب ، وإما مستأنفة فلا محل لها .

ويقترح الغلاييني في « ليس ولا يكون » ما اقترحه في « خلا وعدا وحاشا » . أي : أن يجملا فعلين لا اسم لهما ولا خبر ، أو حرفين منقولين عن الفعلية لتضمنها معنى « إلا » . ويكون المنصوب بعدها - على الاقتراحين - مستثنى منصوباً على الاستثناء . وهو اقتراح جيد لا يتناقض في شيء مع الأساليب العربية الصحيحة .

ط - اسلوب الاستثناء بغير :

وليس لها إلا أسلوب واحد هو الآتي :

(زيد كثير المال بيد أنه بخيل)

الاعراب :

(زيد) : مبتدأ مرفوع .

(كثير) : خبر مرفوع .

(المال) : مضاف اليه .

(بيد) : منصوب على الاستثناء المنقطع دائماً . وهو مضاف .

(أنه بخيل) : أن واسمها وخبرها . والمصدر المؤول في محل

جر بالاضافة .

(جملة : زيد كثير المال) ابتدائية لا محل لها .

(جملة : اسم أن وخبرها) : صلة الموصول الحرفي لا محل لها .

ز - اسلوب مسترک بين « او » و « لما » :

تستعمل « إلا ولما » في اسلوب استثنائي غريب الشكل ، لكنه مطرد في أفصح الأساليب التي هي من نوع القسم الاستعطافي . واليك نموذجاً منه :

(سألتك بالله إلا أكرمت زيدا)

(سألتك بالله لما أكرمت زيدا)

في هذا الاسلوب نجد جملتين ؛ الأولى : هي جملة القسم الاستعطافي « سألتك بالله » . ويجوز أن تأتي على أشكال أخرى ، مثل : « ناشدتك الله - ناشدتك الله - حلفت بربي ... الخ » . والثانية : هي جواب القسم « أكرمت زيدا » . وقد توسطت أداة الاستثناء « إلا ولما » بين الجملتين .

وقد عد النحاة هذا الاسلوب من نوع الاستثناء المفرغ . لكن لما

كان التفريغ لا يقع إلا بعد النفي ، فقد اعتبروا جملة القسم الاستعطافي منفية المعنى وان كانت مثبتة اللفظ . كذلك لما كان التفريغ يقتضي وجود اسم مفرد بعد الأداة ليكون بحسب العوامل التي قبلها ، فقد اعتبروا جملة جواب القسم مسبوكه بمصدر ، ولو لم يكن في العبارة سابق . والتقدير على كل هذا هو : ما سألتك بالله إلا اكرامَ زيدٍ .

ويكون الاعراب كما يلي :

(سألتك) : فعل وفاعل ومفعول أول . والجملة ابتدائية لا محل لها .

(بالله) : جار ومجرور متعلقان بالفعل السابق .

(إلا) : أداة حصر لا عمل لها .

(أكرمت زيدا) : فعل وفاعل ومفعول ، والجملة بتأويل مصدر

في محل نصب على أنه مفعول ثانٍ لفعل سألتك . التقدير : ما سألتك إلا اكرامَ زيدٍ .

٤ - ولا سيما واخواتها

« ولا سيما » : أسلوب يستعمل لبيان أن ما بعده وما قبله مشتركان في أمر واحد ، ولكن نصيب ما بعده أكبر وأوفر من نصيب ما قبله ، نحو : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » ، فأنت ترى أن « الرياضة والسباحة » مشتركتان في وقوع حي عليها ، لكن نصيب السباحة من حي أكبر من نصيب سائر أنواع الرياضة . ولهذا عد النحاة هذا الأسلوب داخلاً في الاستثناء على أنه شبيه به لا مثله تماماً ، لأن الاستثناء يقتضي أن يكون ما بعد الأداة مخالفاً في الحكم لما قبلها ، أما أسلوب « ولا سيما » فيقتضي أن ما بعده موافق لما قبله في الحكم لكنه مخالف له في المقدار والنصيب فقط من هذا الحكم .

والاسم الواقع بعد « ولا سيما » يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، سواء في ذلك أن يكون معرفة ، أو أن يكون نكرة . كما يمكن لهذا الأسلوب أن يقع بعده الظرف ، أو الحال المفردة أو الحال الجملة . كما يمكن أن تسقط الواو وحدها منه ، فنقول : « أحب الرياضة لا سيما السباحة » ، أو أن تسقط الواو مع « لا » ، فنقول : « أحب الرياضة سيما السباحة » .

وقد كان جديراً بالنحاة أن يقفوا عند هذا الحد من دراسة هذا الأسلوب ، وأن يكتفوا بالنص على جواز استعماله بهذه الشروط . لكنهم أبوا إلا أن يحللوه ، وأن يردوا كل عنصر من عناصره إلى ما هو معروف من عناصر الجملة العربية ، فكان أن اتعبوا أنفسهم واتعبونا بالاعرابات التالية :

١ - (أحب الرياضة ولا سيما السباحة)

(أحب الرياضة) : فعل وفاعل مستتر ومفعول به .

(الواو) : قال بعضهم : حالية ، وقال آخرون : استثنائية ، وقال غيرهم : عاطفة . ويجوز أن تكون اعتراضية ، وذلك إذا ولي « لا سيما » انظر أو الحال ، كما سنرى .

(لا) : نافية للجنس تعمل عمل « إن » .

(مي) : اسم « لا » النافية للجنس ، منصوب مضاف . والخبر محذوف وجوباً .

(ما) : اسم موصول بمعنى الذي في محل جر مضاف إليه .

(السباحة) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » . والجملة صلة لا محل لها .

ويجوز اعتبار « ما » نكرة موصوفة في محل جر بالاضافة ، فتكون جملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل جر صفة لها .

وجملة « ولا سيما » مع الخبر المحذوف حالية أو استثنائية أو معطوفة بحسب الاعتبار للواو المقترنة بها .

٢ - (أحب الرياضة ولا سيما السباحة)

(أحب الرياضة ولا) : تعرب الاعراب السابق نفسه .

(مي) : اسم « لا » منصوب مضاف ، والخبر محذوف تقديره : موجود .

(ما) : زائدة .

(السباحة) : مضاف إليه .

وجملة « ولا سيما » مع الخبر المحذوف تصلح لها الاعرابات السابقة أيضاً .

٣ - (احب الرياضة ولا سيما سباحة)

(احب الرياضة ولا) : تعرب الاعراب السابق نفسه .
(سي) : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب . والخبر محذوف .

(ما) : زائدة كافة لكلمة « سي » عن الاضافة .
(سباحة) : تميز لكلمة « سي » منصوب .
ويجوز هنا اعتبار « ما » نكرة تامة . فتكون « سي » عندئذ منصوبة لا مبنية على الفتح ، لأنها مضافة ، والنكرة التامة مضاف إليها ، و « سباحة » تميز للنكرة التامة .
أما جملة « لا سيما » فلها الاعراب السابقة كلها .

٤ - (احب الرياضة ولا سيما السباحة)

(احب الرياضة ولا) : كالسابق .
(سي) : اسم « لا » . منصوب . وهو مضاف . والخبر محذوف .
(ما) : نكرة تامة مبنية على السكون في محل جر بالاضافة .
(السباحة) : مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعنى ، أو أخص .
جملة « ولا سيما » لها كل الاعراب السابقة .
جملة « اعني السباحة » استثنائية لا محل لها .

٥ - (احب الرياضة ولا سيما في الغابة ، او وسط الغابة)

(احب الرياضة ولا) : كالسابق .
(سي) : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب . ولا تحتاج « لا » هنا إلى خبر .
(ما) : زائدة كافة .
(في الغابة ، أو وسط الغابة) : المجرور والظروف متعلقان بفعل

محذوف تقديره : أخص . وتأويل الكلام : أحب الرياضة وأخصها بزيادة الحب في الغابة .

هكذا قالوا . والذي أراه أن يعلق الظرف أو الجار والمجرور بالفعل السابق للاسيا ، وتكون جملة « ولا سيما » معترضة بين الفعل ومعموله .

٦ - (أحب الرياضة ولا سيما منفرداً ، او وانا منفرد)

(أحب الرياضة ولا سيما) كالسابق .

(منفرداً) حال منصوبة .

(وأنا منفرد) مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب على الحال .

وقالوا : إن صاحب الحال ، سواء أكانت الحال مفردة أم جملة ، هو الفاعل من جملة « أخص » المقدرة . والتأويل : أحب الرياضة وأخصها بزيادة الحب منفرداً . أي ان صاحب الحال هو هنا الضمير المستتر في فعل « أخص » . والذي أراه أن يكون الصاحب هو فاعل « أحب » . ثم تكون جملة « ولا سيما » معترضة بين الحال وصاحبها .

٧ - (أحب الرياضة ولا سيما إن كنت منفرداً)

لا يختلف هذا الاسلوب عن سابقه إلا في كون الجملة بعد « سيما » جملة شرطية . واختلفوا فيها : فمنهم من يعربها حالية لوقوعها موقع الحال ، ومنهم من يعربها جملة شرط لا محل لها من الاعراب ، أما جواب الشرط فمحذوف دل عليه الفعل القدر « أخص » . والتأويل : إن كنت منفرداً أخص الرياضة بحبي .

هذا ، ولاسلوب « لا سيما » أخوات يشاركنها في المعنى ولسن مثلها في شيوع الاستعمال ، وهن : « لأمثل ما - لا سوى ما - لا تر ما - لو تر ما » .

فأما الأوليان فلها كل الأشكال والتصاميم التي للاسيا ، فلها إذن الاعراب نفسه . وأما الآخرين فتصاميمها أقل ، وإعرابها مختلف :

١ - (قام القوم لا تر ما زيد)

هذا هو التصميم الوحيد لأسلوب « لا تر ما » . وقد حللوه على الشكل التالي :

(قام القوم) : فعل وفاعل .

(لا) : ناهية جازمة . ويجوز اعتبارها نافية لا عمل لها .

(تر) : مضارع مجزوم بلا الناهية . وإذا اعتبرت « لا » نافية ، فيكون حذف آخره شذوذا ورد به السماع . والفاعل مستتر تقديره « أنت » .

(ما) : اسم موصول في محل نصب مفعول به لفعل « تر » .

(زيد) : خبر لمبتدأ محذوف وجوباً . والجملة من المبتدأ وخبره صلة الموصول لا محل لها .

جملة « قام القوم » ابتدائية لا محل لها . جملة « لا تر » استئنافية لا محل لها .

ويكون تأويل الكلام على هذا الاعراب : قام القوم . لا تبصر (أيها المخاطب) الشخص الذي هو زيد . فانه في القيام أولى منهم .

٢ - (قام القوم لو تر ما زيد)

وهذا هو التصميم الوحيد لأسلوب « لو تر ما » . وقد حللوه على الشكل الآتي :

(قام القوم) : فعل وفاعل . والجملة ابتدائية لا محل لها .

(لو) : حرف شرط جازم سماعاً .

(تر) : فعل الشرط مجزوم بلو . والفاعل أنت . والجملة مستأنفة لا محل لها .

(ما زيد) : كالسابق .

وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة الكلام عليها .

وتأويل الكلام على هذا الاعراب : قام القوم ، ولو أبصرت الشخص الذي هو زيد لرأيتَه أولى بالقيام منهم .

٥ - التعجب

أ - أساليب التعجب :

يجري التعجب في العربية على أساليب كثيرة :

١ - (التعجب بالاستفهام) : إذ كثيراً ما يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معنى التعجب ، كقوله تعالى : « كيف تكفرون بالله . وكنتم أمواتاً فأحياكم !! » .

٢ (التعجب بالنداء) : وقد مر ذلك معنا في مبحث المنادى ، نحو : « يا لجمال الربيع !! » .

٣ - (التعجب بـفَعْلَ) : وذلك بأن تنقل كل فعل ثلاثي - من أي باب كان - إلى باب « فَعْلَ » المضموم العين ، فيصير دالاً على التعجب ، فإذا أردت التعجب من كتابة زيد ، قلت : « كَتَبَ الرجلُ زيدٌ !! » ، وإذا أردت التعجب من عدل عمر ، قلت : « عَدَلَ الرجلُ عمرٌ !! » ... الخ .

٤ - كما يمكن التعجب بأساليب أخرى كثيرة ، كأن تقول لمن سألك عن اسمك وهو يعرفك : « يا سبحان الله !! » . أو أن تقول منعجباً من فروسية زيد : « لله دره فارساً !! » .

إلا أن كل هذه الأساليب لا تعيننا في شيء ، إما لأنها سماعية فلا

ضابط لها ولا يمكن القياس عليها ، وإما لأنها أساليب كانت في أصل الوضع لمعانٍ آخر غير التعجب ، ثم خرجت عن معانيها إلى معنى التعجب .

إنما الذي يعنينا هنا أسلوب مخصوص بالتعجب لا يستعمل في غيره مطلقاً . وهو أسلوب قياسي يسمح بصياغة جمل تعجيبيّة لا نهاية لها . ولهذا الأسلوب صيغتان ، هما : « ما أَفْعَلُ الشيءَ - وأَفْعِلْ بالشيءِ » .

فاذا جمل الربيعُ جمالاً أثار عجبك ، قلت : « ما أَجْمَلُ الربيعَ !! - أو : أَجْمَلُ الربيعَ !! » ، وإذا طال يوم صيامك طولاً عجبت منه ، قلت : « ما أَطْوَلَ يومَ الصيامِ !! - أو : أَطْوِلُ يومَ الصيامِ !! » ... وهكذا .

غير أن الأفعال ليست صالحة كلها لأن تصب في إحدى هاتين الصيغتين ، بل لا بد لذلك من توفر بعض الشروط . واليك بيان ذلك :

ب - شروط الفعل لاستعماله في التعجب :



١ - يجب أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً ، نحو : « طال اليوم - ما أطول اليوم !! - جَمَلَ الربيعُ - ما أَجْمَلُ الربيعَ !! » . فان لم يكن كذلك ، نحو « دحرج - استخرج » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره صريحاً أو مؤولاً مسبقاً بفعل تعجب مساعد ، مثل « ما أشد - ما أعظم - ما أكبر ... الخ » . فنقول : « ما أشد دحرجة الولد للكرة - أو : ما أشد ما دحرج الولد الكرة - أو : ما أشد أن يدحرج الولد الكرة » .

٢ - يجب أن يكون معلوماً . فان كان مجهولاً ، نحو : « قرئ »

الكتابُ ، فسيل التعجب منه هي السبيل السابقة ، فنقول : « ما أكثرَ ما قرىء الكتابُ » .

٣ - يجب أن يكون مثبتاً . فان كان منفيًا ، نحو : « لا يزورني زيد » ، فسيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره المؤول بعد فعل التعجب المساعد ، نحو : « ما أكثرَ أن لا يزورني زيد » ، أو بمصدره الصريح مسبقاً بكلمة « عدم » لافادة النفي ، نحو : « ما أكثرَ عدمَ زيارةِ زيدٍ لي » .

٤ - يجب أن يكون تاماً . فان كان فعلاً ناقصاً ، نحو « كان زيد عالماً » ، فسيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره الصريح أو المؤول بعد الفعل المساعد ، نحو : « ما أشدُّ كونَ زيد عالماً - أو : ما أشدُّ ما كان زيد عالماً - أو : ما أشدُّ أن يكون زيدُ عالماً » .

٥ - يجب أن لا تكون الصفة المشبهة المشتقة منه على وزن « أفعل » ، فان كان كذلك ، نحو : « حمر فهو أحمر ، وعرج فهو أعرج » ، لجأنا إلى الفعل المساعد ، فقلنا : « ما أشدُّ عرجَ زيدٍ - أو : ما أشد ما عرجَ زيدٍ - أو : ما أشدُّ أن يعرجَ زيدٌ » .

٦ - يجب أن يكون متصرفاً . فان كان جامداً مثل « نعم - بئس - عسى - ليس » ، فلا سبيل إلى صوغ فعل تعجب منه على الاطلاق .

٧ - يجب أن يكون من الأفعال التي يتفاوت فيها الناس . فان كان غير ذلك ، مثل : « مات - فني - هلك » فلا سبيل إلى التعجب منه مطلقاً ، لأن هذه الأحداث لا تقع من الانسان إلا مرة واحدة ، فلا يتبها له أن يبالغ فيها حتى يثير العجب .

هذا ، وقد أتت العرب بصيغ تعجب من أفعال لم تستوف الشروط

السالفة ، فقالوا من « أَخْصِرَ الْكِتَابُ » : « مَا أَخْصَرَ الْكِتَابَ » ،
وقالوا من « حَقَّ الرَّجُلُ فَهُوَ أَحَقُّ » : « مَا أَحَقَّ الرَّجُلَ » ... الخ .
ولكن ذلك شذوذ يحفظ ولا يقاس عليه .

ج - تحليل صيغة « ما أفعله » :

اختلف النحاة في تحليل هذه الصيغة اختلافاً كبيراً . وسنذكر لك
- بعد المثال - التحليل المشهور من بينها ، وهو تحليل عامة البصريين ، ثم
نذكر لك سائرهما بعده .

المثال : (ما أجمل الربيع !)

التحليل المشهور :

(ما) : نكرة تامة بمعنى « شيء » . مبتدأ على السكون في محل
رفع مبتدأ .

(أجملَ) : فعل ماض جامد لإنشاء التعجب . فاعله ضمير مستتر
وجوباً يعود على « ما » .

(الربيعَ) : مفعول به منصوب .

وجملة « أجمل » مع فاعله المستتر خبر للمبتدأ « ما » محلها الرفع .
وعلى هذا التحليل يكون تأويل الكلام : شيءٌ أجملَ الربيعَ .
أي : شيءٌ من الأشياء جعل الربيعَ جميلاً .

وهذا التأويل - كما ترى - خبري وليس إنشائياً ، فإن معنى
التعجب فيه ؟

قالوا في الجواب : نعم . كان هذا الأسلوب خبرياً في أصله ، ثم

جرى مجرى المثل ، فلزم طريقاً واحدة في التعبير ، وانتقل معناه من الخبر إلى معنى التعجب الانشائي (١) .

وذهب الأخفش إلى أنه يجوز أيضاً اعتبار « ما » اسماً موصولاً واقعاً موقع المبتدأ ، فتكون جملة « أجمل » صلة له ، أما خبره فمحذوف . والتقدير : الذي أجمل الربيع شيءٌ عظيم ، وعليه جماعة من الكوفيين .

كما جوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة مبتدأ ، فتكون الجملة بعدها صفة لها ، ويكون الخبر محذوفاً . والتقدير : شيءٌ أجمل الربيع عظيم (٢) .

وذهب آخرون إلى أن « ما » اسم استفهام واقع موقع المبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . والتقدير : أي شيء أجمل الربيع ؟ ! (٣) .

(١) يصرح ابن يعيش (١٤٩/٧) « بأن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب » . وهذا عجيب منه !!

(٢) هذا ما يقول ابن هشام في مذاهب الأخفش الثلاثة في « ما » التعجبية . (انظر المغني . الجزء الأول حرف « ما ») لكن ابن يعيش (١٤٩/٧) يزعم أن الأخفش لم يكن يقول بمذهب الخليل وسبويه في اعتبار « ما » التعجبية نكرة تامة . ثم ينقل عن ابن درستويه أنه حكى أن الأخفش كان يقول مرة : « ما » في التعجب بمعنى الذي ، إلا أنه لم يؤت لها صلة ، ومرة يقول : هي الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة . وعلى الوجهين تكون جملة التعجب خبراً لـ « ما » . وليست صلة لها ، ولا صفة .

(٣) لم نكن نحب الخوض في هذه التحليلات بالرد أو الموافقة أو الترجيح ، لاعتقادنا بأن كل هذه التحليلات لا لزوم لها ، فهي تسيء الى النحو العربي أكثر مما تحسن اليه . والمنهج الأسلم أن يقال في مثل هذه الأساليب المخطئة التي لا يعرف أصلها : إنها وردت عن العرب هكذا . فيقاس عليها كما هي دون الخوض في تحليلات لا جدوى منها .

هذا ، وللكوفيين - ما عدا الكسائي - رأي آخر في « أفعل »
 التعجب ، فهم يذهبون إلى أنه اسم لا فعل . وفي هذه المسألة جدل
 طويل لا نحب الخوض فيه . فمن شاء فلينظره في كتاب الانصاف
 (المسألة ١٥) .

د - تحليل صيغة « أفعل » :

أما هذه فالخلاف فيها أقل :

المثال : (اجْمِلْ بالربيع)

التحليل المشهور :

(اجْمِلْ) : فعل ماض جاء على صيغة الأمر . مبني على الفتح
 المقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لمناسبة
 صيغة الأمر .

→ ومع ذلك ، فانتا نيل الى ترجيح الرأي الأخير الذي يعتبر « ما »
 استفهامية ، لعدة أسباب :

أولاً : لأنه أبسط التحليلات ، فهو لا يحوج الى تقدير خبر محذوف .
 ثانياً : لأنه في تأويله لا يخرج جملة التعجب عن انشائها . وبالتالي ، فانه
 يرجحنا من مزاعم النحاة في كيفية انتقال الخبر الى الانشاء ، تلك المزاعم التي لا
 أساس لها من الواقع .

ثالثاً : لأن العربية قد توسعت في الاستفهام توسعاً شديداً ، فأخرجته عن
 معناه الحقيقي الى ثمانية معانٍ من بينها معنى التعجب (انظر هذه المعاني في مغني
 اللبيب . حرف الالف المردة) ، فما الذي يمنع أن يكون أصل صيغة التعجب هو
 الاستفهام ؟

رابعاً : إن الميل العام في جميع لغات العالم يتجه الى استعمال أساليب
 الاستفهام في مواقف التعجب والاستغراب ونحوهما . فما الذي يمنع أن تكون العربية
 أيضاً قد فعلت ذلك بهذه الصيغة ؟

(بالريـع) : الباء زائدة لازمة . والريـع اسم مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً على أنه فاعل .

ويزعم هؤلاء أن أصل الصيغة هو : « أَجْمَلَ الرِّيعُ » ، أي : صار ذا جمال ، فأصل الهمزة همزة اتصاف ، كما تقول : « أورك الشجر » ، أي صار ذا ورق ، و « أَغَدَّ البعير » أي صار ذا غدة ، و « أَفلس الرجل » أي صار ذا فلوس ... ثم حولت هذه الصيغة الماضوية إلى صيغة الأمر لافادة التعجب ، ودخلت الباء الزائدة على الفاعل لقبـح أن ترفع صيغة الأمر الفاعل الظاهر .

ويرى الزجاج والزنجشري وغيرهما أن في هذا التحليل تعسفاً شديداً ، فيذهبون إلى أن « أَجْمَلَ » فعل أمر لفظاً ومعنى ، فتكون الهمزة فيه عندهم همزة تعدية ، ويكون تأويل الصيغة : إجعل الرِّيعَ جميلاً وعلى هذا فالريـع مفعول به مجرور بالباء الزائدة . أما الفاعل فقد اختلفوا فيه : فالزنجشري يقول : إنه أمر لكل أحد أن يجعل الرِّيعَ جميلاً ، أي أن يصفه بالجمال ، فيكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « أنت » يعود على كل أحد . ويقول غيره : بل الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » يعود على المصدر المفهوم من فعل التعجب . فاذا قلنا « أَجْمَلَ بالريـع » فالعنى : جمِّل - أيها الجمال - الرِّيعَ . وإذا قلنا « اكرم بزيدٍ » فالعنى : كرِّم - أيها الكرم - زيداً . والله أعلم !

٥ - أصطـم مـنـفـرقة :

١ - لا يكون التعجب منه إلا معرفة ، أو نكرة مختصة ، فلا يقال : « ما أحسن رجلاً ! » لعدم الفائدة . فان قلت : « ما أحسن رجلاً يفعل الخير ! » جاز ، لحصول الفائدة .

٢ - يجوز حذف التعجب منه إن كان في الكلام ما يدل عليه ،
كقوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ! » والتقدير : وابصرْ بِهِمْ ،
وقول امرئ القيس :

١٠٠ - أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا

بَكَاءً عَلَى عَمْرٍو . وما كان أصبراً !!

أي : وما كان أصبرها .

(الاعراب : « أرى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أم عمرو »
مفعول به ومضاف إليه . « دمعا » مبتدأ ومضاف إليه . « قد » حرف تحقيق
« تحدرا » فعل ماض فاعله مستتر . والالف للاطلاق . « بكاء » مفعول لأجله .
« على عمرو » متعلقان ببكاء . « وما » تعجبية في محل رفع مبتدأ . « كان »
زائدة . « أصبرا » فعل ماض جامد لانشاء التعجب . الفاعل مستتر يعود على
« ما » . « جملة : أرى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : دمعا تحدر » في
محل نصب على الحال . « جملة : تحدر » خبر للمبتدأ محلها الرفع . « جملة : وما
أصبر » استئنافية لا محل لها . « جملة : أصبر » خبر « ما » محلها الرفع .
الشاهد : « وما كان أصبر » : حذف التعجب منه لدلالة الكلام عليه .
وفي البيت شاهد آخر ، وهو زيادة « كان » بين « ما » التعجبية وفعل
التعجب .)

٣ - إذا بني فعلا التعجب من مقتل العين ، وجب تصحيح
عينها : « طال ← ما أطوله ، وأطول به ← باع ← ما أبيع ،
وأبيع به » .

وكذلك يجب فك الادغام في « أفعل به » : « عز ← أعزز »
به ← شد ← أشدد به » .

٤ - لا تقديم ولا تأخير في أساليب التعجب .

٥ - لا يجوز الفصل بين أركان الجملة التعجبية إلا بما يأتي :

(آ) - بالظرف أو المجرور بشرط أن يتعلقا بفعل التعجب ،
كقول عمرو بن معد يكرب : « لله در بني سُلَيْمٍ ! ما أحسن في
الهيّجاء لقاءها ! وأكرم في اللزبات عطاءها ! وأثبت في المكرمات
بقاءها ! » .

(ب) - بالنداء ، كقول علي بن أبي طالب : « أعزّزْ عليّ أبا
اليقطان أن أراك صريعاً مجدلاً (١) » .

٦ - كثيراً ما تزداد « كان » بين ما التعجبية وفعل التعجب .
يمنه بيت امرئ القيس السابق .

(١) قالها وهو يمسح التراب عن وجه عمار بن ياسر وقد مر به فوجده

فهرس الجزء الثاني من كتاب المصبط

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٥	اسمها	٥١ - ٣	نواسخ المبتدأ والخبر
٣٧	خبرها	٤	الأفعال الناقصة
٣٨	تكرارها	٩	كان وأخواتها
٣٩	نعت اسمها والعطف عليه	١٣	ملاحظات وأحكام عامة
٤٠	ظن وأخواتها	١٥	الأحرف المشبهة بليس
٤٠	أفعال القلوب	١٨	أفعال الشروع
٤٦	القول بمعنى الظن	١٩	أفعال المقاربة
٤٧	(أعلم) وأخواتها	٢٠	أفعال الرجاء
٤٩	أفعال التحويل	٢٢	الأحرف المشبهة بالفعل
٩٠ - ٥٢	المجملات	٢٢	معانيها
٥٢	الشرط	٢٤	خصائص لبعضها
٥٣	معنى الشرط	٢٦	خبرها
٥٣	الشرط الاحتمالي	٢٧	العطف على اسمها
٥٩	الشرط الامتناعي	٢٩	تخفيف بعضها
٦٣	الشرط الوجودي	٣٢	كفها
٦٤	الشرط الامتناعي الوجودي	٣٤	(لا) النافية للجنس
٦٥	الشرط اللاسبي	٣٤	شروط إعمالها

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٠٣	ذكره وحذفه	٦٨	شبه الشرط
١٠٥	ترتيبه مع الفاعل	٧٣	أحكام جملة الشرط
١٠٧	ترتيبه مع الفعل والفاعل	٧٩	أحكام جملة الجواب
١٠٧	ترتيب المفعولات	٨١	أحكام الجملتين معاً
١٠٩	المشبه بالمفعول به	٨٣	القسم
١١١	المفعول له	٨٣	أحكام جملة القسم
١١١	تعريفه	٨٤	أحكام جملة جواب القسم
١١١	شروطه	٨٦	نوعا القسم
١١٣	حركة آخره	٨٧	اجتماع الشرط والقسم
١١٤	ترتيبه مع الفعل	٩٠	اجتماع الشرط والشرط
١١٥	المفعول معه		
١٢٣	المفعول فيه	٩١ - ١٥٥	تكميلات الفعل
١٢٣	تعريفه	٩٢	المفعول المطلق
١٢٤	أصناف الظروف	٩٢	اسمه
١٢٧	الظروف الصالحة للنصب	٩٣	وظائفه
١٢٧	نائب الظرف	٩٥	تعريفه
١٢٩	متعلق الظرف	٩٥	متى ينوب المصدر عن فعله
١٣١	المجرور بالحرف	٩٩	ما ينوب عن المصدر
١٣١	وظائف الجار	١٠١	حركة آخره وترتيبه
١٣٩	تصنيف الحروف الجارة	١٠٢	المفعول به
١٤٥	معاني الحروف الجارة	١٠٢	تعريفه
١٤٦	مواطن زيادة الجار	١٠٢	أشكاله
١٤٧	حذف الجار قياساً	١٠٣	حركة آخره

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٩٤	غموض المفرد وتمييزه	١٥١	حذف الجار سماعاً
١٩٧	أنواع الاسم المبهم	١٥٢	« ما » الزائدة بعد الجار
١٩٨	غموض الجملة وتمييزها	١٥٥	متعلق الجار
٢٠١	حركة التمييز	٢٨٦ - ١٥٦	تكميلات الاسم
٢٠٩	أحكام متفرقة	١٥٧	الحال
٢١٣	الإضافة	١٥٧	تعريفها
٢١٣	تعريف الإضافة والمضاف اليه	١٦٠	حركة آخرها
٢١٤	أنواع الإضافة من حيث العلاقة	١٦٠	شروطها
	نوعاً الإضافة من حيث إفادتها	١٦٦	من يستحق الحال ؟
٢١٨	التعريف	١٧٢	عامل الحال
٢٢٠	ما يترتب على الإضافة	١٧٣	شروط صاحب الحال
٢٢٣	حذف المضاف	١٧٥	ترتيبها مع صاحبها
٢٢٤	حذف المضاف اليه	١٧٧	ترتيبها مع عاملها
٢٢٦	الفصل بين المتضايين	١٧٩	أشكال الحال
٢٣٠	ترتيب المتضايين	١٨٠	أحكام واو الحال
٢٣١	موقف الأسماء من الإضافة	١٨٤	ذكرها وحذفها
٢٣٤	النعت	١٨٥	ذكر صاحبها وحذفه
٢٣٤	تعريفه ووظائفه	١٨٦	ذكر عاملها وحذفه
٢٣٥	النعت الحقيقي والنعت السببي	١٨٧	تعدد الحال
٢٣٦	أشكال النعت	١٨٩	أقسام الحال
٢٣٩	ما ينعت وما ينعت به من الأسماء	١٩٢	خاتمة
٢٤٢	المطابقة بين النعت ومنعوتة	١٩٤	التمييز
٢٤٦	حذف النعت والمنعوت	١٩٤	تعريفه
٢٥٠	قطع النعت		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
تعدد النعت	٢٥١	نداء الدعوة : أدواته وأحكامه	٢٩٩
عطف البيان	٢٥٤	الاسم من حيث النداء	٣٠٣
تعريفه وأغراضه	٢٥٤	نداء ما فيه « ال »	٣٠٦
أحكام متفرقة	٢٥٧	إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم	٣١٠
التوكيد	٢٦٢	حذف حرف النداء	٣١٤
التوكيد المعنوي : تعريفه وأغراضه	٢٦٢	حذف المنادى	٣١٤
ألفاظ التوكيد المعنوي	٢٦٣	أحكام توابع المنادى	٣١٥
أحكام عامة في التوكيد المعنوي	٢٦٧	نداء الاستغاثة	٣١٧
التوكيد اللفظي : تعريفه وأغراضه	٢٦٨	نداء التعجب	٣١٩
حكم التوكيد اللفظي في الأعراب	٢٦٩	نداء الندبة	٣٢٠
طرق التوكيد اللفظي	٢٧٠	ترخيم المنادى	٣٢٢
البدل	٢٧٢	الاستثناء	٣٢٥
تعريفه وأقسامه	٢٧٢	تعريفات	٣٢٥
أحكام متفرقة	٢٧٩	أدوات الاستثناء	٣٢٨
بين البدل وعطف البيان	٢٨٥	أحكام متفرقة	٣٣٣
الأساليب	٢٨٧-٣٠٠	أساليب الاستثناء بـ « إلا »	٣٣٦
عطف النسق	٢٨٨	تعدد المستثنى	٣٤٣
تعريفه	٢٨٨	أساليب الاستثناء	
أحرف العطف	٢٨٩	بغير وسوى	٣٤٤
أحكام متفرقة	٢٩٣	أساليب الاستثناء	
المنادى	٢٩٧	بخلا وعدا وحاشا	٣٤٥
تعريفه وأقسامه	٢٩٧	أسلوب الاستثناء بيب	٣٤٩
أحرف النداء	٢٩٨	أسلوب مشترك بين « إلا »	
		و « لئلا »	٣٥٠

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٥٩	شروط الفعل لاستعماله في التعجب	٣٥٢	ولا سيما وأخواتها
٣٦١	تحليل صيغة « ما أَفْعَلَهُ »	٢٥٨	التعجب
٣٦٣	تحليل صيغة « أَفْعِلْ بِهِ »	٣٥٨	أساليب التعجب
٣٦٤	أحكام متفرقة		



انتهى الجزء الثاني من كتاب المحيط

ويليه الجزء الثالث